

كتاب دراسات

2012

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي لحقوق والسياسات

يصدر هذا العدد بالتعاون مع جمعية نساء ضد العنف

العدد الخامس



كتاب دراسات، 2012

العدد الخامس

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات

رئيس التحرير: د. يوسف تيسير جبارين

الهيئة الأكاديمية الاستشارية:

بروفيسور محمد أمارة، د. مهند مصطفى، بروفيسور خولة أبو بكر، د. خالد غنايم، د. هالة اسبنيولي،

د. أيمن اغبارية، د. ميري توتري، د. رفيق حاج

ساهم في تحرير ملف العدد: عائدة توما - سليمان، سناء خشيبون، نائلة عواد - راشد، علا نجمي - يوسف.

تحرير لغوي: ياقوت - استشارة إعلامية، ترجمة وتحرير

تصميم: وائل واكيم

كانون الأول / ديسمبر 2012

© جميع الحقوق محفوظة

ISBN 9789659126392

4

دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات

الهيئة الإدارية: د. ميري توتري، حسام أبو بكر، د. خالد غنايم، د. هالة اسبنيولي،

د. سامي محاجنة، د. أحمد مطلق حجازي، دالية الحلبي

ص. ب. 3190، الناصرة 16131

هاتف 04/6083333

فاكس 04/6083366

www.dirasat-aclp.org

dirasat.aclp@gmail.com

المحتويات

6	د. يوسف جبارين وعائدة توما - سليمان	بكن، وبكم، نصنع التغيير
		حوار العدد
10		مع الدكتورة نهاية داوود
		النساء الفلسطينيات في إسرائيل بين البحث والواقع
		{ ملف - بالتعاون مع جمعية نساء ضد العنف }
22	محمد أمارة	النساء العربيات في سوق العمل: نحو تطوير أجندة بحثية
32	رلى (حامد) أبو زيد - أونيل	ذاكرة مهجرات الداخل والنكية
43	همّت زعبي	اللاخصوبة ومكانة النساء الفلسطينيات في إسرائيل
55	علا نجمي- يوسف	المرأة العربية في مواقع صنع القرار
62	هبة يزبك	تمثيل النساء وقضاياهن في العمل الطلابي
73	عنان أبو صالح	ظاهرة العنف الجنسي من وجهة نظر مراكز المساعدة
		أوراق دراسات
85	مها التاجي دغش	الانتخابات المحلية العربية: هيمنة الحمولة وتراجع الحزبية
95	نضال حايك	تحدي الإدارة السليمة في السلطات المحلية العربية
		مقالات
107	نبيل طنوس	اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل
121	سهيل حسنين	تفكيك تكنولوجيا سياسات السيطرة
		مراجعة كتاب
141	مهند مصطفى	اوديسا التعددية الثقافية / ويل كيميكا
		ذكرى
147	يوسف جبارين	غمس أصابعه في الحبر وقال: "هذا كله لكم" / لذكرى د. حبيب بولس
149		نشاطات ومشاركات مركز دراسات للعام 2011/2012

بكن، وبكم، نصنع التغيير

د. يوسف جبارين

مدير عام «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات، ومحاضر في كلية الحقوق في جامعة حيفا

عايدة توما - سليمان

مديرة جمعية نساء ضد العنف

الأساسي من نشر المعرفة النسوية والقضايا الحقوقية الهامة المتعلقة بمكانة المرأة في مجتمعنا العربي الفلسطيني في البلاد.

يأتي هذا العمل المشترك مساهمة متواضعة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء في نهج عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية والاجتماعية والحقوقية، ولتطوير خطاب حقوقي شمولي يتعاطى مع البعد القومي والمدني وبعد النوع الاجتماعي ضمن منظومة حقوق الإنسان والمواطن. كما نحاول من خلال هذا الملف المشترك التأكيد على أن النساء الفلسطينيات في إسرائيل، المشاركات الفعالات في جميع مناحي الحياة، يملكن الحق في أن لا تحيّد قضاياهن أو تهتمّش أو أن يجري إقصاؤها إلى مساحات منفصلة، وإنما أن تشكّل هذه القضايا محوراً أساسياً في قضايا المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد وأن تحظى بالاهتمام والفهم العميقين.

وتتنوع موضوعات الملف بتعدّد أدوار المرأة في المجتمع:

نضع بين أيديكم/نّ العدد الخامس من كتاب أبحاثنا السنوي، «كتاب دراسات»، وفيه أكثر من دلالة، وأكثر من مؤشر. فالعدد خمسة يحمل، بنحو ما، وقفة تأمل في منتصف الطريق. وقد شاءت الأقدار، والقدرات، أن يحتضن هذا العدد ملفاً خاصاً عن النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل؛ نصف مجتمعنا، ثمرة جهد مشترك وتعاون مع جمعية «نساء ضد العنف»، إحدى رائدات العمل النسائي في مجتمعنا.

وكنا قد اعتدنا في الأعداد السابقة أن يكون «كتاب دراسات» منبراً أكاديمياً يقدم وينشر لشخصيات وأقلام نسائية، من باحثات ومحاضرات وناشطات. وها نحن اليوم، بالتعاون مع جمعية «نساء ضد العنف»، لا نكتفي بالقلم النسائي، إذا جاز التعبير، بل نفتتح مساحة للقلم النسوي، تحديداً، المنحاز لسؤال المرأة وكينونتها وصورته في الحيزين العام والخاص، بمقاربة أكاديمية.

إننا في هذا العدد نحتفي بالنساء المشاركات وبنجاحاتهن الأكاديمية والبحثية وقدراتهن العلمية، إلى جانب هدفنا

الأراضي وحول ظاهرة العنف في مجتمعنا العربي. كما تجدون مراجعة نقدية لكتاب حول التعددية الثقافية، ونصًا لذكرى الباحث والناقد الدكتور حبيب بولس، الذي فارقتنا مؤخرًا، وقائمة مقتضبة بأبرز نشاطات المركز ومشاركات باحثيه في العام الأخير.

ونأمل، أخيرًا، أن يكون هذا العدد محطة رئيسية في ترسيخ «كتاب دراسات» كمنبر أكاديمي عربي فلسطيني، منحاظ لقضايا المجتمع الذي ينتج فيه، ولقيم الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

كعاملة، وأم، وناشطة سياسية، وحاملة للذاكرة الوطنية، وأحيانًا، للأسف، كضحية للعنف الجنسي. وليس مركز «دراسات» في هذا السياق بناشر محايد، بل صاحب موقف ومقولة، مفادهما أن المجتمع لا يمكن أن يخطو إلى الأمام، اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا وحضاريًا، بقدم واحدة. وإذا كان للمجتمع أن يتقدم، فلن يكون له ذلك إلا إذا عامل النساء على قدم المساواة في مختلف مناحي الحياة.

وضمن هذا السياق أيضا نخصّص حوار العدد للدكتورة نهاية داوود، المتخصصة في الصحة الجماهيرية وإحدى أبرز الأكاديميات الفلسطينيات في الجامعات الإسرائيلية، صاحبة المشاريع البحثية النوعية في موضوع الصحة الجماهيرية والمجتمعية في البلاد والعالم.

وتجدون في باب «دراسات» ورقتين حول الحكم المحلي، ضمن مشروع الأبحاث الخاص بالمركز، وضمن رؤيته لتدعيم المهنيين وأصحاب القرار العرب في شتى المجالات والمرافق. إضافة إلى مقالات حول تاريخ لجنة الدفاع عن

مقابلة



الدكتورة نهاية داوود: وضع مجتمعنا الصحي في البلاد انعكاس لواقع التمييز السياسي والاجتماعي-الاقتصادي

لا يمكن عزل الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية في البلاد عن وضعية المجتمع الفلسطيني من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووضعه الصحي
دراساتي عن الصحة والمرأة وعلاقتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي طلائعية لأنها تنظر إلى الوضع الصحي في سياقاته التاريخية والسياسية والاقتصادية والجنسانية

معلوماتي فإنه أول لقب دكتوراة في هذا الموضوع تحصل عليه عربية (أو عربي) من جامعة في البلاد. تابعت دراستي للبوست دكتوراة الأول في جامعة بن غوريون في النقب، ومن ثم سافرت الى كندا، حيث أكملت دراستي للبوست دكتوراة الثاني في مركز للأبحاث تابع لجامعة تورنتو.

ما هو الحقل المعرفي الذي تبحثين فيه؟

تتطرق موضوعات بحثي الى المساواة في الصحة خاصة للفئات المهمشة في المجتمع والأقليات بما فيها صحة المرأة. لدي إصدارات اللغات الثلاث العربية والعبرية والانجليزية عن صحة الفلسطينيين في صحة السكان الأصليين في كندا وصحة المهاجرين في كل من كندا وانجلترا. تنطلق هذه الأبحاث بالأساس من منطلق حقوقي، ولها اسقاطات هامة على السياسات الصحية. فانه وفقا للعديد من المعاهدات الدولية وبحسب منظمة الصحة العالمية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان تعتبر الصحة حقاً أساسياً يجب ان يتمتع به كل إنسان بغض النظر عن انتمائه العرقي او القومي او الديني او الاجتماعي او السياسي او الاقتصادي. ومن هنا على الدولة ان توفر أعلى مستويات من الصحة للجميع بناء على مبادئ المساواة ومشاركة السكان في القرارات المتعلقة بصحتهم ومبدأ المساءلة الذي يلزم الحكومات بالشفافية عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالصحة.

د. نهاية هل من الممكن تقديم نفسك للقارئ شخصية ومهنية؟
أعمل محاضرة في قسم الصحة العامة في كلية العلوم الصحية في جامعة بن غوريون في النقب. كما واتابع أبحاثي في مركز للأبحاث في تورنتو في كندا حيث قمت هناك بدراسة البوست دكتوراة .

ولدت وكبرت في طيرة المثلث. انتسبت للحزب الشيوعي في الطيرة منذ صغري، وقد كان لهذا الانتساب أثر هام في صقل شخصيتي ونظري وتوجهاتي في الحياة وحتى على منحاى المهني وأبحاثي. أنشط في العديد من الأطر الاجتماعية والسياسية. فانا عضو إدارة في العديد من المنظمات الأهلية، وقد شاركت ولا أزال اشارك في العديد من المبادرات المتعلقة بالتخطيط وصياغة التصورات المستقبلية للمجتمع العربي في البلاد. شاركت في وضع ورقة التصور المستقبلي بمبادرة اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية. انتمي الآن لمجموعة تعمل على وضع خطة استراتيجية للمجتمع الفلسطيني في البلاد وذلك بمبادرة من مجموعة اكسفورد للأبحاث. كما وانني اترأس ومنذ ثلاث سنوات المجلس القطري للتعزيز الصحي، وهو عبارة عن مجلس استشاري يتكون من باحثين ومهنيين بموضوع التعزيز الصحي والذي يقدم اقتراحات بالموضوع لوزارة الصحة.

بالنسبة لمسيرتي المهنية فقد درست في «هداسا» والجامعة العبرية في القدس للقب الأول والثاني، وهناك أيضا حصلت على شهادة الدكتوراة من المدرسة للصحة العامة سنة 2007. وبحسب



ولكن على الرغم من ان اغلبية دول العالم قامت بالتوقيع على هذه الاتفاقيات الحقوقية ومن ضمنها إسرائيل، الا انها لم تلتزم حقاً في تطبيقها. حيث اننا نجد ان الفروقات في الصحة تشكل آفة العصر في جميع دول العالم. وتكون صحة الاقليات والفئات المهمشة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا متدنية نسبيا مقارنة مع صحة الأكثرية او اولئك الذين يتمتعون بمركز اجتماعي افضل. حيث انها غالباً تعاني من الفقر وسياسات التمييز النبوي تحرمها من المساواة في فرص التعليم والعمل والمشاركة السياسية التي لها اسقاطات هامة على الصحة. فإذا نظرنا الى الوضع الصحي للفلسطينيين فاننا نجد انهم يشبهون غيرهم من الأقليات مثل السود في امريكا والسكان الاصليين في كل من كندا واستراليا ونيوزيلاندا والمهاجرين الى الدول الاوروبية. على الرغم من خاصية كل من هذه الحالات، نجد انهم جميعاً يعانون من مشكلات صحية مماثلة. حيث أن متوسط العمر لديهم اقل من غيرهم وتكثر لديهم الأمراض المزمنة والمعدية ونسبة وفيات الأطفال مرتفعة اكثر.

معنى أنك تحاولين بحث العلاقة بين الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي تعيشها المجموعات والصحة؟

نعم، من هنا اسعى الى فهم كيف تؤثر تركيبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الاقليات والمجموعات المهمشة على الصحة. اعتمد اساليب البحث الكمية والنوعية في أبحاثي، اذ ارى أن الواحدة منها تكمل الأخرى. حيث يعني هذا النهج المعرفي من الأبحاث ليس فقط بالتأثيرات البيولوجية مثل الفيروسات والبكتيريا ومسببات الامراض التقليدية والسلوكيات الصحية بل يعني بالتركيبة الطبقيّة الاجتماعية والاقتصادية والانتماء السياسي والاثني والقومي والجنسدي وتأثيرها على الصحة. فلقد حصل منحى هام في الصحة العامة منذ منتصف القرن التاسع عشر متوجها الى مجمل هذه العوامل وتأثيرها على الصحة، مقابل التوجهات البيولوجية والاكلينية للصحة (التي تتركز بالامراض مثل الكوليرا والطاعون والانفونزا ومسبباتها وطرق علاجها) والذي كان سائداً في حينها. يسعى الكثير من الباحثين في الصحة العامة للاجابة عن السؤال كيف تؤثر كل من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية او مجملها على الوضع الصحي؟ ما هي الالية (الميكانيزم) الذي يمكن ان يحول هذه العوامل الى شيء بيولوجي والى وضع صحي نفسي او جسماني. نحن نعرف اليوم اكثر عن كيف تؤثر المسببات التقليدية مثل الفيروسات والبكتيريا على الصحة، لكن معرفتنا



بالنسبة لتأثير العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على الصحة هي اقل بكثير.

اظهرت الكثير من الأبحاث الحديثة انه لا يمكن فصل الصحة عن النظام السياسي- الاقتصادي في الدولة او عن المنظومة الاجتماعية والثقافية والطبقية والاثنية التي ينتمي اليها الافراد. حيث تحدد هذه موازين القوى بين الفئات المجتمعية المختلفة ومدى تمثيلها السياسي، وبالتالي امكانياتها من التحكم بظروفها المعيشية والحياتية. كما وتحدد فرص التعليم والعمل والدخل وجودة الحياة والتي تمكن الافراد من الدفاع عن صحتهم بل وتحسينها. حيث ان هناك علاقة مباشرة وتدرجية بين المركز الاجتماعي والتحصيل العلمي والمركز في العمل ومستوى الدخل وبين المؤشرات الصحية للافراد. ففي دراسة شاملة في انجلترا أجريت على الموظفين في سلك الدولة تبين ان كل ارتفاع في المركز في العمل، كان مرفقا بارتفاع في الوضع الصحي. كما وتؤثر البطالة بشكل سلبي ومباشر على الصحة. حيث ان العديد من الأبحاث اثبتت تأثيرها السلبي على الصحة النفسية والجسمانية.

ففي تقرير صدر عن منظمة الصحة العالمية في شهر اغسطس 2008 بعنوان «تقليص الفجوات خلال جيل» أقر ان الفقر هو من اهم العوامل التي تشكل خطرا على الصحة، حتى اكثر من العوامل البيولوجية. وناشد التقرير دول العالم والحكومات الى السعي من اجل تقليص الفقر وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية من اجل تحسين الصحة. بحسب التقرير فان تأثير هذه العوامل على مجمل الصحة العامة يشكل حوالي 45%-50، بينما تؤثر السلوكيات الصحية بما مجمله 30%-35، اما الخدمات الصحية فتأثيرها يكون فقط بين 10%-15، مما يبقي فقط بحدود الاقل من 10% تأثير العوامل البيولوجية والوراثية.

حيث اننا نرى ان الوضع الصحي المتدني يسود الطبقات المسحوقة من الكادحين والفلاحين وذوي الدخل المحدود. بينما يتمتع ذوو التعليم والدخل العالين بصحة افضل وتكون لديهم نسبة الامراض المزمنة والمعدية اقل. فإذا ما تناولنا مثلا صحة العمال (مثلا النظافة والعمار والمناجم والخ) نرى انهم يعانون بنسبة كبيرة من الحالات المرضية مقارنة مع من يعملون كموظفين (مثلا في سلك التعليم والرفاه الاجتماعي وغيرها). تخضع صحة هؤلاء ايضا لمجموعة اخرى من العوامل والمؤثرات التي تسيء لصحتهم مقارنة مع من هم ذوومركز اجتماعي اعلى في العمل وهكذا دواليك.

تحدد طبيعة النظام السياسي والاقتصادي في الدولة فرص التعليم والعمل والدخل والشروط المعيشية للسكان والتي لها اسقاطات

هامة على الصحة النفسية والجسدية. مثلا اذا نظرنا الى المؤشرات الصحية المعتمدة في كل من كوبا والولايات المتحدة الامريكية، وهما نقيضتان من ناحية المبنى الاقتصادي السياسي، نرى انه في سنة 2011 كلا الدولتين كانتا تتمتعان بنفس معدل عمر (78 سنة)، ولكن نسبة وفيات الاطفال في كوبا اقل من تلك في الولايات المتحدة (4.8/1000 في كوبا مقابل حوالي 6/1000 في الولايات المتحدة) على الرغم من أن كوبا تعتبر دولة من العالم الثالث من ناحية التطور الاقتصادي. وقد فرض عليها حصار اقتصادي (امبارغو) منذ حوالي خمسين سنة. عند تحليل اسباب هذا الوضع نجد ان النظام الاشتراكي في كوبا والمساواة في الدخل، هذا الى جانب النظام الصحي المجاني، قامت بتوفير مستوى جيدا من الصحة للجميع. بينما النظام الرأسمالي والسوق الحرة في امريكا خلق فروقات شاسعة في الدخل بين السكان وأدى الى فروقات كبيرة في الوضع الصحي وقد لحقه تدهور المؤشرات الصحية عندهم. حيث ان متوسط العمر ووفيات الاطفال في امريكا لا ترتقي لدولة تتمتع بهذا المعدل من الدخل المرتفع للفرد.

في دراسة اخرى اجريت على 23 دولة من ذوات الدخل المرتفع ومن ضمنها إسرائيل وجد انه كلما ازداد حجم الفجوات في الدخل داخل الدولة كانت المؤشرات الصحية للدولة متدنية اكثر. حيث نجد ان متوسط العمر يكون اقل ونسبة وفيات الاطفال تكون اعلى.

هل هنالك علاقة بين النظام الاقتصادي في الدولة وبين صحة الناس أو تحديدا المجموعات داخلها؟

طبعاً، يحدد النظام الاقتصادي السياسي شكل الخدمات الصحية والتأمين الصحي المعمول به في الدولة والميزانيات المخصصة لذلك. مثلا في الدول التي تعتمد النظام الرأسمالي ونظام السوق الحرة مثل الولايات المتحدة تعتبر الصحة أمراً خاصاً بالفرد وهو ليس ضمن مسؤولية الدولة وحدها، ولذلك تعتمد الخدمات الصحية مبدأ التخصص. حيث ان الفرد او المريض يجب ان يتحمل نفقات العلاج الصحي وحده بما في ذلك «تدبير» تأمين صحي بشكل خاص واحيانا بواسطة المشغل. ومن هنا فان الفروقات في منالية الخدمات الصحية كبير جدا في الولايات الامريكية. بينما في الدول الاشتراكية مثل كوبا فإن الخدمات الصحية تقدم مجاناً للجميع. في الدول الاسكندنافية والتي تعرف بدول الرفاه الاجتماعي وفي العديد من الدول الأوروبية هناك تأمين صحي عام يتم وفقه تقديم الخدمات الصحية بناء على نظام ضريبي معين. تكون هناك مشاركة للفرد ومساهمة للدولة في نفقات الخدمات



النهج الطبي التقليدي يُعنى فقط بالمبنى

البيولوجي للمرأة وأعضائها التناسلية وصحتها

الإنجابية، بينما النظرة الشمولية لصحة المرأة

انبثقت عن نظريات نسوية راديكالية تأخذ

بالحسبان الدور الاجتماعي للمرأة

على الرغم انهم سكان في نفس الدولة ومن المفروض ان يتمتعوا بنفس الخدمات الصحية والوضع الصحي وفقا لقانون الصحة العام من سنة 1995 ووفقا لمواثيق دولية وقعت عليها إسرائيل؟ حيث ان قانون الصحة العام (سنة 1995) ادى الى انضمام حوالي 25% من الفلسطينيين الذين لم يكونوا مؤمنين الى صفوف المؤمنين صحيا. وبناء عليه كان من المفروض ان يحدث انتماء هؤلاء تحسنا ملحوظا في الوضع الصحي العام للأقلية الفلسطينية في البلاد. ومن المفارقة انه منذ حوالي اواسط التسعينيات (القرن الماضي) نلحظ ان الفروقات في الصحة أخذت بالاتساع. يعود ذلك باعتقادي الى عدة اسباب اهمها ارتفاع نسبة العائلات الفلسطينية مقابل العائلات اليهودية التي تعيش تحت خط الفقر. يعود ذلك طبعا الى سياسات التمييز في التعليم وفرص العمل. حيث اننا نجري دراسة الان عن سبب اتساع هذه الفجوات بالاعتماد على المعطيات من التأمين الوطني ودائرة الاحصاء المركزية.

في أبحاثك تتطرقين إلى مجال صحة المرأة العربية، ما المقصود، وما اختلاف هذا النسق المعرفي عن النسق الطبي المجرد.

وفقا لمواثيق دولية عديدة تعتبر الصحة حقاً أساسياً يجب ان يتمتع به الجميع. فقد جاء نص وثيقة الماتا من سنة 1978 وعنوانه «الصحة للجميع» ليؤكد على هذا الحق معتبرا ان للدولة او المؤسسة دورا هاما في تحقيق ذلك. كما شكلت اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979 نقطة مفصلية في تاريخ حقوق المرأة عامة وحقوقها الصحية خاصة، وأكدت على دور الدول بنيل هذه الحقوق. وقد نصت على ذلك المادة رقم

الصحية. ان تدني معدل العمر وارتفاع نسبة وفيات الأطفال في دول الاتحاد السوفيتي سابقا بعد انحلال النظام الاشتراكي دليل آخر على مدى أهمية مبنى النظام السياسي الاقتصادي بتأثيره على الصحة. تلحظ هذه الدول مؤخرا القليل من التحسن في وضعها الصحي ويعزى ذلك الى انتعاش ما في وضعها الاقتصادي بعد حوالي 30 سنة من انهيار النظام الاشتراكي.

اما اذا نظرنا الى الدول العربية المجاورة نجد ان وضعها الصحي المتدني يعكس واقع قهر سياسي واقتصادي امتد سنين طويلة. حيث ان توزيع الدخل بشكل غير متساو وتحكم طبقة صغيرة بوسائل الإنتاج وطرق الانتاج والمنتوج نفسه ادت الى تشكّل طبقة كادحة كبيرة هي في صراع دائم من اجل البقاء والسعي وراء لقمة العيش. يشكل ذلك ثقلا كبيرا على كاهل الانسان العربي ويحرمه فرص التعليم والعمل والعيش الكريم. النظام الصحي الذي يعتمد التخصص او نصف التخصص في غالبية هذه الدول يزيد الطين بلة. فعلى الرغم من ان بعض الدول العربية (خاصة دول الخليج) تتمتع برصيد كبير من المصادر الاقتصادية، إلا انها تفتقر الى مستوى جيد من الخدمات الصحية العامة او المؤشرات الصحية الجيدة. بحسب وثيقة اوتوا لا يمكن ان تكون المؤشرات الصحية جيدة اذا لم تتوفر الشروط المعيشية الاساسية للانسان مثل السلام والمأوى والغذاء والماء وفرص التعليم والعمل والبيئة المستدامة.

وكيف ينطبق ذلك على واقع الفلسطينيين في إسرائيل؟

بالنظر للوضع الصحي للفلسطينيين في البلاد فيمكننا الجزم ان وضعهم الصحي ما هو الا انعكاس لواقع سياسي وسياسات تمييز اجتماعي واقتصادي، هذا اضافة الى مبنى الجهاز الصحي في إسرائيل والى التغييرات التي طرأت عليه منذ قيام الدولة. وفقا لمقاييس ومؤشرات صحية معمول بها عالميا وعلى الرغم من ارتفاع متوسط العمر وتقلص نسبة وفيات الاطفال منذ سبعينيات القرن الماضي عند الفلسطينيين في البلاد، الا اننا نلحظ ان هذه المقاييس هي متدنية مقارنة مع اليهود. حيث ان متوسط العمر عند الفلسطينيين هو حوالي 4 سنوات اقل من اليهود. ووفيات الاطفال تكون ثلاث اضعاف تلك التي عند اليهود مواطني هذه الدولة. كما ان الامراض المزمنة مثل السرطان وامراض القلب والاووعية الدموية والسكري أخذت بالارتفاع ونسبة الوفيات منها كبيرة جدا مقابل انخفاض ملحوظ ببعض هذه الامراض عند اليهود. يطرح هذا الوضع سؤالا مهما، وهو لماذا يكون الوضع الصحي للفلسطينيين في البلاد اسوأ من الوضع الصحي لليهود



48/104 سنة 1993 من وثيقة ازالة العنف ضد المرأة وحمايتها من العنف بجميع اشكاله. وفي سنة 1999 تبنت لجنة القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة الملحق رقم 24 والذي ينصّ على الاعتراف بالاختلافات الاجتماعية بين النساء والرجال، هذا بالإضافة الى الفروقات البيولوجية بينهم كعوامل هامة تؤثر على الصحة. وقد تم من خلال هذا الملحق التأكيد على المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة بخصوص امور عائلية تتعلق مثلا بعدد الاطفال وتوسيع المدة الزمنية بين إنجاب طفل واخر. حق المرأة في الحصول على المعلومات والوسائل التي تمكّنها من ممارسة هذه الحقوق في العائلة. وحققها في الحصول على معلومات في التثقيف الصحي وحماية سلامتها في العمل ومناخية الخدمات والشروط الصحية الملائمة خاصة في المناطق الريفية.

كما وتنصّ المادة 12 من اتفاقية القضاء على كل اشكال التمييز ضد المرأة والتي وقعت عليها إسرائيل سنة 1979 على دور الدولة في اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على جميع اشكال التمييز الخاص بنساء الاقليات والذي يتطرق بالتزام الدولة بما يلي: اولا تقليص التسرب من المدارس، ثانيا تحديد السن الادنى للزواج وثالثا تعديل الالامات الاجتماعية والسلوكية والعرفية التي تميز ضد المرأة مثل الزواج المبكر وتعدد الزوجات.

من هذا المنطلق الحقوقي وبحسب النسق المعرفي الحديث في الصحة العامة وما ذكرته أنفا عن الوضع الصحي للمجتمع الفلسطيني في البلاد، فإن الوضع الصحي للمرأة هو عبارة عن مرآة تعكس واقعها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي. فعند التطرق لصحة المرأة لا نعني بذلك فقط الجانب الجسماني او الخلو من الامراض كما هو مقبول بحسب النهج المعرفي في الطب التقليدي. حيث يتميز هذا التعريف الحديث بنظرة شمولية للصحة تعكس نواحي مهمة تشكل معا مفهوم الصحة. تشتمل هذه النواحي على الطبقة الاجتماعية والمساواة في الحقوق الجندرية والمدنية وحقوقها الزوجية والإنجابية. كل ذلك الى جانب توفير الخدمات الصحية والاجتماعية مما يضمن للمرأة الفرصة في الحصول على صحة افضل. بحسب هذا التعريف تكتمل الصحة من نواحيها الاجتماعية والعقلية والاجتماعية فقط باكتمال هذه النواحي التي تتمثل بالتالي ايضا بصحة المرأة من الناحية الجسدية والنفسية. اما النهج الطبي المجرد او التقليدي فإنه ينظر الى صحة المرأة فقط بمنظورها الجسماني. معتبرا ان صحة المرأة تعنى فقط باعضائها التناسلية والى كونها اداة للإنجاب. ويتطرق فقط الى الحالات المرضية لهذه الاعضاء بغية اشفائها.

تندرج كل من هذه الأنساق المعرفية تحت مظلة من النظريات النسوية المختلفة لصحة المرأة. ففي حين ان النظرة الشمولية لصحة المرأة كانت قد انبثقت عن نظريات نسوية رديكالية تأخذ بالحسبان الدور الاجتماعي للمرأة، بالإضافة الى اختلافها البيولوجي عن الرجل، فإن النهج الطبي التقليدي معني فقط بالمبنى البيولوجي للمرأة او باعضائها التناسلية او بصحتها الإنجابية ولا يعنى ابدا بدورها الاجتماعي وكيف يؤثر هذا الدور على صحتها النفسية والجسمانية عامة. حيث انه في بداياتها، أي في سنوات الستينيات من القرن الماضي، كانت النسويات في حركة النساء الصحية ينادين بعلاج طبي خاص بالنساء. اذ ان المبنى البيولوجي للمرأة مختلف تماما عن الرجل ولا يعقل ان تعالج النساء بناء على نتائج أبحاث طبية وتجارب اجريت على الرجال. لذلك نادى الحركة النسوية في الصحة الى أبحاث خاصة بالنساء وعلاجات خاصة بالنساء. وقد تبلورت هذه الحركة بناء على اخطاء طبية فادحة حدثت للكثير من النساء بسبب علاجات طبية ودوائية غير ملائمة. لكن حدثت نقلة نوعية ايضا عند حركة النساء الصحية، حيث انها باتت تنظر اليوم ليس فقط الى الاختلاف بالمبنى البيولوجي على الرجل بل توسعت لتشمل أيضا النظرة الجندرية، أي اسقاطات الاختلاف بالدور الاجتماعي التقليدي بين الرجل والمرأة على الصحة. أخذة بالحسبان ايضا المركز المجتمعي والسياسي للمرأة وتحصيلها في التعليم ومساهمتها في العمل واسهامها في الاقتصاد. مدى نيلها لحقوقها المدنية والجندرية ومدى تعرضها للعنف المجتمعي والاسري وقبوعها تحت الاحتلال او الاستغلال الجنسي او التجارة بجسدها. حيث اثبتت أبحاث كثيرة ان الوضع الصحي للمرأة يتأثر بمجمل هذه العوامل ولا يمكن تقييم الوضع الصحي للمرأة من دون اخذها بالاعتبار.

فبالاشارة الى الوضع الصحي للمرأة العربية في البلاد نراه يعكس تركيبة وضعها كأقلية داخل أقلية قومية سياسية تعاني من سياسات التمييز وحالة من الصراع المستمر على حقوقها في هذه الدولة، كما انها تعيش في حالة صراع على حقوقها النسوية في مجتمع ذكوري بطريكي. رغم ان النساء الفلسطينيات في البلاد قمن بنقلة نوعية بما يتعلق بالتعليم عامة والتعليم العالي خاصة. الا ان تعليم النساء لم يؤد الى نقلة نوعية في مكانة المرأة ودورها في المجتمع. الى ذلك نرى ان المشاركة السياسية للمرأة لا تزال محدودة كما هو دورها في الحيز العام. زد على ذلك ان دور الدولة كان محدودا بل غير موجود في رعاية ودعم حقوق المرأة الفلسطينية.



النظام الاشتراكي في كوبا وفر مستوى جيداً من الصحة للجميع، بينما خلق النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة فروقات شاسعة في الدخل بين السكان وأدى إلى فروقات كبيرة في الوضع الصحي بالتالي

ما هي برأيك اسباب هذه الأوضاع الصحية المتردية؟ وكيف
تعتقدين انها تحاكي التحصيلات العلمية ومكانة المرأة في
المجتمع؟

في الواقع لا تزال تنقصنا دراسات كثيرة لفهم اسباب هذا الارتفاع
الكبير بنسبة الامراض المزمنة الجسدية والنفسية عند النساء
العربيات. فمن المفارقة ان نجد ان وضع المرأة الصحي اخذ
بالتدهور بينما هناك ارتفاع ملحوظ بنسبة التعليم عندها. حيث
ان ارتفاع معدل التعليم كان مرفقا بالتحسن بالوضع الصحي في
أبحاث كثيرة عالمياً. ومن هنا يطرح السؤال كيف تؤثر التحولات
في التعليم على صحة المرأة؟ وهل لذلك علاقة بخروجها للعمل؟
ففي دراسة (لم ننشرها بعد) قمنا بفحص صحة المرأة العربية
العاملة مقابل صحة النساء اللواتي لا يعملن واذا كان للتعليم
دور وقائي يحمي صحة المرأة العاملة. وقد وجدنا من خلال هذه
الدراسة ان صحة النساء العاملات هي اسوأ من اولئك اللواتي
لا يعملن ولكن اذا كانت العاملات متعلمات فإن التعليم يوفّر
لهن حماية جزئية ولكن ليس حماية كاملة من اثار العمل على
الصحة. يبدو ان عمل المرأة العربية في البلاد لا يزال مقرونا
بمجهود كبير وضغوطات نفسية كبيرة. ربما لأن المرأة العاملة لا
تجد الدعم الاجتماعي اللازم لها ولأسرتها عند خروجها للعمل.
وهنا يأتي دور الدولة والمجتمع المدني في تحرير المرأة من كاهل

ما هي اهم المشكلات من الناحية الصحية التي تواجه المرأة
الفلسطينية في البلاد؟

من ناحية المؤشرات الصحية وبحسب المعطيات الرسمية لوزارة
الصحة (انظر تقرير الأوضاع الصحية في إسرائيل 2010)، نجد
ان المرأة الفلسطينية في البلاد تعيش في المعدل اقل من المرأة
اليهودية بحوالي اربع سنوات، كما ان نسبة الامراض المزمنة
(السرطان والسكري وامراض القلب) آخذة بالتسارع بشكل سريع
جدا عندها كما ان الامراض النفسية وخاصة الاكتئاب اصبح
مشكلة كبيرة مقارنة مع الفئات الاخرى في المجتمع في إسرائيل.
حيث في سنة 2009 كان معدل عمر المرأة العربية 80.7 بينما
كان معدل عمر المرأة اليهودية 83.9 سنة. هذا وتفيد المعطيات
ان التحسّن في معدل العمر كان اكبر عند النساء اليهوديات من
النساء العربيات. كما ان الفروقات في معدل العمر بين النساء
العربيات مقابل اليهوديات آخذ بالارتفاع. فاذا كان هذا الفرق في
معدل العمر 2.3 سنوات في سنوات ال-1985-1990 نرى اليوم
ان الفرق في معدل العمر هو 3.8 سنة في السنوات 2005-2009.

من ناحية المسببات للوفيات عند النساء العربيات فإننا نجد
ان السرطان يشكل المسبب الرئيسي للوفيات كما هو الامر لدى
الفئات الاخرى في المجتمع في إسرائيل. رغم ان نسبة الوفيات
من السرطان عند النساء العربيات مشابهة لتلك عند النساء
اليهوديات (74.7 عند العربيات و 75.2 عند اليهوديات من بين
100 ألف) الا اننا نلاحظ ارتفاعا كبيرا في نسبة الإصابة بالاورام
السرطانية عند النساء العربيات مقابل النساء اليهوديات. بين
السنوات 1979-2006، حيث ان الارتفاع كان بنسبة 152.5%
عند النساء العربيات مقابل 36.8% عند النساء اليهوديات. كما
ان نسبة الوفيات من النساء اللواتي يصبن بالسرطان هي اكبر
نسبيا عند النساء العربيات مقارنة باليهوديات. أي ان السرطان
يكون أكثر فتاكا ويؤدي الى حالات وفاة أكثر عند النساء العربيات.

المسبب الثاني للوفيات عند النساء العربيات هو امراض القلب،
حيث ان نسبتها لكل 100,000 هي 47.0 مقابل 21.8 عند النساء
اليهوديات. المسبب الثالث للوفيات هو مرض السكري، حيث
تصل نسبة الوفاة من السكري عند النساء العربيات 39.6 (لكل
100,000) اما عند النساء اليهوديات تكون النسبة 10.1 لكل
100,000.

بالنسبة للامراض النفسية نرى ارتفاعا كبيرا بنسبة الاكتئاب. حيث
تشير دراسة نشرت سنة 2010 (كبلان واخرين) ان نسبة الاكتئاب
كانت ضعفان ونصف عند النساء العربيات مقارنة مع النساء
اليهوديات (30.9% مقابل 12.7%).



من هنا نرى ان التعليم لا يكفي لحماية صحة المرأة النفسية بل يجب حمايتها ايضا من ممارسات اجتماعية وثقافية تضر بصحتها.

مثلا موضوع آخر اقوم بدراسته هذه الايام يتعلق بصحة المرأة النفسية والجسدية هو موضوع العنف ضد المرأة. حيث اشارت العديد من الأبحاث التي قمت بها في كندا مثلا ان للعنف ضد المرأة خلال الحمل وبعد الولادة تأثيرات سيئة على الصحة تكون اسقاطاتها ليس فقط للمدى القريب بل للمدى البعيد ايضا. تعاني النساء التي تتعرض للعنف خلال الحمل من حالات اجهاض وولادة اطفال خدج بنسبة اعلى، كما انها تعاني من الولادة المبكرة والاكئاب بعد الولادة بنسبة اكبر.

إذن هل تجددين رابطا بين الوضع الصحي للمجتمع الفلسطيني في البلاد وبين الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية ؟

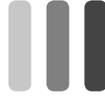
لا يمكن عزل الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية في البلاد عن وضعية المجتمع الفلسطيني من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ووضعها الصحي. حيث ان التطورات التاريخية والسياسية في المنطقة لها اسقاطاتها على الوضع الصحي وعلى مبنى الجهاز الصحي. فمذ قيام دولة إسرائيل وإبان النكبة والحكم العسكري وحتى سنوات الثمانين، كان تطوير الخدمات الصحية يكاد يكون معدوما داخل البلدات العربية. حيث كان جل الاهتمام مركزا بالاحتياجات الصحية افواج المهاجرين اليهود الذين قدموا الى البلاد بدافع الاستيطان في فلسطين. فقد شكّل صندوق المرضى (او ما يعرف بكوبات حوليم) قبيل انشاء الدولة أحد أذرع الوكالة الصهيونية اليهودية وكانت له أهداف قومية واضحة. وقد تم من خلاله تهميش الاحتياجات الصحية للفلسطينيين الذين بقوا في البلاد بعد النكبة. في سنة 1948 تم تأسيس قسما خاصا للخدمات الصحية للأقليات في وزارة الصحة الذي عمل قرابة السنتين وتم حله بادعاء انه يجب معالجة الامور الصحية للعرب تماما مثل بقية السكان في الدولة. الا ان هذه، أي من هذه السياسات لم تساعد على تحسين الخدمات الصحية للعرب كما توضح المعطيات انفة الذكر بل نرى انه تم تعميق الفجوات في الصحة.

زد على ذلك انه أبان نكبة 1948 تم تدمير جميع البنى التحتية في المجتمع الفلسطيني. بالنسبة للجهاز الصحي، سعت وزارة الصحة الإسرائيلية الى طمس معالم الجهاز الصحي الفلسطيني المحلي الذي اعتمد غالبا على ما يسمى اليوم بالطب العربي او البديل معتبرة اياه متخلفا (غير حضاري). مثلا ساعدت وزارة الصحة

العمل في البيت ومساعدتها على تحقيق ذاتها في التعليم والعمل. فمن دون هذا الدعم لا تستطيع المرأة ان تقوم بدورها داخل البيت وخارجه بشكل فعال مما يشكل عبئا كبيرا عليها تدفع ثمنه بصحتها. حيث ان الرجل الذي يخرج للعمل يجد الدعم الكافي له داخل البيت كما هو الامر خارج البيت. ان التراجع في معدلات الإنجاب العام عند النساء العربيات في البلاد قد يكون هو الاخر دليل على قلة الدعم للمرأة. فقد لوحظ في الدول الغربية مثلا تراجع كبير في معدلات الإنجاب حتى اصحبت نسبة الإنجاب سلبية في العديد من الدول الاوروبية، ويعزى ذلك الى قلة القوانين الداعمة للمرأة اثناء التعليم والعمل وادراك النساء انها لا تستطيع القيام بكل هذه الادوار دون دفع ثمن باهظ يأتي على حساب صحتها.

باعترافي لا يمكن ان يحصل أي تحسّن على صحة المرأة دون التغيير المجتمعي لمكانة المرأة ودورها مدعما بسياسات اجتماعية وصحية لدعم المرأة. من هنا نحن بحاجة الى تغيير شامل بالنسبة لاهتمام التفكير المجتمعية المتعلقة بالمرأة من اجل حماية صحتها والعناية بها. ففي احد الأبحاث التي نشرتها سنة 2007 وجدت ان النساء العربيات تواجه معيقات كثيرة تؤدي بها الى عدم اهتمامها بصحتها بالشكل المطلوب. حيث وجدت ان الأوضاع الاقتصادية السيئة والاعباء المنزلية ومحاولة الدمج بين العمل خارج البيت وداخله تؤدي بالمرأة الى تدرج الصحة في آخر الأولويات. ومن هنا لا تستطيع النساء ممارسة السلوكيات الصحية التي بإمكانها حماية صحتها مثل الرياضة او التغذية السليمة وغيرها. حيث يشير تقرير وزارة الصحة (الوضع الصحي في إسرائيل 2010) انه بجيل 35-49 سنة حوالي 20% من النساء العربيات يعانين من السمنة مقابل 15% من النساء اليهوديات، وفي المجموعة العمرية 50-64 يعانين 45% (أي حوالي النصف) من النساء العربيات من السمنة مقابل 20% من اليهوديات.

كما اننا بحاجة الى حماية المرأة من افراط وسلوكيات تعزى لكونها ثقافية ولكنها ذات طابع وتركيبة اقتصادية واجتماعية بل وقانونية على حد سواء، لها اسقاطات هامة على صحة المرأة. مثلا في دراسة (قيد النشر) اجريناها مؤخرا على نساء عربيات في جنوب البلاد وجدنا ان النساء المقتربات بزواج متعدد، الزوجات يعانين من نسبة اعلى من الاكتئاب من النساء في قران احادي الزوجة. نسبة الاكتئاب لدى النساء في قران متعدد الزوجات هي 52% مقابل 36.6% عند النساء بزواج من امرأة واحدة. وقد فوجئنا بهذا البحث ان تعليم المرأة لم يكن عاملا وقائيا للمرأة من الاكتئاب في حالة كانت مقترنة في زواج متعدد الزوجات.



عمل المرأة العربية في البلاد لا يزال مقرونا بمجهود كبير وضغوطات نفسية كبيرة، ربما لأن المرأة العاملة لا تجد الدعم الاجتماعي اللازم لها ولأسرتها. وهنا يأتي دور الدولة والمجتمع المدني

الثقافية بشكل سلبي. حيث انه يتم استغلال مبنى الحمولة من اجل تحقيق الصفقات بين صناديق المرضى والحماثل، بموجبها يتم ضم ابناء حمولة كاملة لطبيب عائلة معين (كونه ابن الحمولة)، مما يؤدي الى مشاكل في استخدام النساء العربيات للخدمات الطبية، لان النساء يخجلن من كشف نفسها لدى طبيب قريب من العائلة.

اضافة لذلك كان للتغيرات الكبيرة في الازمات الحياتية التي فرضت على المجتمع العربي خلال حقبة قصيرة من الزمن نسبيا، اضافة الى قلة الوعي الصحي لدى الجمهور العربي بغياب مثقفين صحيين عرب وخصائين في مجالات الصحة العامة في المجتمع العربي، أدت الى ترسيخ سلوكيات غير صحية (مثل التدخين) وظهور سلوكيات سلبية اخرى مثل الادمان على المخدرات والعنف ضد المرأة والخلل في النظام الغذائي. السلوكيات غير الصحية ساعدت على ظهور العديد من الامراض المزمنة.

خلال تحضير لرسالة الدكتوراة وجدت ان الوضع الاقتصادي (مستوى التعليم والعمل والدخل) داخل المجتمع العربي يؤثر بشكل كبير على الصحة. فكلما انخفضت هذه المستويات ساء الوضع الصحي. وعند فحص ماهية العلاقة بين الوضع الاقتصادي والصحة وجدت ان الضغط النفسي المزمّن وقلة الدعم والتكافل

على إزالة كل اثر للداية (الولادة التقليدية)، بينما قامت غيرها من الدول بتعزيز دور الداية عن طريق تأهيلها مهنيا وجعلها مهنة قانونية، لما في هذا الدور من منفعة لصحة الام والطفل. ومن الجدير ذكره انه تمت معالجة امور صحية معينة بما يخدم مصلحة الدولة. مثلا، عدم وجود عيادات صحية في القرى غير المعترف بها. او قرار وزارة الصحة بمنح الخدمات الصحية للنساء الحوامل فقط لمن هن مواطنات في الدولة. مما يحرم النساء الفلسطينيات ممن نزعت منهن المواطنة بسبب قانون المواطنة من نيل هذه الخدمات الصحية ويعرض حياتهن للخطر.

اضف لذلك، انه عدم وجود سياسات صحية ملائمة للاحتياجات الصحية للسكان الفلسطينيين ووضع معايير صحية لهم بناء على تلك الخاصة بالمجتمع اليهودي يشكل بحد ذاته سياسة ايضا. اذا ان تبني سياسة المساواة في الخدمات قد تولد مشكلة في منالية الخدمات نظرا للاحتياجات الصحية المختلفة عند الأقلية الفلسطينية. مثلا اذا نظرنا الى الرعاية الصحية للحوامل والرضع نجد ان وزارة الصحة تعتمد مبدأ الملاكات المتساوية للممرضات على الرغم من كون العائلات العربية اكبر من اليهودية في الكثير من البلدان العربية مما يجعل زيارة الرعاية شيا غير مرغوب به من قبل النساء الحوامل والامهات نظرا الى طول الدور ومدة الانتظار.

كما انه لا توجد دراسات وأبحاث كافية لفهم اسباب الوضع الصحي المتدني للمجتمع الفلسطيني كافة في البلاد او صحة النساء الفلسطينيات خاصة. كما انه لا يتم توجيه المهنيين العرب لدراسة الموضوعات الصحية الملائمة لاحتياجات مجتمعهم. فنجد اليوم الكثير من المهنيين العرب في مجال الصحة يتخصصون بل ويبدعون في علاج الامراض السريرية والاكلينية ولكن ليس في صحة المجتمع. بينما في المجتمعات التي مرت وتمر بوضع شبيهه بوضعية مجتمعنا هنالك حاجة ماسة لمهنيين في التنمية الصحية والحقوق الصحية. كما ان عدد الاخصائين الصحيين الذين يشاركون في صنع القرار في السياسات الصحية هو ضئيل جدا بل يكاد يكون معدوما مقارنة بنسبتهم في الدولة.

ان عدم مراعاة الخصوصية الثقافية للمجتمع العربي وعدم توجيه القوى العاملة بالصحة وتدريبها للعمل في المجتمع الفلسطيني له تأثير كبير على الصحة. فمنذ قيام الدولة لم تتم مراعاة مثل هذه الحاجة، ولا يزال يشعر الكثير من الفلسطينيين بالاغتراب عند استعمالهم للخدمات الصحية. مثلا لا توجد خدمات ترجمة في الكثير من المراكز الصحية والمستشفيات التي قد تساعد على التواصل مع مقدمي الخدمات. كما انه تم استغلال الخصوصية



الاجتماعيين اضافة الى السلوكيات الصحية السيئة تشكل عوامل هامة تفسر هذه العلاقة. كما اشارت الدراسة ولأول مرة اهمية الشعور بالتمييز والتمييز البنيوي وتأثيره السلبي على الصحة عند العرب في البلاد. تعمل اليوم في اطار دراسة قطرية كبيرة على تحليل هذا الموضوع.

من هنا نرى ان الانسان الفلسطيني في هذه البلاد يقف امام معيقات جماعية عند المحاولة لتحسين وضعه الصحي وللمتعة بصحة جيدة تضاهي تلك التي يتمتع بها جيرانه اليهود من سكان الدولة الذين من المفروض ان يكونوا متساوين من ناحية الفرص الصحية والوضع الصحي. ان دراسة هذه المعوقات ومحاولة تفكيكها والقضاء عليها هو امر حتمي لإزالة الفروقات في الصحة. ففي دراسة اجريناها عند مرضى السكري خلال السنة الماضية وجدنا سلسلة من العوائق التي تحدت من وصول هؤلاء المرضى الى حالة من التوازن وتمنع تعقيدات المرض. غالبية هذه المعوقات تعلقت بمناخية الخدمات والحصول على الادوية والمعيقات المادية والاقتصادية، وعند النساء كانت هناك ايضا معيقات تتعلق بعدم تلقيها للدعم الاجتماعي الكافي من قبل ابناء العائلة لعلاج المرض او التصدي له.

درست موضوع اللجوء والتهجير وموضوع الصحة، ما هي أهم النتائج عموماً وحول صحة المرأة خصوصاً.

في الواقع تشكل دراسة تأثير التهجير على صحة الفلسطينيين في الداخل دليلاً آخر على تأثير الأوضاع السياسية التي تعاني منها الأقلية الفلسطينية في البلاد على الصحة. كان للنكبة وللسنين التي تبعها تأثير كبير جدا على كل المجتمع الفلسطيني وجميع نواحي حياته. تركت النكبة مجتمعا محطما مهزوما يعاني من صدمة كبيرة لا تزال تأثيراتها تضرب بالمجتمع الفلسطيني كافة. فمن الناحية الاقتصادية تم نهب الاراضي والبيوت وتهجير مئات آلاف الفلسطينيين خارج حدود الوطن. تشير الكثير من الأبحاث في العالم ان تهجير الانسان من بيته وأرضه له اثار سيئة كبيرة على الصحة من الناحية الجسمانية والنفسية. الا ان غالبية الأبحاث في الصحة تطرقت الى اثار التهجير قصيرة الامد ولم تتطرق الى التأثيرات طويلة الامد للتهجير على الصحة.

من هنا تكمن اهمية الدراسة التي اجريناها حيث انها تتناول الوضع الصحي للمهجرين وتظهر بشكل واضح الاثار السيئة للنكبة على الصحة وذلك بعد حوالي ستين سنة من التهجير. حيث لم ينس أي من الذين تعرضوا للنكبة هم او ابناء عائلاتهم.

اشارت اهم نتائج هذا البحث ان الوضع الصحي للمهجرين وابناء عائلاتهم من الجيل الثاني وحتى الثالث هو اسوأ من الوضع الصحي مقارنة مع غير المهجرين من الفلسطينيين في الداخل. حيث انهم اقرروا ان الوضع الصحي العام اسوأ وكذلك فانهم يعانون من الاكتئاب اكثر من غيرهم ممن لم يتعرضوا للتهجير. والسؤال الذي يطرح نفسه هو، لماذا؟ طبعا قد يكون هذا موضوع لأبحاث مستقبلية ولكن تشير نتائج البحث الذي نشرناه في مجلة علمية مهمة، ان مستويات الضغط النفسي المزمن هي كبيرة جدا عند المهجرين مقارنة مع غيرهم من غير المهجرين من ابناء الشعب الواحد. مما قد يشير الى انهم لا يزالون يعانون من واقع الصدمة النفسية عليهم بأعقاب النكبة. زد على ذلك ان المهجرين لم يستوعبوا في القرى والمدن العربية في ذلك الوقت ولم يرحب بهم اذ اعتبروا اغرابا. كان عليهم مواجهة اثار التهجير بشكل مباشر. يتضمن ذلك طبعا اسقاطات خسارة جميع ممتلكاتهم وبيوتهم واخرين من افراد عائلاتهم الذين تم قتلهم او تهجيرهم الى خارج البلاد.

باعترادي يجب ان يتم فتح هذا الملف (ملف النكبة) والتهجير الداخلي واسقاطاته على المجتمع الفلسطيني بالداخل من جميع النواحي خاصة القانونية والصحية والاقتصادية. اذ لا تعترف إسرائيل ابدا بالمهجرين في الداخل، ومن هنا تبقى هذه الحلقة مفتوحة بالنسبة للمهجرين ومن الناحية النفسية يشبه ذلك الجرح الدامي الذي يستمر في النزيف.

بالنسبة للنساء المهجرات في هذا البحث تحديدا فقد وجدنا ان نسبة عالية منهن يعانين من الاكتئاب والوضع الصحي السيء اكثر من الرجال. لكن نسبة النساء التي تم تهجيرها (بحسب البحث) كان اقل من الرجال. لذلك لم يتم بالتالي فحص صحة النساء مقابل صحة الرجال في هذا البحث. ولكن في أبحاث سابقة تم وصف معاناة النساء الفلسطينيات ابان النكبة وطبعا لهذه المعاناة دلالات واضحة على صحة النساء.

كيف تترين فرص التغيير؟ وماذا يمكن ان يؤدي الى تحسين صحة المرأة الفلسطينية في البلاد؟

تحسين صحة المرأة يمكن ان يتم بالعمل على عدة محاور: المحور الاول هو المحور المتعلق بدور الدولة في تحسين هذا الوضع. والمحور الثاني هو المحور الجندي داخل المجتمع الفلسطيني ويتعلق بتغيير النظرة لدور المرأة ودورها السياسي، والمحور الثالث هو توجه المرأة نفسها لصحتها وتعاملها معها.

بشكل كاف لهو الورق الكاشف الذي يدل على التعامل مع المرأة العربية ومكانتها في المجتمع.

بالنسبة لمحور نظرة المرأة العربية لنفسها، اعتقد انه يتغير بحسب الدور الذي تلعبه المرأة في الحيز الخاص والعام وخاصة دورها السياسي. سوف تنظر المرأة لصحتها بأهمية اذا رأت ان المجتمع كافة والجهاز الصحي خاصة يتعامل معها ومع مكانتها بنفس الاهمية.

للتلخيص، اعتبر ان دراساتي عن الصحة والمرأة وعلاقتها بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني في الداخل، التي ذكرت بعض منها هنا، أبحاث طلائعية. حيث انها تطرح افقا جديدا بالنسبة لدراسة الأوضاع الصحية للفلسطينيين والفلسطينيات في البلاد، يختلف هذا الطرح عن الطروحات التي عهدناها حتى الان من باحثين إسرائيليين في هذا المجال. حيث انني انظر من خلالها الى الوضع الصحي للفلسطينيين بمنظور له تركيبة وخاصيته من الناحية التاريخية والسياسية والاقتصادية والجنديرية والتي لها اسقاطات هامة على السياسات الصحية والوضع الصحي. أمل أن اكون قد وفقت في ابراز اهم المحاور لهذه الأبحاث رغم محدودية هذه الورقة.

يتفرع المحور الاول إلى ثلاثة فروع أساسية: الاول يتعلق بتحسين الوضعية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في الداخل، كما اشرنا في المقدمة، أي تحسين في هذا الوضع يمكن ان يؤدي بتحسين مكانة المجتمع العربي في الداخل ولهذا هناك اسقاطات مهمة على الصحة. مثلا تحسين فرص التعليم والعمل في المجتمع العربي من شأنها ان تزيد من هذه الفرص عند النساء ويكون تحسين هذه الأوضاع وإزالة جميع اشكال التمييز ضد العرب مقرون بتحسين الوضع الصحي.

الفرع الثاني يتعلق بمالية الخدمات الصحية وجودتها ومدى ملاءمتها للاحتياجات الصحية للمرأة العربية. حيث اننا نجد ان الكثير من الخدمات الصحية وخاصة الوقائية منها وتلك التي تعتمد الكشف المبكر، تكاد تكون معدومة في البلدات العربية. مثلا فحص الممغرافيا يتم فقط في مراكز طبية كبيرة اغلبها تقع خارج البلدان العربية مما يضطر النساء الى تحمل عناء السفر وتكاليفه رغم ان امكانياتها محدودة اكثر من النساء اليهوديات بشكل عام. ولكن بشكل عام تتوفر لتلك النساء مثل هذه الخدمات بسهولة اكبر. لذلك هناك حاجة الى تغيير السياسات الصحية بما يتعلق باحتياجات المرأة العربية وتحسين المنالية للخدمات. كما ان المشاكل الصحية الخاصة بالمرأة العربية تحتاج الى تطوير برامج توعوية خاصة بهؤلاء النساء ويحتاج ذلك الى تخصيص ميزانيات وتدريب كوادر خاصة للعمل مع النساء العربيات ضمن هذه البرامج.

والأمر الثالث الأخير في هذا المحور يتعلق بالخصخصة المستمرة في الجهاز الصحي والخدمات الصحية في البلاد. حيث ان هذه الخصخصة تحول دون توجه ذوي الدخل المحدود (طبعا نسبة كبيرة من النساء العربيات لا يعملن ومن هنا لا يوجد لديهن دخل) من التوجه للخدمات الطبية وتحرمهم احيانا كثيرة من نيل العلاج الذي هم بحاجة اليه. من هنا يجب ان يضم المجتمع العربي صوته الى صوت اولئك الذين يحاربون الخصخصة في الصحة.

على صعيد المجتمع العربي فقد تطرقت اعلاه الى امثلة عديدة تتعلق بمكانة المرأة العربية وعلاقتها بالصحة. مثلا عمل المرأة خارج البيت بدون الدعم المجتمعي الكافي والزواج متعدد الزوجات وظاهرة العنف ضد المرأة وغيرها كأمثلة تدل على مكانة المرأة العربية في المجتمع. وذلك على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققتها النساء العربيات في مجال التعليم وخروجها الى الحيز العام. باعتقادي ان تغييب النساء ومنعهن من ممارسة دورهن في القيادات السياسية الحزبية وفي السلطات المحلية

ملف العدد / النساء الفلسطينيات في إسرائيل بين البحث والواقع

(بالتعاون مع جمعية نساء ضد العنف)

نحو تطوير أجندة بحثية

دمج النساء العربيات في سوق العمل: البحث التطبيقي كأساس لحلول مبتكرة

أ.د. محمد أمارة

محاضر في الكلية الأكاديمية بيت بيرل وباحث في «دراسات» - المركز العربي للحقوق والسياسات

مقدمة

من المعروف أن تمثيل النساء العربيات في سوق العمل في إسرائيل متدن جدا. ولهذا الأمر إسقاطات سلبية كثيرة، بما في ذلك تأثيرات اقتصادية-اجتماعية على العائلات العربية والصحة الجسدية والنفسية للنساء العربيات. بادرت قطاعات مختلفة في البلاد - من جمعيات ومؤسسات رسمية ومؤسسات لها ارتباطات بالحكومة - بمشاريع مختلفة لتصحيح الوضع القائم. تمتد هذه المشاريع على سلسلة كاملة من مشاريع صغيرة جدا، منها تشجيع النساء على العمل في الزراعة، تزويدهن بتدريب مهني، وغير ذلك. وعالجت مشاريع أخرى كثيرة ذات صلة معوقات العمل النسائي مثل السياسات التمييزية، نقص الاطر لرعاية الأطفال، معوقات لغوية ومعايير ثقافية محرمة. إضافة لذلك، أجريت الكثير من الدراسات حول عمل النساء. لكن، معظم هذه الدراسات بطبيعتها إحصائية ونظرية. في الواقع لم تجر دراسات أمبريقية في هذا الشأن. ونرى في "دراسات"، المركز العربي للحقوق والسياسات، أن أبحاثا تطبيقية ذات جودة عالية ستخلق مسارات لحلول خلاقة وستعزز عمل الآخرين وتدفع بمسألة تشغيل النساء برمتها.

تتألف ورقة الموقف هذه من مراجعة أدبية، يليها موجز لمجالات بحاجة لمعالجة أكثر شمولية. وذلك استنادا إلى الأبحاث التي أجريت، يهدف "دراسات" إلى تعزيز وإكمال المعطيات بالقيام بدراسات بحثية تطبيقية-عملية وجديدة.

الواقع الاقتصادي-الاجتماعي

إرتبطت التحولات السياسية والديموغرافية بين أبناء وبنات الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل بتغيرات إقتصادية هائلة. فالسياسة الإسرائيلية لمصادرة الاراضي لصالح الدولة نجم عنها فقدان الأراضي الزراعية وانتقل الكثير من العرب الفلسطينيين من العمل في الزراعة إلى العمل كأجبرين في الزراعة والصناعة في الوسط اليهودي (أبو كشك 1981، كوهن، 1989). وأصبح العرب الفلسطينيين تدريجيا يعتمدون على الاقتصاد اليهودي وتابعين له (Rosenfeld, 1978; Lewin-Epstein & Semyonov, 1986; Haider, 1991).

جدول 1 يصف التحولات في المهن، مقسمة وفقا لفئات العمل.

جدول 1: مهن الفلسطينيين في إسرائيل ما فوق جيل 14، 1957-

2007، في النسبة المئوية¹.

2007	2000	1995	1985	1975	1958	مهن
7.5	7.1	5.6	2.5	1.3	00	مهن أكاديمية
11.7	10.1	8.4	9.1	7.8	4.1	مهن تقنية ومستقلة
2.3	2.4	1.3	1.9	0.5	0.9	مديرون
7.3	8	6.4	6	3.7	2.3	موظفون
16.4	15.3	12.3	18.4	14.5	12.4	وكلاء، خدمات وتجارة
1.9	2.3	3.6	10.3	16.6	41.5	زراعة
40	39.4	47.1	38.7	42.2	35.2	صناعة وبناء
13	15.4	15.3	13.1	13.4	00	عمال غير مهنيين

(Lewin-Epstein & Semyonov 1986) أصبحت المجموعة العربية معتمدة على الأغلبية اليهودية، والتي سيطرت على عدد كبير من فرص العمل (Rosenfeld, 1978) كما الحال في الاقتصاد، انعكست التغييرات السياسية على المبنى الاجتماعي أيضا. مع مرور الوقت، مرت المجموعة العربية الفلسطينية (وما زالت) بسيورتين أساسيتين: التحديث والتغيير في مبنى العائلة.

أصبح الاحتكاك بالسكان اليهود (والذي يعتبر أهم تأثير مما يتعلق بتحديث العرب-الفلسطينيين في إسرائيل) أكثر قوة عبر السنوات. في ذات الوقت، تمر الأقلية العربية بسيرورة تطوير ثنائية عربية-عبرية لغوية وثقافية. هذه السيرورة مرتبطة بالانكشاف على وسائل الاعلام في اللغة العربية (من العالم العربي) والعبرية (سموحة 1989، الحاج، 1996: 25).

سبب التحديث الفردي ثورة مما يتعلق بالاحتياجات الفردية والقطاع الخاص. لكن، لم يحدث أي تغيير جوهري في المؤسسات الاجتماعية والسياسية. بقيت تلك المؤسسات تقليدية جدا، وحدثت اندماج العرب في حياة الدولة.

إن أهم التغييرات التي بالامكان ملاحظتها في أنماط العائلة العربية، الانتقال من العمل في قطاع الزراعة الى العمل في سوق العمل العام أدى إلى ضعف العائلة الموسعة والسلطة الأبوية، وإلى تعزيز خصوصية العائلة النووية (الحاج، 1996: 23-25) نرى من هذه المعطيات أن التغييرات في الوضع الاقتصادي أثر على المبنى الهرمي في المجتمع العربي في إسرائيل. فترى أن المكانة الاقتصادية-الاجتماعية للفرد ضعفت، وأصبح "عامل الانجاز" أكثر أهمية (Rosenfeld, 1978).

في ذات الوقت، عززت التغييرات الاجتماعية الطموحات في الحراك الاقتصادي-الاجتماعي لدى العرب (الحاج، 1996). كما تساهم الطبقة الاثنية في إسرائيل في الحد من حراك الأقلية العربية الفلسطينية (Lewin-Epstein & Semyonov 1986).

الجدول أعلاه يلقي الضوء على التغيير الكبير الذي حصل في الاقتصاد العربي، وخاصة الانتقال من العمل في الزراعة إلى العمل كأجيرين في الاقتصاد الإسرائيلي. يعلق بن بورات (1988: 41) على هذا، قائلا: "أحد أهم التغييرات الهامة في مبنى العمل هو دمج العرب في الاقتصاد الإسرائيلي، والهبوط النسبي في أهمية القطاع العربي كمشغل في سوق العمل".

وفقا لمكتب الاحصاء المركزي الإسرائيلي (2007)، يعمل الرجال العرب في ثلاثة حقول اقتصادية أساسية: بناء (26.9%)، تجارة (17.8%) وصناعة (5.2%). في المقابل، تعمل معظم النساء العربيات في مجالين أساسيين: التعليم (44.8%)، وخدمات الصحة والرفاه الاجتماعي (15.7%).

في السنوات التي جاءت بعد إقامة الدولة، قبع العرب في أسفل هرمية سوق العمل: أستخدم العربي في الخدمات، الإنشاء، الصناعة والأعمال التي لا تحتاج الى مهارات (Lewin-Epstein & Semyonov, 1986: 350) من وجهة نظر اقتصادية، أعتبرت الاقلية العربية مجموعة غير متطورة (بن شاحر وشركاؤه، 1972: 11)، والدخل الفردي كان منخفضا جدا. ومع مرور السنين، لم يتطور أساس اقتصادي بديل في المجتمع العربي يقوم على استبدال قطاع الزراعة لقطاعات اقتصادية جديدة. وفقا للحاج (1996: 20):

إقتصرت التغييرات على المجال المحلي-الفردى ولم تجد لها تعبيرا على المستوى المؤسسي-الجمعي قريبا. يُعتبر التعليم أحد الانجازات الأساسية للمواطنين العرب، ومع ذلك فإن المردود من التعليم كان منخفضا جدا. فالنخب العربية لم تُستوعب في وظائف حكومية رفيعة المستوى، ولا في القطاع اليهودي الخاص. رغم الحراك النسبي الذي حصل في سوق العمل الإسرائيلي، بقيت الفجوة بين السكان العرب-الفلسطينيين وبين اليهود هائلة

1 المعطيات مبنية على الكتاب الاحصاء السنوي لإسرائيل، أنظر أيضا ريخس (2009: 19).

هذا يرتبط بتعريف إسرائيل كدولة يهودية والتي تفضل اليهود على الآخرين. رغم أنه عبر السنين كان هنالك ازدياد في مستوى المعيشة عند العرب، إلا أن الفجوة بين العرب واليهود لم تجسر. في الحقيقة، الفجوة بين المجموعتين بقيت تقريبا ثابتة في جميع مناحي الحياة (Al-Haj & Rosenfeld 1990; Haider 1991; Yiftachel, 2005).

مكانة النساء العربيات في إسرائيل

رغم التغييرات الاقتصادية والاجتماعية بعيدة المدى والتي وصفت أعلاه، لم تخل ظروف مساعدة لتغيير مكانة النساء العربيات في إسرائيل. وفي الأدبيات البحثية، يوصف المجتمع العربي على أنه مجتمع أبوي مكانة النساء فيه دونية وغير مستقلة (بركات، 2000). إعتقاد النساء على الرجال في المجتمع العربي الفلسطيني مبني، كما يدعي عزايزة وآخرون (2009: 201)، على التقاليد والأعراف المدعومة من غالبية الناس.² تدعي كركبي-صباح (2009: 47) أن استمرارية الحملية كمنبى للسلطة الأبوية تؤثر على العديد من المجالات الحياتية وهي عائق أمام تحسين مكانة النساء العربيات. وتضيف أن استمرار الصراع القومي يعزز البنى التقليدية للمجتمع العربي الفلسطيني ويهمش النساء العربيات.³

لفتت مكانة النساء العربيات في إسرائيل الانظار (سياسيا، اجتماعيا وأكاديميا) في العقود القليلة الاخيرة. فقد ربطت دراسات متنوعة حول الموضوع مكانتها بالمبنى العائلي الأبوي والقمع المؤسسي الممارس من قبل الدولة.

وفقا لذلك، فمكانة النساء العربيات-الفلسطينيات تتأثر وترتبط بعوامل تاريخية، سياسية، اجتماعية وثقافية، على المستويين القطري والمحلي. تجد النساء العربيات الفلسطينيات أنفسهن في مأزق مضاعف. فمن ناحية، فهن أقلية في الدولة كونهن عربيات فلسطينيات، ومن الناحية الاخرى، تُعتبرن شريحة من الدرجة الثانية داخل المجتمع العربي، على أساس جنسهن في مجتمع ذي سلطة أبوية (أنظر سروجي 1996، هيرتسوج 1994، خطاب وإبراهيم، 2006). تبين الدراسات الحديثة عملية تذبذب بين المحافظة والتغيير داخل المجتمع العربي الفلسطيني: فالنساء يعشن بين الحديث والقديم ويعانين التمييز كنساء داخل المجتمع العربي، وكمواطنات عربيات في المجتمع الإسرائيلي (أنظر ابو بكر، 2009، علي وجوردون، 2009، خطاب وإبراهيم، 2009). وبسبب الظروف التي تعاني منها النساء العربيات على

المستويين، فالدراسات التي تبحث في صحة النساء تكشف أن النساء أكثر عرضة للإصابة بأمراض جسدية ونفسية (أنظر، على سبيل المثال، داوود، منور، وسوسكولن، 2009، كوهن وعزايزة، 2009، جولديلات وجرانوت، 2009، شيشينسكي وعزايزة، 2009). يصف عزايزة وآخرون (2009: 5) أنه في العقدين الاخيرين أستهلقت فعاليات مختلفة هدفت إلى تعزيز النساء العربيات الفلسطينيات. فقد تقدمت النساء تعليميا، اقتصاديا وأيضا فيما يتعلق بالانخراط بسوق العمل. لكن، هذا التعزيز لم تستفد منه أعداد كبيرة من النساء إلى الان. إضافة إلى ذلك، فإن دمج النساء في وظائف رفيعة المستوى، والفرص المتوفرة لديهن، كانت محدودة جدا، رغم الازدياد في وعي النساء لحقوقهن.

بإيجاز، مكانة النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل مركبة على ضوء طبيعة المجتمع العربي وهامشية النساء داخل إسرائيل على المستوى القطري. لكي نفهم هذه المسألة كما ينبغي مفهوما الشامل، على الدراسات أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل التاريخية، السياسية، الاجتماعية والثقافية ذات الصلة. فالتشديد على العامل الثقافي، كما كان الحال لمدة طويلة، يعطي صورة جزئية وحتى مشوهة.

عمل النساء العربيات

كما تفسر اسبنوي (1997) فقد تشكلت (وما زالت) أنماط العمل والمبنى المهني للأقلية العربية-الفلسطينية في إسرائيل- بين الرجال والنساء- إلى حد بعيد، من قبل الاقتصاد اليهودي المهيمن. وللسياسات الحكومية التمييزية الأثر العميق في تفسير الوضع الحالي، بينما يستمر وضع العرب المتدني وتهميشهم في إسرائيل (للتفاصيل أنظر، Lustick, 1980; Lewin-Epstein, 1980; Semyonov, 1993; Sofar and Schnell, 1995).

استوعب الاقتصاد الإسرائيلي العرب الفلسطينيين فقط على الهوامش، خاصة كأجيرين في الاعمال الخدمانية، (Rosenfeld, 1978). فرص العمل للعرب حاملي الشهادات الأكاديمية غالبا مقصورة على أماكن سكنهم، أو في البلدات المجاورة لهم (عواد، 2007: 11). بسبب المعوقات البنيوية والنقص في التطور الاقتصادي، لم تنجح الأقلية العربية في الاندماج في سوق العمل القطري. لذا، فالفقر والبطالة منتشران بصورة كبيرة. لا يستطيع الاقتصاد العربي-الفلسطيني المحلي تلبية حاجات القوى العاملة للسكان العرب عامة، وخاصة بما يتعلق بخريجي الكليات (عواد، 2007: 32).

في عام 2006، وصل عدد النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل بين الأجيال 64-18، الى 350.000. ووصلت مشاركتهم في القوى العاملة الى 22.1%. فمن أصل 78.600 امرأة مؤهلة

2 للتفاصيل، أنظر أبو عقصة-داوود، 2002، أبو-ربيعة-قويدر، 2006، حسن، 1999، يمانى، 1996.

3 للتفاصيل أنظر أبو بكر 1998، الحاج 1987، هيرتسوج، 2003

مثل تنظيم الرعاية للأطفال (عواد 2007، شتيوي 2008، جينغ وشركاؤه، 2009).

أكدت الدراسات المختلفة الصلة بين التعليم والرخاء الاقتصادي. وُصف التعليم على أنه عامل قوي يؤثر على التحديث، والمفتاح للتحديث يكمن بالوصول إلى التعليم والدراسة المنتظمة (مرعي 1985، أبو عصبه، 2005). لذا، فالمجتمع العربي الفلسطيني واع لأهمية التعليم والحراك الاجتماعي، وتطوير النضالات السياسية (الحاج 1996، مصطفى، 2006، عرار أبو عصبه، 2007).

في العقدين الأخيرين، إزداد عدد النساء العربيات مؤسّسات التعليم بشكل ملحوظ، وأدى إلى إزداد عدد النساء العربيات حاملات الشهادات الجامعية. في مرحلة ما، فإن هذا الإزداد عزز من نسبة مشاركتهن في سوق العمل (عواد، 2007: 6).

يعتقد الكثير من الباحثين أن التعليم عامل هام، ولكن ليس كافياً للانخراط في سوق العمل. تواصل مكانة النساء العربيات الفلسطينيات التأثر بالمعايير الثقافية الأبوية، وهذا يحدّ من عمل النساء في البيئات المحلية، وبذلك يعرقل مشاركتها الفعالة في الاقتصاد (سعاد 2000، أبو بكر، 2002). تدعي أبو بكر (2002) أن كثير من النساء يتراجعن عن التقدم في العمل وخاصة عند الزواج، وعلى وجه الخصوص عندما يصبحن أمهات. في الوقت الذي بدأ فيه المجتمع العربي الفلسطيني يغير موقفه من عمل النساء، لم يصل هذا إلى إعادة تقسيم الأدوار بين الأزواج في عمل البيت ورعاية الأطفال (عواد، 2007: 12). رغم صعوبة التوفيق بين العمل والعائلة، إلا أن الكثير من النساء العربيات الفلسطينيات يعملن بوظائف جزئية بهدف التوفيق بين العمل والعائلة. وينجحن في الحفاظ على مواقعهن في سوق العمل وفي نفس الوقت الاهتمام بشؤون العائلة والبيت (الحاج 1989 ب). يعتبر استخدام خريجي الجامعات العرب منخفضاً جداً. ينحصر عملهم في الأماكن القريبة منهم بسبب المعوقات في الاقتصاد العام. بهذا المفهوم، لم يزدو التعليم العالي الفلسطينين العرب بأدوات فاعلة لكي ينافسوا نظرائهم اليهود في سوق العمل. هذا فضلا عن الوظائف المرتبطة بالمجال الأمني المغلقة أمامهم (عواد، 2007: 7).

يقدم كل من مناع وغرة (2008)، في كتابهما الإحصائي معلومات إحصائية وكمية مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بمكانة وعمل النساء العربيات: حيث يبحث حليحل (2008) وضعية النساء العربيات العزباوات، معاري (2008) يعالج موضوع البطالة، أبو بكر (2008) تناقش الرفاه، التحديث، والتقاليد بين النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل، خمياصي (2008) يركز على السلطات المحلية. أحد الاستنتاجات الهامة التي كشفتها الدراسات المختلفة أنه بالرغم من الانجازات الواضحة للنساء

للعمل، أُستخدمت 65,400 (18.7%)، بينما كانت 13,200 (3.8%) يبحث عن عمل. في المقابل، فإن نسبة مشاركة النساء اليهوديات بالقوى العاملة وصل إلى 71.3%. المجالات الأساسية التي أُستخدمت فيها النساء العربيات الفلسطينيات، كما أشرنا سابقا، تشمل التعليم، الصحة، الرفاه والخدمات (Lotan, 2007). وجدت خولة أبو بكر في دراسة ميدانية شملت 1250 عائلة عربية فلسطينية في إسرائيل أن نسبة النساء الفلسطينيات في سوق العمل 18.9%: 23% في مركز البلاد، 19.9% في شمال البلاد، 17.1% في منطقة حيفا، و11.4% في النقب. في هذه الدراسة، تبين أن 17% من النساء العاملات متزوجات، 28% مطلقات، و22.5% غير متزوجات. ووجدت الدراسة أيضا أن 34.2% من النساء العاملات هن مسيحيات، 19.3% درزيات، 16.7% مسلمات. كما أن الكثير من النساء العربيات العاملات عملت بوظيفة جزئية: 29.2% ممن يعملن بوظيفة جزئية هن من مركز البلاد، بالمقابل 46% من النقب (أبو بكر، 2010).

رغم الإزداد المستمر في المستوى التعليمي، فإن مشاركة النساء العربيات في القوى العاملة إزدادت بنسبة ضئيلة عبر السنين (جينغ وشركاؤه، 2009: 1). اقترحت الأدبيات ثلاثة مجموعات أساسية من العوامل لتفسير النسبة المنخفضة للنساء العربيات في سوق العمل:

1. المجموعة الأولى مرتبطة بمميزات النساء. ويرتبط هذا بشكل أساسي بالمعوقات التي تعرقل اندماج النساء بسوق العمل مثل التعليم، التدريب المهني غير الملائم للأسواق الحديثة، نقص في تجربة العمل، معرفة قليلة باللغة العبرية (والذي من شأنه أن يحدّ من انخراطهن في القطاع اليهودي) وأيضا عدد الأولاد الكبير نسبيًا في الأسرة العربية (Lewin and Epstein and Semyonov, 1993; Lotan, 2007; King et al, 2009).

2. المجموعة الثانية ترتبط بالمعايير الثقافية التي تميز المجتمع العربي التقليدي، بما في ذلك أدوار الجنسين التي تؤكد على أن تربية الأولاد وإدارة البيت من مسؤولية المرأة. تعيق هذه الأدوار النساء في عملها خارج البيت وخارج أماكن سكنها. فإلساعات المسموح بها للبقاء ومزاولة العمل تشكل عاملا مقيدا لها (اسبانوي، 1997، أبو بكر 2002، 2007).

3. المجموعة الثالثة ترتبط بالفرض المتاحه للأقلية العربية-الفلسطينية والنساء العربيات خاصة في سوق العمل، والتي تتأثر بسوق عمل اثني-محلي، مواقف المشغلين (تميز وآراء مسبقه) وسياسات حكومية تجاه الأقلية العربية فيما يتعلق بالبنية التحتية، تعليم، مؤهلات ومساعدة في العمل

العربيات الفلسطينيات في التعليم العالي، إلا أن ذلك لم يُترجم إلى مكانة اجتماعية، أو تمثيل في المجالات العامة أو القيادة السياسية. ورغم النشاطات البارزة والمكثفة لمنظمات وجمعيات نسائية، إلا أن الواقع لا يزال صعب جدا (كارك، وجليلي، وفورشتين 2009). كتاب احصائي آخر (عازيزة وشركاؤه، 2009: 13) يصل إلى نتيجة مشابهة. فالدراسات حول التعليم العالي تبين بوضوح أن التعليم والعمل غير كافين لتأسيس المساواة بين النساء والرجال (أنظر جيلات وهيرتس-لرزوفيتش 2009، شبيرا وهيرتس-لرزوفيتش 2009، عرار ومصطفى 2009، يوني وكراوس 2009). ومن أجل إحداث تغيير جذري وتحقيق المساواة بين الجنسين في المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، على العائلة العربية الفلسطينية والمجتمع العربي عامة تبني التغييرات على المستوى البيئي والمعياري.

من المهم أن نلاحظ أن النساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل لا يشكلن مجموعة موحدة: فهي تعيش في المدن، القرى، قرى غير معترف بها، مدن مختلطة، ومجموعات متدينة وغير متدينة (مسلمات، مسيحيات، درزيات). هذه الاختلافات هامة عندما نأتي لنقيّم مكانتهن ومشاركتهن في القوى العاملة (توما-شقحة، 2007: 8).

بالرغم من الواقع المركب للنساء العربيات الفلسطينيات في إسرائيل، فقد حدثت بعض التغييرات بعيدة المدى. حيث ازدادت مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل ملحوظ مع انتشار التعليم العالي، كما ارتفع سن الزواج في صفوفهن، ومنحت حرية أكبر باختيار شريك/ة للزواج، والتخطيط العائلي للولادة، وحصل انقسام في العائلة الموسعة لصالح العائلة النووية. رغم ذلك، تدعي الأبحاث المختلفة أن التغييرات التي حدثت خارج نطاق العائلة هي كمية (في التعليم والعمل)، وليس تغييرات نوعية أساسية والتي من شأنها أن تؤثر على مكانتهن داخل العائلة (أبو-بكر 2003، حاج-يحيى، 1994).

تضمينات

حسب لوين-ابشتاين وسيمونوف (1993)، فإن نسبة عمل النساء العربيات ازدادت بشكل ملحوظ من خلال العمل الزراعي في الجوار، توفر فرص العمل عموماً، تراجع نسبة الولادة، ارتفاع مستوى التعليم وتأثيره على سوق العمل، توفر الخدمات العامة (مثل مراكز الرعاية اليومية)، ونسبة المسيحيات في المجموعة.

تكشف الدراسات المتنوعة حول الموضوع أن المعوقات أمام عمل النساء العربيات الفلسطينيات هي على المستويين الداخلي والخارجي. داخلياً، يسيطر مجتمع أبوي (فيه النساء مسؤولة

بشكل أساسي عن عمل البيت ورعاية الأطفال) على النساء ويحد من مقدرتهن على استلام وظائف قيادية في العمل أو في أماكن أخرى. خارجياً، فإن المؤسسة الإسرائيلية وسياساتها التمييزية أزاء المجتمع العربي تساهم في إعاقة النساء أيضاً لكونهن جزءاً من هذا المجتمع، كذلك النقص في السياسات الداعمة وخاصة تلك الموجهة نحو النساء، كل ذلك يعزز صعوبة تجاوز هذه العراقيل أمام النساء (أبو بكر، 1998).

أخذةً بعين الاعتبار تطور المجتمع العربي الفلسطيني عبر العقود الأخيرة، تطرح حاج يحيى (2006) إدعاءً هاماً، هو أن مكانة النساء العربيات تغيرت بالمقارنة مع وضعهن قبل ثلاثة عقود. هذا الإدعاء مناف لادعاء فارس (1996) وغيرها ممن أكدوا أن النساء العربيات قابعات حلقة مفرغة من الانجازات المتدنية والتي تنتقل من جيل إلى آخر، بدون أمل في التغيير. على النقيض من ذلك، تكشف دراسة حاج يحيى (2006) تغييرات هامة بين الأجيال، سواء على مستوى المواقف أو على مستوى الممارسة. إضافة إلى ذلك، تشارك النساء اليوم باتخاذ القرارات، ويقوم أزواجهن بالكثير من الوظائف المتعلقة بالأعمال البيتية ورعاية الأطفال.

يتضح أيضاً أن مكان السكن والبيئة الاجتماعية يؤثر كثيراً على نسبة عمل النساء. على سبيل المثال، هنالك نسبة أعلى للمسلمات في سوق العمل عندما يسكن سوية مع مسيحيات. وفقاً لخشبيون (1997)، فإن النساء المسيحيات أقل محافظة ويساهمن بانخراط أوسع للنساء المسلمات في تلك الأماكن. نتائج متشابهة وجدت أيضاً في دراسة مصري-حرز الله (2007).

هنالك بعض الدروس بالامكان تعلمها من تجربة المجموعة اليهودية المتمزجة (الحريديم) لأنها تتشابه مع المجموعة العربية في بعض المعايير. في الحقيقة، هنالك عراقيل متشابهة وصفت في سوق العمل (أنظر شفارتس، 2008). فالتدخل المكثف للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومنظمات المجتمع المدني في فحص مزايا هذه المجموعة أدى إلى تغيير لافت للنظر ونجم عنه نسبة هامة من النساء اليهوديات المتدينيات المنخرطات في سوق العمل. ورغم أن الحكومة قامت ببعض المحاولات لدمج النساء العربيات، فإن النتائج كانت متواضعة حيث أن تلك الجهود لم تكن فعالة كما ونوعاً، قياساً بها بين النساء اليهوديات.

خلاصة: نحو أجندة بحثية جديدة

تكشف لنا المراجعة للأدبيات والأبحاث والتقارير التي أجريت حول مكانة المرأة العربية وعملها. أن معظمها كانت إحصائية أو نظرية في جوهرها. باستثناء دراسة جينغ وشركاؤه (2009)

التخطيط والعمل: ستفحص هذه الدراسة عوامل تخطيط رسمية، على المستويين القطري والمحلي، مثل البنى التحتية، المواصلات العامة، التخطيط المدني والوسائل التي تشجع أو تعيق عمل النساء.

2. دراستان مسحيتان للمواقف فيما يتعلق بعمل النساء المواقف الاجتماعية ما يتعلق بعمل النساء العربيات الفلسطينيات:

الحاجة إلى إجراء دراسة مسحية شاملة لمواقف عدد من اللاعبين الرئيسيين مثل المشغلين والنساء بما يتعلق بعمل النساء العربيات- الفلسطينيات. سيجرى تحليل كمي لهذه المواقف، والتي ستشمل العديد من الأسئلة المبلورة من قبل باحثين استعملت في دراسات أخرى. وهذا يضمن أن توفر لنا النتائج معطيات من مصادر أولى تدعم باقي الدراسات.

التعليم والعمل: تهتم هذه الدراسة بالتأثير المتبادل بين التعليم والعمل، وستفحص مدى دمج النساء حاملات الشهادات الأكاديمية في سوق العمل في منطقة الناصرة. وستُقدّر النتائج بمعطيات على المستوى القطري (وخاصة بما يتعلق بالمجتمع العربي) من خلال الدائرة المركزية للاحصاء. بعدها، ستُجرى عملية ربط بين التعليم المكتسب من قبل النساء ونسبة مشاركتها في سوق العمل، وفي أثناء ذلك ستُشخص العوامل التي تشجع أو تعيق العمل.

3. بحث تأثير الصحة، الصحة النفسية، وعوامل اجتماعية، تعليمية، وثقافية على تشجيع العمل النسائي

الصحة والعمل: ستستكشف هذه الدراسة التأثيرات المتبادلة بين الصحة والعمل حول مجموعتين من النساء العربيات: ربات بيوت وعاملات. ستعرض الدراسة منهجا شموليا لصحة النساء من خلال دمج العديد من العوامل، والتي تشمل: عوامل بنوية مرتبطة بالبيئة الاجتماعية والجسدية، إمكانية الوصول للخدمات الصحية، عوامل اجتماعية-نفسية وأيضا السلوك الصحي. الفرضية أن دمج هذه العوامل يؤثر على عمل النساء.

الرفاه النفسي للنساء العاملات: كما ستفحص امبيرقيا الرفاه النفسي للنساء العاملات على ضوء عوامل مثل الجيل الأول للنساء العاملات، التنشئة الاجتماعية، الجنسية، التعليم والعلاقات الزوجية في العائلات البطريركية (السلطة الابوية) والعائلات الأكثر ديمقراطية. من خلال مقابلات معمقة مع جيلين من الأزواج وأهاليهم، وسنلقي الضوء على وزن المعايير العائلية، الثقافة، وتأثير المعاشات على مواقف الأزواج نحو عمل النساء.

والتي قامت بتحليل متعدد العوامل، حيث حللت الدراسات، في معظمها، الأرقام معزول عن العوامل الأخرى. أجريت القليل من الأبحاث الأمبيريقية، وهذا ما يحتاجه هذا الحقل المعرفي الآن. وعلى ضوء هذا الواقع، فقد طلب مركز دراسات من باحثين المشاركة في نقاش معمق حول نوعية الأبحاث التي نحن بحاجة إليها. إلتقى الخبراء كل في مجاله بشكل فردي مع طاقم البحث لمناقشة خبرتهم في مجالهم ومراجعة مواضيع معينة بحاجة للبحث. في تشرين الأول 2009، استضاف مركز دراسات حلقة دراسية هدفت إلى الكشف عن مواضيع البحث المختلفة.

في أعقاب الطاولة المستديرة، تم بلورة أجندات بحثية ملحة حول بحث مكانة المرأة العربية-الفلسطينية. فهي تشمل مواضيع مثل مستوى التعليم، الصحة الذهنية والجسدية، مواقف اجتماعية، الجنسية، الاقتصاد، اللغة والاحصاء. بالإمكان تقسيم المواضيع البحثية المختارة إلى ثلاث فئات: دراسات حول العمل الموجود وفرص التدريب، فحص المواقف وبحث تأثير الصحة، الصحة النفسية، عوامل إجتماعية وعوامل أخرى كما هو مفصل أدناه:

1. أربع دراسات مسحية تفحص فرص العمل الحالية، والمؤسسات التي تقوم بالتدريب لزيادة مشاركة النساء في سوق العمل.

مسح إحصائي حول عمل النساء: مسائل مثل نسبة مشاركة النساء في سوق العمل، البطالة، التعليم والعمل، الجيل والعمل، هذا إضافة إلى فحص المكانة الاجتماعية والعمل. سيشكل المسح أساس كمي لفهم خصائص عمل النساء. وسيبنى على المعطيات الرسمية مثل دائرة الاحصاء المركزية، مؤسسة التأمين الوطني، وزارة التجارة والصناعة، ومؤسسات أخرى.

العمل والبرامج التدريبية: مسح لبرامج العمل التدريبية القائمة. سيفحص البحث فعالية هذه البرامج حول تشجيع النساء ومشاركتها في القوى العاملة على ضوء سؤالين مركزيين: 1- هل البرامج التدريبية تؤهل النساء للأعمال ذات الصلة؟ 2- هل هذه الأعمال متوفرة في سوق العمل؟

دراسة مقارنة بين النساء العربيات واليهوديات: ستعيد هذه الدراسة فحص المعلومات الصادرة عن دائرة الاحصاء المركزية والمتعلقة بعمل النساء العربيات بالمقارنة مع النساء اليهوديات. بحيث تكون قراءة نافذة وتعتمد التحليل المعمق والأساس لخطة عمل من أجل تحسين فرص العمل للنساء العربيات.



ثبت المراجع

مراجع بالعربية والعبرية

أبو بكر، خ. (1998) طريق غير معبدة: النساء العربيات كقيادات سياسيات في إسرائيل. رعنا: المركز لدراسة المجتمع العربي. (في العبرية)

أبو بكر، خ. (2007). العائلة الفلسطينية في إسرائيل. الجامعة المفتوحة، الوحدة الخامسة. (في العبرية)

أبو بكر، خ. (2008). الرفاه، التحديث، والتقاليد: كفاح النساء الفلسطينيات في إسرائيل مع التغيرات في حياتهن. تحرير م. عادل، وغرة ر.، كتاب المجتمع العربي في إسرائيل- سكان، مجتمع وإقتصاد 2. مؤسسة فان لير في القدس وهكيبوتس هي مؤحاد: تل ابيب. ص. 359-384. (في العبرية)

أبو بكر، خ. (2009). تأثير صورة النساء العربيات في المجلات الشهرية على تنشئة الرفاه الشخصي. تحرير ف. عزازية، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لرزوفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 91-119. (في العبرية)

أبو عصب، خ. (2005). التحصيلات الأكاديمية للطالبات العربيات كعامل لدخول العمل وكفرصة للتغيير في المكانة الاجتماعية. تحرير فيلدي أ.، التعليم كامتحان للزمن 2. جامعة تل ابيب: منظمة المعلمين في إسرائيل. ص. 627-46. (في العبرية)

أبو عقصة، س. (2002). النساء الفلسطينيات في السياسة في إسرائيل. أطروحة دكتوراة. الجامعة العبرية، قسم العلوم السياسية. (في العبرية)

أبو، كشك، د. (1981). التعليم والوضع الأكاديمي في الأراضي المحتلة. نابلس: مطبعة الوحدة نابلس.

بركات، ح. (2000). المجتمع العربي في القرن العشرين- بحث في تغير الأحوال والعلاقات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بن، بورات، ي. (1996). القوى العاملة العربية. القدس: مركز موريس فالك للدراسات الاقتصادية في إسرائيل. (في العبرية)

توما-شقحة، س. (محررة) (2007). على الهوامش: عمل النساء. الناصرة: جمعية نساء ضد العنف. (في العبرية)

جولدبلات، ه.، وجرانوت، م. (2009). إسقاطات العنف في العائلة على صحة نساء درزيات في إسرائيل. تحرير ف. عزازية، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لرزوفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 163-180. (في العبرية)

اللغة والعمل: ستفحص هذه الدراسة امبريقيا العامل اللغوي كعائق أمام عمل النساء. تهدف هذه الدراسة إلى فحص الكفاءة اللغوية بين النساء العربيات الفلسطينيات والتي تسعى للانضمام إلى سوق العمل كموظفات، وملائمتها لمتطلبات سوق العمل وتوقعات المستخدمين من كفاءتهن اللغوية. سيكون التركيز على اللغة العبرية، لان معظم الأعمال متوفرة في الوسط اليهودي. تمشيا مع منهجية العمل الشمولية لمركز دراسات، فإن كل من هذه الدراسات سوف تنتج سلسلة من التوصيات العملية. وفي أعقاب إتمام الدراسات، مركز دراسات على حدة أو سوية مع شركاء سوف نعمل على تبني التوصيات. ستكون المحاولة ذات قيمة كبيرة من حيث تزويد معلومات، تبصرات ومساعدة هؤلاء المتداخلين في مسألة عمل النساء. ستستعمل النتائج من قبل صناعات القرارات، أكاديميون، الجمعيات الاهلية واخرين على المستويين القطري والمحلي.

مستدامة؟ تحرير م. عادل، وغرة ر.، كتاب المجتمع العربي في إسرائيل- سكان، مجتمع وإقتصاد 2. مؤسسة فان لير في القدس وهيكيوتس هي مؤحاد: تل ابيب. ص. 409- 438. (في العبرية)

دائرة الاحصاء المركزية (2007). كتاب الاحصاء السنوي لإسرائيل. القدس. (في العبرية)

داوود، ن.، منور، أ.، وسوسكولني (2009). عوامل مساهمة لصحة سيئة بين النساء العربيات في إسرائيل. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 121- 150. (في العبرية)

ريخس، إ. (2009). المجتمع العربي في إسرائيل. مبادرات صندوق إبراهيم. (في العبرية)

شبير، ت.، وهيرتس-لزروفيتش، ر. (2009). إعاقة وتمكين النساء العربيات في مجالي التعليم والعام. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 259- 290. (في العبرية)

شفارتس، إ. (2008) تشجيع العمل بين النساء الحاردييات. الكنيست: مركز الأبحاث والمعلومات. (في العبرية)

عادل، م. وغرة، ر. (2008). كتاب المجتمع العربي في إسرائيل- سكان، مجتمع وإقتصاد 2. مؤسسة فان لير في القدس وهيكيوتس هي مؤحاد: تل ابيب. (في العبرية)

فارس، أ. (1996). مكانة النساء العربيات في سوق العمل. المؤسسة الإسرائيلية للبحث الاقتصادي والاجتماعي. (في العبرية)

كركبي-صباح، م. (2009). الأساس التنظيمي للحمولة ومكانة المرأة العربية. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 47- 70. (في العبرية)

كوهن، ر. (1989). في تعقيدات الولاءات: المجتمع والسياسة في الوسط العربي. تل ابيب: عام عوفيد. (في العبرية)

كوهين، م.، وعزايزة، ف. (2009). التجاوب والعقبات في تنفيذ الفحوص لاكتشاف مبكر لسرطان الثدي. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 151- 162. (في العبرية)

كينغ، ي.، ناون، د.، فالدا-تساديك، أ.، وحبیب ج. (2009). عمل النساء العربيات- أجيال 18- 64. معهد بروكديل: المركز لدراسة الاعاقات والعمل في المجموعات ذات الخصوصية. (في العبرية)

جيلات، ع.، وهيرتس-لزروفيتش، ر. (2009). نساء عربيات محافظات ومتدينيات تقوم بعملية تمكين أنفسهن بواسطة التعليم في الجامعة- تمكين في الحيز الشخصي. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 211- 236. (في العبرية)

الحاج، م. (1989). الانتخابات في الشارع العربي في ظل الانتفاضة. تحرير يعقوب لاندو، الصوت العربي في انتخابات الكنيست، 1988. القدس: معهد القدس. ص. 35- 49. (في العبرية)

الحاج، م. (1996). التعليم بين العرب في البلاد- ضبط وتغيير اجتماعي. القدس: مطبعة ماغنس، الجامعة العبرية. (في العبرية)

حاج-يحي، م. (1994) العائلة العربية في إسرائيل: قيمها الثقافية وصلتها بالعمل الاجتماعي. مجتمع ورفاه 14: 249- 265. (في العبرية)

حاج-يحي، م. (2006). الأمومة والأبوة في العائلة العربية في إسرائيل: عملية التغيير والمحافظة في ثلاثة أجيال. أطروحة دكتوراة، جامعة حيفا. (في العبرية)

حسن، م. (1999). سياسة الشرف: البترياريخية، الدولة وقتل النساء باسم شرف العائلة. تحرير، د. أرزائيلي، أ. فريدمان، ه. دهان-كالب، ح. هيرتسوج، م. حسن، وفوجل-بيجاوي، س.، الجنس، الجندر، والسياسة. تل ابيب: هيكيوتس هي مؤحاد. ص. 267- 305. (في العبرية)

حليل، أ. س. (2008) النساء العربيات العزباوات: عوامل لتوسيع المركز وشمال البلاد. تحرير م. عادل، وغرة ر.، كتاب المجتمع العربي في إسرائيل- سكان، مجتمع وإقتصاد 2. مؤسسة فان لير في القدس وهيكيوتس هي مؤحاد: تل ابيب. ص. 283- 312. (في العبرية)

حيدر، ع. (1991). السكان العرب في الاقتصاد الإسرائيلي. القدس: مركز للسلام في الشرق الأوسط. (في العبرية)

حيدر، ع. (1991). الاقتصاد العربي في إسرائيل: سياسة خلق التبعية. تحرير عزيز حيدر، كتاب المجتمع العربي: سكان، مجتمع، وإقتصاد 1. القدس: فان لير. ص. 171- 200. (في العبرية)

خشيبون، س. (1997). الجماعة، العائلة، ومكانة المرأة العربية في إسرائيل. أطروحة ماجستير، جامعة حيفا. (في العبرية)

خطاب، ن. (2009). ليس من السهل أن تكوني امرأة عربية- فلسطينية في إسرائيل- جندر، ومخالفات اثنية ودينية في سوق العمل. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل ابيب: راموت. ص. 319- 337. (في العبرية)

خمايسة، ر. (2008). السلطات العربية المحلية: أزمة عابرة أم

يوناي، ي.، وكراوس، ف. (2009). ثقافة أم مبنى فرص: لماذا قلة من الفلسطينيات تنضم لسوق العمل؟ تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل أبيب: راموت. ص. 237-258. (في العبرية)

مراجع باللغة الانجليزية

Abu-Baker, Kh. (2002). *Arab Women, Sex and Sexism: The Presence of the Arab Society and its Culture in Psychological and Marital Therapy Among Palestinian Women*. In H. Gerber & A. Fuda (eds.), *Jewish-Arab Relations in Iretz Yisrael/Palestine*. Jerusalem: Magnes, The Hebrew University. Pp 229-245.

Abu-Baker, Kh. (2003). "Career women" or "Working women?" *Change Versus Stability for Young Palestinian Women in Israel*. *Journal of Israel History* 21 (1-2): 85-109.

Aburabia-Queder, S. (2006). *They felt I Raped a Role not Supposed to be Mine": The First Woman Principal in Bedouin Society*. In Oplatka, Izhar & Hertz-Lazarowitz, R. (eds.), *Women Principals in Multicultural Society: New Insights into Feminist Educational Leadership*. The Netherlands: Sense Publishers. Pp. 74-81.

Al-Haj, M. (1987). *Social Change and Family Process: Arab Communities in Shefar-Am*. Brown University Studies in Population and Development, Westview Press, USA.

Al-Haj, M. (1989b). *Social Research on Family Lifestyles Among Arabs in Israel*. *Journal of Comparative Family Studies* 20(2): 175-195.

Al-Haj, M. and H. Rosenfeld (1990). *Arab Local Government in Israel*. Boulder, San Francisco and London: Westview Press.

Espanioly, N. (1997). *Palestinian Women and Employment*. In NGO Report: The Status of Palestinian Women Citizens of Israel. Submitted to the United Nation's Committee on the Eliminations of Discrimination Against Women 17

لاتسر، ي.، تششينسكي، أ.، وعزايزة ف. (2009). مواقف وسلوكيات المرتبطة بتشويشات تناول الوجبات بين البالغات. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل أبيب: راموت. ص. 181-198. (في العبرية)

مصري-حرزالله، إ. (2007). الأكاديميون العرب في القدس: بين الهجرة والاستيطان الدائم. تحرير خالد عرار وقصي حاج يحيى، الأكاديميون في التعليم العالي بين العرب في إسرائيل-مسائل ومعضلات. تل أبيب: راموت. ص. 201-222. (في العبرية)

مصطفى، م. (2006). التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل: تحدي حالة الهامشية. أم الفحم: جمعية إقرأ.

ميعاري، س. (2008). ديناميكية البطالة بين العرب في إسرائيل. تحرير م. عادل، وغرة ر.، كتاب المجتمع العربي في إسرائيل-سكان، مجتمع وإقتصاد 2، مؤسسة فان لير في القدس وهكيبوتس هيئوحد: تل أبيب. ص. 313-358. (في العبرية)

علي، ن.، جوردن، ج. (2009) أيدولوجية تقسيم المهام والسلطة في العائلة الفلسطينية في إسرائيل: عدم مساواة جنسية أو ميول للمساواة؟ تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل أبيب: راموت. ص. 25-46. (في العبرية)

عرار، خ.، ومصطفى، م. (2009). التعليم العالي والعمل بين النساء العربيات: معوقات ونتغيرات. تحرير ف. عزايزة، خ. أبو بكر، ر. هيرتس-لزروفيتش، وغانم، أ.، النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل أبيب: راموت. ص. 259-290. (في العبرية)

عواد، ي. (2007). الأكاديميون العرب في سوق العمل. الناصرة: جمعية نساء ضد العنف. (في العبرية)

عزايزة، ف. أبو بكر، خ. هيرتس-لزروفيتش، ر. وغانم، أ. (2009) النساء العربيات في إسرائيل: صورة الوضع ونظرة إلى المستقبل. جامعة تل أبيب: راموت. (في العبرية)

هيرتسوج، ح. (1994). نساء حقيقيات: نساء في السياسة المحلية في إسرائيل. القدس: مؤسسة القدس لدراسات إسرائيل. (في العبرية)

هيرتسوج، ح. (2003). العائلة المكافحة- تأثير الصراع العربي-الإسرائيلي على مكانة النساء في إسرائيل. تحرير م. الحاج، وبن-اليعيزر، أ.، باسم الأمن: سوسيلوجية السلام والحرب في إسرائيل في حقبة متغيرة. حيفا: جامعة حيفا. ص. 401-419. (في العبرية).

يفتاحيل، أ. (2000). أراضي، تخطبط وعدم مساواة: تقسيم العيز بين العرب واليهود في إسرائيل. تل أبيب: مركز ادفا. (في العبرية)

Feminism and Islam. England: Ithaca Press. Pp 1-29.

Session, July 1997. Pp 85-112.

Khattab, N. & Ibrahim, A. (2006). *Why are so few Palestinian Women Appointed School Principals?* In Oplatka, Izhar & Hertz-Lazarowitz, R. (eds.), *Women Principals in Multicultural Society: New Insights into Feminist Educational Leadership*. The Netherlands: Sense Publishers. Pp. 71-88.

Lewin-Epstein, N., and Semyonov, M. (1986). *Ethnic Group Mobility in the Israeli Labor Market*. *American Sociological Review*, 51, (June): 342-351.

Lewin-Epstein, N. & Semyonov, M. (1993). *The Arab Minority in Israel's Economy*. Boulder Co.: Westview Press.

Lotan, O. (2007). *Women's Employment in the Arab Sector*. Submitted to the Committee for the Advancement of Women Status. The Knesset- The Center for Research and Information.

Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control over a National Minority*. Austin: University of Texas.

Mar'i, S. (1985). *The Future of Palestinian-Arab Education in Israel*. *Journal of Palestine Studies*, 14, 52-73.

Rosenfeld, H. (1978). *The Class Situation of the Arab National Minority in Israel*. *Comparative Studies in Society and History*, 20, (3), 374-407.

Smootha, S. (1989). *The Arab Minority in Israel: Radicalization or politicization?* *Studies in Contemporary Jewry*, 5, 1-21.

Sofar, M. & Schell, I. (1995). *The Arab Industry in the Israeli Market*. *The Economic Review?*

Shteivi, O. (2008). *Arab Women in the Labor Market*. Women Forum for Just Budget.

Su'ad, J. (ed.) (2000). *Gender and Citizenship in the Middle East: State Policy, Education, Economics, and Development*. Sydney: Ashgate.

Suruji, M. (1995). *Israeli Arab Women in Politics*. Haifa: Reem.

Yamani, M. (1996). Introduction. In M. Yamani (ed.),



ذاكرة مهجرات الداخل والنكبة: ذكريات، حياة يومية، هوية ورسالة

رلى (حامد) أبوزيد - أونيل

طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية، جامعة كورك - إيرلندا

مدخل

من خلال هذه الورقة سوف أسلط الضوء على حياة مهجرات الداخل (لاجئات الداخل) من "جيل النكبة" وأثر النكبة على النواحي المختلفة لحياتهن وحياة أسرهن. بالإضافة إلى العوامل السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي كانت لها دور في حياتهن طوال أكثر من أربعة وستين عاماً. كما سأقوم بربط هذه التأثيرات على الذاكرة الفردية والجماعية لبنات الجيل الثاني، الثالث والرابع لمهجرات الداخل.

أصبحت النكبة في غالبية الروايات، كما في الشعر والسرد، المقوم الأساسي والمركزي لمركبات الهوية الفلسطينية، ليس فقط بسبب حجم فقدان، إنما أيضاً لكونها تولد نكبات جديدة تترك الندوب مجدداً لدى كل من الأجيال اللاحقة. (صايغ، 2007: 153)، أو لأنها "نقطة مرجعية لأحداث أخرى، ماضية ومستقبلية"، وفقاً لأبي لغد وسعدي (أبو لغد وسعدي، 2007: 5).

الكتابة عن قصص لنساء فلسطينيات

إن كاتب التاريخ غالباً ما يكون الطرف المنتصر، وكلمة تاريخ التي تعني باللغة الانجليزية his-story وليس her-story، محتوية بذلك على ضمير الملكية للمذكر، تشير إلى أن غالبية القصص هي لرجال وقليلة تلك التي تحمل أصوات وحاكايات النساء، إن وجدت أصلاً. عقب مقابلة أجرتها نصير (2002) مع جدتها في المساء التي فارقت فيه الأخيرة الحياة، دونت ما يلي "

إن قصة حياة جدتي، وقصص حياة غالبية النساء الفلسطينيات بنات جيلها، ستبقى مغيبة في كتب التاريخ والتحليلات الأكاديمية. هؤلاء النساء "غير مرئيّات ومغيّبات" وقصصن عديمة الأهمية. إنهن "صانعات المجتمع"، ولكنهن لا يدرجن ضرورةً ضمن "صناع التاريخ" (نصير، 2002: 92).

بعد عام 1948 وولادة نكبتنا، لم يكن هناك ذكر لتواجد النساء في معظم النشاطات والأحداث والتضالات في الذاكرة الفلسطينية الجماعية (أنظر/ي هامفريز و خليل، 2007، صايغ 2007). في مقالها الذي يحمل عنوان "اللغة والتاريخ والنساء- نساء فلسطينيات في إسرائيل يصفن أحداث النكبة"، تناولت فاطمة قاسم قصص النساء اللواتي عايشن النكبة والعبارات التي استخدمت لوصفها.

تعلل قاسم بأن قصص النساء اللواتي لا يجدن القراءة والكتابة متأثرات بحيزهن و"عالمهن" الخاص. هذا "العالم" يمنهن إمكانية استرجاع النكبة من مكان مختلف. يختلف هذا "العالم" عن عالم الرجل الفلسطيني وعن الفلسطيني الذكوري ويتعارض مع الصهيوني المهيمن. ولكن على الرغم من ذلك، فإن قصص النساء مركبة. يحتوي وصف النساء للنكبة على فقدان والألم ولكنه يتضمن أيضاً الاستمرارية والنمو. أبرزت روزماري صايغ في كتابتها أصواتاً فلسطينية، وخاصة النسائية منها. وقد صرحت قائلة "لا لأرغب أن يراني الآخرون كمن تريد إثارة قضية النساء باعتبارها مجموعة مخرّسة داخل مجتمع فلسطيني (متخلف)،

الأقلية الفلسطينية وحقوق النساء.

مشاركتي في مظاهرات أيلول 1982 شكّلت تجربة مشتركة لي ولجديتي. لقد رافقتها في السابق إلى مظاهرات ونشاطات في الناصرة، ولكننا لم نتعرّض آنذاك إلى مضايقات من قبل الشرطة. لقد تربّينا على قصص جدي وجدتي من طرف والدي عن الحياة قبل العام 1948، عن فترة الانتداب البريطاني، عن اليهود الذين تواجدوا هنا، عن ثورة فلسطين التي شهدتها البلاد في السنوات ما بين 1936 و 1939 وعن فترة النكبة، عما حصل في البلاد بشكل عام، عما حصل في الناصرة، كيف ألقيا بنفسيهما أمام الشاحنة التي قدمت لنقل سكّان الناصرة إلى الشمال، تحديداً إلى الحدود اللبنانية، واستطاعا منع طرد أهالي الناصرة في تموز 1948. لقد كنّا نحن، أحفادهما وحفيداتهما، متشوّقين لسماع هذه القصص، وبعد وفاة جدي في نيسان 1991، واصلنا الاستماع إلى قصص جديتي، خاصة تلك المتعلقة بنشاط جديتي خلال مكوث جدي في سجون مختلفة ولفترات مختلفة. اعتادت جديتي على أداء دوره والقيام بمهامه من أجل نضالنا كأبناء الأقلية الفلسطينية مواطني إسرائيل. حدّثتنا عن الفترات التي اعتادوا خلالها على استضافة لاجئين من قرى ومدن أخرى ومكثوا في بيتها الصّغير الذي ضمّ حديقة، والواقع في مركز المدينة. أصبح بعض من هؤلاء اللاجئين مهجرين في وطنهم، بينما لجأ البعض الآخر إلى دول عربيّة مجاورة. تعيش جديتي الآن عقدها التأسع، وقد حاولت إقناعها كثيراً بتسجيل هذه القصص، قصص أبناء شعبنا، لكنّها ترفض ذلك مراراً وتكراراً. ينبع رفضها هذا من الخوف الذي ينتاب الجيل الأوّل من ناجي النكبة الذين عاشوا فترة الحكم العسكريّ.

تمتجج ذكريات وقصص النكبة مع الخوف، فقدان، العنف، الذلّ ومشاعر عدم الأمان (أبو لغد وسعدي، 2007: 9). تكتب نصير عن تجارب والدتها وجدّتها قائلةً "اعتبرت كلّ من والدي وجدّتي العام 1948 حدثاً مفصلياً في حياتهما. في العام 1948، انقلبت حياة جديتي رأساً على عقب، في حين اضطرت والدي إلى تحمّل تبعات الوضع الجديد حيث ساد الفقر والخوف من المجهول" (نصير، 2002: 98).

إنّني أوّمن وأتفق تماماً مع القول بأنّ الذاكرة هي وسيلة سياسيّة وتاريخيّة بالغّة الأهميّة تساهم في صون وحماية المكان، تاريخ الشعب والوطن. فقدان الذاكرة يعني فقدان الهوية الوطنيّة. إنّ التّواجد خارج "المكان" وخارج "الزّمان" وخارج الوطن والبلد الأمّ يسهّل عمليّة النسيان، الخلط بين الأحداث وفقدان الذاكرة، خاصّة وأنّ الكثيرين من أبناء جيل النكبة يفارقون الحياة ويأخذون معهم قصصهم وشهاداتهم. لذلك، فإنّ النكبة هي مفتاح الذاكرة الجماعيّة الفلسطينيّة والهويّة الوطنيّة منذ العام 1948 وحتى يومنا هذا. لكن النكبة الفلسطينية لا تزال مستمرة

بل أصبو إلى عرض قصص النساء لمواجهة جميع أشكال الإقصاء السردّي، وهذه الفكرة يجب أن يحملها ويشملها ويصوب إليها التاريخ الوطنيّ الفلسطينيّ (Sayigh, 2007: 138) حينما أشار المخرج السينمائيّ الفلسطينيّ نزار حسن إلى أن والدته شكّلت المحفّز الذي دفعه إلى سرد قصص سياسيّة، قام باستعادة ذكريات طفولته:

لقائيّ الأوضح مع التاريخ الفلسطينيّ كقصة وسرد، وليس كملصقة تحتوي على وقائع منفصلة، أدين به لأمي... لقد كنت آنذاك في السادسة أو السابعة من عمري- وأخذتنا أُمّي إلى غرفة نومنا. جلّست فوق السرير بينما أحاطها ثلاثتنا (من هنا استقيت فكرة المشهد الرئيسيّ في أسطورة، حيث تسرد أمّ سليم حكايتها). أتذكرها تسرد القصة دون نغمات مأساويّة، دون لعب دور الضّحية، وبدلاً من ذلك التحفّ السرد شعوراً مثيراً حول البقاء. لقد كانت مفعمة بالغضب، بالإرادة القويّة وبالكثير من الأمل. (Bersheeth, 2007: 174)

أختتم بالقول أنّه اعتماداً على تجربتي خلال إجراء بحث الماجستير (بين السنوات 2002-2003)، وجدت معلومات قليلة عن النساء الفلسطينيات في إسرائيل من منظور سياسيّ واجتماعيّ. غالبية الموادّ تمحورت حول النساء الفلسطينيات في الضّفة الغربيّة وقطاع غزّة، ولأني اخترت التركيز على مهجرات الدّاخل، لم أجد أيّ مرجع تقريباً. معظم الأدبيات حول اللاجئين الفلسطينيين تطرقت إلى اللاجئين في لبنان، بينما كان التركيز على اللاجئين في الأردن وسوريا أقلّ. نتيجة لذلك، قررت التّمحور حول الفئة الأكثر تهميشاً بين اللاجئين الفلسطينيين، أيّ حول الفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل مهجري الدّاخل والنساء. إضافة إلى ذلك، رغبت بالتّنقيب عن دور الجندر في الذكريات المتعلّقة بالنكبة وأردت أن أعرف كيف تتذكّر النساء النكبة وما الذي تتذكره حولها.

منطلقات البحث

كوفي من الفلسطينيين أبناء الجيل الثالث مواطني دولة إسرائيل، فإنّني أنتمي إلى الجيل المولود بعد فترة الحكم العسكريّ. لم يخض أبناء جيلي تجربة يوم الأرض الخالد ولكنني خضت تجربة اجتياح لبنان في عام 1982، والتي أتذكرها جيّداً. لقد كنت آنذاك في العاشرة من عمري ويمكنني القول بأنّ تلك الفترة شكّلت نقطة انطلاق لحياتي السياسيّة ووعيي السياسيّ. سرنا أنا وجدّتي في مظاهرات نظمت في مدينتي، الناصرة، للتّنديد بالحرب على لبنان ومجزرتي صبرا وشاتيلا، وقد واجهنا عنفاً ومضايقات جسديّة من قبل الشرطة. كطفلة خاضت هذه التجربة في سنّ مبكرة لا يمكنني نسيان التفاصيل، إذ اذكرها وكأنها حصلت بالأمس. ومنذ العام 1982، أعمل كناشطة في عدّة مؤسسات تعني بحقوق

لأن إسرائيل تواصل احتلالها للضفة الغربية وتفرض الحصار على قطاع غزة، إضافة إلى تبنيها سياسات مصادرة الأراضي وفرضها، العديد من القوانين العنصرية التي تستهدف الأقلية الفلسطينية في إسرائيل.

لا توجد ذاكرة "نقية"، فذاكرتنا تنعكس وتتأثر بعوامل متعددة ساهمت في محو أو خلط جزء من هذه الذكريات. على مدار أربعة وستين عامًا، انعكست وتأثرت ذكريات جيل النكبة الأول بمختلف العوامل، منها التهجير، العيش في مكان جديد، ولادة الأبناء والأحفاد، المصاعب الحياتية اليومية والشعور بالقلق والسعادة. علاوةً على ذلك، فإن أبناء الجيلين الثاني والثالث لم يولدوا في قراهم الأصلية، وقد "استمعوا" فقط إلى قصص وذكريات أهاليهم وأجدادهم. حين أقارن بين القصص التي كانت جدتي ترويها قبل عشرة أو عشرين عامًا وتلك التي ترويها في يومنا هذا، أدرك أن للزمن والظروف تأثيراً كبيراً على القصص التي تُسرد. إنها ليست قضية خيال، ابتكار أو قول أكاذيب، بل انعكاس للسنين، فقدان الزوج، المرض أو بكل بساطة عدم الرغبة بالحديث عن الماضي.

لذلك، قمت من خلال بحثي بتسليط الضوء على تجارب شخصية ومتنوعة إلى حد كبير، خاصة لنساء فلسطينيات مهجرات في أوطانهم، واللواتي تنتمين إلى الجيل الأول، "جيل النكبة"، وذلك ضمن سياق التغييرات السياسية والاجتماعية التي حصلت في حياتهن خلال أربعة وستين عامًا. كما وقمت بربط هذه الذكريات وأبعادها على الجيل الثاني والثالث وحتى الرابع من الفلسطينيين المهجرات الداخل.

بين الذاكرة والهوية

أصبحت الذاكرة الجماعية مؤخرًا محورًا أساسيًا في مختلف المجالات البحثية (أنظر/ي هيرش 2001، صايغ 2002، عبده ولنتين 2002). يعتمد بحثي هذا على أدبيات اجتماعية، سياسية، تاريخية ونسوية حول الذاكرة الجماعية وعلى القصص التخليدية التي يرويها ناجو النكبة في إسرائيل بشكل عام، والنساء الفلسطينيات بشكل خاص، عن مجريات حياتهم قبل العام 1948. على الرغم من استخدامنا لمصطلح "الذاكرة الجماعية"، فإن هذا "الجماعي" يتألف من قصص، سير ذاتية وشهادات ل "أفراد"، والتي تتناقلها الأجيال. تختلف هذه الذكريات من شخص لآخر وفق منزلته الاجتماعية، ثقافته، بلده الأصلي والبلد المضيف.

إنني أوافق Halbwachs (1992) الادعاء بأن تطوّر هوية وتاريخ مجموعة ما يتم من خلال التعرف إلى مجموعات وهويات أخرى. أعتقد أن الهوية الجماعية التي تتضمن قصصًا وذاكرة تخليدية

مهيمنة تؤثر على السلوك الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي يميز بين هوية جماعية وأخرى. ولكنني أعتقد أيضًا أن الخطر الحقيقي يكمن في محور مجموعة ما حول قصصها وذكرياتها وهويتها وإنكارها لحقّ المجموعات الأخرى في امتلاك قصص وذاكرة وهوية خاصة بهنّ.

يشكل كتاب Halbwachs الذاكرة الجماعية (1992) مساهمة رئيسية في الأبحاث المتعلقة بالذاكرة الجماعية، إذ يتناول وجوب التمييز بين الذاكرة والتاريخ أو السيرة الذاتية ويشدّد على فهم الذاكرة الجماعية من خلال أطر اجتماعية. من خلال مؤلفه هذا، جعل Halbwachs الذاكرة الاجتماعية مجالًا بحثيًا يعتمد على الأبعاد السياسية والاجتماعية لإحياء الذاكرة.

يوافق باتريك هاتون (1993) مع التوجه الذي يعتمد Halbwachs ويشير إلى أن بعض المؤرخين يتبنون نظرة الأخير نحو التاريخ. إضافة إلى ذلك، يتشاطر المؤرخون الرأي حول الفرضيات الأساسية بخصوص الذاكرة الجماعية ويدمجونها في مؤلفاتهم (هاتون، 1993: 90-73). كما ويشير إلى أن "التاريخ في العصور القديمة استثمر في الذاكرة الجماعية التي تستحضر الماضي" (هاتون، 1993 مقتبس في إسمير، 2003: 36).

إنني أوافق Halbwachs وهاتون الرأي، إذ أؤمن بأن التاريخ والذاكرة، الفردية والجماعية، مصدرٌ للمعرفة. التاريخ الشفوي والذاكرة أصبحا مؤخرًا في فلسطين وسائل يستخدمها الباحثون في أعمالهم وتوثيقاتهم بهدف كشف أحداث ماضية أمام الأجيال المستقبلية.

أعتقد أن عمليتي التذكر والنسيان متقاربتان ومترابطتان ضمن مبنى الذاكرة الجماعية. من هنا تنبع صعوبة استرداد الجذور وتغطيتها من جديد. لذلك، أنوه بأن مبنى الذاكرة الجماعية لا يجب أن يستند إلى التوثيق التاريخي الرسمي. قد يساهم هذا التوثيق في إيجاد الرباط، ولكن ليس ضمن مبنى الذاكرة، لأن هذه الوثائق تستند إلى روايات إسرائيلية، خاصة وأن الموارد الفلسطينية أتلقت على يد الإسرائيليين.

سيساهم بحثي هذا في فهم أفضل "للذاكرة الجماعية" ولذكريات النكبة الخاصة بأبناء شعبي، الفلسطينيين مواطني إسرائيل، وذلك من خلال جمع وكتابة قصصهم، سيرهم الذاتية وشهاداتهم الحية، تحليل هذه الذكريات وتقديم هذه القصص للجمهور وللأجيال المستقبلية كي لا نفقد هوياتنا الفردية والجماعية. سيعرض البحث ماضيًا من أجل أن يتعافى حاضرنا، وكي نتمكن من إنقاذ مستقبلنا في دولة إسرائيل التي تستخدم شتى الوسائل القانونية وغير القانونية لعزلنا عن باقي أبناء شعبنا الفلسطيني في الضفة الغربية، قطاع غزة، البلدان العربية والعالم أجمع.

ما بين الصدمة والشهادة الحيّة

إن الصدمة بمفهومها العام هي تجربة عنف، أذى أو جرح. حين يطالب ضحايا الصدمة الآخرين بالاعتراف بمعاناتهم، فإنهم يطالبونهم بتمثيلهم من خلال خطابهم ولغتهم.

تتناول Leigh Gilmore (2001:6) العلاقة بين الصدمة والتمثيل، خاصة فيما يتعلق باللغة، قائلة أن "الصدمة غير قابلة للتمثيل إذ أنها تتخطى حدود اللغة بشكل جدي، أن اللغة تخفق أمام الصدمة وأن الصدمة تهزأ باللغة وتواجهها بقصورها". كما وتتناول Gilmore موضوع المستمعين المتعاطفين وادعاءات متطرفة أخرى، مثل "دون اللغة لا توجد تجربة" (المرجع السابق). إنني أوافق Gilmore الرأي بأن التمثيل الذاتي واللغة متداخلان ومترابطان. "هذه النصوص تقترح الوسيلة للتظير حول كيفية الترابط بين التمثيل الذاتي والصدمة" (المرجع السابق: 9).

وفقاً ل Gilmore (2001)، تشير Gayatri Spivak في مقالها بعنوان "نصوص لثلاث نساء" إلى "ثقافة الاعتراف" و"ثقافة الشهادة الحيّة" وتعرفهما بـ "النوع الأدبي حيث يدلي الشخص المضطهد بشهادته أمام الآخر الأقل اضطهاداً" (المرجع السابق: 85). عند التعبير عن الذات تمتزج هذه الثقافات بالألم والتوتر. تشير Spivak (1985) إلى أن المقاومة تكمن في ممارسة الشهادة الحيّة، في سرد قصة الإنسان المضطهد، وتعلل بأنه "يجب التمييز بين الشهادة الحيّة والمقاومة. قد يوافق المضطهد المقاوم أحياناً على الإدلاء بشهادته لإيمانه بأن ذلك سيساهم في تعزيز المقاومة (Gilmore, 2001:5). يعني ذلك أنه يحق للإنسان المضطهد أن يتذكر ويسرد قصته وذكرائه، وأن قصته ستكون معلومة لدى الجمهور.

من خلال توظيف السيرة الذاتية، فإننا نسرد قصة حياة الآخر ونعرض حقيقته وتمثيله الذاتي أمام الجمهور. ولكن هذه الوسيلة تكون أحياناً محفوفة بالمخاطر، خاصة عندما نتحدث عن "حقائق" سياسية وتاريخية ولا نجد تطابقاً بين الشهادة الحيّة الشخصية والقصة الرسمية.

قمت خلال بحثي هذا بمقابلة بعض من أبناء الجيل الأول، خاصة النساء، المهجرات في وطنهم وأولئك الذين بقوا في قراهم ومدنهم الأصلية بعد عام 1948. أود أن أعرف كيف عايشوا النكبة، بم شعروا وكيف يقومون بنقل ذكرياتهم قدماً وكيف يدركون هذه الذكريات. علاوة على ذلك، فإن مسألة التعبير عن الذات وكسر حاجز الصمت ومشاعر الخوف التي أثرت على الجيل الأول بشكل عام وعلى النساء بشكل خاص تثير اهتمامي بشدة، وذلك لأن هذا الجيل تأثر بالحرب وبالأحداث الدائمة خلال فترة الانتداب البريطاني الذي سبق النكبة.

إنه الجيل الذي شكّل أغلبية في وطنه الأم ولكنه أصبح فجأة أقلية. فقد هؤلاء الناس عملهم، فقد معظمهم منازلهم وأراضيهم وأصبحوا لاجئين في وطنهم، يواجهون مختلف أشكال التمييز. إنني أرغب في الإسهام في التحليل الذي أجراه باحثون آخرون جعلوا من الذاكرة الجماعية قوة ديناميكية في مجتمعنا، وإتاحة هذه المعلومات للأجيال القادمة.

عن البحث وتحليله - لاجئات في وطنهن

قمت من خلال بحثي هذا بدراسة تأثير الفوارق بين النساء على مجرى حياتهن، ومن بين هذه الفوارق مادية الموارد، الطبقة الاجتماعية، الثقافة وغير ذلك. لقد كان لهذه الفوارق تأثير كبير على الأدوار التي لعبتها النساء بعد النكبة. على سبيل المثال، النساء المثقفات استطعن العمل، خاصة في حقل التدريس، وكانت للنساء المنتميات للطبقة الوسطى حياة أسهل من تلك التي عاشتها النساء اللواتي لم تجدن القراءة والكتابة أو اللواتي حظين بموارد أقل. إضافة إلى ذلك، فإن النشاط في الحيز العام كان متاحاً أكثر للنساء المثقفات.

خلال اللقاءات التي أجريتها مع لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين في إسرائيل في 2008/2009، وقفت أمام بحثي عقبه، إذ كان من الصعب إيجاد نساء من الجيل الأول، الثاني والثالث اللواتي تنتمين إلى نفس العائلة. لذلك، اضطررت إلى تغيير خطة البحث الأصلية ومقابلة نساء تنتمين إلى الأجيال الثلاثة، ومن نفس القرية أو المدينة التي هدمت أو شردوا منها في عام 1948، وقد كان من المهم البدء مع نساء الجيل الأول لأنّ سنهن المتقدمة تعني أنّ مسألة الوقت جوهرية. لذلك، وخلال زيارتي في صيف 2009، بدأت بإجراء المقابلات وبحلول عام 2011 كانت امرأتان من اللواتي قمت بمقابلتهن قد فارقتا الحياة. جميع النساء والشابات اللواتي قابلتهن في رحلتي الميدانية تعشن في منطقتي الناصرة وعكا.

خلال مقابلاتي السابقة التقيت بالنساء وحدهن، لأنّ تواجد الرجال خلال المقابلة قد يجعل بعض النساء تلتزم الصمت، خاصة عند الحديث عن التعذيب أو الاغتصاب (أنظر/ي سليوموفيكس، 2007). من المهم استحضار أصوات الـ"أنا" وليس الـ"نحن"، ولأنّ النساء تواجهن صعوبة قول هذه الأمور، حتى فيما بينهن، فإن تواجد الرجال قد يساهم في زيادة صمتهن.

إضافة إلى الفروق المذكورة أعلاه، أردت أيضاً فحص تأثير الملجأ الجديد على حياة النساء، على سبيل المثال، الفروق بين البلدات الفلسطينية البحتة أي البلدات المجاورة لمناطق يهودية أو المدن المختلطة، والتي تتواصل يومياً مع المواطنين اليهود. رغبت بأن أعرف كيف أثر ذلك على حياتهن، كيف أثر على إدراكهن لواقعهن

كلاجئات وكيف صاغت هذه الذكريات إدراكهن للمستقبل. يواجه الفلسطينيون المهجرون في وطنهم عدّة تحديات. منذ تهجيرهم الأولي قبل 64 عامًا، خاض العديد منهم تجارب إضافية، من التهجير والسلب القسريين نتيجة للسياسات الإسرائيلية كهدم البيوت، إتلاف المحاصيل الزراعيّة، مصادرة الأراضي واستبعاد الفلسطينيين من الخدمات العامّة. خلافًا لقضية اللاجئين الخارجيين حيث برّرت إسرائيل إنكار حق العودة على أساس "الأمن" و "الاحتياجات الديموغرافية"، تمّ تبرير إنكار حق الفلسطينيين مهجري الدّاخل في العودة على أساس "تجنّب إمكانية وجود سابقة لإرجاع مهجري الدّاخل إلى قراهم الأصلية". إضافة إلى ذلك، فإنّ القلق الذي تبديه جهات إسرائيلية رسميّة إزاء وجوب الحفاظ على أغلبية يهوديّة منح الشريّة للخطاب العام الذي يعتبر الفلسطينيين في إسرائيل "تهديدًا ديموغرافيًا" ويدعو إلى "تهجيرهم" من بلدانهم، وللمخططات الحكوميّة التي تهدف إلى "تهويد" الجليل والنّقب. إنّ هذه الظواهر، إضافة إلى مساهمة ودور الفلسطينيين مهجري الدّاخل في الجهود الدّوليّة من أجل تحقيق سلام إسرائيلي-فلسطيني، تشكل تحديات جمة أمام الفلسطينيين المهجرين في وطنهم.

لذلك، فإنّني أوافق مصالحة (2009) الرّأي بأنّ الفلسطينيين مهجري الدّاخل يشكّلون حالة خاصّة. إنهم "لاجئون" في وطنهم، وبالرغم من الروابط الوطنيّة، السياسيّة، الثقافيّة، الجغرافيّة والتاريخيّة والتّماتل بينهم وبين سائر الفلسطينيين مواطني الدّولة، فإنهم يبقون "مهجرين" و "لاجئين" في نظرهم وفي نظر الفلسطينيين المحليّين. ودون اعتبار لسنوات التّهجير، فإنهم لا زالوا يعتبرون ضعفاء و "أقلية ضمن أقلية". من ناحية أخرى، لهؤلاء الفلسطينيين ذاكرة مشتركة حول "مدنهم وقراهم الأصليّة" وهم يخلقون أساليب وآليات خاصّة بهم للاحتجاج وحفظ الذاكرة والمطالبة بالحقوق في دولة تدّعي بأنّها "النّظام الديمقراطيّ الوحيد" في الشّرق الأوسط.

بحث الدكتوراة الذي أجريته مع مهجرات الدّاخل من الأجيال الثلاثة، بل الأجيال الأربعة، كان في منطقتي الناصرة وعكا، وقد تمّ إجراؤه بين صيف 2009 و ربيع 2012، حيث قمت بمقابله 55 امرأة وفنّاة من الأجيال الأربعة، بالإضافة إلى خمسة رجال، ثلاثة منهم من الجيل الاوّل للنكبة واثنان من الجيل الثاني للنكبة. بالإضافة إلى مجموعة بحثية في تشرين الثاني 2009 مكوّنة من لقاء لنساء ناشطات في حركة النساء الديمقراطيّات فرع الناصرة، حيث شملت هذه المجموعة نساء من الجيل الاوّل والثاني للنكبة وقسم منهم كنّ من مهجرات الدّاخل. كما حضرت اللقاء النهائي الذي عقد في مركز الطفولة بتاريخ 17 أيار 2011 لمجموعة فتيات مشروع "أنا من هذه المدينة"، حيث عرضت المشاركات

مشروعهن السنوي عن قرية أو مدينة مهجرة. بالإضافة إلى ذلك فقد شاركت في اليوم التطوعي الذي نظّمته لجنة مهجري الدامون والرويس لتجهيز المكان لاحتضان مسيرة العودة الثالثة عشر للقريتين. من اللافت للنظر وجود عدد من المتطوعين والمتطوعات من الجيل الرابع وقسم منهم من سكان طمرة الأصليين، وهناك قابلت العديد من أولئك الفتيات، بالإضافة إلى سيّدة من الجيل الثالث للنكبة اصلها من قرية الرويس المهجرة. إنّ موضوع بناء الثقة مع المبحوثات مهم جدا لتسهيل اللقاء، ففي بعض الحالات والاماكن استعنت بأشخاص من البلد الاصيله الأصلية او من سكان القرية الحالية. ففي قرية شعب رافقتني صديقتي ليندا خوالد - أبو الحوف في المقابلات، ووجودها وحضورها لهذه المقابلات كان له دور أساسي ببناء الثقة وضرورة المقابلة رغم كونها وعائلتها من سكان قرية شعب الأصليين. وفي حالة مهجرات معلول، ففي اثنين من اللقاءات رافقتني صديقتي ريمه سرحان، وهي من الجيل الثاني لمهجري قرية معلول، كما وفي حالة مهجرات الدامون والرويس وميعار الساكنات في مدينة طمرة فقد كان للجنة مهجري الرويس والدامون دور مهم في هذه اللقاءات، وأخصّ بالذكر هنا الصديق نضال عثمان، ابراهيم ابو الهيجا وبلال حسان. أمّا الصديق محمد كيال فقد كان له دور مهمّ للقاء مهجرات قرية البروة، كما وكان للاستاذ نظير الشمالي من عكا دور هامّ لإيصالي مع عدد من مهجرات الدّاخل اللواتي يسكنّ في مدينه عكا، بالإضافة إلى الصديق عزات شلون ابن مدينه عكا. وهنا أودّ شكر السيد داوود بدر، الذي شغل منصب مدير لجنة الدفاع عن حقوق مهجري الدّاخل لسنوات عديدة، فقد كان كرمًا جدًّا معي بالمعلومات والتفاصيل وأوصلني بعدد من شخصيات مركزيّة في هذه المناطق.

إنّ شهادات النساء اللاجئات من منطقتي الناصرة وعكا أظهرت كيف عايشت هؤلاء النسوة عملية الطرد على المستوى الشخصي، ولكن تتحدث أكثر عن مشاعرهن تجاه الآخرين في الأسرة، فقد كنّ مصدر الأمان لجميع أفراد العائلة من حولهنّ وشعرن بألم الأطفال، الأخوة والآباء، وذلك من خلال الأدوار العديدة التي عايشوها كنساء خلال وبعد النكبة (أمهات، زوجات، أخوات وغيره). ومما أنّ النساء غالبا ما تكن مركز القوة والاستقرار العاطفي في الأسرة، فإنهنّ غالبا ما تجدن أنفسهن مضطرات للتعامل مع قلقهن الخاص إضافة إلى الإهتمام بالآخرين.

إنّ إعادة التوطين في حياة غير مألوفة للنساء المهجرات جعلتهن يعشن حياة إكتئاب ويواجهن مشاعر عميقة من الوحدة، إذ ان معظم النساء غاضبات جدا على وضعهن، وهذا الغضب موجّه أيضا تجاه دولة إسرائيل التي حرمتهم من موطنهن الأصلي. هنا سوف اشارككن بقسم من النتائج التي وجدتها خلال البحث،

فقد تمّ تحويل غضب السّكان الأصليين من الوضع الحالي نحو اللاجئين. تخبرني أم مروان "الله يا خالتي اسمعي تني اقولك، انا سمعتها كثير وأكثر من مره. مش بس علينا البدو كمان على أهل معيار. في جارة قالتلي "الله ينعل ابوكو يا لاجئين ... الله ينعل أبوكو يا بدو يا لاجئين ... ما لكوش اشي هون" أما أم سالم (اسم مستعار) التي تسكن في طمرة فقد أخبرتني بشيء لم أعرفه من قبل، إذ قالت بأنّ اللاجئين في طمرة سكنوا في مدخل القرية وكان ذلك من منطلق خوف أهل البلد الأصليين من هجوم اليهود، وفي حال تمّ ذلك فإن الضربة الأولى سوف تكون ضد اللاجئين. وفي بعض القرى كانت النساء اللاجئات تملأن الماء فقط بعد انتهاء نساء القرية الأصليات من تعبئة الماء واستعمالها، كما واحيانا كنّ يرفضن بيع اللاجئين للموارد اليومية للطعام.

في بعض القرى كان السكان الأصليون يبيعون مياه الشرب الى اللاجئين واحيانا يرفضون ذلك. ام غازي اخبرتني عن فترة لجوئهن الأولى القصيرة في مجدالكروم "كانو نسوان البلد يقولونا (ارجعو لورا احنا بدنا نملي بالأول قبلكو) وهني يملو بالأول قبلنا وانتي تضللك اللاجئة لآخر شي" وتضيف "ولما أجبنا هون على الجديدة كانو يبيعونا المي، كانو ينشلوها من البير ويبيعونا إياها" الا انها تقول "بتعري في ناس كانت منيحة وفي اشي بيقولك (شو جابكو علينا)" الا انها تلخص ذلك بقولها "اتطلعي يا خالتي، اللي بيطلع من بلدو بنهان".

زيارة البلد الأصلي وشعورهن وقت الزيارة

أغلبية المبحوثات، خاصة من الجيل الأول للنكبة، واطين على زيارة القرية الأصل، والقليل منهن لم يزرنها إطلاقاً بعد تهجيرهن منها. ام مروان: "بحس اسما قاعده واشي ناقص مني. لما نروح هناك .. الأرض .. التراب .. بحس حالي اسما طالعه، بحس حالي انو كنت مغمضة واسا فتحت ... جسمي كلو برتاح". اما رنا عوايسي فقد أخبرتني بأن جدتها أم أبيها لم تزر صفورية إطلاقاً بعد السادس من تموز 1948 يوم قصف القرية من قبل الطائرات الصهيونية، إذ قالت "كانت ستي تضلها تقول جملة انو -ازا بروح على صفورية يموت- كانت ترفض تروح تزور البلد" وتضيف بعدها "انو ظلت لأخر يوم في قلبها حسرة، حسره كبيره، انو -يموت ازا بروح لهناك- انو ظل هذا الألم". وكذلك عبرت سلوى ابنة عكا والتي لجأت الى الناصرة عام النكبة "بعد ال 48 ما بقدر أروح على الشارع اللي فيو بيتنا كان، ما بإيدي بس ما بقدر، ولا حتى اتجاه البيت .. ولا بدي أروح، صعب علي هذا الشي".

وليس كلّها إذ أنّسي ما زلت في المراحل النهائية لكتابة الأطروحة وهناك نقاط لم أصل بعد لتحليلها. من الأمور المثيرة التي وجدتها في قسم كبير من المقابلات وجدت الامور التالية:
من اللافت للنظر بان اغلبية المبحوثات من الجيل الاول للنكبة جاوين على سؤالي الاول حول النكبة والتهجير بأنه "المضبوط مش متذكرة اشي كثير"، "ما عنديش كثير شو احكيك"، "مش متذكرة اشي يا خالتي"، أما ام غازي فقالت لي في بداية المقابلة "بس سؤلاتي (أجوبتي - ر.ج) على قدي وازا بتسأليني بتذكر" وخلال المقابلة قالت لي "أنا وأنا صغيرة متذكري، أسأليني قد ما بدك بجوابك، أما اسما على كبر ناسيه كل شي".

تفريق العائلة و"إننا قرايب في كل محل"

تخبرني ام مروان (اسم مستعار) امرأة من الجيل الأول في بيتها في قرية شعب وأصلها من الحولة (مقابلة بتاريخ ايار 2010) في بداية حديثها "مرة عمي ضلت رايحه هي وبنتها وما غدروش بنفدو لجاي. عاشت وماتت بسوريا" وفي منتصف المقابلة تقول "معلوم صعب. إلا الواحد يكون مع عيله وكل قرايبو حواليه ... أحسن من ما يموت وما يلاقي حدا فوق راسو؟"

فتحية عوايسي (من الجيل الثاني لصفورية) تخبرني في بيتها بتاريخ 22.11.2009 عن قصة والدتها، الحاجة آمنه، وكيف "هجت" مع أهلها الى لبنان، واستقرت عائلتها في مخيم عين الحلوة. حينها كانت مخطوبة وقد بقيت هناك سنتين، حيث تسلل خطيبها (أبو فتحية) ووالده لإحضارها من لبنان لكي يتم الزواج، وقد كان ذلك "سنة الثلجة". تقول فتحية "بتعري هون كيف حياتها صارت، يعني كلها معاناة وذكريات، "وين امي ووين أبوي وأخوتي؟" لحالها كانت هون، كانت وحيدة ... يعني أخوها أجا وصلها وعاود رجع عند مرتو وأولادو لأنو هي كانت أصغر وحدة بالعيله".

كما وأضافت لاحقاً بأنّ الحاجة آمنه كانت تبكي في كل مناسبة، سواء في الفرح أو الكره. وعن الجدة وقصتها كتبت الحفيدة رنا عوايسي قصتها القصيرة "حلم وتراب"، وأقتبس منها "إنه قدرني المشؤوم منذ ولدت، مرض وغربة، يا ليتني بقيت في مخيم عين الحلوة مع أهلي، جحيم المخيم بقرب أهلي ولا جنة الدنيا بعيدا عنهم" تقول الحاجة امنة ويعود بها الزمن إلى صفورية، حين كانت في الرابعة عشر من عمرها" (اقتبسها من رنا من صفحتها في الفيسبوك عام 2008).

رفض البلد المضيف للاجئين وشتتهم بـ"يا لاجئين"

بشكل عام فقد كان التوتر أكثر في القرى، إذ إنّ الموارد محدودة وأماكن العمل أيضاً، والعمل منوط بتصريح من الحاكم العسكري،



الانتماء إلى البلد الأصلي

أغلب النساء اللواتي قابلتهن من جميع الأجيال أكدن لي أن بلدهن هو قريتهن المهجرة وهن يسكنن في البلد "المضيف"، رغم أنه ابتداء من الجيل الثاني قد ولدن في البلد "المضيف". فتاتان فقط من الجيل الثالث من سكان الناصرة أخبرني بأنهن "نصراوية لكل شيء، بس المجيدل بلد اهلي".

عند لقائني روان بشارت في بيت أهلها في يافة الناصرة بتاريخ 24.11.2009 (من الجيل الثالث لمعلول) "انا بقول أصلي من معلول وخلصت في يافة الناصرة" وتضيف بعدها "بس انا اصلي معلولية وهذا الشيء ينتقل من جيل لجيل الجاي".

أما رنا عوايسي (من الجيل الثالث لقريه صفورية) فقد أخبرتني عند زيارتي لها في بيتها بتاريخ 22.11.2009 بأن صفورية حاضرة في حياتهن اليومية "أنا ورثت هاي الهوية، من امي وأبوي، من حكيهن. اوعيت ستي ام أبوي، كانت دايمًا تحكي. يعني صفورية كانت دايمًا حاضرة بحكيهن، بعاداتهن ... ما حسيتهن انهن تغيرو كثير أو انهن تطبعو من الناصرة ... ضلو كأنهن موجودين في صفورية، في عاداتهن وفي حكيهن". وعندما سألتها عن صفورية والناصره بالنسبة لها أجابتني "صفورية بلدي، بحس بانتماء إليها، دايمًا يعرف نفسي كصفورية، مش كثير بميل للناصره .. يعني مش قد صفورية، مع اني عشت في الناصرة الناصرة هي بلد مؤقت ... بس في .. في يعني انتماء للناصره".

قالت لي انتصار (من مواليد عام 1969 أصلها من البروة وتقيم في الجديدة) في بيت قريتها بالجديدة بتاريخ 07.05.2010 "ما هو ربينا وكل الوقت من واحنا صغار وهي امي تقولنا البروة والبروة ... فضيلنا على هيكي انا احنا من البروة ولا مرة فكرنا انا احنا من الجديدة".

السكن في بيوت لاجئين

سكن بعض من لاجئي الداخل في أماكن المأوى الجديدة في بيوت لاجئي البلد المضيف الذين تم تهجيرهم خارج فلسطين، وذلك ارتبط بشعور مختلط لديهم اذ انهن من ناحية فقدن بيتهن وقريتهن واملاكهن ووصفوا في بيوت ليست لهن. ام مروان: "صعب علي انا اسكن محل واحد، وانا ارضي توخذها الحكومه، وانا اخذ ارض واحد من بلدي، من ديني ... معلوم صعب" وتضيف "احنا ساكنين هون محل بيتهم ... انا بتحسر عليهم، كيف يعني هني متحسرين انا متحسره، انا اتطلعني ابن شعب وين وانا لاجئه وين؟" وبعدها تقول لي: "والله يا حبيبتني محكومين احنا، حاكمك ظالمك. يا ريت الزمن يرجع وكل واحد يرجع يسكن في بلدو".

خير أيام زمان - ما قبل النكبة

إن أغلب السكان كانوا فلاحين وكانوا يملكون أراضي وبيوتًا، وهناك قرى اتسمت بالاخوة بين سكانها الاسلام والمسيحيين بدون تفريق. ام مروان: "كانو يشتغلو في بحر (بحيرة - ر.ح.) الحولة. يشتغلو وعایشين مبسوطين. كان خير كثير، مواشي عندهم وطرش عندهم، ويزرعو ... وزيت عندهم وزيتون ... وما تواخذنيش وحليب وسمك. بيقولك السمك يعني هيكي (تشير في يدها لكبر حجمه - ر.ح.) بس يقحط ويقلي. اللي عندهم بقر يطعم اللي ما عندهم بقر. فش مشتريات بالمره".

ام غازي من مواليد البروة ومقيمة في الجديدة قالت لي عندما التقيتها في بيتها "آخخ كانت الناس في البروة مبسوطة كثير والجيران يقعدو مع بعض، امي كانت جارتها مسيحية بقت متخاوية هي واياها، الباب بالباب، ان أكلو أكلو مع بعض. أولاد الجيران نلعب مع بعضنا، كنا مكيفين، نلعب في ارضنا ونركض فيها".

"الحاجة والعوز" بعد النكبة

لقد انقلبت حياة اللاجئين رأساً على عقب بعد النكبة بشكل عام، والنساء بشكل خاص، اذ فقدن املاكهم وارضيتهم ولم يكن معهن من النقود او المؤون ما يكفي. أم مروان أخبرتني "امي ولا أخذت اشي من البيت، طلوعنا وحاملتني تحت الضرب واواعيهم اللي لابسينهم" وتضيف "أجو لهون، صار كل شي مشترا في مشترا .. وفش شغل فش اشي، شو كان فيها شعب؟".

أم غازي عبّرت عن ذلك بقولها "بيكي ... لما أنا دشرت أرضي وبيتي، لما الواحد كان بيتو 5-6 أوض (غرف - ر.ح.) ودار إلو ... واسا الواحد يبجي لهون والكل بركض. 63 سنة الكبير بركض والصغير بركض ... وكلو بركض وبعده مش لاحق يعمر ويكمل دارو .. بدك تشتري شوية أرض، بنشفو قلبك .. أخذو أرضنا وبنشفو قلبك تيعطوي رخصة عمار".

أما فتحة فعبّرت عن ذلك بقولها "يعني في المشهد استأجرنا عقد، شوفي كان مقسوم بالنص لنا ولدار عمي ولدار سيدي، عقد واحد كان وكان لكل العيله، يمكن كان فيو 40 نفر ... الحياة كانت كثير صعبة، ولبين ما بلشو يوخذو تصاريح ويروحو يشتغلو عند اليهود، كان كثير الحياة صعبة".

عن "يوم الاستقلال"

بعض النساء أخبرنني بأنهن يذهبن لزيارة قريتهن الاصلية في هذا اليوم مع عائلاتهن، وقد كان هذا الشيء ملموسًا جدا وقت الحكم العسكري، اذ أنه اليوم الوحيد الذي سمحت فيه الحركة بدون تصاريح. وهناك قسم قليل من النساء قد أكدن بأنهن لم

وعن حينها لأيام زمان كتبت ام غازي:

رحنا عالبروة زوار
والطريق كلو حجار
واشتقنا لباب الدار
والقعدة مع الجيران

وعن هدم القرى المهجرة وعملية مسح آثارها كتبت:

ولما اطلعنا على البروة على الدار
أجينا على البروة زوار
ونشوف كومة حجار
وعم بطموها قال بتصريح

أما الحاجّة زهيدة (اسم مستعار)، ابنة عكا ولاجئة في عكا، حيث فقدت عائلتها جميع أملاكها وبيوتها في النكبة واستقرت العائلة في "عكا القديمة" في بيت لأقارب لهم، فقد أخبرني وعيونها ممثلة بالموع "انا كنت اكتب مذكرات كل يوم، بس بعدين .. شو بدي اقولك، انا مزعتها (مزقتها - ر.ح). كلها. كانت ذكريات مؤلمة، يعني انتي بدك تكلمي بس اعرفي انو الناس قلبيا، مثل الواحد حاطط حجر على قلبو"

فتحية أخبرني عن أمها ومعاناتها، وقد كانت تعبر عن حالها بالتهليل تقول "ثلاث حمامات وفي راس الجبل باتو، أجهت رشة مطر وتبلبلو وماتو" وتضيف فتحية "اتخيلي، هاي تهليله لطفل صغير".

اما ريمة سرحان فأخبرتني في بيتها بتاريخ 30.11.2009 بان أمها كانت تقول "الله عليكي يا بلاد معلول - لو أنو فيكي ضلينا سوا".

وضع "البنات" بعد النكبة

ان وضع البنات كان مرتبط بحياة اللاجئين بعد النكبة وخسارتهم لأرضهم وأملاكهم وقد كان ذلك واضحا في موضوع تعليم البنات وحرية التنقل لديهن. تقول فتحية "كان كل شي ممنوع، بعرفش يعني تحسيهن انو بدهن يحافظو، يعني احنا لاجئين اللي جاين على بلد غريبة فالمفروض انو احنا نحافظ على شرفنا، على ولادنا وبناتنا، وعلى بناتنا بالذات. يعني البنات كان عليهن تقييد من الأهل" وتضيف بعدها "يعني حتى في التعليم، يعني لما بيجو يختارو مين اللي لازم يتعلم في عيلة كبيرة، فالبداية الشاب اللي بتعلم والبنات لا بتتعلمش فش ضرورة".

دور النساء بعد النكبة

أغلب النساء عبرن عن دور أمهاتهن الهام في إعالة العائلة بعد النكبة، سواء ذلك بالتسلسل إلى البلد والبيت لجلب مؤن وأثاث، أو

يفارقن بيتهن "الجديد" في هذا اليوم.

أم سالم (اسم مستعار) أصلها من معيار، متزوجة للاجئ من قرية أخرى وتسكن في طمرة أخبرني في بيتها (12.05.2011) وهي تبكي بانها في هذا اليوم غرق ابنها الفتى في البحر حيث ذهب للسباحة مع الجيران. فإن عذاب هذه المرأة مستمر، إذ أنها ذافت اللجوء في لبنان وتشريد العائلة، حيث بقي والدها وقسم من اخوتها في البلاد اما هي وامها فصفو في لبنان. كما وأخبرتني عن فترة الجوع والعري و"التسلسل" الى البلاد لتلتئم العائلة في قرية حريفش. ان "يوم الاستقلال" لدى ام سالم ليس فقط ما ذكر اعلاه، انما ايضا فقدان فلذة كبدها وهو بجيل الخامسة عشرة، وما زالت تبكيه ليومنا هذا.

أهمية نقل الذاكرة للأجيال القادمة

جميع المبحوثات أعربن عن رأيهن بأهمية نقل الرواية والذاكرة الى الأجيال القادمة، وذلك من منطلق أنها رسالة وأيضاً معرفة للجدور. قالت لي فتحية عوايسي "ازا أنا ما حكيتش لولادي، واولادي ما حكوش لأولادهم .. وكل جيل ينقل للجيل الجاي فالقضية رح تنتسى في الآخر .. وقضية مهمة مثل قضية اللاجئين ... يعني مش ممكن تنتسى".

الشعور تجاه "اليهودي"

هذه النقطة كانت حساسة اكثر عند المهجرات في منطقة عكا لأن امكانية التقاء "الأخر" هناك أكثر من منطقة الناصرة. أخبرني أم غازي وهي مجهشة بالبكاء "آه وإلا بحس بنقمة على اليهودي، بكرهن مدى الحياة ... استغفر الله العظيم ... لحد اليوم الواحد بعدو بيعاني" وتربط ذلك بتهجيرها من البروة "لأنو قلبي مجروح عليها، قلبي فيها .. عم بحس عايشة فيها. قديش صرلنا طالعين؟ لنا 63 سنة وأنا كنت طفلة صغيرة خلقت فيها .. كل ما أمرق من عندها، واسا لما أجيبت سيرتها، بصير أبكي".

نظم الشعر والنثر كنوع تخفيف الوطأة

بعض من المبحوثات من الجيل الاول حكين الشعر والنثر والتهليل وذلك كوسيلة للتعبير بها عن مشاعرهن، حزنهن، وحدتهن وفقدانهن الأحباء. أم غازي لا تعرف القراءة والكتابة الى انها نظمت العديد من الاشعار والابيات عن البروة، منها:

مسكين اللي ترك دارو وبنى بيت

وأنا بصرخ بصوت عالي

الوطن أغلى من الذهب

في العمل والتطريز لضمان لقمة العيش في فترة الحكم العسكري إذ أنّ عمل الرجال كان منوطاً بتصريح.

بين التهجير، الذاكرة والاحتجاج

يواصل أبناء الجيل الثالث والرابع من الفلسطينيين مهجري الداخل نضال أهاليهم وأجدادهم بطرق أفضل وأنجح. لقد تعلموا من نقاط الضعف والأخطاء التي ارتكبها الجيل الأول في نضاله نحو العودة إلى قراهم الأصلية. يؤكد مصالحة (2009) أنّ الأجيال الشابة "جعلت من بلد المنشأ مشروعاً جوهرياً حول الذاكرة والهوية الجماعية، وأعربت عن إيمان أقوى بعودة مستقبلية، مقارنة بالجيل الأكبر من مهجري الداخل" (مصالحة، 2009).

بدأت الأجيال الشابة بالاطلاع على قصص أهاليهم وأجدادهم وإحياء ذكرياتهم من قرى وبلدات المنشأ بعدة طرق. في بادئ الأمر، تمّ ذلك من خلال الجمع المباشر لقصص شفوية سردها أبناء الجيل الأول وزيارة قرى وبلدات المنشأ. ولكن واجه هذا النوع من "الذكريات" خطر الزوال بسبب السن المتقدمة لأبناء الجيل الأول ووفاة العديد منهم. نتيجة لذلك، بادرت الأجيال الشابة في بداية التسعينيات إلى إقامة لجان محلية لكل من بلدات وقرى المنشأ، لتنظيم فعاليات مختلفة للعائلات، المحافظة على الأماكن المقدسة وتنظيم زيارات ميدانية في الأعياد والمناسبات الخاصة (الأعراس، الصلاة على أطلال المساجد أو الكنائس)، إضافة إلى الحدث الأساسي ألا وهو إحياء ذكرى النكبة من خلال تنظيم "مسيرات العودة" الرمزية تحت شعار "استقلالهم نكبتنا". تهدف هذه الفعاليات إلى تشجيع المهجرين على "إعادة اكتشاف" قراهم الأصلية ولتعزيز ذاكرتهم، هويتهم وشعورهم بالانتماء.

بخصوص الناحية الاجتماعية، لا توجد مصادر أو مراجع أكاديمية تتناول مجال العلاقات الاجتماعية بين مهجري الداخل، وهذا أيضاً ما أظهره بحثي الحالي وبحث الماجستير الذي قمت به حيث قابلت لاجئات صفورية من الجيل الأول اللواتي يقمن في الناصرة. ولكن من القصص التي سردها أصدقاؤى وجدتي، يبدو أنّ الفلسطينيين مهجري الداخل تزوجوا أناساً من قريتهم أو بلدتهم الأصلية، لأنّ الزواج من غريب اعتبر عاراً. على سبيل المثال، لاجئ قرية صفورية الذين لجأوا إلى الناصرة تزوجوا من بعضهم البعض، وقد تمّ الزواج من غير الصفوريين ابتداءً من الجيل الثالث فقط. جميع نساء الجيل الثاني المتزوجات اللواتي قابلتهن في جولاتي الميدانية كنّ متزوجات من أقاربهن أو من رجال من نفس بلدة المنشأ، عدا عن واحدة تزوجت من أحد مهجري الداخل نزحت عائلته إلى الناصرة، كعائلتها هي أيضاً. يتراءى لي أنّ هذه العلاقات

نبعت من الإيمان بوجود الاتحاد من أجل الحفاظ على المهارات، التقاليد والمعرفة ونقلها إلى الأجيال القادمة. من الشائع جداً أنّ اللاجئيين أو المهجرين أكثر تحفظاً ويحاولون التّشبّه بهويتهم في بيئة غير مألوفة.

في الانتخابات الأخيرة لإدارة لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين تمّ انتخاب السيّدة ديمّا الجمّل - ابو اسعد (الاجئة سابقة من مواليد دمشق، ومهجرة حالياً مقيمة في الناصرة، أصل والدها من قرية لويبة المهجرة وعائلة أمها من الناصرة لكن العائلة هجرت الى القنيطرة عام النكبة، وبعد النكسة تم تهجير العائلة مرة أخرى الى دمشق)، والسيّدة نورا نصر (مقيمة في ابو سنان وأصل العائلة من الكويكات) لعضوية اللجنة، وخلال لقائي مع السيّدة ديمّا في الناصرة في حزيران 2012 فقد حدثتني عن بدء نشاطها وتطوعها في اللجنة. كما ان بعضاً من الناشطين والفعالين هن من الفتيات المهجرات من الجيل الثالث، فقد قابلت الصحفية منى ابو شحادة (مقيمة في الناصرة واصل عائلتها من صفورية) في مكاتب الجمعية في ايار 2010 كما أنّ عملها كصحفية كان أداة ورسالة للنشر والتوعية عن قضية مهجري الداخل.

هنا من المهم جداً ذكر "حركة شباب معلول" حيث تمّ تأسيس الحركة من قبل الجيل الثالث لمهجري القرية، وهناك حضور ملموس ومميز جدا للفتيات في تأسيس وتنفيذ هذه الحركة، لقد قابلت كلاً من نتالي هايك (حزيران 2012) كما وقابلت رنين بشارات (في تشرين الثاني 2009) وقد كانت معلول ومقابلة الجيل الاول من المهجرين واحياء القرية، خاصة بين الاجيال الصاعدة، مركز حديثهن. في مقابلة في موقع بكرة بتاريخ 28.12.2011 قالت روان عن المجموعة: "نحن مجموعة شباب وصبايا من قرية معلول، قررنا ان نفعل شيء لمعلول، من أجل هذه القرية كي لا نتذكرها فقط في التواريخ الوطنية في يوم الأرض والنكبة، لأن معلول تعيش في داخلنا ولن تموت". أما نتالي هايك فقد ذكرت عن الحركة في نفس المقابلة "نحن جئنا لأعادة بناء التاريخ والحاضر وجغرافية البلد، وجدنا أيضاً أن هناك حاجة لتوعية الجيل الرابع من أبناء قرية معلول"

كلمة لا بدّ منها لأنهي بها مقالتي هذه، إن مبادرة الأجيال الشابة لإقامة لجان محلية لقراهم الأصلية وتنظيم فعاليات للعائلات هدفت إلى إحياء ذكرى النكبة وأحداثها. لقد أرادوا تشجيع الفلسطينيين مهجري الداخل على "إعادة اكتشاف" قراهم الأصلية ولتعزيز ذاكرتهم، هويتهم وشعورهم بالانتماء. تجدر الإشارة إلى أنّ النشطاء في جمعية الدفاع عن حقوق مهجري الداخل هم بالأساس رجال، وقد انضمت مؤخراً بضع شابات من الجيل الثالث للمساعدة في تنظيم بعض الفعاليات. تنظّم الجمعية جولات شهرية إلى القرى المهجرة، بحيث يشترك في كل

ثبت المراجع

Abdo, Nahla; Lentin, Ronit (eds.). 2002. *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestinian and Israeli Gendered Narratives of Dislocation*. New York: Berghahn Books.

Abu-Lughod, L. & Sa'idi, A. 2007. "Introduction: The Claims of Memory". In Ahmad Sa'idi' and Lila Abu-Lughod (Eds.), *Nakba - Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. Columbia University Press, pp. 1-24.

Bresheeth, Haim. 2007. "The Continuity of Trauma and Struggle: Recent Cinematic Representations of the Nakba". In Ahmad Sa'idi' and Lila Abu-Lughod (Eds.), *Nakba - Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. Columbia University Press, pp. 161-187.

Esmeir, Samera. 2003. "1948 Law, History, Memory". *Social Text* 21, No. 2, P. 25-48.

Gilmore, Leigh. 2001. *The Limits of Autobiography: Trauma and Testimony*. Cornell University Press.

Halbwachs, Maurice. 1992 [1914]. *On Collective Memory*. Translated and edited by Lewis A. Coser. Chicago: The University of Chicago Press.

Hirsch, Marianne. 2001. "Surviving Images: Holocaust Photographs and the Work of Postmemory". *The Yale Journal of Criticism*, Vol. 14, No. 1, pp. 5-37.

Humphries, Isabelle; Khalili, Laleh. 2007. "Gender of Nakba Memory". In Ahmad Sa'idi' and Lila Abu-Lughod (Eds.), *Nakba - Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. Columbia University Press, pp. 207-228.

قاسم، فاطمة، 2007. "اللغة والتاريخ والنساء- نساء فلسطينيات في إسرائيل يصفن أحداث النكبة" في كتاب نادرة شلهوب- كيفوركيان. كتابات نسوية- ما بين القمع وأصوات فلسطينية مقاومة (تحرير). حيفا: مدى الكرمل، ص. 103-144.

جولة حوالي 30 أو 40 شخصاً.

كوفي باحثة تناولت موضوع النكبة والذاكرة لدى الفلسطينيين مواطني إسرائيل، خاصةً اللاجئين المهجّرين في وطنهم، أعتقد أنه رغم السياسة الممنهجة التي تتبعها إسرائيل، خاصةً في جهاز التربية والتعليم، لخلق قومية "جديدة" لـ "العرب الإسرائيليين" وابتداع حقيقة قصة "جديدة"، فإن هذا المشروع فشل. يتعلم الفلسطينيون في إسرائيل ضمن ووفق جهاز التربية والتعليم الإسرائيلي، حيث تمّ استئصال القصة الفلسطينية وفرض قصة المنتصر. لذلك، يجدر بالفلسطينيين مواطني دولة إسرائيل الاستمرار بإحياء ذكرى النكبة بمختلف الطرق، مثل زيارة القرى والبلدات المهجّرة وحضور برامج ومحاضرات من أجل الحفاظ على هويتنا الفلسطينية.



Masalha, Nur. 2009. "Collective Memory, Indigenous Resistance and the Struggle for Return: Palestinians inside Israel Six Decades after the Nakba". *Jadal*. Issue No. 3, May 2009, Mada El-Carmel – Arab Center for Applied Social Researches <http://jadal.mada-research.org/?LanguageId=1&System=Item&VolumeId=15&MenuId=3&ItemId=132>

Nusair, Isis. 2002. "Gendered Politics of Location: Generational Intersections", in Nahla Abdo and Ronit Lentin (eds.). *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestinian and Israeli Gendered Narratives of Dislocation*. London: Berghahn Books, pp. 89-99.

Sādi' A. and Abu-Lughod, L. (Eds.). 2007. *Nakba – Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. Columbia University Press.

Sayigh, Rosemary. 2002. "Remembering Mothers, Forming Daughters: Palestinian Women's Narratives in Refugee Camps in Lebanon". in Nahla Abdo and Ronit Lentin (eds.). *Women and the Politics of Military Confrontation: Palestinian and Israeli Gendered Narratives of Dislocation*. New York and Oxford: Berghahn.

_____. 2007. "Women's Nakba Stories: Between Being and Knowing". In Ahmad Sādi' and Lila Abu-Lughod (Eds.). *Nakba – Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. Columbia University Press, pp. 135-158.

Slyomovics, Susan. 2007. "The Rape of Qula, a Destroyed Palestinian Village". In Ahmad Sādi' and Lila Abu-Lughod, Lila eds., *Nakba – Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press, pp. 27-51.

Spivak, Gayatri Chakravorty. 1985. "Three Women's Texts and a Critique of Imperialism". *Critical Inquiry*. Vol. 12, No. 1, pp. 243-261.

الأخصوبة، تكنولوجيا الولادة الحديثة ومكانة النساء الفلسطينيات- مواطنات دولة اسرائيل

هَمّت زعبي

طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية جامعة بئر السبع، وباحثة في برنامج الدراسات النسوية، مدى الكرمل

متوقفة عند تأثير سهولة مناليتها وكونها مجانية وشائعة في دولة اسرائيل على تجربة النساء الفلسطينيات ومكانتهن أخذاً بعين الاعتبار السياقين الاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني في الداخل.

اللاخصوبة وتطور تكنولوجيا الولادة الحديثة

تعرف اللاخصوبة، بحسب القاموس الطبي، بأنها وضع غير ثابت (قابل للتغيير) من عدم حدوث حمل نتيجة إقامة علاقة جنسية، في التوقيت المناسب للإخصاب، بدون استعمال وسائل لمنع الحمل لمدة ١٢ شهراً (بن رفائيل وزايدمان، 1993). وتشير الاحصائيات الى ان مشاكل الخصوبة لدى النساء تشكل نسبة ٤١% من حالات اللاخصوبة (صعوبات الانجاب)، وتشكل مشاكل الخصوبة لدى الرجال نسبة ١٩%، اما نسبة ٣٩% من الحالات فتكون اسباب اللاخصوبة مشتركة للرجل والمرأة (Rutstein and Shah, 2004). وعلى الرغم من هذه الاحصائيات تعتبر اللاخصوبة، ايضا في القاموس الطبي، مشكلة نسائية (هعليون، 2004).

اللاخصوبة - جوانب اجتماعية ونفسية

تشير الدراسات في مجال علم النفس الى ان الأزواج الذين يواجهون صعوبات انجابية يعانون من أزمة حقيقية، وتظهر لديهم علامات ضغط نفسي عالية (Fisher, 1998; Berkovich)

تعتبر الصعوبات الانجابية وغياب الخصوبة واحدة من الحالات التي تؤثر بشكل سلبي على الأوضاع النفسية للأزواج، إذ تشير الدراسات في مجال علم النفس الى ان الأزواج الذين يواجهون صعوبات انجابية يعانون من أزمة حقيقية، وتظهر لديهم علامات ضغط نفسي عالية وفي كثير من الحالات، يتعامل الأزواج مع اللاخصوبة كمرض مزمن وخطير وتشكل «تراوما» حقيقية في حياتهم.

ساهم تطور تكنولوجيا الولادة الحديثة في إيجاد حلول طبية للصعوبات الانجابية، وقد حظي هذا الموضوع باهتمام الباحثين/ات في المجالات الطبية. وفي السنوات العشرين الأخيرة نشهد اهتماماً متزايداً أيضاً في مجال الأبحاث الاجتماعية بشكل عام والنسوية منها على وجه الخصوص.

وقد حظي هذا المجال باهتمام عال من قبل الباحثين والباحثات في اسرائيل وذلك بسبب تطوره الشديد وشيوعه في دولة اسرائيل، وقد تركزت الأبحاث بشكل حصري بين النساء الاسرائيليات (اليهوديات) وانعدمت الأبحاث التي تناولت تجربة النساء الفلسطينيات مواطنات دولة اسرائيل.

تحاول هذه المقالة، التي تستند إلى جزء من دراسة الماجستير لكتابة هذه السطور، المساهمة في فهم تأثير هذه التكنولوجيا على جودة حياة النساء الفلسطينيات ومكانتهن الاجتماعية.

1 تتحايد هذه المقالة عمداً استعمال كلمة "عقم" لما تحمله من دلالات سلبية وتستبدله بمصطلح صعوبات انجابية

and Wischmann, 2001). وتدعي إحدى الباحثات أن الأزواج يتعاملون مع اللامبالية في كثير من الحالات كما يتعاملون مع الأمراض المزمنة والخطيرة، وتشكل تراوما حقيقية في حياة الأزواج (Raymond, 1993)، وبحسب تعريف الباحثان Shalev and Goldin وعلى الرغم من أن اللامبالية ليست مرضاً، ولكنها تسبب ضغطاً نفسياً قوياً بسبب المواقف وردود الفعل الاجتماعية (Shalev and Goldin, 2006).

تؤثر المواقف الاجتماعية في المجتمعات التي تشجع الولادة بشكل سلبي على الأزواج الذين يعانون من اللامبالية بشكل عام وعلى النساء على وجه الخصوص. غياب الخصوبة في معظم المجتمعات وفي المجتمعات الأبوية بشكل خاص يؤثر إلى حد ما على الرجال أيضاً، إذ تشكل الأبوة في هذه المجتمعات أحد معايير الرجولة، فغيابها وبسبب الربط المغلوط بين الخصوبة والقدرة الجنسية، في العديد من المجتمعات، يعيب على "رجولة" الذكر ويضعف من صعوباته².

تشير الأبحاث القليلة التي تناولت طرق تعامل النساء في المجتمعات الأبوية مع غياب الخصوبة إلى أن النساء اللواتي يتلقين علاجاً في هذا المجال يشعرن بأنهن غير مرنّيات في الأبحاث والدراسات مقابل حضور بارز لغياب خصوبتهن في المجتمع والعائلة (Reissman, 2000). ويستدل من الأبحاث التي درست طرق تعامل النساء مع اللامبالية في المجتمعات الأبوية. إلى أن اللامبالية هي "وضع اجتماعي غير مقبول" وقد يسبب أذى نفسياً عميقاً للزوجين بشكل عام وللنساء بشكل خاص، حيث يشعرن بالذنب والمسؤولية بسببها (Inhorn, 2003).

وصمة اجتماعية ترافق الأزواج الذين يعانون من اللامبالية (Inhorn, 2004; Remmenick, 2000; Bharadwaj, 1999) وتشير الأبحاث إلى أن درجة تماثل النساء مع القيم الاجتماعية السائدة وحمية الأمومة يزيد شعورها وضيقتها بالوصمة الاجتماعية. (Remennick, 2000).

تداخل الخاص مع العام في المجتمعات الأبوية التي تشجع الولادة يزيد من تحديات المرأة للتعامل مع غياب الخصوبة كما يزيد من الصعوبات النفسية لهؤلاء النساء وتمنعهن، في معظم الحالات، من الحفاظ على خصوصية الحالة مما يؤثر على الثقة الشخصية والزوجية (Inhorn, 1996).

في هذه المجتمعات تشكل الخصوبة والولادة مصدر قوة للنساء، بواسطتها يكتسبن مكانة وقدرة مراوغة اجتماعية (Kandiyoti, 1988) مقابل السلطة الذكورية، وغياب الخصوبة تعني سحب أحد مصادر القوة والسلطة من النساء (Inhorn, 1996).

تطور تكنولوجيا الولادة الحديثة وأنواعها

في عام 1978، أُحرز تقدم كبير في مجال تكنولوجيا الولادة الحديثة حيث نجح طبيبان بريطانيان في توليد امرأة حملت بواسطة إخصاب في المختبر (IVF - In Vitro Fertilization) وكانت لويز براون أول مولودة تولد بهذه الطريقة، وقد أحدث هذا الحدث ضجة عالمية بين مؤيد ومعارض، وفي ذات الوقت أعطى أملاً للأزواج الذين يعانون من اللامبالية لما بدا في حينه وسيلة بإمكانها توفير حل لمشاكل كثيرة لدى الأزواج وهي الخصوبة (Szika, 1996).

التلقيح الصناعي (الاصطناعي)

تقنية التلقيح الاصطناعي (التلقيح الصناعي) هي أقدم تقنية في مجال تكنولوجيا الإنجاب (ART - Assisted Reproductive Technologies - تكنولوجيا الولادة المساعدة) أو باسمها الآخر تكنولوجيا الولادة الحديثة (تكنولوجيا الولادة الحديثة New Reproductive Technologies - NRT) (Corea, 1985)، ويمكن تطبيق التقنية بطريقتين: التلقيح الاصطناعي بواسطة التلقيح من متبرع (Artificial Insemination with donor sperm - AID) أو تلقيح اصطناعي من الشريك (Artificial Insemination with husband sperm - AIH) - يتم. الخيار الأول في حال كان الشريك يعاني من غياب الخصوبة، أو في حال عانى من إنتاج عدد حيوانات منوية منخفضة أو في حال كانت تحمل جيناته مرضاً وراثياً.

تقنية التلقيح الصناعي في المختبر *in vitro fertilization*

تعتبر هذه التقنية أكثر تعقيداً من التكنولوجيا السابقة واستخدمتها آثار ضجة في الرأي العام العالمي. تحل هذه التكنولوجيا محل عمليات الحمل "الطبيعية" من ناحية إفراز البويضة وإخصابها بالحيوان المنوي ووصول البويضة الملقحة إلى الرحم. حيث يقوم الطاقم الطبي في هذه التقنية بتحفيز المبيض من خلال أدوية. وفي المرحلة التالية، ومع ارتفاع مستوى الهرمون في الدم إلى النسبة المناسبة، وفي حال تواجد بويضتين على الأقل بحجم مناسب، تتلقى المرأة المعالجة هرمونا إضافياً لتحقيق النضج النهائي للبويضة. يلي هذه المرحلة استخراج البويضات الناضجة بواسطة إبرة تدخل من خلال المهبل. يتم نقل البويضة إلى حاضنة خاصة ويتم تلقيحها بالمنوي، في نهاية المطاف تنقل البويضة الملقحة إلى الرحم (هعليون، 2004: 17).

2 تتمحور هذه المقالة حول تجربة النساء وعليه لن نتطرق إلى الصعوبات والتحديات التي يواجهها الرجال.

مواقف المنظرّات النسويّات من تكنولوجيا الولادة الحديثة

يدعي الباحثان Van Balen And Inhorn (٢٠٠٢) أن عدة اسباب تقف وراء اهمال تكنولوجيا الولادة الحديثة في مجال العلوم الاجتماعية، إلى ما قبل عقدين تقريبا. يعود السبب الأول لطبيعة العلاج الطبي الذي حظي . باهتمام الباحثين في هذا المجال أكثر من اهتمام الباحثين من المجالات الاجتماعية والانسانية. اما السبب الثاني فيمكن في كون غياب الخصوبة اعتبرت من المحرّمات في المجتمع الغربي بسبب الفرضية التي تربط بين اللأخصوبة والنشاط الجنسي. ويرتبط السبب الثالث في «الثورة النسوية» في الستينيات والسبعينيات والتي احدثت تغييرا في مفهوم «الأنوثة» و«الأومومة» وبالتالي تمّ التعامل مع عدم ممارسة الأبوة والأمومة في الغرب على انه خيار فردي خاص وليس موضوعا عاما للمناقشة والتداول. والسبب الأخير متصل بحقيقة أن الدراسات التي تتناول تكنولوجيا التخصيب الخارجية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، كانت فلسفية في المقام الأول ولم تتناول التأثيرات الاجتماعية لتطور هذه التكنولوجيا (نفس المصدر:٥).

مع تزايد انتشار هذه التكنولوجيا وتطورها تغير الوضع ، وفي الثمانينيات حظي التدخل الطبي والتكنولوجي وأثره على حياة المرأة، باهتمام بحثي جدي في العلوم الاجتماعية والانسانية ومن ضمنها الدراسات النسويّة (William and Umberson, 1999; Inhorn and Birenbaum-Carmeli, 2008).

تأثرت الدراسات النسويّة في السبعينيات بالموجة الثانية للحركة النسوية وبرز رفضها لاستخدام هذه التكنولوجيا (Thompson, 2002 هعليون, 2007). بالعموم ادعت الباحثات النسويات أن هناك اشكاليات عدة في تحويل مجال صحة المرأة الى موضوع طبي، وخاصة لما في ذلك من تأثير على مفهوم الصحة الانجابية التي تساهم في الغاء اهمية الجسد النسائي والتجربة الجسدية كمصدر للمعرفة (Barker, 1998; Sargent and Brettell, 1996). كما رفضت النسويات هذه التكنولوجيا بسبب انخفاض معدلات النجاح فيها وبسبب المخاطر والصعوبات التي ترافقها وقد اتهمها البعض بأنها "مؤامرة" بين النظام الأبوي وشركات صناعة الأدوية تهدف للسيطرة على جسد المرأة عامة وعلى عملية الولادة خاصة.

في نهاية السبعينيات بدأ تحول ما في موقف النسويات، وانتقدت بعض النسويات رفض النسويات الراديكاليات استعمال هذه التكنولوجيا، تعددت أسباب النقد الذي تمّ توجيهه للنسويات من التيار الراديكالي، فادعت مجموعة من النسويات أن معارضة

استعمال هذه التكنولوجيا يعني أنه على النساء اللواتي يعانين من اللأخصوبة التنازل عن رغبتهن الشخصية في الأولاد من أجل أهداف نسوية عامة (Sandelowski, 1991). وادعت أخريات أن هذا الرفض يشير الى افضلية للأمومة البيولوجية عن الأمومة الصناعية، وفي هذا استعلاء يتعارض مع القيم النسوية (هعليون, 2007). وادعت أخريات أن رفض هذه التقنية تسلب من النساء حقهن في حرية الاختيار بشأن العمليات التي يتمّ تنفيذها في / على جسدها (Stenworth, 1988).

اضافة الى ذلك، تحدت مجموعة من نسويات التيار الراديكالي معارضة زميلاتهنّ من. التيار نفسه، وتحدت مجموعة منهن احتكار هذه التكنولوجيا للأزواج من الرجال والنساء وطالبت بتعميمها والسماح باستعمالها لمثليي ومثليات الجنس (Arditti et al., 1984).

وفي نفس الفترة، وكرد فعل على معارضة النسويات من التيار الراديكالي، شرعت النسويات من التيارات النسوية الاجتماعية بإجراء دراسات وأبحاث تعتمد تجارب النساء وتشمل معلومات كثيرة حول حسنات هذا النوع من العلاج وسببائه. ومن خلال هذه الدراسات تطرقت العديد منهن الى البدائل المتاحة الممكنة، بما في ذلك تبني الأطفال والحياة من دون أطفال (Rodin and Collins, 1991; Lasker and Borg, 1989).

وقد تزايدت الدراسات التي انتهجتها النسويات في التسعينات فتعددت مجالات البحث وتناولت تأثير استعمال هذه التكنولوجيا على الزواج، العائلة، الصحة الانجابية، وعلاقة القرى ودراسة معانيها واسقاطاتها المتعددة على مجموعات مختلفة من النساء (Inhor, 1994, 1996; Layne, 1994, Inorn & Birenbaum-Carmeli, 2008).

تأثير استخدام تكنولوجيا الولادة الحديثة على النساء

منذ التحوّل الذي حدث في موقف بعض التيارات النسوية حول تكنولوجيا الولادة الحديثة كتبت الكثيرات عن تأثير استخدام هذه التكنولوجيا على المرأة (Layne, 2006; Greil, 2002; Haelyon, 2006; Inhorn and Van Balan, 2002). من بين ما تناولته هذه الأبحاث، كانت الجوانب المتعلقة . بتأثيره تطور هذه التكنولوجيا على تعامل وفهم النساء لاجسادهن وانوثتهن وأدوارهن الاجتماعية.

تدعي Inhorn و Haelyon أن علاج اللأخصوبة في العديد من الحالات يتحدى الهويات الجندرية ويؤثر عليها (Inhorn and Van Balan, 2002; Haelyon, 2006). وادعت أخريات أن هذه التكنولوجيا بحد ذاتها مجندرة وتؤثر بشكل مختلف على

الرجال والنساء، وأضافت أن كون هذه التكنولوجيا تستعمل بالأساس داخل جسد المرأة وكون العلاج يتم بالاساس فقط على جسد المرأة، تعزز هذه التكنولوجيا الانطباع الخاطئ بمسؤولية الجسد النسائي على اللأخصوبة (Inhorn, 2002, 2003a).

وبحسب Remmenick، أدى تطوّر التّدخل الطّبي في الحمل والولادة الى خرق واحدة من المناطق الأكثر شخصية وحميمية في حياة الأزواج. وتضيف بأن التطور في هذا المجال حول أحد أكثر المواضيع حميمية إلى موضوع عام وأخرجه من سيطرة الأزواج، الأمر الذي يزيد من صعوبة التعامل مع هذه الوضعية (Remmenick, 2000).

وبيّنت الدراسات النفسيّة والاجتماعية التي درست تأثير هذه التكنولوجيات على المرأة بأن عملية التخصيب في المختبر - تسبّب الكثير من الضغوط الذهنيّة والجسديّة والمالية. هذا بالإضافة الى المعاناة النفسية الكبيرة التي ترافق الضغوطات الاجتماعيّة. (Hammarberg Astrbury and Baker, 2001; Greil, 1997).

وتظهر نتائج الدراسات النفسية والاجتماعية إلى أن التّدخل الطّبي بشكل عام واستعمال تكنولوجيا الولادة الحديثة على وجه الخصوص يسبّب الاغتراب بين النساء وأجسادهنّ وبين النساء وأطفالهنّ، كما تنطوي هذه العلاجات على مخاطر طبية لا لزوم لها، ويعزز استعمالها من اعتماد النساء على الخبراء، ومعظمهم من الرجال ممّا يزيد من شعورهنّ بفقدان السيطرة على أجسادهنّ وعلى تجربة الولادة (Layne, 2006; Sandelowski, 1992; David-Floyd, 1993).

وهناك مجال آخر حظي باهتمام الباحثات النسويات، يتعلق في جوهر السيطرة على المعرفة وتوزيعها. وتثير النسويات في هذه القضية أهمية التّوقّف عند اسئلة المعرفة ومن يملك هذه المعرفة؟ كيف يتم توزيعها؟ أية معرفة يتمّ إيصالها للنساء المعالجات؟ وضرورة دراسة كيف تعمل وتؤثر اعتبارات سياسية واقتصادية في هذا المجال، وكيف يمكن لكلّ هذه الاسئلة أن تؤثر على تجربة النساء مع اللأخصوبة (Ginsburg and Rapp, 1995).

تجربة النساء الفلسطينيات مع غياب الخصوبة وتكنولوجيا الولادة الحديثة

تكنولوجيا الولادة الحديثة في دولة اسرائيل

تشير الأبحاث التي درست واقع الشعوب الواقعة تحت الاستعمار والاحتلال، والدراسات ما بعد الكولونيالية، إلى تأثير السياق السياسي والثقافي والتاريخي على حياة الأفراد والمجموعات بشكل عام وتأثيرها على النساء بشكل خاص (Mohanty,

1979, Lord, 1991)، وتشكّل الظروف السياسية وتأثيراتها المختلفة عاملاً مهماً في دراسة ظروف حياة النساء في المجتمعات الواقعة تحت الاحتلال والاستعمار. ومن هنا لا يمكن فهم تجربة النساء الفلسطينيات، مواطنات دولة اسرائيل، مع تكنولوجيا الولادة الحديثة من دون التّوقّف عند سياسات دولة اسرائيل تجاه الولادة، الأمومة والخصوبة بشكل عام وتكنولوجيا الولادة الحديثة على وجه الخصوص.

تعرف بعض الأدبيات دولة إسرائيل كدولة تشجّع وتعزز الولادة (Remennick, 2000). ويصف بعض الباحثين والباحثات سياسات الولادة الاسرائيلية على أنها تشجّع بشكل انتقائي، حيث تستهدف السياسات المشجّعة للولادة لليهود الاشكنازين وتتجاهل اليهود العرب والفلسطينيين مواطني دولة اسرائيل (ملمد وشنهاف, 2002; Kanaaneh, 2008; Remennick, 2008).

تعزو الأدبيات سياسات تشجيع الولادة إلى وجود قوتين مركبتين تحدّدان الأمومة كقيمة عليا في المجتمع اليهودي الاسرائيلي. القوة الأولى هي الشريعة الدينيّة، أما الثانية فتعود إلى الفكر الصهيوني. تشكل هاتان القوتان ايديولوجيا سياسيّة ترى تماهيا/ تماثلا بين الأنوثة من جهة، والخصوبة العالية والأمومة من جهة أخرى (Amir & Benjamin, 1997; Carmeli, 2008; Remennick, 2000, 2008).

انعكست سياسة تشجيع الولادة في الدولة اليهودية بعدة طرق واختلفت بحسب الفترة الزمنية والظروف السياسية، الاجتماعية والاقتصادية (Berkovitch, 1997). فعلى سبيل المثال، مبادرة منح الولادة من خلال الوكالة اليهودية للمرأة اليهودية، وحظر استخدام وسائل منع الحمل حتى سنوات الخمسين، وحظر الإجهاض حتى عام 1976، وتقديم منحة لولادة الطفل العاشر (Yuval-Davis, 1996; Kannaneh, 2002). وقد انعكست هذه السياسات أيضا في اقامة المركز الديموغرافي³.

اضافة الى ذلك، يجمع الباحثون والباحثات (Khan, 2000; Shalev, 1998; Haelyon, 2006) على أن كون إسرائيل هي الدولة الأولى في العالم من حيث العدد النسبي للعيادات التي تعالج اللأخصوبة؛ حيث تصل عدد العيادات في الدولة إلى 26 عيادة، في حين أن عدد سكان الدولة يتعدى السبعة ملايين بقليل، وكون قانون الصحة العامة في دولة إسرائيل يضمن تمويل جميع أنواع التكنولوجيا الإنجابية الجديدة. تعتبر كل هذه الحقائق أدلة إضافية لحقيقة سياسات الدولة المشجّعة للولادة.

³ والذي عرّف عام 1968 مهمته: تطوير سياسات خصوبة تخلق مناخا يشجع الولادة ويساهم في رفع نسبة الخصوبة لدى المجتمع اليهودي (Inhorn and Birenbaum-Carmeli, 2008).

نتيجة هذه السياسات وغيرها يشعر الفلسطينيون بعدم الثقة في النظام الطبي وخاصة بما يتعلق في مجال الخصوبة، وذلك لوعيهم أن ارتفاع مستوى الخصوبة لديهم يشكل هاجساً لدى الدولة الصهيونية (Kannaneh, 2002). هذا بالإضافة الى التمييز والعنصرية التي تمارسها الدولة تجاههم في هذا المجال، كما في باقي مجالات الحياة، الأمر الذي يزعزع ثقتهم بالجهاز الطبي، بشكل عام وبالطبيب المعالج على وجه الخصوص، كما في حالات الأقليات والمجموعات المهمشة في العالم (King, 2003). تؤكد الدراسات التي تناولت الجهاز الصحي في إسرائيل وجود تمييز ضد الفلسطينيين في مجال النظام الصحي، وينعكس هذا التمييز في صعوبات مالية الخدمات الصحية أسوة بالمواطنين اليهود. وتشير هذه الأبحاث إلى أن خصائص استخدام الخدمات الصحية بين السكان الفلسطينيين مشابهة للأقليات ولفئات مهمشة أخرى في العالم (Baron-Epel et al., 2005)، كل هذا يساهم في شعور عدم الثقة لدى الفلسطينيين في النظام الصحي في إسرائيل.

كما تشير الدراسات الى أن النساء العربيات يتدرجن في أدنى مستوى في سلم الرعاية الصحية في إسرائيل، ويعود هذا إلى التمييز والفقر وعدم منالية الخدمات الصحية التي يعاني منه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وتأثير هذه الظروف على الحالة الصحية النفسية والجسدية للنساء (بليوكوف، Swirski et al., 2004; Belle and Doucet, 2003; al., 1999). يشكل هذا الواقع تحدياً إضافياً في تجربة النساء الفلسطينيات ويزيد من الصعوبات التي يواجهنها في خضوعهن لعلاج الخصوبة.

مكانة النساء الفلسطينيات مواطنات دولة إسرائيل

من اجل فهم تأثير استعمال تكنولوجيا الولادة الحديثة على مكانة النساء الفلسطينيات يتوجب علينا الوقوف عند بعض مميزات المجتمع العربي بشكل عام والفلسطيني من مواطني دولة إسرائيل بشكل خاص. بالإضافة الى تأثير الظروف السياسية والمكانة الخاصة للفلسطينيين في إسرائيل وتأثير سياسات الدولة اليهودية على المجتمع عامة ومكانة النساء خاصة.

يتكون المجتمع العربي، كما بقية المجتمعات من تعددية دينية، طبقية، جغرافية وجندرية، وعليه يجب الحذر في التعميم، مع هذا، هناك بعض الميزات المشتركة للمجتمعات العربية ومن ضمنها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، مع بعض التفاوت بين المجموعات في داخله. فعلى سبيل المثال تعتبر العائلة مؤسسة مهمة في المجتمع العربي، حيث تعتبر القاعدة الأساسية للنسيج الاجتماعي، ومن خلالها يحصل الأطفال على شرعية ويعترف بهم اجتماعياً (Tucker, 2000; Joseph and Slymovics, 2001).

تضيف Birenbaum-Carmeli في مقال لها يحمل عنوان "أرخص من قادم جديد" (Birenbaum-Carmeli, 2003) أن سياسات الدولة المشجعة للولادة انعكست أيضاً في إجماع جميع المشاركين في مداولات لجان الكنيست ذات الصلة بهذا الموضوع، حول أهمية الموضوع، متجاهلة المضاعفات والآثار السلبية النفسية والجسدية التي تترتب على العلاج. مركزية الأبوة والأمومة في المجتمع الإسرائيلي، على النحو الموصوف أعلاه، تجعل من غياب الخصوبة وضعا غير محتمل للأزواج، وعادة يواجه الأزواج الإسرائيليون خيارين للحل: اعتماد أو استخدام التكنولوجيا الإنجابية الجديدة أو التبنّي. مع هذا ولكون التبنّي ليس خياراً سهلاً في إسرائيل، وبسبب البيروقراطيات الصعبة في الطريق الى تحقيقه وبسبب الدعم الكبير الذي حصلت عليه تكنولوجيا الولادة الحديثة من قبل السياسيين والجهاز الطبي والإعلام، ذوّت النساء أهمية الولادة من جهة وضرورة استعمال تكنولوجيا الولادة الحديثة لحل مشاكل الخصوبة من جهة أخرى.

سياسات الخصوبة في دولة إسرائيل والأقلية العربية الفلسطينية

معظم الدراسات التي تناولت تأثير سياسات الولادة في إسرائيل على مكانة النساء تجاهلت تأثير هذه السياسات على النساء الفلسطينيات مواطنات دولة إسرائيل (Yuval Davis, 1996; Kahn, 2000; Berkovitch, 1997; Mamed وشنهاقي, 2008). باستثناء القليل من الباحثات أبرزهن Portuguese (1998) التي ادّعت أنه لا يمكن التوصل الى فهم كامل لسياسات الخصوبة في إسرائيل بدون التوقف عند سياسات هذه الدولة تجاه المواطنين الفلسطينيين. وخاصة على ضوء الاختلافات الكبيرة في السياسات الانجابية التي اعتمدها الدولة تجاه المواطنين العرب مقابل المواطنين اليهود. وتضيف أن الدولة حاولت بأساليب غير مباشرة تقليص الفجوة في معدّلات الخصوبة بين المجموعتين من خلال زيادة "الحدّات" لدى العرب، وتشجيع مشاركة الفلسطينيات في المجال العام، هذا بالإضافة الى تشجيع تهجير الفلسطينيين (Portogese, 1998).

تؤكد كناعنة هذا الادعاء وتضيف أمثلة للطرق غير المباشرة التي استعملتها الدولة لسدّ فجوة معدّلات الخصوبة بين اليهود والفلسطينيين من مواطني الدولة، فعلى سبيل المثال قانون العودة 1950، والغاء منحة الطفل العاشر، بعد عشر سنوات من عمره، حيث تبين أن أكثر المستفيدات منه كانت النساء العربيات، ومطالبة بن غوريون بنقل مبادرات تشجيع الولادة من الدولة الى الوكالة الصهيونية (Kanaaneh, 2002) كلها تؤكد الإدعاء حول سياسات تشجيع الولادة الانتقائية.

(Barakat, 2005).

تكتسب العائلة أهمية أيضا بسبب التوجّه المشجّع في الديانة الإسلامية بخصوص هذه المؤسسة، حيث تشجّع الديانة الإسلامية الزواج للرجال والنساء⁴. وتعتبر هذه المؤسسة، بحسب Joseph and Slymovics (2001)، الوحدة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، الدينية المركزية التي تؤثر على حياة الأفراد في جميع نواحي الحياة.

الأبوية، الإنجاب وتشجيع الولادة

يحتمك المبنى الاجتماعي للمجتمعات العربية عموماً ومن ضمنه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل إلى مبنى ذكوري أبوي، يُبنى على هرمية في العلاقات الاجتماعية. تتحدّد من خلالها مكانة الفرد الاجتماعية بناءً على النوع الاجتماعي، الحالة الاجتماعية والجيل. يعطي المبنى الأبوي افضلية بحسب النوع الاجتماعي والجيل، بحيث يملك الرجال سلطة أكبر على النساء وعلى الأصغر سناً. يُتوقّع من النساء في هذه المجتمعات الانصياع للرجال، الأب، الأخ، العم، الخال، ابن العم.... وكذلك يتوقع من الشباب والصغار الانصياع إلى الأكبر منهم سناً. يشعر الرجال في هذه المجتمعات بالمسؤولية تجاه النساء والشباب الأصغر سناً ويفترضون أنّ عليهم حمايتهم. افضلية العمر والنوع الاجتماعي تعطي افضلية للرجال، مع هذا فإنّ افضلية الجيل تعزّز سلطة النساء الأكبر جيلاً على النساء الأصغر منهن عمراً (Joseph and Slymovics, 2001)⁵.

. تشكّل العائلة الوحدة المركزية للمجتمع العربي، حيث يعمل الجميع لخدمة هذه الوحدة وحيناً على حساب مصلحة الفرد (Barakat, 20005) الابوية، تنتقل من جيل إلى آخر بواسطة المجتمعة (socialization) (Joseph, 1993b) وتقوم المؤسسات الدينية ومؤسسات الدولة . بتعزيز هذا المبنى وإعادة بنائه (Moghadam, 1993, Sharabi, 1992)⁶. في هذا النمط من العائلات تتزوج النساء في سنّ صغير وتنضم

إلى العائلة التي يحظى فيها أب الزوج . بالسلطة العليا. مكانة المرأة أدنى من مكانة زوجها ومن مكانة رجال العائلة، وكذلك فإنّ مكانتها أقل من مكانة أم الزوج. تكتسب الزوجة الجديدة مكانتها في العائلة فقط مع انجابها للأطفال وخاصة الذكور منهم (Kandiyoti, 1991)

تعتبر الاعتبارات الاقتصادية والسياسية⁷ والقيم الاجتماعية بالإضافة إلى التعاليم الدينية⁸ الأسباب التي تدفع المجتمعات العربية لتشجيع الانجاب. حيث يعتقد العرب أنّ الانجاب هو إحدى القيم المركزية في الزواج (Inhorn, 2006). فالولاد في هذه المجتمعات العربية يعتبرون مصدرًا للرزق (Barakat, 2005).

وسائل متاحة للنساء الفلسطينيات للتعامل مع غياب الخصوبة بحسب التفسيرات التقليدية للنصوص الدينية الإسلامية⁹، يشجّع النّصّ الديني نوعاً معيناً من التّبني - الكفالة - ولكنه يمنع التّبني القانوني الذي يتم فيه. نسب الطفل/ة المتّبني إلى الأهل المتّبنين أو يتمّ التعامل مع الأطفال المتّبنين كأبناء بيولوجيين وكل ما يترتب على ذلك؛ الميراث، ثبوت المحرمية، الحضانه وغيره (Sonbol, 1991). ويعطي الاسلام، بحسب التفسيرات المهميمنة، أهمية قصوى لأن يعرف الطفل هوية الأهل البيولوجيين (Fadel, 2002). وعليه وكون الاعتقاد الراجح أنّ التّبني غير مقبول اجتماعياً وديناً (Schenker, 2005) تختار معظم النساء اللواتي يعانين غياب الاخصاب - تكنولوجيا الولادة الحديثة محاولات بواسطتها انجاب اطفال (Inhorn, 1994)

النساء الفلسطينيات وتكنولوجيا الولادة الحديثة

كما جاء سابقاً تحاول هذه المقالة والتي تستند إلى دراسة أوسع حول تجربة النساء الفلسطينيات مع تكنولوجيا الولادة الحديثة، الوقوف عند تأثير السياقات السياسية والاجتماعية والتداخل بينهما على تجربة النساء الفلسطينيات اللواتي يواجهن صعوبات انجابية. وبشكل أدق تحاول هذه المقالة التوقف عند تأثير واقع النساء الفلسطينيات السياسي والاجتماعي على مفهومهنّ للأمومة، لأنوثتهنّ وأدوارهنّ الاجتماعية في ظل الصعوبات الانجابية، وتوقف عند الصعوبات التي يواجهنها قبل دخولهنّ

7 تطوّر الدول القومية والحاجة لـ "بناء الأمة" في العالم عموماً وفي الدول العربية على وجه الخصوص أعاد بناء وظائف النساء في هذه الدول وأثرت بشكل كبير على مكانتها ومواطنتها (Shalev and Goldin, 2006). تكثر الأبحاث التي تناولت القومية فيها الولادة والخصوبة ومكانة النساء لدى فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1967 بالمقابل هناك القليل من الأبحاث التي تناولت هذه القضايا لدى فلسطيني 48.

8 فعلى سبيل المثال سورة الكهف آية 46 الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً

9 انظر/ي تفسير الجلايين، سورة الأحزاب (33) آية 3-4.

4 كما جاء في سورة النحل آية 72 "والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة ورزقكم من الطيبات" وفي سورة الروم آية 21 "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"

5 يفسر الباحثون أن تطور المبنى الأبوي في المجتمعات العربية جاء نتيجة للظروف الاقتصادية- الاجتماعية التي حكمت هذه المجتمعات ولا يتعبرونها مميزات جوهرية في المجتمعات الإسلامية والعربية. وذلك لكون اقتصاد هذه المجتمعات اعتمد بالأساس على الزراعة التي استندت بالأساس على قوى بشرية ساهمت في زراعة الأرض وتولى فيها الذكر مسؤولية اعادة العائلة بالإضافة لكونه مصدر حماية للعائلة ومن هنا الأفضلية التي حصل عليها في هذا المبنى الاجتماعي (Moghadam, 1993).

6 تشير الدراسات إلى أن العلاقة بين الدولة والعائلة، في العالم العربي، لعبت دوراً مركزياً في إعادة بناء وتثبيت الأبوية، ففي ظل انعدام الشروط الاجتماعية والخدمات الاجتماعية من قبل الدولة اضطرت العائلة لأن تقوم بهذه الأدوار وبهذا زادت من قوتها وسلطتها على الأفراد (Kandiyoti, 1988).

الحيز العلاجي.

تستند الدراسة الى مقابلات مع 15 امرأة يخضعن لعلاج الخصوبة من خلال تقنية التلقيح الاصطناعي في المختبر من أجل تحقيق الحمل الأول. جميع المشاركات في البحث متزوجات، وتتراوح سنوات تعليمهن بين 10-15. سبع منهن خريجات جامعات، واحدة خريجة معهد لاعداد المعلمات. خمس من النساء ربّات بيوت، والأخريات يعملن بأجر في مجال التعليم. تتراوح أعمارهن بين 23-36. وقد تزوجت معظم المشاركات (12 من 15) في اعمار تتراوح بين 24-18 سنة، باستثناء واحدة تزوجت في سن 16 عاما، وثلاثة منهن تزوجن بفي اعمار تتراوح بين 29-33 و كان لإحداهن هذا زوجها الثاني.

تؤكد الدراسة ان النساء الفلسطينيات اللواتي يعانين -هن او شريك حياتهن او كلاهما- من صعوبات إنجاب تواجهن العديد من التحديات الجسدية والنفسية، حيث تعاني النساء الكثير من الصعوبات في مسعى لتحقيق "أمومة بيولوجية"¹⁰. كما في مجتمعات أبوية أخرى في العالم يحتكم المبنى الاجتماعي للمجتمعات العربية عموماً ومن ضمنه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل إلى مبنى ذكوري أبوي مبني على هرمية في العلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من أن الزواج وإنجاب الأبناء والبنات في مثل هذه المجتمعات، يعتبران قيمة مركزية للنساء والرجال على حد سواء، إلا أنها . أكثر مركزية وأهمية لدى النساء إلى حد تشكّل مضمونها عوامل هامة وأساسية في رفع مكانة المرأة المتزوجة، وفي كثير من الأحيان تحدّد قيمتها داخل العائلة والمجتمع (Joseph, 1993b; barakat, 2005; Inhorn, 2003). تنتج المعاناة النفسية بالأساس من تذويت النساء لهذه القيم، إذ برز لدى جميع المشاركات في الدراسة، بصرف النظر عن مستوياتهن التعليمية والمهنية، تذويتهن للخطاب الاجتماعي الذي يعتبر الأولاد، بشكل عام، والذكور منهم على وجه الخصوص، مصدر قوة للمرأة (Kandiyoti, 1991; Moghadam, 1993).

هذا ما تؤكده كل من جمال¹¹ الحاصلة على لقب ثانٍ وتعمل كمستشارة في إحدى المدارس العربية "شو معنى الحياة الزوجية بدون الأولاد؟ الولد يعطي طعمة للحياة، وهو ي يعطيك قيمة بالعيلة" وغادة ربّية منزل انهت 10 سنوات تعليم "إذا معنديش ولاد ملكيش ظهر. بعيلتي الكل توتر لما ما حبلت مباشرة وصاروا يحكولي "عشو بتستني؟ ليش مش عاملة اشي بالموضوع؟ الولد سند المرء، حتى لو ما كنتي تفكري هيك هذا الحكي بأثر عليكي" في هذه المرحلة، تتمحور معاناة النساء النفسية أساساً في الشعور بالذنب والمسؤولية تجاه عدم الاخصاب وعلى الرغم من ان

القاموس الطبي، يعرف اللاخصوبة بعدم حدوث حمل نتيجة إقامة علاقة جنسية بدون استعمال وسائل منع الحمل لمدة 12 شهراً، إلا أن نتائج الدراسة تشير إلى أن المعاناة النفسية لجميع المشاركات في البحث، بصرف النظر عن عدد سنوات الدراسة و/أو الحالة المهنية (عاملات بأجر أو عاملات بغير أجر) تبدأ مع مرور بضعة أشهر فقط على إقامة علاقة بهدف الحمل، حيث نجد أنه في بعض الحالات توجّهت بعض المشاركات بالبحث لمراجعة الطبيب قبل مرور عام مع إخفاء هذه الحقيقة عن الطبيب.

يشكل الخطاب الطبي واحداً من العوامل التي تعزّز مسؤولية الجسد الأنثوي في حالة صعوبات الإنجاب لدى النساء عامة، ولدى النساء الفلسطينيات في هذه الحالة. فتشير الدراسة الى ان معظم المشاركات في البحث، وحتى قبل مراجعة الطبيب، كنّ على يقين بأن سبب المشكلة يكمن في أجسادهن هن وأنهن المسؤولات الوحيدات عن الحالة. هذا ما نفهمه من وصف رلى للافكار الأولى التي راودتها عندما لم يحصل الحمل كما خطّطت " مع الوقت صرت اسأل حالي، يا الله ليش هذا بصير معي؟ وين الغلط فيني؟ ليش مش عم احبل؟ وشوفي كيف احنا (النساء) بنفكر مباشرة انه المشكلة عنا. يعني ولا مرة بنفكر انه ممكن الجوز هوي السبب او السبب في التنين. مباشرة بنفكر انه المشكلة عنا احنا. وعشان هيك اول اشي عملته رحمت افحص شو مالني ووين الغلط فيني".

كون الفحوصات الأولية تجري على جسد المرأة خصوصاً وأنّ العلاج يتم أساساً من خلال جسدها يعزّز شعور المرأة بمسؤولية جسدها تجاه الوضع حتى قبل مراجعة الطبيب ويزداد الشعور بالمسؤولية خلال الفحوصات. كما تشير الدراسة إلى أن الشعور بمسؤولية الجسد الأنثوي تزداد في حال خضعت المرأة لفحوصات طبية نسائية قبل الزواج.

ذوّت النساء الخطاب الطبي وحملت المسؤولية تجاه صعوبات الانجاب، وقد ساهم في هذا ايضا وصف الجهاز التناسلي النسائي في الخطاب الطبي وخطاب المتخصصين كجهاز يعمل بحسب "جدول زمني" (هغليون، 2004). عندما لا يتجاوب الجسد النسائي مع الجدول الزمني "الطبيعي" يزداد . شعور فقدان سيطرة النساء على اجسادهن وعلى حياتهن، كما تؤكد لنا نهال "تجوزت بجيل 29، وكنت عارفة انه الساعة البيولوجية مش لصالحني، فقلت لسلفتي - طيبة نسائية- انه انا بدي احمل مباشرة بعد الزواج وطلبت منها تعطيني دوا يحضر جسمي للحمل. كنت كثير مضغوطة اني تجوزت بجيل كبير..."

إلى جانب الخطاب الطبي، والخطاب الأبوي الذكوري في المجتمع الفلسطيني يشكّل الخطاب الصهيوني، المهووس بالقضية "الديموغرافية" دافعاً إضافياً يساهم في تعزيز شعور المرأة

10 هناك طرق اضافية لتحقيق امومة او ابوة غير بيولوجية مثل التبنين
11 جميع الأسماء الواردة في هذه المقالة مستعارة

الفلسطينية بالمسؤولية والشعور بالذنب تجاه صعوبات الانجاب . تشير الدراسات والأبحاث الى أنَّ القوى الدينية اليهودية والقوى الصهيونية الى جانب طابع الدولة القومي المدفوع بالهوس الديموغرافي جعل من دولة اسرائيل الدولة الأكثر تطوراً في مجال تكنولوجيا الولادة الحديثة والتي تمتلك أكبر عدد من العيادات (نسبة الى عدد السكان) وهي الأسباب نفسها التي دفعت دولة اسرائيل لتكون الدولة الوحيدة التي تغطي بواسطة التأمين الصحي تكلفة العلاجات الطبية¹². إنَّ كل هذه الأسباب مجتمعة، وعلى الرغم من كونها موجهة لتعزيز الولادة لدى اليهوديات وتشجيعها ، إلا أنَّها تظال وعي النساء الفلسطينيات وتسهم في تعزيز أهمية الولادة والأمومة ما يزيد من شعورهنَّ بالذنب في حال واجهن صعوبات الإنجاب.

تلعب الخطابات الاجتماعية والسياسية المختلفة دوراً مركزياً في تصميم الوعي الانساني (Foucault, 1980) وعلى الرغم من ان النساء المشاركات في الدراسة استعملن كلمات تعبر عن رغبتهن "الحرّة" في الولادة وتحقيق الأمومة البيولوجية كما يظهر من خلال جملة ميسون "كنت بدي ولاد مباشرة بعد الزواج" او جملة ربيع "محبلتش مع انه كنت بدي"، على الرغم من هذا، لا يمكن تجاهل تأثير الخطابات الاجتماعية والطبية والهوس الديموغرافي الاسرائيلي على تذويت النساء لمفهوم دور النساء في المجتمع ووظيفة اجسادهن والجهاز التناسلي في تحقيق هذا الدور.

بنظري فإنَّ المكانة المركزية التي يحتلها موضوع الانجاب والولادة والامومة في حياة النساء الفلسطينيات والقوى الاجتماعية والطبية والاعتبارات الديموغرافية التي تقف من وراء تطوّر تكنولوجيا الولادة الحديثة في دولة اسرائيل، تؤثر على مفهوم النساء لأدوارهن الاجتماعية وتضع علامة سؤال كبيرة حول "الخيار الحر" و"رغبة النساء الحرّة" في حل الصعوبات الإنجابية عن طريق استخدام تكنولوجيا الولادة الحديثة.

تؤكد هذا الإدعاء اربع من النساء المشاركات في الدراسة واللواتي أشرن الى أنَّهن لم يخططن لإنجاب الأطفال مباشرة بعد الزواج، فتقول هبة " كنت صغيرة كثير، كيف يعني بدي اصير ام بجيل 18؟ كان صعب عليّ افكر كيف انا ممكن اربي طفل لما انا بحالي كنت بعدي طفلة. بس جوزي كان بده. ما انت بتعري كيف الرجال، كلهم بدهم اطفال مباشرة بعد الزواج، قال لي على القليلة واحد. وهيك مباشرة بعد اول سنة زواج طلب نروح لاستشارة بهذا الخصوص"

أقوال أريج تؤكد ما جاء على لسان هبة " الاشئ كان باتفاق... انا

مش رح احمل مباشرة بعد الزواج. خططنا نعيش كم سنة احرار. بس كلشي تغير بسرعة. كان كثير صعب نوقف قدام الضغط. "شو؟ شو؟ شو؟ شو؟ فش اشئ جديد؟ لوينتا بتستنتوا؟ شو ناقصك؟ وخدي ملاحظات بتعصن مثل " انا بعرف دكتور منيح. بذك اجبلك رقمه من صاحبتني؟ او مهو العلاج ببلاش! شو بمنعك؟ شو بتستنتي"

تظهر الاقتباسات أعلاه كيف تؤثر منالية العلاج ومجانيتها بالإضافة الى الخطابات الاجتماعية بخصوص شكل الزواج "المثالي" ووظيفة المرأة التقليدية في تصميم وعي النساء وتحديد خياراتهن. هذه الخطابات المذكورة لا تؤثر على النساء اللاتي يواجهن مصاعب إنجاب فحسب، بل إنَّها تصمّم وعي النساء الفلسطينيات عموماً وتؤثر سلبيّاً على مكانتهن الاجتماعية. إذ تجمع هذه الخطابات، وهي مركزية جداً في حياة النساء، على أهمية الولادة والأمومة وجميعها تختزل وتحدّد مكانة النساء بحسب الوظائف البيولوجية الانجابية وتساهم في تعزيز دورية المرأة الفلسطينية بشكل عام.

تصدّعات في المبنى الأبوي في المجتمع الفلسطيني في اسرائيل
على الرغم مما جاء أعلاه، تشير نتائج الدراسة إلى أنَّ هناك بداية تصدّعات في المبنى الأبوي للمجتمع الفلسطيني في اسرائيل، كما في بعض المجتمعات العربية والإسلامية (Barakat, 2005; Yihian al Hibri, 2005).

يتضح أنَّ الاستقلالية المادية للأزواج التي تصل حدّ تعلّق العائلة الموسّعة بهم، بعكس المتبع في العموم، تشكّل عاملاً هامياً وتخفّف من الضغوطات والتدخلات التي يوجهها الأزواج عادة في حال غياب الخصوبة. ويشير هذا إلى بداية تحولات في المبنى العائلي التقليدي، ويظهر هذا في تجربة ميساء التي تحاول ان تفسّر لماذا لم تتدخل عائلة زوجها في تأخر الحمل.

"حسيت انه العيلة بتحي عن الموضوع - تأخر الحمل - بس ولا مرة حدا حكي معي بالموضوع بشكل مباشر. انا متأكّده انه هذا سببه انه بعملوا حساب لجوزي، بهمهم رضاه. مثلا الموضوع مع سلفتي بختلف؛ كمان عندها تأخر الحمل واخدها شي سنتين وبعد كم شهر (من الزواج) جنوها، جوزها ضعيف مش مثل جوزي، اصلا جوزي الي بصرف على البيت كله".

ألين وشريك حياتها اتفقا مسبقاً على تأجيل موضوع الحمل ولم يخطّطاً للإنجاب مباشرة بعد الزواج، وتظهر هذه الحالة أنَّ موقفاً موحّداً ومستقلاً للزوجين يسمح لهما بالصمود أمام الخطابات الاجتماعية والتحديات التي تفرضها. مع هذا يتضح ان موقف شريك الحياة يكون الحامي الأكبر في هذه الحالة.

"اتفقنا انا وهيثم انه نأجل الموضوع شوي، كنا صغار واتفقنا انه

12 يغطي التأمين الطبي تكلفة علاجات لانجاب وليدين احياء.

الأخصوبة والعلاج بواسطة تكنولوجيا الولادة الحديثة تضع هذه المقالة علامة سؤال حول "خيار النساء الحر": هل توجه النساء الفلسطينيات في إسرائيل لحل صعوبات الإنجاب بهذه التكنولوجيا ناتج عن خيارهن الحر أم أن الخطابات المختلفة، الطبية، الصهيونية الدينية والقومية، والخطاب الاجتماعي الفلسطيني، كما مجانية العلاج وسهولة مناليته يدفعهن الى هذا "الخيار"؟

مع هذا، والى جانب الصعوبات الجمة التي تواجهها النساء في الصعوبات الانجابية والصعوبات خلال العلاج - التي لم تتطرق اليها هذه المقالة - ، تشير نتائج الدراسة الى بداية تصدعات في المبنى الأبوي الذي يميّز هذا المجتمع، وتشير الى عدة عوامل تساهم في حدوث هذه التصدعات منها الاستقلالية المادية للزوجين، قدرة الزوجين على بناء وحدة مستقلة تتخذ قراراتها بشكل مستقل، دعم الزوج للزوجة في تنفيذ القرارات عامة وتلك المتعلقة . بالإنجاب على وجه الخصوص وايضا استقلالية الزوجة وقدرتها على تحصيل تعليم عال وبناء سيرة مهنية (career) وممارسة العمل المأجور.

بداية بدنا نسد الديون الي تراكمت من حفل الزفاف، ونشترى سيارة، وبنني علاقتنا الزوجية وبعد هيك بنبني عيلة. بس عيلته ما وفقت ضغط كل الوقت خواته جنوني اسئلة وضغط وهيك. بس ما كان يسكتهم غير هيثم. كنت اقلهن حلوا عني هيثم بدوش احكوا معه هوي".

بالإضافة، تشير حالتان من المشاركات في الدراسة الى بداية تحولات في مكانة المرأة الفلسطينية وإلى توسع حيز المناورة الذي تمتلكه خاصة النساء العاملات بأجر والحاصلات على شهادات عليا. وهذا ما تقوله إيناس عن موضوع الانجاب وتأجيل الحمل "مكنش بدنا اولاد. كنت بدي اخلص تعليمي بالاول. كنت بسنة ثالثة لما تجوزت واتفقنا انه نأجل الموضوع على الأقل حتى اخلص تعليمي وابدأ اشتغل"

وهذا ما قالته عبير عن علاقتها الزوجية "قبل الزواج سكننا مع بعض كم سنه. وتجوژنا بس لما قرنا انه صار بدنا ولاد لانه مش. مقبول في مجتمعا نجيب ولاد خارج اطار الزواج."

صحيح ان حالة عبير وشريك حياتها تعتبر استثناء في المجتمع الفلسطيني إلا أنها برأيي مؤشر يؤكد بداية حصول تصدعات في المبنى الأبوي التقليدي في العائلة العربية بشكل عام وتغييرات ما في مكانة المرأة الفلسطينية على وجه التحديد. تظهر الدراسة أن الاستقلالية الاقتصادية للزوج وعمل المرأة المأجور وبناء وحدة زوجية مستقلة عن العائلة الموسعة تلعب دورا في هذه التغييرات.

ملخص

تؤثر صعوبات الإنجاب، في المجتمعات الأبوية ومنها المجتمع الفلسطيني في إسرائيل على مكانة النساء، ولها إسقاطات اجتماعية ونفسية كبيرة جداً. هذا ما عززته نتائج الدراسة، إذ أكدت جميع النساء المشاركات في البحث على أن الصعوبات الإنجابية أثرت سلباً على مكانتهن داخل العائلة وأضعفتن ذاتياً. جميع المشاركات عبّرن عن معاناة نفسية كبير نتيجة لغياب الخصوبة وجميعهن شعرن بالمسؤولية والذنب تجاه الوضع. إضافة الى شعور معظمهن بالنقص تجاه أجسادهن الذي حملته مسؤولية غياب الأخصاب.

تعزّز الخطابات الاجتماعية والطبية والهوس الديموغرافي الصهيوني من مسؤولية النساء تجاه صعوبات الإنجاب وتزيد من شعورهنّ بالنقص، والنساء يذوّتن هذه الخطابات كما يذوّتن دونية أجسادهنّ ومكانتهن.

على ضوء تأثير هذه الخطابات على وعي النساء بخصوص



made: Media narratives and assisted conception in India”, *Anthropology and Medicine*, 7 (1): 63–78.

Birenbaum-Carmeli, D. (2003). “Reproductive policy in context: Implications on the rights of Jewish women in Israel, 1945–2000”, *Policy Studies* 24 (2): 101–114.

Birenbaum-Carmeli, D. (2004). “Cheaper than a Newcomer’: On the political economy of IVF in Israel”, *The Sociology of Health and Illness*, 26 (7): 897–924.

Birenbaum-Carmeli, D. (2007). “Contested Surrogacy and the Gender Order: An Israeli Case Study”, *Journal of Middle East Women’s Studies* 3 (3): 21–44.

Birenbaum-Carmeli, D., and M. Dirnfeld (2008). “In-Vitro Fertilization policy in Israel and women’s perspectives: The more the better?”, *Reproductive Health Matter* 16 (31): 181–191.

Foucault, M. (1980). *Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 1972–1977*, C. Gordon (ed.). New York: Pantheon Books.

Greil, A. L. (2002). “Infertile bodies: Medicalization, metaphor, and agency”, in M. C. Inhorn and F. van Balen (eds.), *Infertility around the Globe: New Thinking on Childlessness, Gender and Reproduction Technologies*. Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press.

Haelyon, H. (2006). “Longing for a child’, perceptions of motherhood among Israeli-Jewish women undergoing in-vitro fertilization treatments”, *Nashim: A Journal of Jewish Women’s Studies and Gender Issues* 12 (fall): 177–202.

Inhorn, M. C. (1994). *Quest for Conception: Gender, Infertility, and Egyptian Medical Traditions*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Inhorn, M. C. (1996). *Infertility and Patriarchy: The Cultural Politics of Gender and Family Life in Egypt*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.

Inhorn, M. C. (2002). “Sexuality, Masculinity and Infertility in Egypt: Potent troubles in the material and medical encounters”, *Journal of Men’s Studies* 10: 343–359.

Inhorn, M. C., and F. van Balen (eds.) (2002). *Infertility around the Globe: New Thinking on the Childlessness, Gender, and Reproductive Technologies*. Berkeley: University of California Press. Inhorn, M. C. (2003a). *Local Babies, Global Science: Gender, Religion, and In Vitro Fertilization in Egypt*. New York: Routledge.

Inhorn, M. C. (2003b). “The Worms are weak’: Male

ثبت المراجع

مصادر عبرية:

בליקוף, מ' (2004). **שנה לפרסום מסקנות ועד אור: פערים בין האזרחים היהודים והערבים בישראל בחינוך ובהשכלה, בבריאות, בהכנסה, בתעסוקה ועוני**. ירושלים: מאיירס, ג'וינט, מכון ברוקדייל.

בן רפאל, צ', וד' זיידמן (בהשתתפות ח' גילאי-גינור) (1993). **המדריך המלא לפריון**. ירושלים ותל אביב: שוקן מלמד, ש', וי' שנהב (2008). מעבר ללאומיות: על משטר ההצדקה הנאו-מלתוסיאני ועל גיבושה של מדיניות הפריון בישראל 1950–1966. בתוך: י' שנהב וא' קמפ (עורכים), **פערי אזרחות: הגירה, פריון וזהות בישראל**. ירושלים ותל אביב: מכון ון ליר בירושלים והקיבוץ המאוחד העליון, ה' (2004). **התנסויותיהן של נשים ישראליות בטכנולוגיות הרבייה החדשות: דיון סוציולוגי משולב ביחסי גוף-זהות-רגש, עבודת דוקטור, אוניברסיטת בר-אילן, רמת גן**.

מصادر بالانكليزية:

Arditti, R., R. Duelli-Klein, and S. Minden (eds.) (1984). *Test-Tube Women: What Future for Motherhood?* London: Pandora Press.

Barakat, H. (1985). “The Arab family and the challenge of social transformation”, in E. W. Fernea (ed.), *Women and the Family in the Middle East: New Voices of Change*. Austin: University of Texas Press, pp. 27–48.

Barakat, H. (1993). *The Arab World: Society, Culture, and State*. Berkeley: University of California Press.

Barker, K. K. (1998). “A ship upon a stormy sea: The Medicalization of pregnancy”, *Social Sciences and Medicine* 47 (8): 1067–1076.

Baron-Epel O., A. Haviv, N. Garty, D. Tamir, and S. M. Green (2005). “Who are the sedentary people in Israel? A public health indicator”, *Israel Medical Association Journal* 7 (11): 694–699.

Benjamin, O., and H. Haelyon (2002). “Rewriting fertilization: Trust pain and exit points”, *Women’s Studies International Forum* 25 (6): 667–678.

Berkovitch, N. (1997). “Motherhood as a national mission: the construction of the womanhood in the legal discourse of Israel”, *Women’s Studies International Forum* 20 (5–6): 605–619

Bharadwaj, A. (2000). “How some Indian baby makers are

- Rienner Publishers (Ch.3).
- Moghadam, V. M. and F. Roudi-Fahimi, 2004. "Reforming Family Laws to promote progress in the Middle East and North Africa", New York: United Nations Development Programme.
- Mohanty, C. T. (1991). "Under western eyes: Feminist scholarship and colonial discourses", in C. T. Mohanty, A. Russo and L. Torres (eds.), *Third World Women and the Politics of Feminism*. Indianapolis: Indiana University Press.
- Portugese, J. (1998). *Fertility Policy in Israel: The Politics of Religion, Gender, and Nation*. Westport, CT: Praeger.
- Raymond, J. (1993). *Women as Wombs: Reproduction and Infertility and the Battle over Women's Freedom*. San Francisco: Harper Collins
- Remennick, L. (2000). "Childless in the land of imperative motherhood: Stigma and coping among infertile Israeli women", *Sex Roles* 43 (11-12): 821-841.
- Remennick, L. (2008). "Contested motherhood in the ethnic state: Voices from an Israeli postpartum ward", *Ethnicities* 8 (2): 199-226.
- Riessman, C. K. (1993). *Narrative Analysis*. London: Sage.
- Riessman, C. K. (2000). "Stigma and everyday resistance practices: Childless women in South India", *Gender and Society* 14 (1): 111-135.
- Rutstein, S. O., and I. H. Shah (2004). *Infecundity, Infertility, and Childlessness in Developing Countries*. DHS Comparative Reports No. 9. Calverton, Maryland, USA: ORC Macro and the World Health Organization
- Sandelowski, M., and S. de Lacey (2002). "The uses of a 'disease': Infertility as rhetorical vehicle", in M. Inhorn, and F. van Balen (eds.), *Infertility around the Globe: New Thinking on Childlessness, Gender and Reproductive Technologies*. Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press, pp. 52-78.
- Sargent, C. F., and C. B. Brettell (eds.) (1996). "Introduction", *Gender and Health: an International Perspective*. Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall.
- Seal, V. (1990). *Who's Choice? Working Class Women and the Control of Fertility*. London: Fortress Books.
- Sonbol, A. e. A. (1991). *The Creation of a Medical Profession in Egypt, 1800-1922*. Syracuse, NY: Syracuse University Press
- Shalev, C., and S. Goldin (2006). *The Uses and Misuses of Infertility and Patriarchal Paradoxes in Egypt*, *Men and Masculinities* 5 (3): 236-256.
- Inhorn, M. C. (2004). "Middle eastern masculinities in the age of new reproductive technologies: Male infertility and stigma in Egypt and Lebanon", *Medical Anthropology Quarterly* 18: 162-182.
- Inhorn, M. C. (2006). "Making Muslim babies: IVF and gamete donation in Sunni versus Shi'a Islam", *Culture, Medicine and Psychiatry* 30 (4): 427-450.
- Inhorn, M. C. (2007). "Masculinity, reproduction and male infertility surgery in the Middle East", *Journal of Middle East Women's Studies* 3 (3): 1-20.
- Inhorn, M. C., and D. Birenbaum-Carmeli (2008). "Assisted reproductive technologies and culture change", *Annual Review of Anthropology* 37: 177-196.
- Joseph, S. (ed.) (2000). *Gender and Citizenship in the Middle East*. Syracuse: Syracuse University Press.
- Joseph, S., and S. Slymovics (eds.) (2001). *Women and Power in the Middle East*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press.
- Kahn, S. M. (2000). *Reproducing Jews: A Cultural Account of Assisted Conception in Israel*. Durham, NC: Duke University Press.
- Kandiyoti, D. (1988). "Bargaining with Patriarchy", *Gender and Society* 2 (3) Special Issue to Honor Jessie Bernard (September): 274-290.
- Kandiyoti, D. (ed.) (1991). *Women, Islam and the State*. Basingstoke: Macmillan.
- Kanaaneh, R. A. (2002). *Birthing the Nation: Strategies of Palestinian Women in Israel*. Berkeley, CA: University of California Press.
- King, W. D. (2003). "Examining African Americans' mistrust of the Health Care System: Expanding the research question", *Public Health Reports*, 118: 366-367.
- Layne, L. L. (1994). "Never such innocence again: Irony, nature, and techno science in narratives of pregnancy loss", in R. Cecil (ed.), *The Anthropology of Pregnancy Loss*. Oxford: Berg, pp. 131-152.
- Layne, L. L. (2006). "Pregnancy loss, stigma, irony and masculinities: Reflections on the future directions for research on religion in the global practice of IVF", *Culture, Medicine and Psychiatry* 30: 537-545.
- Moghadam, V. M. (1993). *Modernizing Women: Gender and Social Change in the Middle East*. Boulder CO: Lynne



- of In-Vitro Fertilization in Israel: some sociological and ethical considerations. *Nashim: A Journal of Jewish Women's Studies and Gender Issues* 12 (fall): 151–176.
- Sharabi, H. (1992) *Neopatriarchy: A Theory of Distorted Change in Arab Society*. New York: Oxford University Press.
- Stanworth, M. (1988). *Reproductive Technologies Gender Motherhood and Medicine*. Oxford: Basil Blackwell Press.
- Thompson, C. (2002). "Fertile Ground: Feminists Theorize Fertility", in M. C. Inhorn and F. van Balen (eds.), *Infertility around the Globe: New Thinking on Childlessness, Gender and Reproduction Technologies*. Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press
- van Balen, F., and M. C. Inhorn (eds.) (2002). "Introduction: Interpreting Infertility. A View from the Social Sciences", *Infertility around the Globe: New Thinking on Childlessness, Gender and Reproduction Technologies*. Berkeley, Los Angeles and London: University of California Press.
- Yuval Davis, N. (1996). "Women and the biological reproduction of 'the nation'", *Women's Studies International Forum* 19 (1–2): 17–24.
- Yuval-Davis, N., and F. Anthias (eds.) (1989). *Woman–Nation–State*. London: Macmillan.
- Yahia al-Hibri, A. 2005. "Muslim women's rights in the Global Village: Challenges and opportunities", *Women and Islam*: 449–477.
- Williams, K., and D. Umberson (1999). "Medical technology and childbirth: experiences of expectant mothers and fathers", *Sex Roles: A Journal of Research*
- Wischmann, T., H. Stammer, H. Scherg, I. Gerhard, and R. Verres (2001). "Psychosocial characteristics of infertile couples: A study by the 'Heidelberg Fertility Consultation Service'", *Human Report* 16: 1753–1761.

المرأة العربية الفلسطينية في إسرائيل في مواقع صنع القرار

علا نجمي - يوسف

مرکزة مشروع تمثيل النساء في مواقع اتخاذ القرار في جمعية نساء ضد العنف

مقدمة

على الرغم من كل الجهود المبذولة من اجل إحقاق حقوق النساء وتمثيلهن في مواقع صنع القرار، تظل النساء مع ذلك خارج دائرة الاهتمام والتغيير في التمثيل والواقع السياسي. ولا يخفى علينا أن حقوق وحریات المرأة العربية السياسية والاقتصادية الخاضعة للقمع والمصادرة هي بالتحديد أكثر صور العنف تمويهاً واستبعاداً عن دائرة الضوء، وهي محور التمييز القائم ضد المرأة لإبقائها مواطناً من الدرجة الأدنى. وقد كان ذلك من أهم أسباب تركيز تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 على البعد السياسي للتنمية البشرية، حيث طالب تقرير التنمية بفتح باب الاجتهاد لتدقيق وتحسين أدلة قياس التنمية الإنسانية فيما يتعلق بالتمثيل السياسي للنساء على المستوى العربي، وذلك من خلال الدمج ما بين مقياس الحرية ومقياس تمكين النوع الاجتماعي، بالطبع ضمن المقاييس التي تم تطويرها واستحداثها لهذا الغرض¹³. وقد وضح لنا تقرير الظل المقدم للجنة الأمم المتحدة¹⁴ ما أكدته أيضاً التقارير الدولية للتنمية البشرية: إن عدم المساواة المرتبطة بنوع الجنس تعتبر أمراً قابلاً للقياس كمياً، وذلك باستخدام الأبعاد الأساسية التالية للتمكين: المشاركة في صنع القرار السياسي، المشاركة في صنع القرار الاقتصادي، تدعيم وتمكين المرأة المعنفة

من أجل تعزيز مكانتها.

لعل هذا المدخل أعلاه كفيلاً بأن يوضح لنا بجلاء معنى الحرمان من حق المشاركة في الحياة العامة / الحيز العام وبالتحديد في صنع القرار السياسي- الاقتصادي، فالمرأة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل لا تزال اقل استمتمتاً بالحریات والحقوق المدنية والسياسية وبفرص التمكين المختلفة.

وبالرغم مما أكدته معظم الأبحاث والمعطيات عن تقدّم المرأة العربية الفلسطينية في بعض المجالات ومشاركتها المتزايدة في معظم القطاعات، إلا أنها ما زالت مهمشة في مراكز صنع القرار، وما زال التمييز ضدها سائداً إن كان ذلك في القوانين والتشريعات أو في الممارسة والتطبيق. ورغم أن الدولة (إسرائيل) عضو في الأمم المتحدة وكانت قد وقعت منذ العام 1991 على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)¹⁵، ورغم أن الأحزاب والحركات السياسية الفاعلة على ساحة الجماهير العربية ذكرت في معظم دساتيرها وأنظمتها الحزبية تمثيل النساء وقضاياهن، إلا أن السياسات المتبعة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي لم تعكس تغييراً ملموساً في وضعية المرأة العربية الفلسطينية في إسرائيل وهو ما يظهر جلياً على مستوى الدولة بعدم التزامها بالمعايير الدولية التي تضمنتها اتفاقية "السيداو"، (حتى

13 "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002"، مؤلف جماعي، منشورات مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، أبريل 2004.

14 مكانة النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل، 2006، المشاركة في الحياة العامة وفي صنع القرار، ص. 107



للعمل المتساوي ووصولاً إلى المشاركة في صنع القرار، وهذا يعكس لنا أنه لا يمكن أن نتحدث عن مشاركة حقيقية، لأن دور المرأة ما زال محدوداً.

كما أن التوسّع الأفقي لوجود المرأة في مجالات العمل الاجتماعي والخدمات والتعليم، لم يترجم بتغيّر إيجابي في وضعها، لا من حيث موقعها في مكان العمل، أو من حيث مشاركتها الفعلية في صنع القرار العام. فعلى الرغم من الارتفاع النسبي لمشاركتها في العمل في السنوات الأخيرة، إلا أن وجود المرأة في الدرجات العليا للسلم الوظيفي ما زال ضئيلاً. ويعود هذا بدوره إلى عدة عوامل منها عدم الاهتمام الكافي بقضية تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، أو المسؤوليات المتعددة الملقاة على عاتق النساء، كذلك تعدّد القضايا على مختلف الميادين وغيرها من العوامل.

وهنا تجدر الإشارة إلى بعض المجالات التي تعكس صورة الواقع حول تمثيل النساء في مواقع صنع القرار:

❖ السلطات المحلية

هناك في إسرائيل 72 سلطة محلية عربية. إذا نظرنا إلى تمثيل النساء داخل السلطة المحلية نجد ما يلي:

1. عضوية السلطة المحلية: هناك 6 عضوات منتخبات، ثلاث منهنّ في قرية الجش، وواحدة في قرية معلبا، واثنان في مدينة الناصرة. وصلن العضوية في الانتخابات الأخيرة عام 2008.
2. أقسام التربية والتعليم: من بين 83 مديراً هناك 4 نساء فقط مديرات أقسام التربية والتعليم (الناصر، عيلبون، شفاعمرو، دالية الكرمل).
3. أقسام الخدمات الاجتماعية: من بين 79 مديراً هناك 42 امرأة مديرات أقسام الخدمات الاجتماعية.
4. أقسام المحاسبة: من بين 72 محاسباً هناك امرأة واحدة تشغل منصب محاسبة سلطة محلية.
5. أقسام الهندسة: من بين 72 مهندساً هناك امرأة واحدة تشغل منصب مهندسة سلطة محلية.
6. المؤسسات التربوية: من بين 689 مدرسة عربية تتبوأ النساء مناصب مديرات كالتالي - 7 مديرات مدارس ثانوية، 9 مديرات مدارس إعدادية، 79 مديرة مدرسة ابتدائية، 22 مديرة مدرسة للتعليم الخاص. العدد الكلي لمديرات المدارس العربية في البلاد هو 117 مديرة من أصل 689 مديراً.

على مستوى ما تم التحفظ عليه من مواد) فظلت بعض التشريعات القانونية السلطوية ترسخ أشكالاً من التمييز ضد المرأة، خاصة في قوانين الأحوال الشخصية وبالتحديد في موضوع تعدد الزوجات، ومنها قوانين سُنت دون ضمان لتنفيذها في قوانين العقوبات، مثلاً في قضايا قتل النساء العربيات نجد أنّ 68%-75% من الملفات التي تبحث كل سنة في شرطة إسرائيل تُغلق دون البث بها¹⁶ ومنها ملفات لم يُسكتمل التحقيق فيها وأغلقت "لعدم توفر الأدلة". أما على مستوى قانون السلطات المحلية فنجد أنّ نصّ القانون لا يضمن في بنوده حق تمثيل النساء مع العلم بصعوبة التنافس على مواقع اتخاذ القرار في السلطات المحلية، الأمر الذي يقضي النساء عن المعركة الانتخابية بشكل تلقائي.

أما على مستوى الدساتير والأنظمة الحزبية برزت رغبة صادقة في البنود الدستورية والبرامج السياسية لتمثيل النساء وقضاياهن وخصصت الأحزاب والحركات السياسية نسبة 30% إلى 40% لتمثيل النساء، مع أنّ الواقع يشير إلى قصور ملحوظ في تمثيل النساء في معظم الأحزاب والحركات السياسية. هذا إضافة إلى حرمان المرأة أو الحد من مشاركتها السياسية في بعض المحطات، كأن تتبوأ منصة الخطابة، المشاركة في التخطيط على مستوى السلطات المحلية والهيئات التمثيلية العليا وما إلى ذلك.

وضع تمثيل النساء في مواقع صنع القرار

تتطرق هذه الورقة إلى وضع تمثيل النساء في مواقع صنع القرار، في محاولة للوقوف عن كُتب على موضع المرأة الفلسطينية في إسرائيل من مواقع اتخاذ القرار في بعض المستويات. نعي جميعاً أنّ التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية قد حسّنت، إلى حد ما، من أوضاع المرأة العربية في إسرائيل ولو بشكل نسبي، خاصة في عملية الإنتاج، إن بفعل الضرورات الحياتية أو بحكم تطوّر المرأة ومشاركتها الفعلية في الحياة العامة. وقد أدى انخراطها في العمل ومشاركتها في عملية التنمية إلى تغيير في نظرة المجتمع لظاهرة التوزيع التقليدي للأدوار نوعاً ما.

إن القوى النسائية العاملة موجودة (بنسب متفاوتة) في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. مع ارتفاع عددها بشكل نسبي خاصة في قطاعات التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي، الخدمات، وفي التجارة والصناعة نوعاً ما. إلا أنّ هذا التغيير النسبي لم يصل إلى حد إيجاد الحلول للقضايا الأساسية، بدءاً بالأجر المتساوي

16 مسؤولية مجتمعية التعامل مع الاعتداءات الجنسية في إسرائيل 2012، تقرير اتحاد مراكز المساعدة لمتضررات ومتضرري الاعتداءات الجنسية.

طرح ومعالجة قضايا النساء، ومن ناحية أخرى فمن شأن هذا التخصيص إقصاء المرأة من قضايا الحيز العام.

مثلاً على مستوى تمثيل المرأة تطرقت بعض البنود في البرامج السياسية ودساتير الأحزاب والحركات السياسية الى:

- "نريد أن نرى المرأة العربية عضوة الكنيست، رئيسة السلطة المحلية وعضوة نشيطة في الحكم المحلي".¹⁷
- "إن مشاركة النساء في أطر الحركة التنظيمية هي مشاركة متوازنة جداً ومعدومة في جل الأطر والمؤسسات رغم أن جمهور الحركة الإسلامية النسائي كبير وإن الكوادر والطاقات النسائية متوفرة ولكن غير منظمة ومستثمرة أبداً. وعليه جاء في البيان الختامي للمؤتمر بند ينص على إنشاء الاتحاد النسائي الإسلامي وهو إطار جامع لكل مجالات العمل النسائي الإسلامي ويهتم بقضايا المرأة بوجه عام".¹⁸
- "...المرأة العربية شريكا كاملاً في الحياة والمعاناة اليومية والنضال على كافة المستويات والأصعدة. وعلينا أن نساهم جنباً الى جنب كحركة وطنية قومية تقدمية الى أن تكون المرأة العربية حرة متحررة سياسياً واجتماعياً وطبقياً".¹⁹
- "منح المرأة حق التمثيل في جميع المؤسسات الشعبية والرسمية".²⁰
- "مساواة المرأة في كل المجالات، لإيقاف كل أشكال العنف والقمع تجاه النساء".²¹
- "زيادة تمثيل النساء وتقوية مكانتهن في كل السلطات الحكومية والبلدية المنتخبة وفي المؤسسات الجماهيرية والثقافية المختلفة، على الأخص مؤسسات الجبهة، المساواة في الفرص للنساء في النشاط السياسي والاجتماعي".²²
- "تعزيز مشاركة المرأة في الشأن العام في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية".²³

❖ واقع الحال

في هذا الجانب سأحاول الإجابة على الأسئلة المتعلقة بتمثيل النساء وقضاياهن في الحيز العام، سياسياً، اجتماعياً، جماهيرياً، وعلى جميع الأصعدة، لتقليص معاناة المرأة العربية في الحصول

17 المؤتمر العام الثاني، الحركة العربية للتغيير، برنامج سياسي وتطلعات، 2006، ص. 26 بند 7.

18 المؤتمر العام الحادي عشر للحركة الإسلامية، البيان الختامي، 2008.

19 أوراق سياية وتنظيمية، ورقة مبادئ وأهداف، حركة أبناء البلد، الأهداف بند 11، 2000.

20 المؤتمر العام الرابع، الحزب الديمقراطي العربي، المرأة مكانتها ودورها، ص. 18 بند 3.

21 مبادئ الحزب الشيوعي الإسرائيلي الأساسية، البند 7، ج. 7، 2011.

22 الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ز ضمان مساواة المرأة في كل المجالات، ص. 11 بند 5.

23 الموقع الإلكتروني للتجمع الوطني الديمقراطي، البرنامج السياسي، المجال الاجتماعي، البند 2 نقطة 2، 2007.

❖ قطاع الأعمال

في السنوات الأخيرة بدأت النساء الدخول إلى قطاع الأعمال، وطفقت بعض التجارب الناجحة في قطاع المهنة الحرة، حيث نجد اليوم سيدات أعمال رائدات في المجتمع العربي، لكن الملحوظ هو تدني مشاركتها في الهيئات القيادية للأطر التمثيلية لقطاع الأعمال والمهنة الحرة. وبموجب معطيات المركز اليهودي العربي للتطوير الاقتصادي يصل عدد سيدات الأعمال إلى 120 سيدة يدرن مصالحي تستقطب 5 عاملين فما فوق.

❖ قطاع الصحافة:

إذا ما اطلعنا على الواقع الموجود اليوم في قطاع الصحافة نجد أن هذه المهنة بدأت تميل نحو "التأنيث" حيث يصل عدد العاملات في مجال الصحافة إلى 88 وفقاً للمعطيات التي حصلنا عليها من مركز إعلام، ويمكن عزو هذا أيضاً إلى الأجر المتدني في قطاع الإعلام، حيث يؤثر قلة وجود أماكن العمل إلى قبول النساء العمل بأجر متدنٍ.

❖ سلك القضاء:

تتبعاً لـ 16 امرأة عربية مناصب قضائية من بين 743 قاضياً في المحاكم الإسرائيلية، من بينهن قاضية عربية واحدة في محكمة شؤون العائلة وقضايا الأحوال الشخصية.

❖ قيادة الأحزاب والحركات السياسية،

الكوادر والفروع:

تجدر الإشارة إلى ضآلة وجود النساء في قيادات الأحزاب والحركات السياسية وكوادرها المعروفة، ونقص هذا تمثيل النساء في سكرتارية المناطق والفروع والكوادر الحزبية، على رغم من تمثيلها بشكل نسبي في الهيئات واللجان والمجالس المركزية (القطرية) للأحزاب.

خصّصت كل الدساتير والأنظمة الحزبية بنوداً عينية تتعلق بقضايا النساء ويأتي هذا التخصيص بناءً على الوضعية الخاصة والمميزة للنساء العربيات داخل دولة إسرائيل، حيث تعيش النساء العربيات الفلسطينيات في ثلاثة محاور مركزية 1. كونهن جزءاً من أقلية عربية فلسطينية داخل دولة إسرائيل 2. كونهن جزءاً من مجتمع عربي ذكوري 3. وكونهن جزءاً من كل النساء.

يعكس هذا بدوره ميزة الوضعية الخاصة للنساء العربيات الفلسطينيات في دولة إسرائيل وضرورة وضع قضايا النساء على أجندة عملنا السياسية، المجتمعية، الاقتصادية، التربوية...

إن عملية تخصيص بنود عينية تتعلق بقضايا المرأة، لها إيجابياتها وسلبياتها، فثمة من ناحية أهمية إعطاء الخصوصية



الذي خاضه ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة، أن يخرج قرار تمثيل النساء في لجنة المتابعة إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع.

لكننا نجد أن القرار لم يخرج لحيز التنفيذ بسبب ربط قضية تمثيل النساء في لجنة المتابعة بملف إعادة البناء التنظيمي للجنة المتابعة، والذي جرت متابعة العمل عليه بعد اتخاذ قرار تمثيل النساء سنة 2008. خلال شهر شباط 2010 نشرت لجنة المتابعة العليا دستورها الذي يشتمل على المبنى التنظيمي، وتم تضمين تمثيل النساء كملاحظة مركزية هامة في المبنى التنظيمي للجنة المتابعة. مما يجعلنا نتساءل:

- لماذا لم تَر لجنة المتابعة ومركباتها أهمية تمثيل النساء وأخذ دورهن أيضاً في ملف إعادة المبنى التنظيمي للجنة؟
- إذا كانت لجنة المتابعة العليا تمثل جماهيرنا العربية، لماذا إذا لا تقوم اللجنة بتضمين تمثيل النساء في دستورها كبنية أساسية ومركزي وليس «ملاحظة هامة» وضمن نص يستدل منه لتوصية وليس الالتزام بنص القرار السابق؟

2. تمثيل النساء في السلطات المحلية العربية:

منذ العام 1948 جرى انتخاب 16 امرأة فلسطينية لعضوية السلطات المحلية، واستناداً إلى الأرقام والمعطيات من سنوات سابقة، في انتخابات العام 2003 للسلطات المحلية جرى تقديم 626 قائمة مرشحين محلية في 53 مجلساً محلياً عربياً، وضمنت هذه القوائم 5922 مرشحاً ومرشحة بينهن 250 امرأة، على الأغلب في مواقع غير مضمونة في القائمة، إذ نجد أن تمثيل النساء يأتي دائماً في مواقع متأخرة في القائمة، أو قد لا يُراعى أبداً. ففي انتخابات السلطات المحلية لعام 2008، ترشحت 149 امرأة فقط (معظمهن في مواقع غير مضمونة بتاتاً). وصلت لعضوية السلطات المحلية سنة 2008 ست نساء فقط من أصل 149 مرشحة، بالتوزيع التالي 2 عضوات عن الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة في بلدية الناصرة، 3 عضوات في المجلس المحلي الجش عن 3 أحزاب مستقلة، وعضوة واحدة عن قائمة مستقلة بالمجلس المحلي معلياً. مما يوضح لنا القصور والتراجع الحاصل في مشاركة النساء والترشح لانتخابات السلطات المحلية.

بالتالي تشير هذه المعطيات إلى أن ضمان التمثيل السياسي للنساء في الدساتير والأنظمة الداخلية لا يشكّل ولا يعكس بالضرورة الواقع الموجود. وهذا يقودنا إلى التساؤلات التالية:

- لماذا لا تهتم الأحزاب التي تخوض الانتخابات المحلية بترشيح النساء في قوائمها الانتخابية؟ وإن ترشحت النساء بالفعل ضمن القوائم الانتخابية الحزبية أو

على حقوق متساوية في الوصول إلى مواقع صنع القرار في المجتمع، وحصول المرأة على حقوقها كافة. خلال فحص الوضع القائم لتمثيل النساء نجد أن كافة الدساتير الحزبية والبرامج السياسية للأحزاب العربية الممثلة في البرلمان والناشطة خارجه تطرقت إلى تمثيل النساء وقضاياهن.

لكن واقع الحال على سبيل المثال في انتخابات السلطات المحلية وجدنا أن البنود المتعلقة بالنساء المذكورة بالأنظمة والدساتير الحزبية لا تعكس تمثيل النساء في القوائم الانتخابية وإن عكسه فعلى الأغلب في مواقع متأخرة.

نبدأ هنا بتأكيد أن قيام تنظيمات المجتمع المدني بدورها الشمولي في خدمة قضايا المرأة العربية الفلسطينية في مجتمعنا العربي بشكل خاص، لا يعفي الأحزاب ومؤسسات الحكم المحلي من أداء دورها، وخروج التمثيل السياسي للنساء والمذكور وفقاً لدساتيرها وأظمتها الداخلية إلى حيز التنفيذ والممارسة على أرض الواقع.

من خلال النظر إلى المبنى التنظيمي للأحزاب والحركات السياسية، نجد النساء ممثلات في اللجنة المركزية لكل حزب، نساء معروفات بنشاطهن السياسي، الاجتماعي والجماهيري. لكن عند النظر إلى واقع تمثيل النساء في: 1. لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل. 2. السلطات المحلية العربية. 3. البرلمان.

نجد أن هناك فجوة في ما تعرضه الدساتير والأنظمة الحزبية للأحزاب والحركات السياسية وبين تمثيل النساء عنها في هذه المواقع ←

1. تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل:

قام مشروع تمثيل النساء في مواقع صنع القرار قبل خمس سنوات بالعمل على تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا، وكان ذلك من خلال تشكيل ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء في لجنة المتابعة العليا، الذي عمل جاهداً بخطى واضحة وبشفافية عالية، حرصاً على الاهتمام بمشاركة الجمهور العام، والأحزاب والحركات السياسية، من أجل إحقاق تمثيل النساء في لجنة المتابعة، مما حدا بلجنة المتابعة وضع قضية تمثيل النساء على أجندتها. وبالفعل اجتمعت سكرتارية لجنة المتابعة بتاريخ 13.09.2008 وبمشاركة وحضور لنساء نشيطات، واتخذت قراراً - في حينه - يقضي بتمثيل النساء في لجنة المتابعة من خلال زيادة عضوية الأحزاب بواقع ممثلين اثنين عن كل حزب.

من الطبيعي أن نفترض هنا، بناءً على الدساتير والبرامج الحزبية، وبناءً على توقيع الأحزاب على وثيقة «عهد المساواة»²⁴ والمसार

24 وثيقة وقعت ما بين الأحزاب والحركات السياسية (ما عدا الحركة الإسلامية الشق الشمالي) التزمت فيها الأحزاب بالعمل على تطوير ثلاثة حقوق للنساء: حق المرأة في العمل، حق المرأة في الحياة بدون عنف، حق المرأة في المشاركة في صنع القرار.

- التركيبة السياسية الآخذة بتعزيز واستنهاض المقومات الطائفية، العائلية الحمائليّة، والتي بطبيعتها وتركيبتها ذكورية مما يُقضي النساء .
- مساحة التمثيل السياسي الضيقة أصلاً أمام جماهيرنا العربية بسبب كوننا أقلية قومية مما يجعل المنافسة على هذه المساحة صعبة جداً.
- تراجع الأحزاب السياسية في طرح قضايا المرأة على أجندة عملها، والاهتمام بزيادة تمثيل النساء وخاصة أمام جرأة الطروحات النسوية .

2. المعوقات الاقتصادية:

- خوض الانتخابات يحتاج إلى الكثير الموارد المادية سواء كان ذلك لـ (الحملات الانتخابية، تغطية تكاليف النشاط السياسي...) إذ أن أكثر من 80% من النساء غير عاملات بأجر، وإن كن عاملات فأجر المرأة أدنى من أجر الرجل.

3. المعوقات الاجتماعية - الثقافية:

- ثقافة ذكورية تعمل على ترسيخ الصورة النمطية للمرأة وتعزز دونية المرأة وعدم قدرتها على صنع القرار.
- إن وجود المرأة العربية في أكثر من دور كونها أمًا وعاملة، مناضلة... يؤدي بها بالتالي إلى التنازل عن مواقع صنع القرار والمشاركة في الحياة السياسية، خاصة في ظل عدم وجود تقاسم أدوار سليم داخل المنزل.
- الضغوطات العائلية والمجتمعية واستعمال أساليب تمارس على المرأة، أقل ما يقال عنها أنها داعمة لسحب ترشيحها.
- الثقافة السياسية السائدة في معظم البنى السياسية هي ثقافة ذكورية لا تأخذ بعين الاعتبار الأدوار المختلفة والقيود التي فرضها المجتمع على المرأة .

4. المعوقات القانونية:

- غياب منظمة تشريعية تكفل للمرأة الحق بالتمثيل في دوائر صنع القرار السياسي، ورغم وجود قانون التمثيل المناسب في اللجان والدوائر الحكومية، إلا أنه لم يجر إقرار أي قانون يكفل للنساء المساواة في فرص التمثيل السياسي، هذا بالإضافة إلى أن النساء ما زلن يعانين من القوانين التمييزية الجائرة بحقهن، لا سيما في العمل وفي قوانين الأحوال الشخصية، على الرغم من وجود الكثير من القوانين والقرارات التي تسعى إلى التفضيل المصحح لصالح النساء، إلا أن هذه القوانين والقرارات لا تمارس ولا تطبق بالشكل الصحيح.

التحالفات الانتخابية منها لماذا لا تكون في مواقع متقدمة ومضمونة؟

- استنادًا إلى وصول 4 نساء إلى عضوية السلطات المحلية بشكل مستقل، ماذا يقول لنا ذلك، وكيف يمكن للأحزاب اليوم تفسير وصول 4 نساء لعضوية السلطات المحلية بشكل مستقل؟
- ما هو دور النساء الناشطات اليوم في الأحزاب المختلفة في وصول النساء إلى مواقع صنع القرار والترشح في مواقع مضمونة في القوائم الحزبية؟
- كيف تتأثر عملية ترشح النساء للسلطات المحلية بسيطرة القوائم العائلية وتراجع معظم الأحزاب عن خوض هذه الانتخابات بقوائم تمثيلها، وكذلك من ظواهر العنف التي تلف انتخابات وعمل السلطات المحلية؟

3. تمثيل النساء في البرلمان.

- في العام 2003 و 1998 وصلت امرأتان عربيتان إلى عضوية الكنيست من خلال حزب "ميرتس" وحزب العمل. في انتخابات البرلمان الأخيرة عام 2009 حصل تغيير على الساحة السياسية للأحزاب العربية الممثلة في البرلمان حيث انتخبت النائبة حنين زعبي عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي. وكان ذلك من خلال تحصيل المكان الثالث في قائمة حزبها للنساء، مما يجعلنا نتساءل:
- ما هو دور الدولة ومؤسساتها في طرح قانون يضمن تمثيل النساء في القوائم الانتخابية البرلمانية، والسلطات المحلية؟
- ما هو دور البرلمانيين في مساءلة الدولة لطرح قوانين منصفة وعادلة تضمن تمثيل النساء وقضاياهن؟
- ما هو دور بقية الأحزاب والحركات السياسية في تعزيز التمثيل النسائي في قوائمها البرلمانية؟

تحديات ومعوقات الوصول إلى مواقع صنع القرار:

حتى نصدق أنفسنا، نعي اليوم أن هناك الكثير من المعوقات التي تحد وتعترض فرص تقدّم المرأة ومشاركتها الفعالة في مواقع صنع القرار، ونؤكد أن هذه المعوقات مرتبطة بعدة عوامل منها: واقعنا السياسي كأقلية قومية داخل دولة إسرائيل، مجتمعنا الذكوري الأبوي، مؤسساتنا الحزبية التي تعكس في تركيبها المفاهيم المجتمعية الذكورية، والنساء أنفسهن اللواتي ذوّتت مع الوقت عدم الثقة بقدرتهن على أخذ الدور والمبادرة لتبوء مواقع صنع القرار . وبعض المعوقات تتلخص في ما يلي:

1. المعوقات البنيوية:

- الترابط القائم في أذهان الجمهور ما بين الفساد والسياسة وخاصة في ما يتعلق بالحكم المحلي مما ينفّر النساء.

تطلعات ومهام مستقبلية



التعديلات الملحة واللازمة في قانون الضمان الاجتماعي من أجل توفير الخدمات الاجتماعية المطلوبة الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحسين وضعية النساء بشكل عام والنساء المعنفات.

2. **قوانين العقوبات:** ضمان تنفيذ قوانين العقوبات، والتي تشهد تخاذلاً كبيراً في قضايا العنف والقتل ضد النساء العربيات (68%-75% من الملفات تُغلق لعدم توفر الأدلة)، لا يكفي وجود قانون عقوبات إذا لم يكن هناك تنفيذ للقانون ومعاقبة مرتكبي جرائم القتل بحق النساء دون عزوها إلى ثقافتنا المجتمعية والتي تبقى المجرم طليقاً، استحداث آليات تضمن تنفيذ القوانين لحماية المرأة المعنفة ومعاقبة الفاعلين، ومناهضة العنف بكل أشكاله.
3. رفع تحفظات الدولة على بعض بنود اتفاقية سيداو والعمل على تعديل القوانين لتتطابق مع المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية، لضمان حقوق النساء.
4. **المشاركة في مواقع صنع القرار:** من خلال تطبيق الأحزاب والحركات السياسية لداياتها وأنظمتها الحزبية والتي تخصص فيها ما بين 30% إلى 40% من عضوية هيئاتها للنساء وتشجيعهن على الانتظام والانخراط على مستوى القيادة في الأحزاب السياسية والهيئات العليا داخل الكوادر والفروع واللجان المركزية.

في التلخيص

انطلاقاً مما سبق، نرى أنه علينا تعزيز مفهومي الشراكة والتنمية في أعلى سلّم أولوياتنا لتحصيل العدالة الاجتماعية، والتأكيد أن القضاء على التمييز ضد المرأة وجعل حقوقها واقعاً معيشاً، لا يمكن تحقيقه إلا بإطار تضمن السياسة العامة برامج تهدف إلى تعزيز مكانة المرأة كإنسانة وكفرد في مجتمع عربي وكجزء من أقلية وكعنصر وشريك أساسي في التنمية، وذلك ممكن أن يحصل إذا ما عملنا على توفير خطة شاملة ومتوازنة، تتطلب توظيف كامل الطاقات، مع التأكيد على ضرورة ترسيخ الديمقراطية باحترام الاستقلالية والانتماة المختلفة.

أخيراً، ونحن نسعى إلى تحرير المرأة من التمييز الممارس ضدها، لا بد لنا من التأكيد على أن ما نريده لنا (نحن النساء) نريده كذلك لشركائنا الرجال في مجتمعنا وإنسانيتنا، لأن القوانين يجب أن تكرس المساواة الكاملة والعدالة الاجتماعية.

لا تزال الطريق طويلة والمسيرة شاقة للنهوض بالمرأة. وتحقيق المساواة الكاملة والتامة ليس سهلاً، كما أن الرحلة نحو الديمقراطية الحقيقية تحتاج إلى الكثير من العمل وتضافر الجهود

المشاركة في مواقع صنع القرار تعني انخراط المرأة العربية في عملية الإنتاج والتنمية، والمشاركة على كافة المستويات، وهذا بدوره يقودنا إلى تطلعات ومهام مستقبلية تستوجب منا الوقوف عندها وبحثها بتعمق:

- **أهمية طرح قضايا المرأة:** على أجندتنا المؤسساتية، الجماهيرية، الحزبية والسياسية، التربوية، الاقتصادية والاجتماعية، الإعلامية توعية المرأة بأنها شريك حقيقي في بناء وتطوير المجتمع العربي داخل إسرائيل مما يستدعي انخراطها في العمل بغض النظر عن الحاجة الاقتصادية. والعمل على تغيير الذهنية ونشر ثقافة حقوق المرأة، بدءاً بتوعية المرأة ووصولاً إلى توعية اجتماعية عامة، مناهضة العنف ضد المرأة بمختلف الأشكال والأساليب واعتماد برامج توعية لمحو الأمية وللتعريف بأهمية دور المرأة في المجتمع. وتسهيل الموازنة بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة للمرأة والرجل، وذلك عبر تطوير الخدمات المساندة من حضانات الأطفال والمواصلات العامة وغيرها من الخدمات التي من شأنها أن تساهم في وصول النساء إلى مواقع صنع القرار. إدماج قضايا المرأة والنوع الاجتماعي (الجندر) في السياسات العامة، ووضع آليات تضمن للمرأة مشاركة أوسع في الخطط والبرامج الوطنية العامة، تعزيز التنسيق بين الهيئات والفعاليات العاملة على قضية المرأة، والعمل على تطوير الشراكة بين هيئات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الرسمي والحزبي من أجل تعزيز مناخ العمل الإيجابي التنموي ولا ضير في المنافسة الراقية المهنية التي لا تعتمد على تهيمش الآخر بكل السبل.

■ **القوانين والتشريعات:** العمل على سنّ قوانين تضمن وصول النساء إلى مواقع صنع القرار،

1. **قانون السلطات المحلية:** تعديل قانون السلطات المحلية لضمان تمثيل النساء في انتخابات السلطات المحلية.
2. **قانون العمل وتكافؤ الفرص:** لا يكفي أن نعمل على سن قانون لتكافؤ الفرص بالعمل إنما يتوجب علينا أيضاً وضع الآليات التي من شأنها أن تساهم في تنفيذ القانون وتطبيق مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي"، ذلك لأهمية العمل على توفير الأطر التربوية للأولاد لتمكين النساء الخروج إلى سوق العمل، توفير المواصلات العامة لتسهيل التنقل والسفر.
3. **قوانين الأحوال الشخصية، بالتحديد قانون تعدد الزوجات:** تطبيق قانون العقوبات على تعدد الزوجات من أجل المساهمة في الحد من هذه الظاهرة وتأثيراتها السلبية.
1. **قانون الضمان الاجتماعي:** العمل على إجراء واتخاذ

- المؤتمر العام الثاني، الحركة العربية للتغيير، برنامج سياسي وتطلعات، 2006، ص. 26 بند 7.
- المؤتمر العام الحادي عشر للحركة الإسلامية، البيان الختامي، 2008.
- أوراق سياسية وتنظيمية، ورقة مبادئ وأهداف، حركة أبناء البلد، الأهداف بند 11، 2000
- المؤتمر العام الرابع، الحزب الديمقراطي العربي، المرأة مكانتها ودورها، ص. 18 بند 3.
- مبادئ الحزب الشيوعي الإسرائيلي الأساسية، البند 7 ج، 2011
- الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، ضمان مساواة المرأة في كل المجالات، ص. 11 بند 5.
- الموقع الإلكتروني للتجمع الوطني الديمقراطي، البرنامج السياسي، المجال الاجتماعي، البند 2 نقطة 2، 2007
- ”تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002“، مؤلف جماعي، منشورات مركز الدراسات الدستورية والسياسية، جامعة القاضي عياض، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، أبريل 2004.
- مكانة النساء الفلسطينيات المواطنات في إسرائيل، 2006، المشاركة في الحياة العامة وفي صنع القرار، ص. 107
- مسؤولية مجتمعية التعامل مع الاعتداءات الجنسية في إسرائيل 2012، تقرير اتحاد مراكز المساعدة لمتضررات ومتضرري الاعتداءات الجنسية.



تمثيل النساء وقضاياهن في العمل الطلابي ال فلسطيني في الجامعات الإسرائيلية

هبة يزبك

طالبة دكتوراة في قسم العلوم الاجتماعية جامعة تل أبيب، ومركزة لجنة العمل للمساواة في قضايا الأحوال الشخصية

مقدمة

يقوم هذا البحث بمحاولة اولى لدراسة واقع الطالبات وتمثيلهن وتمثيل قضاياهن وقضايا النوع الاجتماعي (Gender) في نشاط وأجندات الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات الاسرائيلية. إن عدم تراكم المعرفة في هذا المجال ينبع بالاساس من عاملين أساسيين، الاول شح الأبحاث التي تعنى بدراسة النشاط والتمثيل السياسي للمرأة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل بشكل عام (أنظر مثلاً: أبو بكر، 1998؛ ابوعقصة، 2002؛ علي، 2008؛ هنوش سروجي، 1995). والثاني هو شح الأبحاث التي اهتمت بالحركة الطلابية الفلسطينية في إسرائيل (انظر مثلاً: مصطفى، 2002، 2011؛ مكاوي، 2008).

تلعب شريحة الطلاب الجامعيين دوراً هاماً في بناء المجتمع، لتكمن أهمية الشباب بالنسبة للمجتمع، في ما يمثله هؤلاء من مصدر للتجديد والتغيير في البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وقد استشعر العالم أهمية دور الشباب والطلبة في أعقاب ثورة الطلاب في فرنسا عام 1968، والتي امتدت الى معظم الدول الأوروبية، وساهمت في إحداث تغييرات جذرية في المجتمع الرأسمالي، وجعلته يبدأ، من جديد، في إعادة صياغة الكثير من مفاهيمه (المالكي، 2000).

كما تعتبر الحركة الطلابية الرافد الأساس لحركات المثقفين. وفي العالم الثالث، أعطي المتعلم مكانة ودوراً اجتماعياً بحيث بات التعليم وسيلة مهمة من وسائل الحراك الاجتماعي والبطقي.

وكان لحركة الطلبة دور مهم، اما في مقاومة الاستعمار، او بناء الأحزاب والحركات السياسية المختلفة، وفي تشكيل بيروقراطية الدولة الحديثة، واشغال الوظائف العامة في ادارات الدولة المختلفة (جبريل، 2000).

هذا وقد شهدت الستتان الأخيرتان دوراً مركزياً وحيوياً وهاماً لشريحة الشباب والطلاب والطالبات الجامعيين/ات في قيادة الثورات في العالم العربي ونضالهم/ن نحو الحرية والعدالة الاجتماعية والانتقال الى النظام الديمقراطي والمطالبة بالدولة المدنية، مما وضع شريحة الشباب من جديد في الموقع الطلائعي في عملية التغيير السياسي والاجتماعي.

هذا ويعتبر المجتمع الفلسطيني داخل اسرائيل مجتمعا فتيا شابا، بحيث أن ما يقارب 62% من أبناء المجتمع هم ما بين الفئة العمرية 0-29 عام (شحادة وزعبي، 2012). وفقاً للتقرير «معطيات حول الطلاب العرب في معاهد التعليم العليا، 2009» يدرس في الجامعات الاسرائيلية، والتي في أروقتها تنشط الحركة الطلابية الفلسطينية، ما يقارب 10,940 طالباً فلسطينياً في جميع الألقاب، من بينهم 6,773 فتاة لتشكّل نسبتهن 59.2% من مجمل عدد الطلاب الفلسطينيين الدارسين في الجامعات الاسرائيلية.

ستحاول الدراسة الحالية الإجابة على الأسئلة التالية: هل قامت الكتل الطلابية الفاعلة والتي تحمل الفكر الديمقراطي ومن ضمنه تعزيز دور المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، بتطبيق هذا

في الجامعة العبرية طارحة شعارات تنديدية بالتمييز العنصري، ورفض محاولات السلطة عزلهم عن شعهم. ان ما ميّز الخطاب الطلابي خلال هذه الفترة هو تركيزه على البعد المطلبي، حيث فرضت مميزات المرحلة نفسها (فترة الحكم العسكري) على مضامين أجندة لجنة الطلاب العرب، فالجوانب التنظيمية والقضايا الطلابية (السكن، حرية التحرك، القسط التعليمي) أخذت مكاناً وحيزاً واسعاً من أجندة اللجنة ونشاطها. وهذه هي القضايا التي ميّزت باقي لجان الطلاب العرب بشكل أو بآخر، والتي تأسست لاحقاً في جامعة تل أبيب عام 1968، وفي جامعة حيفا عام 1973. أيضاً في «التخنيون» أجريت أول انتخابات للجنة الطلاب العرب عام 1973 و شددت على القضايا اليومية المطلبيّة. وفي جامعة «بار ايلان»، أقيمت لجنة الطلاب العرب في أيار في عام 1974 والتي عالجت مشكلة السكن. وأخيراً أقيمت لجنة الطلاب العرب في جامعة بئر السبع في العام 1975 وقد ناضلت حول مساكن الطلبة.

في العام 1971 تمت إقامة «اتحاد الجامعيين العرب»، ليصبح لاحقاً «الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب» والذي شدد ليس على النضال في اروقّة الجامعات فقط، انما على مشاركة الاتحاد القطري للطلاب العرب في نضالات الجماهير العربية في اسرائيل. وكان قد لعب الطلاب دوراً هاماً في التأثير والتأثر بيوم الارض. كما كان اتحاد الطلاب الجامعيين جسماً تمثلياً في لجنة الدفاع عن الاراضي، وساهم من خلال الطلاب العرب في بلدانهم في انجاح الاضراب.

ان بداية سنوات ثمانينات القرن العشرين شهدت تصعيداً في مكانه الخطاب الطلابي-المطلبي.

اما عقد تسعينات القرن العشرين - وخصوصاً في نصفه الأول- اتسم بحالة من الخمول الطلابي واقتصر على إقامة الحفلات الطلابية أو تنظيم الانتخابات بشكل متقطع في لجان الطلاب العرب وانحسرت النشاطات في المجال النقابي والسياسي. اما في النصف الثاني من عقد التسعينات، فقد تمت العودة للفاعلية بشكل تدريجي، وقد وصلت هذه العملية ذروتها في الاحتجاجات الطلابية التي عمت الجامعات الاسرائيلية عموماً وجامعة حيفا خصوصاً في بداية العام 2000، حيث وُصف هذا الجيل كـ«جيل منتصب القامة» (أبو بكر ورافينوفيتش، 2002)، ويمكن الادعاء أن عودة فاعلية الحركة الطلابية شكل مؤشراً للفاعلية النضالية الكبيرة التي كانت في أحداث هبة القدس والاقصى.

رغم أن العمل الطلابي شدد على القضايا الطلابية المطلبيّة خصوصاً في بداياته ولكن أيضاً القضية الفلسطينية كانت محور هام منذ البدء، والدليل على ذلك البيانات السياسية والبرامج الطلابية التي كانت تفتتح صفحاتها بالمحور الفلسطيني، بحيث

الفكر في سلوكياتها ومبناها التنظيمي وأنشطتها؟ وهل تجد الطالبات المحزبات عوائق أم فرصاً بالاندماج بالعمل السياسي الطلابي وارتياح المواقع القيادية؟ وما هي مواقف الطالبات من أحزابهن وتمثيل النساء فيها؟

في الإطار النظري تتطرق الدراسة لنشأة ودور الحركة الطلابية الفلسطينية في الجامعات الاسرائيلية، بحيث لا يمكن تحليل واقع النساء في الحركة الطلابية دون رؤيه شمولية للظروف التاريخية التي مرت بها الحركة الطلابية، وانعكاس هذا التطور التاريخي على واقع الحركة الطلابية اليوم. كما تشمل عرضاً لواقع النساء في العمل السياسي بشكل عام وانعكاسه على نشاط المرأة في الحركة الطلابية.

رغم محدوديات الدراسة الحالية، إلا أنها تشكل بحثاً استكشافياً أولياً للواقع الديمقراطي والتغييري والطلائعي للحركة الطلابية، في محاولة للتوصيف، التشخيص واستخلاص العبر والتوصيات.

إن الادعاء المركزي للدراسة هو أن الحركة الطلابية لم تقم بعد بالدور الحدائي المعاصر والنهضوي بشموليته، رغم مساهمتها عبر السنين في تعزيز دور المرأة ودمجها في صفوفها وتعزيز الخطاب التقدمي، الا أنها لم تضمن التمثيل الفعلي والمتساوي للطالبات في كتلهما. كما لم تأخذ على عاتقها دمج قضايا النوع الاجتماعي وقضايا المرأة وقضايا المجتمع عامةً وعلى أجنداتها الطلابية وأنشطتها بالشكل الكافي بما ينسجم مع متطلبات المرحلة.

إطار نظري وتاريخي

نشأة وتطور الحركة الطلابية الفلسطينية: إن الحركة الطلابية الفلسطينية، منذ فجر تأسيسها في عشرينيات القرن العشرين، اختارت المهام الوطنية ضد الانتداب البريطاني، وضد الهجرة الصهيونية. وان ارتبط ذلك بالدعوة الى تعزيز مفاهيم التعليم الأهلي، ودعم الإنتاج الوطني وهما الدعوتان اللتان قد تظهرا كمهمات متعلقة بالبناء الديمقراطي (سالم، 2000).

هذا وقد أدى انتهاء فترة الانتداب البريطاني ونشوب حرب عام 1948 التي أدت إلى نكبة الشعب الفلسطيني وتشتيته وإقامة دولة إسرائيل على أنقاض وطنه، إلى تقطيع وتشتت أبناء الشعب والمجتمع الفلسطيني الواحد. وبالرغم من ذلك، يشير مصطفى (مصطفى، 2011) في دراسته حول مراحل تطور الحركة الطلابية العربية في الجامعات الإسرائيلية، الى انه رغم القطيعة الثقافية التي أصابت «شقيي» الشعب الفلسطيني، إلا انه بقيت هناك مساحة للتأثر بالحركة الطلابية الفلسطينية لدى الطلاب الفلسطينيين في الجامعات الإسرائيلية، وخاصة في نهاية خمسينات القرن العشرين (1959) مع قيام الاتحاد العام لطلبة فلسطين، اقيمت في نفس العام أول لجنة للطلاب العرب

تحولت انتخابات لجان الطلاب العرب الى انتخابات سياسية محضة (قلما يطرح فيها الموضوع النقابي)، وفي جوهرها الموقف من القضية الفلسطينية، حتى في حالة نقاش وضعية العرب في إسرائيل، فقد كان محور النقاش الأساسي يدور حول مكانة العرب في النضال الفلسطيني (مصطفى، 2011).

ان الحركة الطلابية اختارت لنفسها منذ البدء التفاعل مع القضايا السياسية العامة كما القضايا المطالبية النقابية، شأنها شأن الأحزاب الوطنية وشأن لجنة رؤساء السلطات المحلية التي أقيمت عام 1974 وشأن لجنة متابعة قضايا الجماهير العربية التي تأسست عام 1982 كسقف أعلى ممثل للفلسطينيين في إسرائيل.

وأدى هذا الأمر إلى «استنساخ» مباشر وتلقائي من أوساط الحركة الطلابية لأجندات الأحزاب القائمة والأطر السياسية التمثيلية الفاعلة التي وضعت قضايا التحرر القومي نصب أعينها دون أن تولي دوراً مركزياً للتحرر الاجتماعي، بالتالي فإن هذا التهميش لقضايا النوع الاجتماعي ولدور المرأة في العمل السياسي لم يبرز فقط في الحياة السياسية العامة انما انعكس أيضاً في اوساط الحركة الطلابية كونها لم تأخذ على عاتقها الدور الطلائعي في التحرر الاجتماعي انما تفاعلت بشكل وظائف وانسيابي مع ما هو موجود وقائم.

تمثيل المرأة في العمل السياسي العام وانعكاسه على واقع تمثيل المرأة في الحركة الطلابية

ان عملية تمثيل النساء في مواقع صنع القرار وتقلد المناصب التمثيلية باتت ضرورة في عملية مشاركة المرأة في العمل السياسي وتحقيق أهداف الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، كما انها حق نصت عليه موثيق حقوق الانسان المختلفة، مثل: الإعلان العالمي لحقوق الانسان، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقية بشأن الحقوق السياسية للمرأة.

بالرغم من كون النساء الفلسطينيات يشكلن 51% من المجتمع الفلسطيني داخل اسرائيل الا أن واقع تمثيلهن في العمل السياسي يشير الى انه منذ عام 1948 تم انتخاب فقط 16 امرأة عربية كعضوة مجلس محلي و فقط مرة واحدة أشغلت امرأة رئاسة مجلس محلي (مجلس كفر ياسيف لمدة ستة اشهر عام 1972). و فقط في العام 2009 تم انتخاب أول امرأة كعضو كنيست عن حزب عربي، هو حزب التجمع الوطني الديمقراطي، و فقط بعد تحصين أحد الأماكن الثلاثة في القائمة الانتخابية للنساء. من ناحية اخرى في الاعوام 1998 و 2003 وصلت امرأتان عربيتان الى

عضوية الكنيست من خلال الاحزاب الصهيونية «ميرتس» وحزب العمل (تقرير عهد المساواة بين الواقع والتوقيع، 2010). هذا بالرغم من ان النساء يشاركن في القاعدة الحزبية، ولكن يتضح انهن عادة لا يصلن الى اعلى درجات السلم التمثيلية. حيث أن نسبة مشاركة النساء تقل في الاحزاب والحركات السياسية كلما ارتفعت المرتبة التمثيلية (غانم، 2005).

إن هذه المعطيات تتماشى مع الادعاء العام أن تمثيل النساء لا زال هامشياً، وأن هذا التهميش مرتبطاً باعتبار هذا المجال ذكورياً (هرتسوغ، 1996). رغم التطور المحدود في مكانة المرأة العربية في مجالات معينة كالعلم والتعليم وخروجها للحيز العام، الا ان المبنى الذكوري للمجتمع لا زال يحد من مشاركتها الفعلية في جميع مناحي الحياة وتحقيق المساواة الكاملة، وتحديدًا في مجال العمل السياسي. بحيث أن هذا الحد ينبع من المعارضة القوية لكل تغيير في مكانة المرأة في المجتمع العربي النابعة من الدور المركزي الذي تؤديه داخل العائلة. وكون المجتمع يعارض تبديل النظام القائم، وتعميم حالات فردية إلى ظاهرة عامة، وإلى نموذج يحتذى به يمكن أن يؤدي إلى تغيير نظام العائلة وجوهرها (حجاب، 1988- داخل أبو عقصة داوود، 2005).

مع ازدياد تطور العمل والنشاط الأهلي النسوي ازدادت المطالبة بالتمثيل السياسي للنساء وأهمية وجودهن في مواقع صنع القرار، بحيث تم تشكيل «ائتلاف الجمعيات من أجل تمثيل النساء وقضاياهن في لجنة المتابعة» الذي اعتبر أن تمثيل النساء في مواقع صنع القرار هو خطوة هامة للاعتراف الفعلي بدور ومكانة المرأة عامة، وقد أحرز الائتلاف انجازاً في العام 2008 عند تحصيله قرار زيادة تمثيل عدد النساء في لجنة المتابعة ليصل عددهن اليوم لثمانية نساء وذلك من خلال انتداب كل حزب لامرأة كعضو إضافية في اللجنة. بالإضافة لقيام جميع الأحزاب السياسية الفاعلة في المجتمع الفلسطيني في اسرائيل بالتوقيع على «عهد المساواة» مع جمعية نساء ضد العنف والذي من ضمن ما يتعهد به الموقعين، هو العمل على تمثيل النساء في مواقع صنع القرار داخل الأحزاب أيضاً.

بالمقابل يشير تقرير «عهد المساواة بين الواقع والتوقيع، 2010» الصادر عن جمعية نساء ضد العنف الى ان لجنة المتابعة لم تقم بتضمين مسألة تمثيل النساء في دستورها كبنء أساسي ومركزي انما اكتفت به كملاحظة هامة حين قامت بإعادة البناء التنظيمي للجنة المتابعة.

إن حقيقة الحاجة لمبادرات من الاطر النسوية والحقوقية للمطالبة بتمثيل النساء في مواقع صنع القرار وضمان تمثيلهن في أماكن قيادية داخل الأحزاب وطرح قضاياهن انما يعبر عن أزمة فعلية مشاركة وتمثيل النساء في العمل السياسي من جهة، وعن

ينطلق أساساً من مشاركتها في النضال الوطني، حيث أصبحت قضيتها الاجتماعية حلقة عضوية من حلقات التحرر الوطني بشكل عام. فمنذ البداية واجهت المرأة الفلسطينية المناضلة مسألة تقديم القضية الوطنية على سواها من القضايا الاجتماعية بما فيها تحرير المرأة من القمع الذكوري في مجتمعا (غانم، 2005). الأمر الذي يتعزز من خلال نتائج الدراسة التي أجراها مكاوي (مكاوي، 2008) حول "الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لتبلور الهوية القومية"، ومن خلالها أشار إلى أن الطالبات النشيطات سياسياً عبرن أكثر من زملائهن الطلاب، عن وعيهن لحاجة وضع قضايا المرأة على جدول الأعمال السياسي الاجتماعي لتنظيماتهن الطلابية. كما عبرت الطالبات اللواتي شملهن البحث عن ادراكهن للعلاقة الجدلية بين عوامل القمع المزدوج الذي يتشخص في تجربة المرأة الفلسطينية بشكل عام، وكونهن نساء في مجتمع تقليدي يقمع المرأة، وهو مجتمع يعاني أيضاً من القمع القومي. وقد عبرن عن وعيهن للتوتر المتأصل بين هويتهم القومية كعربيات فلسطينيات من جهة، وهويتهم الجنسية كنساء من جهة أخرى، وعبرن كذلك عن التزامهن بالتوفيق بين هاتين الهويتين.

بالتالي، ان اعتبار الحركة الطلابية بمركباتها الفاعلة مرتبطة بالقيم الثقافية السائدة بالمجتمع وكونها فاعلة في نفس سياق الظروف السياسية التي تعمل بها الأحزاب. بالإضافة إلى استخدامها نفس خصائص وبنية وأدوات العمل السياسي العام، يجعل من الضروري تحليل ودراسة واقع النساء في الحركة الطلابية في سياق تحليل مكانة المرأة في المجتمع عامة وفي العمل السياسي خاصة. بحيث ان هذا الارتباط من شأنه التنبؤ الميكانيكي والشامل لهياكل وبرامج التنظيمات السياسية، الامر الذي يحد من تطوير أشكال تنظيمية أكثر انفتاحاً ومرونة وتنوعاً. ان هذا الارتباط يحد من تطوير نشاطات اجتماعية، ويبقي النشاط الاساسي هو النشاط الوطني والسياسي الى جانب النقابي والمطلبي. هذا وان عملية تبني نموذج التنظيم السياسي بشموليته تعني تبنيًا ميكانيكيًا لبرامجه، قيمه ومفاهيمه (كتاب، 2000).

ان هذا الاستعراض لواقع المرأة في العمل السياسي عامة وفي العمل الطلابي خاصة، ينعكس أيضاً على المعطيات العامة لوجود النساء في مواقع قيادية في الحركة الطلابية. بحيث أنه اذا ما نظرنا الى جامعة حيفا فنجد انه خلال العقدين الاخيرين، حدث لثلاث مرات فقط ان ترأست امرأة قائمة انتخابية (مرتان عن الجبهة الطلابية ومرة واحدة عن التجمع الطلابي).

هذا وقد شغلت امرأة منصب رئيسة للجنة الطلاب العرب في جامعة حيفا مرتين فقط، ومرة واحدة فقط شغلت امرأة رئاسة الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب (في جميع الحالات عن

أزمة في بنية وفكر الاحزاب الفاعلة التي تهمش تمثيل ودور المرأة من جهة أخرى، على الرغم من أن جميع الاحزاب الفاعلة أشارت وتشير في برامجها المعلنة الى مبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز دور النساء.

يعود هذا التهميش الى عدّة اسباب، أهمها التهميش العام الحاصل بحق الفلسطينيين في الدولة الذي بالتالي يؤدي إلى تهميش عام لمكانة المرأة. بحيث أن الصراع القومي المستمر بين دولة إسرائيل والمواطنين العرب، جعل موضوع النساء غير ذي أهمية، إضافة لسبب مركزي آخر مرتبط بالمبنى الحزبي وعوامل اجتماعية وثقافية ودينية وكون المجتمع الفلسطيني مجتمعاً محافظاً، الأمر الذي همّش دور المرأة في الحياة العامة (علي، 2008). حيث أن التشابك الكبير بين العمل الحزبي السياسي من جهة، والعلاقات الاجتماعية الحماة من جهة أخرى، يقلل من نجاح مشروع حزبي متساو (غانم، 2005). هذا إضافة الى وجود نظرة سلبية تجاه انخراط المرأة في العمل السياسي في المجتمع العربي في إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى امتناع الكثيرات من الناشطات من الترشح لمناصب تمثيلية (أبو عقصة، 2002). رغم هذا اتضح من خلال الاستطلاع الذي قامت به جمعية نساء ضد العنف بعنوان مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في اسرائيل (غانم، 2005) أن 78% من المستطلعين أبدوا تاييدهم لانخراط المرأة في العمل السياسي والاجتماعي، بالمقابل أبدى 45.5% من المستطلعين موافقتهم وموافقتهم الشديدة على ضرورة إبقاء القيادة السياسية في يد الرجال، رغم أن 73.2% أبدوا استعدادهم للتصويت لقائمة ترأسها امرأة. ويُحيل هذا الموقف الى أن المجتمع على استعداد تام لاستيعاب بعض التغييرات، ولكنه لا زال متردداً بل حتى رافضاً لتحويل هذا التغيير الى تغيير جوهري في البنية الأبوية الذكورية والعائلية.

أما على صعيد الحركة الطلابية، فقد نشطت النساء فيها منذ البدء، وتم تمثيلها بعضوية لجان الطلاب العرب منذ سنوات السبعين، هذا ومن خلال الانتخابات للمرة الثانية في جامعة حيفا عام 1974 انتخبت لأول مرة في تاريخ الحركة الطلابية العربية طالبة عربية بمنصب سكرتيرة لجنة الطلاب العرب (مصطفى، 2011). وتدعي عبده (عبده، 2008) أن بروز دور الطالبات كان منذ بداية سنوات الثمانين كشرىكات في العمل الطلابي، في لجانه وفي الاتحاد القطري وفي المواجهات الحادة مع إدارات الجامعات ومع قوى اليمين داخلها. الامر الذي يعزز كون الحركة الطلابية بذورها واثاتها كانت قد وضعت جانباً النشاط الاجتماعي ولم تتبنَ الربط بين جميع جوانب الاضطهاد وكون التحرير الوطني لا بد ان ينطلق من ضرورة تحرير المرأة في نفس الوقت. الامر الذي يعود إلى كون مشاركة المرأة الفلسطينية في الحيز العام كان



العينة المريحة «Convenience Sample» من طالبات جامعة حيفا العربيات المحزبات وغير المحزبات. تم اختيار جامعة حيفا كحالة بحثية لكونها تشهد نشاطاً طلابياً واسعاً وممارسة شبه دورية في السنوات الأخيرة لحالة المشاركة السياسية من خلال عملية انتخاب لجنة طلاب عرب.

شاركت في الاستطلاع 89 طالبة (تم تجميع 94 استمارة، استعملت منها 89 استمارة صحيحة). 49 منهن «غير محزبات»، بينما 40 «محزبات» (بحيث أن 17 طالبة تنتمي للتجمع، 17 للجهة، 6 لأبناء البلد). الجيل الوسيط لأعمار المشاركات هو بين 20 و23 عاماً، و92% منهن يدرسن للقب الاول بحيث أن نسبة 60% منهن يدرسن في مجال التعليم الأدي مقابل 40% اخترن المجال العلمي.

شمل الاستبيان 69 سؤالاً، وتم تقسيمه لثلاثة أقسام: الأول والثاني تم بناؤهما خصيصاً لهذا البحث، الأول يحتوي على أسئلة اجتماعية-ديمقراطية عامة معدة للاجابة من قبل جميع المستطلعات. اما القسم الثاني، فقد اقتصر الاجابه عليه على فئة المحزبات وقد شمل أسئلة حول مواقفهن تجاه وضعية النساء في أحزابهن وهيئاتها القطرية والمركزية، وفي كتلهن الطلابية. أما القسم الثالث فتطرق للمواقف والمفاهيم تجاه جزء من قضايا المرأة وقضايا المجتمع، وقد تمت الاجابة عليه من قبل المحزبات وغير المحزبات. وقد اعتمد هذا الجزء بأسئلته على استطلاعات سابقة (انظر: بحث جمعية نساء ضد العنف تحت عنوان مواقف من قضايا المرأة الفلسطينية في اسرائيل (2005)، وبحث اخر اعدته جمعية الشباب العرب بلدنا تحت عنوان احتياجات الشباب الفلسطيني في اسرائيل (2012)). في الدراسة الحالية سيتم التطرق لنتائج القسم الاول والثاني فقط من الاستطلاع ولجزء من القسم الثالث. تم تعبئة الاستمارة باللغة العربية وكل مستطلعة قامت بتعبئتها على انفراد دون ذكر أي من تفاصيلها الشخصية لضمان الحفاظ على خصوصيتها.

النتائج

سيتم عرض النتائج على محورين، المحور الاول: من خلاله سيتم استعراض القراءة التحليلية لمواد الكتل الطلابية ودمج قضايا النوع الاجتماعي فيها وخطاب تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والانشطة الفعلية التي أقيمت.

تعتمد النتائج على منشورات وأنشطة الكتل الطلابية إبان الانتخابات الاخيرة للجنة الطلاب العرب في أيار 2011 ومن خلال رصد لانشطتها خلال العام، وكانت قد خاضت هذه الانتخابات ثلاث كتل طلابية سياسية مركزية: إقرأ (الذراع الطلابي للحركة الاسلامية بشقها الشمالي)، الجبهة الطلابية والتجمع الطلابي. أما

كتلة الجبهة الطلابية). إلا أن الكتل الطلابية حرصت خلال السنين على ان تكون في الاماكن المتقدمة الاولى مرشحات من النساء في قوائمهم الانتخابية الأمر الذي يوصلهن أيضاً لعضوية لجنة الطلاب العرب والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب.

من هنا فإن هذه الدراسة لم تبحث مشاركة الطالبات في العمل الطلابي بل تمثيلهن، وذلك لكون النشاط الطلابي السياسي العام يتسم بمشاركة نسائية عالية جداً، ويصل عددهن غالباً لنفس عدد الذكور أو أكثر في كوادر الكتل الطلابية، خلافاً للعمل السياسي العام لكن هذه المشاركة والمساواة الكمية لم تنعكس بالضرورة على اقبال النساء للمواقع القيادية والتمثيلية بشكل يتلاءم مع نسبة ومدى فاعلية النشاط النسائي.

أسئلة البحث المركزية

هل قامت الكتل الطلابية الفاعلة والتي تحمل الفكر الديمقراطي ومن ضمنه تعزيز دور المرأة وقضايا النوع الاجتماعي، بتطبيق هذا الفكر من خلال سلوكياتها ومبناها التنظيمي وأنشطتها؟ وهل تجد الطالبات المحزبات عوائق ام فرص بالاندماج بالعمل السياسي الطلابي وارتداد المواقع القيادية؟ وما هي مواقف الطالبات من أحزابهن وتمثيل النساء فيها؟

منهجية البحث

من أجل تحقيق الدراسة تم اتباع المنهجية النوعية من خلال تحليل مضمون المنشورات الرسمية للكتل الطلابية²⁵ التي تم استخدامها في انتخابات لجنة الطلاب العرب الاخيرة في جامعة حيفا في ايار 2011. كذلك تم رصد الانشطة التي قاموا بها على مدار السنة.

بالإضافة لذلك تم اتباع منهجية البحث الكمي، فقد تم توزيع استطلاع في جامعة حيفا على الطالبات المنتميات للكتل الطلابية التي أعلنت في برامجها عن تعزيز دور المرأة وهي الجبهة الطلابية والتجمع الطلابي وأبناء البلد²⁶، وسيتم التطرق لهذه الشريحة من الطالبات بالبحث تحت تسمية «المحزبات». كذلك تم توزيع الاستبيان على شريحة الطالبات غير المنتميات لأحزاب («غير المحزبات») بحيث تم اختيار عينة البحث بموجب طريقة

25 تجدر الإشارة إلى أن جميع المنشورات والمواد التي تم استخدامها في البحث، تم طلبها والحصول عليها من ممثلي الكتل الطلابية من خلال التوجه المباشر من قبل الباحثة إليهم.

26 تجدر الإشارة إلى انه بالإضافة الى هذه الكتل الطلابية تنشط في جامعة حيفا كتلة إقرأ (وهي الذراع الطلابي للحركة الاسلامية بشقها الشمالي) التي قامت بترشيح وايصال طالبتين من أصل خمسة لعضوية لجنة الطلاب العرب. ورغم ان البحث يعتمد على دراسة الكتل التي أعلنت في برامج احزابها العمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتعزيز مكانة المرأة في جميع مجالات الحياة الامر الذي لا ينطبق على حالة "إقرأ" فقد تم التوجه اليها للمشاركة في البحث لمحاولة توصيف الواقع بشموليته ولكن لم يكن أي تعاون من قبلهم.

الطالب العربي» والتي صدرت في ثماني صفحات، واعتلى صفحتها الرئيسية عنوان «الصوت العربي واضح، الصوت التقدمي واضح» والتي أصدرتها كتلة التجمع الوطني الطلابي كجزء من حملتها الانتخابية، تم التشديد على أهمية وجود لجنة الطلاب العرب، أهمية رفع نسبة التصويت، دور التجمع في إعادة احياء اللجنة، وشرح وتفصيل حول عمل كتلة التجمع خلال السنة الدراسية. وقد جاء في النشرة الانتخابية بيان خاص يحمل عنوان «مساواة المرأة والدفاع عنها في سلم اولوياتنا» والذي من خلاله تم سرد ما حققه التجمع من انجازات من اجل رفع مكانة المرأة، مثل ادخال اول امراة عربية من حزب عربي للكنيست باعتبارها خطوة ثلاثية، تحصين 30% كحد ادنى من مقاعد مؤسسات الحزب للنساء، بناء اتحاد المرأة التقدمي وغيرها، كما شدد البيان على تقوية، تعزيز وتمكين دور النساء في المجتمع ودعى لمحاربة العنف ضد المرأة والقتل على خلفية ما يسمى «شرف العائلة». هذا بالاضافة فقد شملت رؤية كتلة التجمع للجنة الطلاب العرب بند يطالب بتعزيز دور المرأة حيث جاء فيه «العمل على احترام وتعزيز دور المرأة في النضال الاجتماعي والسياسي، وعلى أخذ دورها في المجتمع، مع اعتبار المساواة بينها وبين الرجل قضية اجتماعية تخص الرجل والمرأة على حد سواء». أوردت كتلة التجمع من خلال صفحات نشرتها الانتخابية ثلاث انشطة قد قاموا بها فيما يتعلق بنشاطهم بقضايا المرأة، الاول ندوة كانوا قد عقدوها حول تعدد الزوجات تحت عنوان «لا مبرر لتعدد الزوجات» و الثاني ندوة بعنوان «نضال المرأة الفلسطينية» بمناسبة يوم المرأة، بالاضافة لندوة اخرى تحت عنوان «الصعوبات التي تواجه المرأة العربية في المجتمع». من ناحية اخرى، برزت كتلة التجمع خلال السنتين الاخيرتين من خلال تنظيمها لنشاط خاص بالطالبات وهو «دوري كرة السلة للطالبات» الذي يعتبر نشاط عام تشارك فيه الطالبات العربيات والمعنيات في الجامعة.

أما بخصوص تمثيل الطالبات في قائمة التجمع الطلابي الانتخابية فقد تم ترشيح طالبتين ضمن الأماكن الخمسة الاولى في قائمة لجنة الطلاب العرب الانتخابية.

وعلى صعيد ادارة الكتلة الطلابية من خلال التمثيل في السكرتارية المنتخبة للكتلة بلغ عدد الطالبات المنتخبات فيها ثلاثة من أصل عضو سكرتارية في حين تم انتخاب طالب كسكرتير.

منشورات وموثيق لجنة الطلاب العرب: من خلال مراجعة دستور لجنة الطلاب العرب يتضح أولاً عدم تماشيه مع التطورات السياسية والتنظيمية الحاصلة في المجتمع الفلسطيني وفي أوساط الطلاب، وثانيًا يتضح فقدانها لرؤيا واضحة تجاه عملية

التحليل والدراسة فستعتمد على إصدارات كتلة الجبهة الطلابية الممتدة من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة وكتلة التجمع الطلابي الممتدة من حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

الجبهة الطلابية: من خلال المواد الرسمية المكتوبة والتي تم توزيعها على الطلاب كجزء من الحملة الانتخابية لم تحتل قضايا المرأة أي جزء من الخطاب المعلن او الحملة الانتخابية او الاعلامية، بحيث شددت المنشورات المكتوبة على دور الجبهة الطلابية بالعمل السياسي وعلى دورها في خدمة قضايا الطلاب. بالمقابل، استخدمت الجبهة الطلابية تقنية الفيلم القصير الذي تم تناقله عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي كجزء من الحملة الانتخابية، وشمل كلمات لمرشحين ومرشحات ولمصوتين/ات داعمين وداعمات للجبهة.

من خلال الفيلم الانتخابي القصير «الجبهة الطلابية، صوتي لمن يرفع صوتي، ليش؟»²⁷ برز الظهور النسائي المكتنف، بحيث أنه من أصل 20 شخصًا ظهروا في الفيلم - ما بين مرشح وداعم - ظهرت 11 طالبة متحدثة، بالمقابل الحملة الانتخابية بمجملها اعتمدت على طرح برنامج الجبهة السياسي والطلابي المطلي، من عرض انجازات طلابية قامت بها كتلة الجبهة مثل النضال لخفض قسط التعليم، بالاضافة لوصف مشروع الجبهة كمشروع حياة، معركة بقاء وكمشروع للحفاظ على الوعي السياسي والهوية القومية، الا انه فقط واحد من المتحدثين في الفيلم أشار إلى أن «أول من دعم المرأة ان كان من ناحية اقتصادية او سياسية، ومنح فرص عمل كانت الجبهة الطلابية» هذا ولم يتم التطرق لمشروع الجبهة الطلابي المستقبلي فيما يخص قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في الجامعة او في الحياة العامة.

أما على صعيد النشاطات العامة فقد اقامت الجبهة على مدار السنة فعالية واحدة تتعلق بقضايا المرأة وهي ندوة بمناسبة يوم المرأة، كما تم توزيع الأزهار وبطاقات التهئة على الطالبات بالجامعة.

أما بخصوص تمثيل الطالبات في قائمة الجبهة الطلابية الانتخابية، يتضح ان القائمة شملت على ثلاث مرشحات ضمن الاماكن الخمسة الاولى.

وعلى صعيد إدارة الكتلة الطلابية من خلال التمثيل في السكرتارية المنتخبة للكتلة بلغ عدد الطالبات المنتخبات فيها ثلاثة من أصل (11) عضو سكرتارية في حين تم انتخاب طالب كسكرتير.

التجمع الطلابي:

في النشرة الخاصة بالانتخابات تحت عنوان «المقال الطلابي- منبر



الدمقرطة كما أنه لا يتطرق للقضايا الاجتماعية ضمن أسس اللجنة واهدافها ولا لتعزيز موقع النساء وضمانه في مواقع قيادية في لجنة الطلاب العرب من خلال بنيته التنظيمية ونظام عمله، الأمر الذي انعكس جلياً أيضاً من خلال أنشطتها القليلة والتي لم تتطرق اي منها للقضايا الاجتماعية ولم تعمل على الربط بين الهم القومي والاجتماعي، انما اقتصر على قضايا مطلبية طلابية عامة وعلى مواقف تجاه احداث سياسية جارية. ومع ذلك فقد نجحت 6 طالبات بالوصول لعضوية لجنة الطلاب العرب من أصل 13 عضواً وذلك لكون احزابهن ضمن لهن الترشح بمواقع مضمونة بالقائمة الانتخابية.

من ناحية اخرى، شهدت الدورتين الاخيرتين للجنة الطلاب العرب تغييراً هاماً في النقاشات الطلابية ومحاولة هيمنة الخطاب الداعي لاقصاء النساء عن المنصات او تقييد الفعاليات المختلطة والحريات الفردية عامة وحقوق النساء خاصة، وهو خطاب تحاول «إقرأ» فرضه على باقي الكتل الطلابية منذ فوزها برئاسة لجنة الطلاب العرب، الأمر الذي خلق حالة فرض نقاش حول الخطاب الاجتماعي للجنة الطلاب العرب وحالة من الصدامية بين الكتل العلمانية التقدمية المتمثلة بالتجمع والجبهة، وبين إقرأ الاسلامية.

المحور الثاني: نتائج الاستطلاع

ستتناول النتائج مواقف الطالبات «المحزبات». النتائج ستتعامل مع المنتميات للكتل السياسية كمجموعة واحدة وليس بموجب الانتماء لكل كتلة سياسية على حدة وذلك لمحاولة توصيف الحالة العامة.

يتضح من نتائج البحث ان 55% من الطالبات المحزبات في الجامعة هن بالاصل ناشطات في الحزب قبل دخولهن الجامعة و47% منهن أيضاً عضوات أو منتسبات لاطار اجتماعي تطوعي او جمعية أهلية. أشارت 87% من المحزبات أن السبب الاساسي لانضمامهن للحزب هو التماهي مع فكره السياسي والاجتماعي بينما 13% أشرن الى ان السبب هو اما لكون اصدقاءهن او عائلاتهن ينتمين لهذا الحزب.

على مستوى التمثيل النسائي في هيئة ادارة الفرع الحزبي في الجامعة والمتمثلة بالاساس بالعضوية بسكرتارية الكتلة، 40% أشرن إلى إنهن حالياً او سابقاً كن عضوات في السكرتارية و 60% اشرن إلى عدم عضويتهم بتاتاً، و فقط 22% قد تم ترشيحهن في الأماكن الخمسة الأولى للقوائم الانتخابية للجنة الطلاب العرب او الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين.

على مستوى التمثيل النسائي في هيئات الحزب المركزية: 70% منهن يعتقدن ان حزبهن يوفر لهن الفرص الكاملة والمتساوية

للوصول لمناصب متقدمة في الحزب 11% يعتقدن انه يوفر ولكن ليس بالشكل الكافي و19% يعتقدن أنه لا يوفر بالمرة. يظهر أن 76% من المستطلعات لا يعتقدن ان كونهن نساء يشكل عائقاً امام التطور والاندماج في أعلى هيئات الحزب مستقبلاً و24% اخترن إجابة الى حد ما يشكل عائق، هذا وأشارت 45% الى انهن راضيات لحد ما عن التمثيل النسائي في هيئات حزبهن المركزية، بينما 37% اشاروا الى انهن راضيات جدا و18% اشاروا الى انهن غير راضيات بتاتاً. بالاضافة 66% يعتقدن ان حزبهن يضع قضايا المرأة في اولوياته، بينما 26% يعتقدن أن الحزب يضع قضايا المرأة بأولوياته لكن ليس بالشكل الكافي و 8% يعتقدن ان الحزب لا يضع قضايا المرأة بأولوياته بتاتاً. 74% يعتقدن ان وجود نساء في حزبهن كمنتخبات للجمهور او عضوات كنيست سيؤدي الى رفع مكانة النساء في الحزب بشكل كبير بينما 26% يعتقدن ان ذلك لن يؤثر او ان التأثير شكلي فقط.

اما على صعيد تقبل المجتمع والعائلة لنشاطهن السياسي، أشارت 62% من المستطلعات الى ان المجتمع يتقبل نشاطهن بشكل محدود، فقط 11% أشرن الى ان المجتمع لا يتقبل نشاطهن بتاتاً و27% يعتقدن ان المجتمع يتقبل نشاطهن السياسي بشكل كبير جداً. بالمقابل 65% منهن أشرن الى ان الجو العام بين الطلاب والطالبات العرب في الجامعة يشجع ان تندمج الفتيات بالعمل السياسي و30% أشرن الى ان الجو العام يشجع ولكن بشكل محدود بينما فقط 5% أشرن الى ان الجو لا يشجع بالمرة.

من ناحية اخرى يتضح أنه 29% منهن أشرن الى ان عائلاتهن تدعم نشاطهن السياسي بشكل كبير جداً، 18% اشرن ان العائلة تدعم نشاطهن ولكنها لا تحبذ، 21% أجابوا ان العائلة تدعم ولكن يخشون ان يؤثر النشاط على الدراسة، بينما 11% أشاروا الى ان العائلة لا تدعم ولكن لا ترفض بينما 21% أشاروا الى ان العائلة لا تدعم نشاطهن بالمرة.

بالمقابل يتضح من إجابات المستطلعات غير المنتميات حزبياً إلى أن السبب المركزي وراء عدم انتمائهن حزبياً هو كون برامج الاحزاب السياسية لا تلائم فكرهن وهذا ما اشارت له 34% منهن، أما الاسباب الاخرى فهي عدم ايجاد الوقت للنشاط (18%) وكون العمل السياسي لا يعنيهن (16%) أو اعطاء الاولوية للدراسة (16%) بينما اشارت 8% الى انه بحسب اعتقادها انتسابها لحزب ونشاطها سيؤدي الى صدام مع المؤسسات الاسرائيلية، واسباب اخرى (8%) والملاحظ ان اي منهن لم تختار إجابة ان العمل السياسي غير مناسب للمرأة.

هذا وعند فحص المواقف العامة من حقوق المرأة العربية 83% من المحزبات اشرن الى عدم رضاهن أو عدم رضاهن بتاتاً عن مكانة المرأة الفلسطينية في اسرائيل اليوم مقابل 67% من غير المحزبات.

نقاش النتائج

اتضح من خلال نتائج البحث ان الحركة الطلابية تضمن جوًا ديمقراطيًا ومشاركة فعلية وتمثيلاً غير كاف للطلبات في العمل السياسي العام بمستوياته المختلفة، من أجل التعمق بالنتائج سيتم نقاش نتائج البحث من خلال ثلاث محاور:

1. تمثيل النساء في المواقع القيادية في الحركة الطلابية

ان واقع مشاركة وتمثيل النساء في العمل الطلابي يختلف عن واقع مشاركتها وتمثيلها في العمل الحزبي والسياسي العام، لا بل ان وضعيتهن، مكانتهن ومشاركتهن آخذة بالازدياد، بحيث انه من خلال رصد أعداد النساء الممثلات في لجان الطلاب العرب في جميع الجامعات الاسرائيلية منذ عام 1961 حتى عام 1986، اتضح انه فقط 19 طالبة استطاعت الوصول لعضوية لجنة الطلاب العرب من اصل 288 عضو، أي ان نسبتهن لا تزيد عن الـ 6% بتراكم الاعوام (أنظر ملحق اسماء أعضاء لجان الطلاب، مصطفى 2002)). بينما اذا ما نظرنا الى واقع تمثيل الطالبات في لجان الطلاب العرب اليوم فنجد أن ما يقارب نصف الاعضاء هم من الطالبات، هذا يعود أيضاً لازدياد أعداد الطالبات في الجامعات، ولكن من ناحية اخرى تمثيلهن ضئيل في هيئة قيادة الكتلة الطلابية المتمثلة بالسكرتارية والتي تعتبر المكان المركزي لصنع واتخاذ القرار للكتلة الطلابية.

رغم هذا التزايد الكبير باعداد الطالبات وبالتالي التزايد الكبير بمشاركتهن بالعمل الطلابي ورغم ان بداية وانطلاقة نشاط الحركة الطلابية اتسم بنشاط نسائي منذ سنوات السبعين، خصوصاً في الجامعة العبرية، الا انه يتضح اقضاء الطالبات عن المواقع القيادية على مر السنين. ان هذا الواقع لا يلائم الدور المتوخى من الحركة الطلابية بخصائصها وميزاتها، كون لجان الطلاب العرب والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين هم الاطر الوحيدة المنتخبة على أساس قومي مستقل عن المؤسسات والاطر الإسرائيلية الرسمية وكذلك كونها تعتبر بعيدة عن الحمائية التي تميز انتخابات السلطات المحلية بشكل خاص، الأمر الذي من شأنه إعطاء المرأة فرص أكبر للمشاركة في عمليات صنع القرار والوصول لمواقع قيادية.

ان هذه الحالة من اقضاء المرأة عن الاماكن القيادية يعود، أولاً، الى كون الحركة الطلابية والكتلة الفاعلة تتبنى الموروث الثقافي بشموليته بما يشمل تبني استمرار فاعلية القوى التقليدية في المجتمع التي تتبنى قيماً اجتماعية تقليدية، إذ تؤدي هذه القيم، التي تنتقل عبر عملية «الجمعة» ويتم تذويتها عند الرجال والنساء على السواء، إلى عدم إحداث التغيير المرتجى لدى جيل الشباب أيضاً (ابو عقصة، 2005). ثانياً، ان عدم وصول نساء لمواقع رئاسية وقيادية في الحركة الطلابية، يعود أساساً

للبنية التنظيمية في الكتل نفسها، والتي فيها يتم انتخاب قائمة المرشحين، وان عدم انتخاب طالبات لموقع رئاسي للكتلة سيؤدي بطبيعة الاحوال الى عدم وصولهن الى موقع قيادة لجنة الطلاب العرب كهيئة طلابية عليا جامعة او للاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب. الامر الذي يعود الى الثقافة الحزبية السائدة التي تتعامل مع تمثيل المرأة ومشاركتها بالمفهوم الشكلي فقط، لذلك نرى الطالبات مرشحات في مواقع متقدمة لظهور القائمة الانتخابية بصورة حضارية وتقديمية من جهة ومن جهة اخرى لاستقطاب أصوات الطالبات.

2. تمثيل قضايا المرأة والنوع الاجتماعي

رغم إحراز تقدم طفيف جداً بالعمل على القضايا الاجتماعية المختلفة ومن ضمنها قضايا المرأة والنوع الاجتماعي الا انه من الواضح استمرار طغيان العمل الوطني السياسي على الاجندة الطلابية بشكل او بآخر حتى اليوم.

رغم التفاوت بين أنشطة التجمع الطلابي والجبهة الطلابية في هذا المجال، بحيث أن التجمع أولى أهمية أكبر لقضايا المرأة من خلال برامجه الانتخابية ومن خلال منشوراته الانتخابية، إلا أن هذا النشاط لم يتجسد بالعموم عبر إيصال نساء للمواقع القيادية وانتخابهن لرئاسة القوائم التمثيلية. ممكن تفسير تكريس كتلة التجمع الطلابي حيزاً أكبر من نشاطاته لقضايا المرأة، من منطلق التأثير بخطط الحزب العام الذي ظهر كحزب يعمل على تعزيز مفاهيم المساواة وإيصال النساء لمواقع صنع القرار ولمواقع تمثيلية من خلال تخصيصه مكان مضمون للنساء في قائمته وإيصال اول امرأة عن حزب عربي للكنيست، الامر الذي على ما يبدو أثر على الجو العام الداعم للمرأة وقضاياها في صفوف الحزب وشبابه وأدى الى اهتمام الجيل الشاب من قطاع الجامعيين بقضايا المرأة بشكل أكبر من باقي الكتل الطلابية.

من ناحية اخرى، من الملاحظ غياب الهم النسوي بأبعاده الاجتماعية والسياسية عن أنشطة ومنشورات لجنة الطلاب العرب والتركيز على القضايا الطلابية المطالبية والتفاعل مع القضايا السياسية العامة وهو ما يشبه لحد كبير أداء الاطر السياسية التمثيلية الاخرى في المجتمع.

لقد قامت الكتل الطلابية بالاعلان الشعاري المبدئي عن تعزيرهم لدور المرأة وقضاياها بشكل عام ولكنهم لم يعبروا عن التزامهم بخطوات عملية نحو تغيير تقاليد اجتماعية راسخة تحط من مكانة المرأة في المجتمع الفلسطيني ولم يقوموا بتطبيق فكرهم. فمن الواضح ان الكتل الطلابية تتعامل مع نفسها كفروع للأحزاب وتتبنى وتطبق تلقائياً مبنائها التنظيمي وسلوكياتها دون محاولة التجديد او التحديث منها او نقدها وتطويرها بروح شبابية او

إبداعية. الأمر الذي يجعل الحركة الطلابية في وضعيتها الحالية تقوم بدور وظائف بنيوي يرسخ الخطاب والدور القائم في ما يخص قضايا المرأة وقضايا المجتمع.

إن هذا التبنى للدور والسلوك التقليدي للأحزاب، يحد أيضاً من تفاعل الحراك الطلابي مع الحراك النسوي القائم رغم أن كلا المشروعين يعتبر من مشاريع النهضة والتحرر الاجتماعي والوطني ومن أسس الديمقراطية. بحيث لم يصدر أي نشاط أو موقف من قضايا اجتماعية نسوية جارية، على سبيل المثال: قضايا قتل النساء، الاعتداءات والتحرشات الجنسية، اقضاء النساء من سوق العمل، تزويج الفتيات وغيرها من القضايا الاجتماعية العامة مثل ظاهرة العنف في المجتمع، الأمر الذي يفضي إلى حالة انقطاع بالحراك والتواصل بين الحركة الطلابية وباقي أطر المجتمع النسوية والاجتماعية والعمالية إلا في قضايا محدودة تتعلق بالقضايا السياسية الوطنية الحقوقية.

لا يمكن تحميل مسؤولية غياب النوع الاجتماعي كاملة للاطر الطلابية. فالتنشئة الاجتماعية، كصورة تاريخية، تأثرت من عوامل مختلفة، منها مفاهيم العائلة الأبوية، وطبيعة المناهج المدرسية والجامعية والتي رسخت صورة المرأة الدونية، وعززت من تقسيم العمل التقليدي السائد، والذي كان دوماً يظهر المرأة كأنها غير قادرة على التفاعل والتأثير في الحياة العامة. بالإضافة، فإن تنشئة الاحزاب السياسية والتي كانت، في صبغتها، أبوية وهرمية على أساس الجنس والعشيرة، قد أثرت أيضاً على صورة المرأة في الحزب، وبالتالي في الحركة السياسية (كتاب، 2000).

إن واقع إهمال الكتل الطلابية الفاعلة للهم النسوي والمجتمعي العام، قد يؤدي إلى تشكل أجسام طلابية نسائية فاعلة في هذا المجال، تماماً كما حدث في المجتمع عامةً عندما احتاجت النساء لإقامة اجسام نسوية خاصة لرفع ودفع قضاياها طالما أن الاحزاب السياسية القائمة لم تقم بهذه المهمة. شهدت الجامعة العبرية تحركاً في هذا الصدد خلال شهر شباط 2012، وذلك من خلال إقامة مجموعة «ثوري ع كل سلطة» والتي أسستها مجموعة من الطالبات الناشطات، المحزبات وغير المحزبات، وأتت لتسد فراغاً تركته الكتل الطلابية وأقمن أنشطة متنوعة، بحيث اشاروا في تعريفهن عن مجموعتهن المكونة من ثماني طالبات: «نحن مجموعة من الطالبات النسويات الفلسطينيات في الجامعة العبرية-القدس. جميعنا على ادراك ان اضطهاد المرأة الفلسطينية المستمر في مجتمعنا، يتجسد في العديد من القضايا منها: القتل على شرف العائلة، عدم منحنا الحرية لممارسة حقوقنا المشروعة وحتى في الأشياء البسيطة مثل لبسنا وعودتنا الى البيت في ساعة متأخرة الخ. هذا بالإضافة الى تعامل الدولة واضطهاد النظام الصهيوني الممنهج للفلسطينيين الذي يولد معه اضطهاداً مضاعفاً للمرأة

ويزداد عليها الحمل النضالي في تحررها من المجتمع ومن قيود الدولة الصهيونية فتواجه بذلك نضالين امامها- نرى ان النضال في الساحتين له مصب واحد وهو الحرية، التقدمية والمساواة ولا يمكن تحقيق مطالب نضال واحد بمعزل عن الاخر»²⁸.

لا شك ان حالة «ثوري ع كل سلطة» يتوجب تناولها بشكل خاص وموسّع في ابحاث قادمة، لكونها المجموعة الطلابية الاولى التي تشكلت من هذا النوع، رغم محاولات سابقة لم تنجح في جامعة حيفا وجامعة تل ابيب. ومن المتوقع، ان يتم انتقال هذه التجربة الحديثة للجامعات الاخرى طالما ستستمر الكتل السياسية الفاعلة باهمال القضايا النسوية.

3. مواقف النساء من أحزابهن

إن وجود مشاركة وأعداداً شبه متساوية بين الذكور والاناث في كوادرات الكتل الطلابية، ووجود أحزاب سياسية أدرجت قضية المرأة على برامج أعمالها ودساتيرها وبنائها التنظيمية، وإن بشكل محدود، ساهمت في دفع مكانة المرأة وقضاياها في المجتمع، وشكلت رافعة لهذه القضايا وساهمت بطرحها أمام المجتمع وامام مؤسسات الدولة. الأمر الذي أدى إلى:

أولاً، لإضفاء شعور عام لدى الطالبات المحزبات بأن أحزابهن وكتلهن الطلابية تشكل رافعة لقضايا المرأة نسبةً للأطر الأخرى في المجتمع، الأمر الذي يفسر رضا الطالبات عن أحزابهن وعن دور الحزب في التعامل مع المرأة وقضاياها ودورها ومكانتها داخل الحزب، رغم أن الأرقام والمعطيات بالواقع تشير إلى غير ذلك. من ناحية أخرى ممكن تفسير هذه النتائج إلى حاجة الطالبات لإظهار أحزابهن كأحزاب حضارية تقدمية من منطلق الالتزام الحزبي، ومن كون الغالبية الساحقة أشرن إلى ان عضويتهم بالحزب نابعة عن تمناه فكري مع الحزب وايدولوجيته، الأمر الذي يدل أيضاً على استقلالية فكرية لدى الطالبات المحزبات وعدم التماهي التلقائي بالضرورة مع انتماءات عائلتهن الحزبية والسياسية.

ثانياً، من الواضح أن إدراج هذه الكتل لقضايا المرأة على برامجها، قد ساهم بالتأثير على الطالبات بنقد واقعهن كنساء في المجتمع وعدم تقبله كمفهوم ضمناً وهو الأمر الذي انعكس في عدم رضاهن عن مكانة المرأة الفلسطينية في اسرائيل بشكل اكبر من الطالبات غير المحزبات.

إن توقعات الطالبات المستقبلية من أحزابهن واعتقادهن أن كونهن نساء لا يشكل عائقاً امام التطور والاندماج في هيئات الحزب العليا، أو أن الحزب يوفر لهن فرص كاملة ومتساوية

28 من صفحة مجموعة "ثوري ع كل سلطة" على موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

السياسية بما يشمل القضايا الاجتماعية كما يجب طرح القضايا الاجتماعية بعدها السياسي.

على الصعيد البحثي، أولاً، هناك حاجة لخلق حالة تراكم بحثية فيما يخص الحركة الطلابية وتناولها على الأصدمة المختلفة، كما يجدر توسيع البحث حول النساء في الحركة الطلابية ليشمل أبحاثاً نوعية أيضاً تعتمد على مقابلات مع الناشطات والناشطين لفهم أعمق للواقع وحيثياته، كما يجب توسيع البحث ليشمل رصد للنقاشات الدائرة في صفوف الحركة الطلابية وليس فقط المواقف والمنشورات الرسمية المكتوبة.

كما ويجدر اجراء بحث مستقبلي مستمر مع الطالبات لفحص مدى استمرار فاعليتهن ومواقفهن أثناء العمل الطلابي وبعده - عند خروجهن للحياة العامة والنشاط السياسي والحزبي العام. ثانياً، من المهم إجراء أبحاث تضمن استحضار تجربة الطالبات الناشطات من المراحل السابقة، بحيث ان الأبحاث القائمة حول الحركة الطلابية همشتهن ولم تنصف دورهن وتجربتهن.

ثالثاً، هناك حاجة لبحث مستقبلي يفحص تداعيات الخطاب الإسلامي الآخذ بالتوسع في الجامعات في السنوات الخمس الأخيرة ومدى تأثيره على الخطاب العلماني التقدمي في الحركة الطلابية. **على صعيد الحركة الطلابية**، أولاً، هناك حاجة لإعادة صياغة دستور ومبنى لجنة الطلاب العرب والاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب، بما يضمن تحديات ومهام المرحلة على ان يكون رافعة نحو ضمان أسس الديمقراطية، وبما يشمل ويعزز مكان دائم للنساء في هذه اللجان، الأمر الذي يضمن تمثيل النساء وقضاياهن، بغض النظر عن توجهات وتركيبات وشكل الكتل الطلابية المتنافسة.

ثانياً، على الحركة الطلابية والكتل الفاعلة فيها التنبه لأهمية دورها في بناء المجتمع ومفاهيمه وليس فقط لدورها بالتفاعل السياسي التقليدي، وبالتالي تكثيف العمل لضمان إحداث تغيير مرتجى في تغيير علاقة القوة والسيطرة والسعي نحو المساواة، وذلك من خلال إحياء أنشطة تحمل الهم المجتمعي وكذلك التشبيك مع الأطر المجتمعية والنسوية الفاعلة وتكوين حالة من التفاعل الشمولي مع المجتمع بأطيافه.

على صعيد عمل المنظمات النسوية: لا شك ان القضايا النسوية لم تتحول بعد لقضايا مجتمع اعم لا زالت محصورة ضمن عمل الأطر النسوية الفاعلة، وهو ما يعود لأسباب عدة ليس مكان نقاشها هنا، الامر الذي يحتم على الاطر النسوية زيادة فاعليتها وعلاقتها مع الأطر الطلابية، وهي أجسام مركزية وهامة جداً في بناء المجتمع وقيادته مستقبلاً، هناك حاجة لأن تقوم الأطر النسوية بتطوير آليات وبرامج عمل خاصة في أوساط الطلاب الجامعيين والعمل على التشبيك الدائم معهم.

لوصول لمناصب متقدمة، لا تتماشى مع الواقع الحالي لتمثيل النساء أو قضاياهن في الاحزاب ولا تتماشى بالضرورة مع التجارب النسائية الحالية والسابقة.

يمكن تفسير الرضا والتوقعات العالية من الحزب من قبل الطالبات، لاعتبارهن الكتلة الطلابية صورة مصغرة عن هيئات الحزب القطرية أو المركزية أو المحلية وتوقعهن باستمرار الجو الداعم لهن، بحيث اتضح من النتائج أن الجامعة والجو الطلابي يشكل بيئة ودفينة داعمة جداً لاندماج الطالبات بشكل كبير في النشاط السياسي مقارنةً بالمجتمع بشكل عام او بعائلات الطالبات، وهو الأمر الذي يفسر أيضاً تساقط وقلّة أعداد النساء في العمل الحزبي العام في الفروع والهيئات، التي على ما يبدو لا توفر الدفينة والظروف المريحة للنساء للمشاركة فيها كما في العمل الطلابي. حيث أن تتبّع مسيرة النساء اللواتي تم مقابلتهن في بحث «طريق وعرة - نساء عربيات في القيادات السياسية للعرب في إسرائيل» (أبو بكر، 1998) يفند توقعات الطالبات من أحزابهن بتوفير فرص كاملة ومتساوية للوصول لمناصب متقدمة، بحيث أشارت معظم النساء اللواتي تم مقابلتهن في البحث المذكور وهن نساء شابات ناشطات ومركزيات في أحزابهن وبارزات في المجتمع، الى أنهن يعتقدن أن الحزب سيقوم بترشيحهن لاحقاً في مواقع قيادية وسيضمن لهن مكانة قيادية داخل الحزب. ولكن مع مرور أكثر من 14 سنة على اجراء البحث ومن خلال رصد الواقع، ينتج أن آياً من النساء المذكورات لم يتم ترشيحها فعلاً في الأماكن المضمونة وصدارة قائمة انتخابات كنيست او مجلس محلي رغم أن بعضهن اندمج لاحقاً في عضوية هيئات الحزب المركزية.

تلخيص وتوصيات

ان الحركة الطلابية هي إطار هام ومركزي يقع على عاتقه القيام بدور ثلاثي ونوعي في المجتمع عامةً وليس فقط في أروقة الجامعة. لا شك أن الحركة الطلابية بكتلها الفاعلة قد ساهمت في حفظ القضية والهوية الوطنية الفلسطينية حاضرة بين صفوف الشباب والطلاب، ولكن اتضح انه حتى اليوم لم تقم الحركة الطلابية بالدور الحدائي المعاصر والنهضوي بشموليته، رغم مساهمتها عبر السنين في تعزيز دور المرأة ودمجها في صفوفها وتعزيز الخطاب التقدمي، ألا أنها لم تضمن التمثيل الفعلي والمتساوي للطالبات في كتلها كما لم تأخذ على عاتقها دمج قضايا النوع الاجتماعي وقضايا المرأة وقضايا المجتمع عامةً على اجنداتها الطلابية وانشطتها بالشكل الكافي بما ينسجم مع متطلبات المرحلة. يفترض الا يتم عزل المساواة وقضايا النوع الاجتماعي والقضايا المطلبية والنقابية للطلاب عن المفاهيم المتعلقة بالنظام والعمل السياسي، بحيث يتوجب طرح القضايا



ثبت المراجع

أبو بكر، خ. (1998). طريق وعرة - نساء عربيات في القيادات السياسية للعرب في إسرائيل". إصدار: مركز دراسات المجتمع العربي في إسرائيل.

أبو بكر، خ.; رفينوفيتش، د. (2002). جيل منتصب القامة. إصدار: كيت. (بالعبرية)

أبو عقصة - داوود، س. (2002). النساء الفلسطينيات في السياسة الاسرائيلية. اطروحة دكتوراه- القدس: الجامعة العبرية.

أبو عقصة - داوود، س. (2005). التمثيل السياسي للنساء الفلسطينيات في الحكم المحلي في إسرائيل، 1950 - 2003. مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 16 ، العدد 62 .

المالكي، م. (2000). الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة، تجارب وآراء ، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية-مواطن، الطبعة الأولى.

جبريل، م. (2000). الحركة الطلابية، توجد هنا خميرة نقابية وديمقراطية، في: المالكي، مجدي (محرر). الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة، تجارب وآراء، منشورات مواطن، رام الله 2000

شحادة، م. زعبي، ه. (2012). احتياجات الشباب الفلسطيني في إسرائيل. إصدار جمعية الشباب العرب- بلدنا.

سالم، و. (2000). الحركة الطلابية بين استكمال مهام التحرر الوطني ومهمات البناء الديمقراطي، في: المالكي، مجدي (محرر). الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة، تجارب وآراء، منشورات مواطن، رام الله.

عبده، ج. (2008). الجمعيات النسائية والنسوية الفلسطينية في مناطق 48. إصدار مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

علي، ن. (2008). خارج الملعب البيتي: نساء فلسطينيات في الحياة السياسية في إسرائيل. قضايا اسرائيلية. إصدار: مدار المركز الفسطيني للدراسات الاسرائيلية. ص 112- 128.

غانم، ه. (2005). مواقف من قضايا وحقوق المرأة الفلسطينية في إسرائيل. إصدار جمعية نساء ضد العنف.

مصطفى، م. (2002). الحركة الطلابية العربية الفلسطينية. إصدار سلسلة دراسات المجتمع العربي عن مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم.

مصطفى، م. (2011). الحركة الطلابية العربية في الجامعات الاسرائيلية. إصدار جمعية اقرأ الجمعية العربية لدعم التعليم في المجتمع العربي. ام الفحم.

مكاوي، ا. (2008). "الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية". في: عبد الرحيم الشيخ (محرر). المنهاج الفلسطيني: اشكاليات الهوية والمواطنة. رام الله: مؤسسة مواطن. ص: 206-186.

كُتاب، ا. (2000). الحركة الطلابية الفلسطينية وأبعادها الاجتماعية النسوية. في: المالكي، مجدي (محرر). الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة، تجارب وآراء، منشورات مواطن، رام الله .

هرتسوغ، ح. (1996). هويات على مفترق طرق، المرأة العربية في إسرائيل. حيفا.

هنوش - سروجي، م. (1955). نساء عربيات إسرائيليات في الحياة السياسية. حيفا. ريم للترجمة، للطبع والنشر.

تقارير:

تقرير عهد المساواة ما بين الواقع والتوقع، تساؤلات بعد أربع سنوات. إصدار جمعية نساء ضد العنف، الناصرة 2010.

تقرير حول معطيات حول الطلاب العرب في معاهد التعليم العليا. إصدار مركز الأبحاث والمعلومات، الكنيست، 2009.

Hijab, N. (1988). **Woman power: The Arab debate on women at work.** Cambridge University Press.

مفهوم وتحليل ظاهرة العنف الجنسي الواقعة على الفتيات الفلسطينيات في إسرائيل حسب وجهة نظر مراكز المساعدة

عنان أبو صالح

عاملة اجتماعية، طالبة للقب الثالث في الخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية

مقدمة

يتطرق هذا المقال إلى شرح مفهوم وتحليل ظاهرة العنف الجنسي الواقعة على الفتيات الفلسطينيات في إسرائيل، حسب وجهة نظر مراكز المساعدة، وذلك من خلال عرض نتائج بحث أجريته في نطاق دراستي لنيل شهادة الدكتوراه في قسم الخدمة الاجتماعية في الجامعة العبرية، والذي يُنشر هنا لأول مرة. ينقسم المقال إلى أربعة أجزاء حيث يتناول الأول الإطار النظري المتصل بمشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات الفلسطينيات في إسرائيل، ويصب الاهتمام على معضلة تأثير السياق الاجتماعي الثقافي والسياسي على مشكلة العنف الجنسي ضدهنّ. الجزء الثاني يطرح المنهجية التي استخدمت في البحث من حيث انتقاء العينة وتوزيعها. أما الجزء الثالث فهو عرض للبيانات التي تم الاستناد إليها من خلال الموضوع حيث برزت خمسة مواضيع أساسية للنقاش وهي: مشكلة الاعتداءات الجنسية وصعوبة الإبلاغ عنها؛ العائلة الفلسطينية وظاهرة الاعتداءات الجنسية؛ السياق الاجتماعي الثقافي للمشكلة؛ السياق السياسي؛ وآليات العلاج. أما الجزء الأخير من المقال فيناقش النتائج ويستعرض توصيات التي وُضعت بناءً على نتائج البحث.

الجزء الأول : الإطار النظري

العنف الجنسي: حظيت مشكلة العنف الجنسي باهتمام العديد من الأوساط الإعلامية الأكاديمية والمجتمعية في الآونة الأخيرة،

وعلى كافة مستوياتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى أصبحت جزءاً من خطاب الحياة اليومية. يعتبر العنف الجنسي أحد أشكال التمييز وإحدى أخطر المشكلات الاجتماعية الحالية. وبطبيعة الحال نجد أن النساء هنّ الغالبية العظمى ممن يتم التحرش بهنّ، مع أنّ الدراسات تشير لوجود فئات أخرى ضحية العنف الجنسي مثل المراهقين والأطفال والأقليات الإثنية والقومية (Willis, 2010; 2011) ومن ضمنها النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني (شلهوب- كيبوركين، 2003). ومع تنامي وتطور هذه الظاهرة عبر التاريخ، فقد حظيت في العصر الحديث باهتمام محلي وعالمي كبيرين وهي ليست مرتبطة بالدين أو العُرف أو المستوى الثقافي والاقتصادي بل تنتشر في مختلف الشرائح والطبقات الاجتماعية (Blagg, 2000; Glover et. Al., 2011).

يمثل العنف المبني على النوع الاجتماعي والممارس تجاه النساء ظاهرة عالمية ففي تقرير أمнести (2007) تبين أنّ "واحدة من كل ثلاث نساء على الأقل في أنحاء العالم تتعرض للضرب أو للإجبار على ممارسة الجنس، أو تتعرض بطريقة أو بأخرى للإيذاء خلال حياتها وعادةً ما يكون المعتدي شخصاً من أحد أفراد عائلتها أو شخصاً معروفاً لها" (Amnesty, 2007). تعتبر مشكلة العنف الجنسي ظاهرة عالمية تختلف حدتها وسعة انتشارها من مجتمع إلى آخر وتتباين بالتالي أسبابها ودوافعها من مجتمع إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى. وإذا نظرنا إلى المجتمعات الأوروبية، فقد

أفاد تقرير لمنظمة العمل بأن أكثر من 30% من النساء العاملات في النمسا تعرّضن لحرّشات جنسية عام 2009، في حين بلغت النسبة في التشيك 35%، وفي الدنمارك 15%، وفي فرنسا 21%، وفي هولندا 58%، وفي أسبانيا 27%، وفي النرويج 41% (<http://www.Pr.gov.sa/mqilt/pages/m/81030.aspx>).

أما في الدول العربية، فتؤكد الدراسات والتقارير أنّ 83% من النساء في اليمن اشتكين من تعرّضهن للحرّش سواء في الأماكن العامة أو أماكن الجنس، وأنّ 27% من النساء المصريات قد تعرّضن بالفعل لهذا الشكل أو ذلك من أشكال التحرش الجنسي. كما اشتكت الفتيات الجزائريات الجامعيات من تعرّضهن للمضايقات الجنسية من قبل مدرّسيهن، ومنهن 44,6% تعرّضن للمضايقات اللفظية، بينما أفصح 13,8% عن تعرّضهن للتحرش الجنسي. وفي قطر أفصح 21,1% من الفتيات عن تعرّضهن لذات المشكلة، وفي المملكة العربية السعودية يتعرض 22,7% من الأطفال للحرّش الجنسي. كما يُعتبر الاغتصاب من الاعتداءات الجنسية الأولى في المغرب وخاصة على القاصرات دون سن الرشد القانوني (محمد، 2010).

إنّ العنف الجنسي هو أقل أنواع الاعتداء انكشافاً بسبب السرية أو "مؤامرة" الصمت التي تغلب على هذا النوع من القضايا. ويُعتبر مشكلة مستترة حيث يبدي الضحايا الكثير من التردّد في الكشف عن الاعتداء، وذلك لأسباب عديدة قد يكون أهمها السرية التقليدية النابعة عن الشعور بالخزي الملازم عادة لمثل هذه التجارب الأليمة. أظهرت الدراسات دائماً أنّ معظم الضحايا لا يفشون سرّ تعرّضهم للاعتداء الجنسي وحتى عندما يفعلون، فإنهم قد يواجهون عقبات إضافية وخاصة لوجود أسباب عديدة تجعل الأطفال يخفون نكبتهم وتجعل معظم الأسر لا تسعى للحصول على دعم خارجي لحل هذه المشكلة، كما أنها قد تواجه بدورها مصاعب إضافية في الحصول على الدعم اللازم (Alaggia, 2011).

ومن الأسباب التي أدّت إلى زيادة العنف الجنسي عدم التبليغ عليه بحجج مختلفة، منها الخوف من الجهة المعنّفة، التهديد بالقتل أو الفضيحة أو التلويح في حال كشف الاعتداء وإخبار الشرطة، الخوف من ردود فعل الأسرة والمجتمع خاصة إذا كان المعتدي من العائلة ومعروفاً للضحية، الارتباط العاطفي والاجتماعي بين المعتدي والضحية، الخوف من تدهور العائلة والخوف من العار والفضيحة التي قد تلحق بالأسرة بعد معرفة الناس بتعرّض أحد أفراد العائلة للعنف الجنسي، حيث تعتبر أغلب العائلات أنّ الفضيحة أهم من الطفل وأنّ الكتمان أسلم له، وينسون ما يعانيه وما سيعانيه الطفل من ألم وقهر، مما يؤدي للمجرمين إلى التمادي ما دام هناك من يشجّعهم بالتكتم عليهم

(أبو بكر، 2006; 2007; Ullman, 2005).

العنف الجنسي ضد النساء قضية عامة وليست خاصة، انطلاقاً من أنه يؤثر سلباً على تنمية المجتمع وتطوّره. ويُعتبر الاعتداء الجنسي شكلاً من أشكال العنف الشائعة الذي ينتهك خصوصية الفرد وحقه في الحفاظ على جسده وشعوره بالأمان الاجتماعي والنفسي، ومن هنا آثاره الهدّامة على الفرد والمجتمع. يؤثر الاعتداء الجنسي بشكل سلبي على الضحية ويتفاوت التأثير وتعامل الضحية مع الاعتداء الجنسي في حدّته من ضحية إلى أخرى. إنّ معظم الضحايا يتكتمون على واقع الاعتداء مما يؤدي إلى استمرار الاعتداء وإلى خلل سلوكي نفسي واجتماعي تعاني منه الضحية. ويختلف تأثير الاعتداء الجنسي على الضحية حسب عمرها ونوع الاعتداء والمعرفة المسبقة للمعتدي ووضع الضحية النفسي والشخصي. وتنعكس هذه التأثيرات في أعراض يمكن ملاحظتها (دديا، 2000; أبو أحمد، 2009).

إنّ لمشكلة الاعتداءات الجنسية تداعيات عديدة علي الضحية، إذ تشير العديد من الدراسات إلى أنّ العنف الجنسي يؤدي إلى حدوث صدمات ومضاعفات نفسية مثل الحزن والكآبة وعدم الثقة بالآخرين ومشاكل أخرى كالتوتر والخوف (Bruffaerts et. Al., 2010)، وإلى مضاعفات اجتماعية حيث يقع اللوم على الضحية، ووصمات العار من قبل المجتمع وحتى النبذ العائلي، بالإضافة إلى تغيير كبير في علاقاتهم الاجتماعية، واهتمام الضحية بشكل ملفت للنظر للمواضيع الجنسية، والانطواء والخوف ولوم الذات واحتقارها وعدم الرغبة في الحياة وقد تصل لدى البالغين بالتعبير عن الرغبة في الانتحار (Briere & Elliott, 2003). بالإضافة إلى هذا كله، تظهر أعراض نفسية جسدية مثل آلام جسدية عديدة دون أن يكون لها مسبب عضوي، إنما هي أعراض حالة نفسية من شأنها أن تكون مؤشراً لاعتداء جنسي داخل الأسرة (Carter et. Al., 2006).

تطرّقت أبحاث عديدة لتأثير العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية على انتشار مشكلة العنف ضد نساء الأقليات بشكل عام والعنف الجنسي بشكل خاص. وقد أظهرت تأثير عوامل متصلة بهويتهن الاجتماعية مثل العنصر واللون والأصل العرقي والأصل القومي على انتشار الاعتداءات الجنسية وعلى الضحايا، خاصة اللاتي يعشن في ظل اقتران التمييز الجنساني والعنصري. إنّ الضحايا المنتميات إلى الأقليات المهاجرة والنساء من السكان الأصليين في كثير من المجتمعات، يتعرّضن بنسب أعلى للاعتداء الجنسي ويواجهن صعوبات عديدة في كشف الاعتداء أو تلقي مساعدة مهنية، حيث يعانون من عدم توفير الحماية أو تتمتعن بحماية هامشية فقط بموجب القانون (Paut et. Al., 2006). ويُعتبر العنف المرتكب ضد المرأة على أساس الأصل العرقي أو

الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، من جهة أخرى، يلعبان دوراً كبيراً في حدوث وتفاقم العنف الجنسي في مجتمعنا (أبو أحمد، 2009).

يُعتبر الحديث عن موضوع الجنس من المواضيع المحظورة "طابو" في المجتمع الفلسطيني التي لا يصرح بها ولا يُحكى عنها في الحيز العام وذلك بسبب التربية للاحتشام والعيب السائدة في المجتمع. لقد أثبتت الدراسات والأبحاث أنه نادراً ما تجد الضحية عنواناً دائماً للتوجه إليه عند حدوث الاعتداء، بسبب عامل التكتّم على الأمور الجنسية عامةً وعلى العنف الجنسي خاصةً، مما يؤدي إلى استمرار الاعتداء لسنوات حيث تلعب العائلة والمجتمع دوراً فعالاً في استمرار الاعتداء نتيجة لموقفه السلبي من الضحايا وإعطاء أهمية لموضوع الحفاظ على غشاء البكارة. لقد أصبح خطاب العنف الجنسي على الفتيات يوجّه حاله اللوم إلى الضحية. حيث يستعمل المجتمع الفلسطيني غشاء البكارة ككاشف للشرف والعفة، وهناك فئات كثيرة ما زالت تعتمد كفاحص للسلوك العفيف للفتاة وكمقياس لقيمتها الاجتماعية. أحياناً يتحوّل غشاء البكارة كضامن لشرف الفتاة والعائلة مما يؤدي بالفتيات إلى الاهتمام الزائد بسلامة غشاء البكارة أكثر من الاعتداء الجنسي (شلهوب- كيفوركين، 2001).

لقد أظهرت دراسات عديدة أنّ العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، والذي يُعتبر أقلية وطن، مشكلة واسعة الانتشار نتيجة لتأثير السياق الاجتماعي الثقافي والسياسي على الضحايا والمجتمع الفلسطيني (شلهوب- كيفوركين، 2001). رغم انتشار المشكلة، نرى أنّ كثيراً من ضحايا العنف الجنسي يميلون لعدم الإفصاح عن تجربتهم المؤلمة وذلك لاعتبارات ثقافية وشخصية مثل الخجل والشعور بالذنب والتلويح والخوف من الانتقام وغيرها من الأسباب الثقافية الشخصية. هذا إلى جانب قلة الخدمات المتوفرة لمساندة وحماية الضحايا، مما يولد لدى الكثير منهن مشاعر انعدام الجدوى والشعور بالضعف أمام العنف الموجه ضدهن وبالتالي الارتداد عن الإفصاح عن معاناتهن (دعبول- بلال، 2003).

لا يمكن أن نعزو حدوث العنف الجنسي فقط إلى المبنى الأبوي عديم المساواة للجنسين فحسب بل كذلك إلى المعاملة المهينة وتوجيه إصبع الاتهام الذي تتعرض له الضحية عندما تتوجه لتلقي الحماية والدعم والمساعدة من دوائر الخدمات المختلفة. ومن جهة أخرى، نواجه المعاملة المتسامحة والمتهونة التي عادةً ما يحصل عليها المعتدي مقابل المعاملة المهينة التي تتعرض لها الضحايا من قبل دوائر الخدمات الاجتماعية والقانونية والتي هي نتاج الفكر الأبوي والتوجه الذكوري لدوائر الخدمات هذه (حاج يحيى، 2005).

العنصر أوضح الأمثلة على التمييز المتعدد الجوانب، إذ تمثل حوادث الاغتصاب في البوسنة وكوسوفو وبوروندي ورواندا، واستهداف النساء على أساس العرق بانتهاك يستند صراحة إلى النوع الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يتمخض الصراع العرقي عن عدد كبير من اللاجئات اللائي يصبحن عندئذٍ عرضة للعنف الجنسي والمشاكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي. وقد أصبح الاغتصاب الذي تتعرض له المرأة بسبب أصلها العرقي أو الديني معترفاً به كسلاح من أسلحة الحرب (Amnesty, 2004a; 2004b). إنّ النساء الفلسطينيات كأقلية وطن يواجهن أيضاً مشكلة العنف الجنسي، وقد أثبتت الدراسات تأثير السياق الاجتماعي والسياسي على انتشار المشكلة وعلى الضحايا.

الاعتداءات الجنسية في المجتمع الفلسطيني: تعتبر مشكلة العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني مشكلة متعددة الأوجه والعوامل والآثار، نتيجة لتأثير السياق الاجتماعي الثقافي والسياسي للشعب الفلسطيني على انتشار المشكلة وازدياد الصعوبات التي تواجه الضحايا والتي تحد من إمكانية علاجها (أبو بكر، 2006). يعاني المجتمع الفلسطيني من الاعتداء الجنسي سواء الذي يحدث داخل الأسرة أو خارجها حيث حرصت الضحايا الفلسطينيات على كتم موضوع العنف الجنسي حتى لا يعانين من ردود فعل العائلة والمجتمع (دعبول- بلال، 2003).

يتميز المجتمع الفلسطيني بكونه مجتمعاً تقليدياً محافظاً وأبويًا، ويُعتبر العنف الجنسي نتاجاً للتربية الذكورية التي يتم فيها سقل الهويات الجنسانية المنمطة. إنّ التربية التي ينشأ عليها الرجل والتي تعتمد القوة والسيطرة في أساسها والتربية التي تنشأ عليها المرأة والتي تعتمد الخنوع والخوف والتهميش، يشكلان حلقة كبيرة في فهم ظواهر اجتماعية كثيرة تميز وضعية المرأة وبالتالي تميز ديناميكية الاعتداءات والإساءات الجنسية (أبو بكر، 2006; Abu-Baker & Dwairy, 2003).

يملك المجتمع الفلسطيني في إسرائيل قيماً ومعايير مؤيدة لهيمنة الرجال وخنوع النساء، تسبغ الشرعية على لجوء بعض الرجال للعنف والإساءة من أجل المحافظة على شرف العائلة وعلى مكانتهم. إنّ الأيديولوجيا والبنية البطريركية الأبوية السائدة في المجتمع الفلسطيني تتمثل أيضاً في التوقع من الفتاة الخضوع لسيطرة الرجل وتقبل كونها مصدرراً للعيب على شرف الأسرة. وبالمقابل يملك الشاب السيطرة والهيمنة وهو المستول عن الحفاظ على شرف العائلة وكرامتها. بالإضافة إلى ذلك، نجد في المجتمع الفلسطيني تفهماً بل ودعماً للتصرفات العنيفة الذي يستعملها الرجل المعتدي، ولذلك نرى أنّ هناك غياباً للنبذ الاجتماعي للعنف الجنسي وللعنيف من جهة، وغياب الضبط

السياق السياسي للمجتمع الفلسطيني: هنالك علاقة قوية بين الواقع السياسي وهو مشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات في إسرائيل، وذلك نتيجة للتجارب المؤلمة التي مر بها الشعب الفلسطيني للذي يعاني حتى اليوم من ممارسات عنيفة وعنصرية، ومن الإقصاء عن مراكز القوة والعجز عن التأثير على السياسات التربوية والاقتصادية والاجتماعية كما يتماشى مع احتياجاته الخاصة. إن المجتمع الفلسطيني في إسرائيل يعاني من ظروف القمع والإقصاء والعنصرية والتمييز والعنف السياسي، مما يولد مشاعر القهر والإحباط والتوتر والقلق والخوف، إلى جانب ظروف حياتية اجتماعية وشخصية مؤلمة وقاهرة مثل الفقر والبطالة وغيرها. كل هذه الظروف تلعب دوراً كبيراً في انتشار مشكلة العنف الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك فإن العنف الجنسي ضد الفتيات الفلسطينيات يتأثر أيضاً من تعامل الدولة مع الشعب الفلسطيني وكونه أقلية وطن في هذه الدولة وما تعرّضه هذه المكانة من ظروف اقتصادية ونفسية وتربوية وغيرها واعتباره عدواً ومصدر تهديد لأمن الدولة (شلهوب- كيفوركين، 2001).

تتعرّض النساء الفلسطينيات إلى عنف مضاعف في ظل سياسات الحكومات الإسرائيلي التي تعزز من العبء المضاعف على النساء، من خلال تدمير البنية التحتية وتهديد الأمن الإنساني للنساء، مما يساهم في زيادة حرمانهن من حقوقهن الأساسية وتمارس هذه السياسة القمعية من قبل الجهات الرسمية وغير الرسمية (غانم، 2005). لقد أثبتت دراسات وأبحاث عديدة العلاقة الشائكة بين المجتمع الفلسطيني وضحايا العنف الجنسي مع الدولة ومؤسساتها، وخاصة جهاز الشرطة، التي تولد عدم الثقة بجودة خدمات الرفاهية الاجتماعية في المجتمع وبنوايا العاملين في تلك الخدمات ونوايا الشرطة، مما يؤدي إلى رفضهم لتدخل الأخصائيين الاجتماعيين والشرطة لعلاج حالات العنف الجنسي (Shalhoub-Kevorkian et. Al., 2005). مثل هذه الآراء، كشفت عنها الكثير من الدراسات التي أجريت في مجتمعات إما تعتبر أقلية (مثل الهنود أو السود الأفريقيين في الولايات المتحدة) أو مجتمعات جمعية مثل كل المجتمعات العربية ومعظم مجتمعات جنوب شرق آسيا (Blagg, 2000; Dylen & bryand, 2008).

أجريت أبحاث عديدة أرجاء العالم قامت بفحص تجارب ضحايا الاعتداءات الجنسية من بنات الأقلّيات عند لقائهن للشرطة، بدءاً من إضفاء صبغة الاعتيادي على الاعتداء، وصولاً إلى التقليل من شأن الاعتداء وغياب التقبل والتفهم، وفجوات اللغة والتمييز. الجهاز القضائي في إسرائيل يتدخل في قضايا العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني على نحو مبني على آراء مسبقة. ولا تناسب

سلة الخدمات التي يقدمها الجهاز احتياجات الضحايا، فضلاً عن انعدام وجود أدوات لقياس الخطر الذي قد تواجهه الضحية فتبقى دون حماية. من هنا، بينما تصف الأبحاث العالمية تجربة ضحايا العنف الجنسي مع الشرطة بأنها تجربة تشبه "الاغتصاب المجدد"، نجد أن لقاء النساء الفلسطينيات ضحايا العنف الجنسي مع الجهاز القضائي يدخل الضحية في "دائرة اغتصاب" مما يزيد من معاناتها وهكذا تضاف يد الشرطة إلى الأيدي التي تحاول إخراس الضحية (شلهوب- كيفوركين، 2003).

وبالإضافة، يتميز تأثير السياق السياسي بغياب الضبط الاجتماعي الرسمي، نتيجة لضعف مؤسسات الرفاه الاجتماعي المتوقع منها أن تكون العنوان الرئيسي لعلاج مشاكل العنف الجنسي وضعف جهاز الشرطة. ورغم كون الشرطة مؤسسة مركزية للضبط الاجتماعي والقانوني إلا أنها أخفقت في أخذ دورها في محاربة العنف الجنسي ودعم الضحايا الفلسطينيات. غياب الشرطة من جهة وعدم ثقة المجتمع الفلسطيني بالشرطة من جهة أخرى، قد يلعبان دوراً في تولد مشاعر انعدام الجدوى وانعدام الأمل لدى الضحايا وفي المجتمع عامة. ويبرز ذلك جلياً لدى الضحايا التي لا تجد جدوى في تدخل الشرطة لتوفير الحماية والدعم للضحايا والملاحقة القانونية للمعتدين. وبالتالي نجد أن نسبة ضئيلة جداً من الضحايا تتوجه للشرطة لطلب تلك الخدمات. هذا الواقع بالطبع إن كان بصورة مباشرة أو غير مباشرة قد يُشعر المعتدين أنهم لن يدفعوا ثمناً مقابل تصرفاتهم العنيفة مما يزيدهم عنفواناً (Shalhoub-Kevorkian et. Al., 2005).

من هنا نرى أن التطرق لمشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات الفلسطينيات في إسرائيل يحتم علينا فهم العلاقة المباشرة والقوية بين العوامل الاجتماعية والثقافية الشخصية وانتشار مشكلة العنف الجنسي. تعالج الدراسة الحالية مشكلة الاعتداءات الجنسية ضد الفتيات الفلسطينيات في إسرائيل وتهدف إلى بحث مفهوم وتحليل الظاهرة حسب وجهة نظر مراكز المساعدة والفتيات. يهدف البحث الحالي إلى:

- فهم وتحليل العلاقة بين السياق السياسي الاجتماعي والثقافي لضحايا الاعتداءات الجنسية الفلسطينيات واختيار طرق العلاج حسب وجهة نظر الأشخاص المهنيين.
- بحث تأثير السياق السياسي على المفاهيم المطروحة من قبل المهنيين، من خلال دراسة فهم الضحايا للعلاقة بين مدى ثقتهن في جهاز الرفاه الاجتماعي من جهة والعلاج وتعامل الضحايا وعائلاتهن مع الظاهرة من جهة ثانية.

الجزء الثاني: منهجية البحث

اعتمد البحث منهجية بحثية كيفية في الحصول على معلومات أكثر عمقاً وشمولية حول موضوع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات في إسرائيل. وقد تم اختيار العينة بناءً على أهداف البحث. اشترك في البحث مهنيون يعملون في مؤسسات رسمية وغير رسمية تقوم بخدمة ومساعدة الضحايا.

اعتمد البحث على المقابلات الفردية المعمّقة لجمع المعلومات وذلك لإفساح المجال أمام زيادة التعمّق في الموضوع وإبداء الرأي، خاصة عند تناول قضية العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات بشكل موسّع وموجّه. تمت مقابلة 25 مهنيًا من مؤسسات مختلفة: مكاتب الشؤون الاجتماعية (أربعة مأمورين قضائيين لحماية شؤون القاصرين، ثلاث عاملات اجتماعيات يعملن مع فتيات في ضائقة، ومديرة "بيت دافئ" للفتيات)، ووزارة الرفاه الاجتماعي (مفتشة فتيات في ضائقة، ثلاثة مأمورين قضائيين إقليميين لحماية شؤون القاصرين، وأعضاء في لجان الإعفاء، ومحققون للقاصرين) الشرطة (ضابطان للشبيبة وثلاثة محققين قاصرين وشبيبة)، مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية في المجتمع العربي التابع لجمعية "نساء ضد العنف" (مركزة المركز وعاملة اجتماعية مسئولة عن مرافقة الضحايا في الجهاز القضائي)، مركزة البيوت الدافئة للفتيات في المجتمع العربي، مديرة ملجأ الفتيات وأعضاء لجان الإعفاء في وزارة القضاء.

72% من المشتركين في البحث هم نساء، مقابل 28% رجال. 20% مهنيون يهود و80% فلسطينيون. 72% عاملون اجتماعيون، 8% محامون، 20% محققون ورجال شرطة يعملون في جهاز الشرطة. جميع المقابلات الكيفية المسجلة تم تفرغها حرفيًا ومن ثم تم تحليلها. بعد قراءات عديدة للمقابلات المكتوبة تم تشخيص الموضوعات التي تتكرر في أجوبة غالبية المشاركين. الخطوة التالية في التحليل الكيفي شملت دمج الموضوعات ذات المعنى النظري المشترك، مما أدى إلى تطوير ستة موضوعات نظرية (Themes) جميعها متعلقة بالمفهوم العام لمشكلة العنف الجنسي. فيما يلي عرض ملخص للنتائج الكيفية للبحث.

الجزء الثالث: عرض البيانات وتحليلها

برزت خلال البحث عدة نتائج تتلخص في ست قضايا أساسية: مشكلة الاعتداءات الجنسية وصعوبة كشف الاعتداء؛ العائلة الفلسطينية وظاهرة الاعتداءات الجنسية؛ السياق الاجتماعي الثقافي للمجتمع الفلسطيني؛ السياق السياسي الثقافي للمجتمع الفلسطيني؛ التدخل المهني والمسار القضائي.

1. مشكلة الاعتداءات الجنسية: يشير البحث إلى أن مشكلة

الاعتداءات الجنسية قائمة في كل فئات المجتمع وتعتبر حدثًا مأساويًا له تداعيات نفسية اجتماعية جسمانية وعائلية. إن ظاهرة الاعتداءات الجنسية ضد الفتيات والنساء في المجتمع الفلسطيني أخذت بالانتشار وذلك لكون الضحية امرأة، وعدم معاقبة المعتدي من قبل المجتمع والدولة، ولوم وتذويب الضحية وتأثير السياق السياسي والبنية الاجتماعية الذكورية.

نتائج البحث تؤكد كون الفتاة الفلسطينية ضحية للاعتداء الجنسي، وللمعتدي، ولردود فعل العائلة والمجتمع حول كشف الاعتداء. ولذلك فإن معظم حالات الاعتداء غير معروفة لمراكز مساعدة الضحايا بحيث أن كشف السر متعلق بجيل الضحية، وعلاقة القرابة مع المعتدي، ونوع الاعتداء، والدعم الاجتماعي والعائلي.

تشير نتائج البحث إلى وجود أسباب عديدة لصمت الضحايا، مثل صعوبة إيجاد إثباتات طبية وقانونية، الخوف من الإيذاء، تأثير إفشاء السر على العائلة والمعتدي، عدم الثقة بالآخرين وصعوبة إشراكهم في مخاوفهم، عدم الثقة بالضحية، أكاذيب المعتدي، القتل على خلفية شرف العائلة، لوم الذات والرؤية الذاتية السلبية ومفهوم الإفشاء كخطوة غير سليمة.

بالرغم من ذلك، يواجه قسم من الضحايا اللاتي يكشفن عن تعرّضهن للاعتداء الجنسي معيقات عديدة، وذلك لعدم القدرة على التعامل مع الصعوبات النفسية والجسمانية المتعلقة بالاعتداء، منع تكرار الاعتداء على الآخرين، قدرات شخصية مساعدة، الدعم من قبل العائلة والمجتمع، كشف حالات أخرى، التعرّف على شاب والرغبة في الزواج.

2. العائلة الفلسطينية وظاهرة الاعتداءات الجنسية: ان حدوث الاعتداء الجنسي يؤدي إلى تغيير وبلبلة في الوظائف العائلية، انهيارها، تغيير في القيم والعادات الاجتماعية وكسر طابو عائلي. بشكل عام، تواجه الضحية الفلسطينية صعوبة في كشف الاعتداء وذلك لشعورها بالالتزام بواجبات عائلية تجاه العائلة والمعتدي، المحافظة على مبنى العائلة، سيطرة المعتدي، الخوف من عدم تصديقها وتصديق المعتدي، الخوف من فقدان النسيج العائلي، القتل على خلفيه شرف العائلة ولومها في المس في احتمال زواج الأخوات.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن موقف العائلة الفلسطينية من حدوث الاعتداء الجنسي وردود فعلها للمشكلة متعلق بالتأثيرات السلبية لمشكلة الاعتداء، مثل أثر الاعتداء على إمكانية تزويج بنات العائلة ودخول العائلة ضمن قائمة العائلات السوداء والاهتمام في ردود فعل الآخرين مما يولد صراع داخلي لدى العائلة بين الرغبة في دعم الضحية والمحافظة على اسم العائلة، من جهة، ومحاولة العلاج داخل العائلة بطرق محافظة وعدم تدخل أطراف مهنية،

من جهة أخرى.

3. السياق الاجتماعي الثقافي للمجتمع الفلسطيني: يعتبر المجتمع الفلسطيني مجتمعاً محافظاً ذكورياً، مبنيًا على تربية الرجل على أنه المسيطر وله شرعيه التصرف حسب احتياجاته وأهوائه ورؤية دونية للمرأة، وييدي معارضة التطرق أو كشف مشكلة الاعتداءات الجنسية وتقبلها في المجتمع الفلسطيني طابو حول موضوع الجنس ويشجع المحافظة على المشاكل داخل العائلة ومعارضة التوجه للشرطة.

المجتمع الفلسطيني غير متسامح مع الضحايا وغالباً ما ينظر للضحية كمنحلة أخلاقياً ويحملها مسؤولية حدوث الاعتداء ويواجه صعوبة استيعابها وتقبلها لذلك يلجأ عادة إلى اتهامها بكسر الحواجز الاجتماعية ومحاولة المحافظة على المبادئ الاجتماعية ومعاملة الذكور (كمعتدين وكضحايا) بطريقة مختلفة.

من الجدير ذكره أنّ ردود فعل المجتمع تتعلق بالبيئة المنتمية لها الضحية، نوعية الاعتداء، جيل الضحية ومدى استمرار الاعتداء. وغالباً ما تعاتبى الضحية من "عقاب مزدوج" كونها ضحية للاعتداء الجنسي وضحية لردود فعل المجتمع الذي يؤمن أنّ مصلحته فوق مصلحة الضحية.

4. التدخل المهني: الدراسة الحالية تؤكد على أهمية تلقي الضحايا الدعم والمساعدة اللازمة مما يساعد من تخفيف معاناتهن، وأهمية التبليغ لوقف الاعتداء ومعاقبه الجاني لمنع تكرار الاعتداء. بشكل عام، هنالك معارضة من قبل العائلة والمجتمع الفلسطيني لكسر حاجز الصمت ومعالجة المشكلة أو تدخل المهنيين ويفضلون العلاج داخل العائلة عن طريق استعمال أساليب تناسب وتحافظ على عادات وتقاليد المجتمع الفلسطيني. كما يعاني المجتمع الفلسطيني في إسرائيل نقصاً في الميزانيات والموارد ومراكز العلاج المخصصة لعلاج الضحايا. وهنالك حاجة ماسة إلى تأهيل مهني، مما يصعب على المهنيين اختيار طرق العلاج.

إن طرق العلاج المخصصة للضحايا الفلسطينيات تشمل التوجه إلى لجنة الإعفاء للمأمورين القضائيين من تقديم شكوى والتبليغ مقابل بناء خطة علاج مناسبة، التوجه إلى مراكز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية، التوجه لقسم الشؤون الاجتماعية، إدخال الضحية إلى مؤسسة علاجية، والتوجه للمسار القضائي.

الدراسة الحالية تؤكد على وجود صراع مهني لدى المهنيين بين معاقبة الجاني عن طريق المسار القضائي من جهة، وبين مصلحة الضحية ورغبتها في اختيار علاج داخل البيئة من جهة ثانية. خاصة وأنّ معظم الضحايا يعارضن التوجه لمؤسسات رسمية نتيجة لتأثير السياق الاجتماعي والسياسي وعدم الثقة.

5. المسار القضائي: المسار العام في علاج ضحايا الاعتداء الجنسي هو التوجه للشرطة وتقديم شكوى ضد المعتدي من أجل المطالبة بإثبات العدل القانوني ومعاقبه الجاني، رغم الجفاء القائم بين المجتمع الفلسطيني والجهاز القضائي وعدم ملاءمة القانون لحاجيات وخصوصيات المجتمع الفلسطيني. المسار القضائي منوط بتوجه الضحية لجهاز الشرطة الذي يتميز بعدم تفهمه لوضعية الضحية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص واهتمامه أكثر في تجميع أدلة قانونية، وتعامله السلبي مع الضحية وعدم الثقة بها واعتبار المجتمع الفلسطيني مجتمعاً محافظاً يميزه ظاهرة العنف الجنسي مما يجعله يفضل التوجه للعائلة لحل المشكلة.

البحث الحالي أكد وجود استياء لدى الضحايا الفلسطينيات من المسار القضائي والأحكام القضائية وذلك لعدم التلاؤم بين الحكم ومعاونة الضحية وإيمان الضحية بعدم وجود حكم يوازي معاناتها. الصعوبات المتعلقة بالاعتداء الجنسي والمسار القضائي تؤدي إلى معارضة الفتيات الاستمرار في المسار الذي يؤدي غالباً إلى مضاعفة المعاناة. بالمقابل، فإن معاقبه الجاني عن طريق المسار القضائي تمثل إثباتاً للضحايا لوجود عدل وقانون لحمايتهن، وتبين للمجتمع المسموح والممنوع، مما يؤدي إلى ارتفاع في نسب تقديم شكاوى للشرطة ولوائح اتهام ضد المعتدين، وإلى تشديد في إعطاء العقوبات والأحكام، وإلزام الجهاز القضائي على تغيير تعامله ورؤيته لحالات الاعتداءات الجنسية، ورؤية الضحايا كضحايا وليس مذنبات مما يؤدي إلى التقليل من اللوم وتحميلها المسؤولية، وإلى تحسّن وضعها النفسي والحد من الاعتداءات الجنسية.

وبالمقابل، تكمن خطورة المسار القضائي في احتمال فقدان دعم العائلة وتدهور وضع الضحية نتيجة للصعوبات التي تواجهها في المسار القضائي، خاصة وأنه في معظم الحالات ترفض العائلة دعم الضحية في المسار القضائي. ولذلك نجد أن الضحايا يدفعن الثمن في المسار القضائي رغم كونه يمثل مقولة اجتماعية لمعارضة المجتمع للظاهرة.

6. السياق السياسي للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل: إن سياسة دولة إسرائيل تهدف إلى تهميش المجتمع الفلسطيني وتحديد تطوره الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي. يعتبر المجتمع الفلسطيني في إسرائيل أقلية وطن، مما أدى به إلى التقوقع من أجل المحافظة على خصوصيته التي تبدأ وتنتهي في المبنى الذكوري. وهو يعيش في بيئة عنيفة تعاني من عدم الاحترام والعنف والتمييز والكنبت، مما يؤدي إلى غربة ويُعد بين الدولة والفلسطينيين واعتبار الدولة مغتصبة للشعب الفلسطيني وأراضيه وحقوقه.

كشفت الاعتداء والتي تشمل الكبت والتلويح والإسكات والاطهام بالمبادرة بالاعتداء ومحاولة المحافظة على مصلحة العائلة أكثر من مصلحة الفرد. هنالك خصائص حضارية للمجتمع الفلسطيني التي يجب الاهتمام بها عند التدخل العلاجي مثل موضوع الفضيحة والسمعة وأهميتها بالنسبة للضحية والعائلة، موضوع شرف العائلة والحفاظ على غشاء البكارة وتأثيره على حياة الضحية، التدخل العلاجي الفردي وفصل الضحية عن العائلة لأسباب علاجية وأثره على الضحية والعائلة. المجتمع الفلسطيني يتوقع التستر على المشكلة خوفاً من الفضيحة وتدخل أشخاص من خارج الجماعة الذين يمثلون المؤسسة المهيمنة والقامعة للمجتمع مما يولد صراعاً داخلياً عند الضحايا بين انتمائهن لمجتمع محافظ يؤكد على مبادئ ومفاهيم محافظة وبين الحياة الحديثة المتطورة في المجتمع الإسرائيلي والتي تؤيد كشف المشكلة، المطلوب هنا ومن أجل منع ممارسات القمع والعنف ضد النساء والفتيات، هو العمل على تغيير مفاهيم وقيم ترتبط بمفاهيم بالية وذكرية، التعامل مع موضوع العنف الجنسي والتعاطي مع مركباته ومسبباته والتربية التي تنتجها من أجل القضاء عليه.

لمجتمع الفلسطيني خطاب رسمي يعلن يؤكد رفضه للعنف الجنسي ويدينه بشدة ولكن عند حدوث الاعتداء فقلما تعالج الأمور بمهنية ولصالح الضحية. وفي معظم الأحيان فإن المسلك المتبع هو استعمال العنف مع الجاني من أجل وقف الاعتداء أو استعمال الأسلوب العنيف في فضح الضحية أو المعتدي، أو تجاهل الموضوع ومحاولة إسكات الضحايا، أو تحويل الموضوع إلى شائعات ضد الطرفين، أو علاج المشكلة باستعمال أساليب تقليدية مثل تدخل وجهاء البلد أو تزويج الضحية من المعتدي وغيرها. إن استعمال هذه الطرق لحل المشكلة يؤدي غالباً إلى استمرار العنف الجنسي وخاصة لعدم اتخاذ الإجراءات المناسبة للعلاج من قبل الأسرة والمجتمع ولذلك يصبحون مسؤولين وشركاء في انتشار الظاهرة.

إن الموقف الديني والقانوني لموضوع العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني يضع المسؤولية على الجاني وبراءة الضحية، لكن الموقف الاجتماعي أحياناً لا يتسامح مع الجاني ويتصرف بقسوة اتجاه الضحية. إن التعامل الأسري المؤسسي والاجتماعي غير المتساوي حسب المكانة الجندرية، يؤدي إلى تسامح المجتمع مع الجاني ويساعده على التأقلم الاجتماعي من جديد بينما يندب الضحية وبذلك يساهم في تراكم إساءة جديدة بتأييد علاقة القوة للرجال على النساء والمعتدين على الضحايا.

الدراسة الحالية تشدد على أن موقع النساء الفلسطينيات ضحايا العنف الجنسي وكونهن أقلية وطن في دولة قامعة، يضعهن في

إن سياسة الدولة ومؤسساتها تشجع ظهور المشكلة ومضاعفة معاناة الضحية، خاصة وأن تمييز الدولة يتمثل في إيصال رسالة للضحايا عن عدم رغبتها في المساعدة ودعمها. الضحايا الفلسطينيات يواجهن صعوبة التوجه لمهنيين يعملون في مؤسسات الدولة وذلك نتيجة للبعد والغربة القائمة بين الطرفين، وصعوبة مرافقة الضحايا في المسار القضائي ولومهم كمتعاونين مع الدولة ومؤسساتها.

بالإضافة إلى ذلك، فلدى الشرطة الإسرائيلية نظرة مخطوءة عن الأقلية الفلسطينية، حيث يتميز تدخلها وطرق تعاملها مع قضايا الاعتداءات الجنسية على أنه سطحي، ويتعلق في العلاقة بين الشرطة والمعتدي ومصطلحتها السياسية والمهنية من معاقبة المعتدي، خاصة أنه في بعض الحالات نواجه معارضة لدى الشرطة في التدخل بادعاء أن المجتمع الفلسطيني يعارض تدخلهم في القضايا العائلية. إضافة إلى ذلك، هنالك تدخل مخطوء من قبل الشرطة مع الفتيات مما يؤدي إلى ازدواجية لدى الضحايا بالنسبة لرغبة الدولة ومؤسساتها في المساعدة.

السياق السياسي يزيد من معارضة المجتمع الفلسطيني للتوجه لجهاز الشرطة نتيجة لعدم الثقة في مؤسسات الدولة، والخوف من الشرطة ورؤيتها كمؤسسه عيفة، والصعوبة في اللغة، والفرق في العلاج والتعامل بين الضحايا الفلسطينيات واليهوديات، والضحية المضاعفة للفلسطينيات مقارنة مع اليهوديات اللاتي يشعرن بالانتماء للدولة والتحدث بنفس اللغة النظرة الإيجابية للشرطة وتلقي الدعم العائلة والمجتمع.

الجزء الرابع: خلاصة ونقاش وتوصيات

من الواضح أن مشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء الفلسطينيات واسعة الانتشار وأثارها هدامة على الضحية والأسرة والمجتمع وبنبغي على المجتمع بكافة هيئاته الرسمية وغير الرسمية التجنيد لمواجهةها. الدراسة الحالية أظهرت العلاقة القوية بين الواقع السياسي الاجتماعي والثقافي وانتشار مشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات الفلسطينيات. هذه العلاقة أدت إلى مضاعفة معاناة الضحايا حيث أصبح ضحايا للاعتداء الجنسي، للمجتمع الفلسطيني، وللدولة ومؤسساتها.

إن مشكلة العنف الجنسي تنبع من سياق مجتمعي واجتماعي وجندري ومعالجتها تبدأ في تغيير الأفكار والمفاهيم النمطية التي تحط من مكانة المرأة وتختزلها إلى جسد قابل للاتهاك والإساءة. الثقافة البطريكية في المجتمع الفلسطيني وغيره من المجتمعات التقليدية تلعب دوراً وعاملاً قوياً في حدوث وتفاقم مشكلة العنف الجنسي في المجتمع، نتيجة لدورها في التستر على المشكلة، وبالأخص تلك الممارسات التي تحصل ضد الضحايا عند

أربع دوائر قمع وكبت: الأولى نتيجة كونها امرأة، الثانية انتمائها إلى مجتمع ذكوري، الثالثة كونها أقلية سياسية في دولة قاعة عنيفة، والرابعة كونها ضحية اعتداء جنسي. تجتمع هذه الدوائر لتزيد من معاناة الضحية فمن ناحية المجتمع تعاني الضحية. وفي بعض الأحيان تعاني من عائلتها ومن وصمة عار يُصقها بها المجتمع. أما من الناحية السياسية فشعور الاغتراب بين الضحية والمؤسسة فضلاً عن التمييز في طرق العلاج والخدمات التي تقدمها المؤسسات المختلفة، يزيد من معاناة الضحية. أما في ما يتعلق بالمهنيين، فالتعقيدات التي تواجه ضحايا العنف الجنسي تنعكس كذلك على المهنيين. فمن ناحية يعاني المهنيون بدورهم من قلة ثقة الضحية بهم لكونهم يعملون في مؤسسات إسرائيلية. ومن ناحية أخرى، يواجهون صعوبات حقيقية تنبع من شح الموارد المخصصة لهم للعلاج.

إن السياق الاجتماعي والثقافي والسياسي والذي يتمثل في فشل دعم وعلاج الضحايا يلعبان دوراً في تولد مشاعر انعدام الجدوى والأمن لدى الضحايا، حيث لا يرون جدوى من التوجه للشرطة لطلب الحماية والدعم. الدراسات والبحث الحالي أكدوا ضعف مؤسسات الرفاه الاجتماعي، خاصة مكاتب الشؤون الاجتماعية، في علاج مشكلة العنف الجنسي ضد الفتيات الفلسطينيات، بالإضافة الى الشرطة التي أخفقت في حماية الضحايا الفلسطينيات نتيجة لعدم الثقة المجتمع الفلسطيني بالشرطة. النساء الفلسطينيات ضحايا العنف الجنسي يواجهن العديد من الصعوبات عند التقائهن بالجهاز القضائي الإسرائيلي عامة وبالشرطة الإسرائيلية على وجه الخصوص. إلى جانب كون الاعتداء الجنسي حدثاً صادماً وله الكثير من التأثيرات النفسية والسلوكية على الضحية، حيث يمثل لمعظم الضحايا فقدان الحياة وفقدان الحب والأمان ويسبب للضحايا المعاناة العائلية والمجتمعية، إذ تعاني النساء في الأغلب من تلويح الأهل والمجتمع. إضافة إلى كل هذه المعاناة تعاني النساء الفلسطينيات كذلك من سلسلة خسائر أخرى لدى التقائهن بالشرطة.

نظراً لكون مشكلة العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل مشكلة آخذة بالتفاقم هنالك حاجة ملحة للتجند بصورة ممنهجة من أجل معالجة المشكلة و ما تخلفه من آثار هدامة و الوقاية من حدوثها. مجتمعنا بكافة هيئاته الرسمية وغير الرسمية لا يملك الجاهزية لا من حيث الموارد المهنية وحتى لا من حيث الإرادة لمواجهة هذه المشكلة و يترتب على الدولة أن تسعى بصورة جدية لإغناء البنية التحتية بكافة مجالاتها التربوية والاجتماعية والصحية وغيرها وإغناء مؤسساتنا بكوادر مهنية في مجالات الخدمات النفسية والاجتماعية والتربوية.

بالإضافة لذلك، هنالك حاجة ماسة لخطة للاستشارة المجتمعية

والحراك الجماهيري ومن أهم أهداف هذا الحراك إخراج مجتمعنا من حالة الركود واللامبالاة واللامعيارية والاغتراب والإحباط الجماهيري. الحاجة الماسة إلى حملة جماهيرية تثقيفية ممنهجة تعمل مع فئة الشباب بالأساس ومع الأسرة الفلسطينية عامة، تهدف إلى تغيير المفاهيم الخاطئة عن الرجولة والمتمثلة بالهيمنة والسيادة المحجفة والقوة الجسدية والعنف والمفاهيم الخاطئة للكرامة والشرف، واستبدالها بقيم إنسانية بناءة وللجوء للجهات المهنية الرسمية والجماهيرية وغير الرسمية لحل تلك المشكلة. كما وهناك حاجة ماسة إلى حملة توعية جماهيرية ممنهجة، عبر ورشات عمل ومحاضرات ومناشير تثقيفية تصبو إلى دحض ونبذ التعصب العائلي والطائفي ونبذ التحريض واستبدالها بالانتماء الوطني والقومي وصقل الهوية القومية إلى جانب الاعتزاز بالجوانب الإيجابية في تلك الانتماءات لكن دون التعصب لها. كما أنه ملقاة على عاتق الدولة ومؤسساتها المختلفة مسؤولية قصوى في مكافحة العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني بصورة حازمة وراعدة، وخاصة الشرطة التي عليها وقف إلقاء اللوم على مجتمعنا في فشلها وعدم قيامها بدورها في مكافحة العنف في المجتمع الفلسطيني.

من هنا، أوصي بإجراء دراسات تطبيقية عن السبل والمناهج الأمثل لعلاج مشكلة العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني بما يتماشى مع مصلحة الضحية وعلاج المعتدي، من خلال التطرق للوضع الثقافي والاجتماعي والسياسي للمجتمع الفلسطيني. بالمقابل، يتوجب النضال أمام المؤسسة الإسرائيلية لتوفير الكوادر المهنية والموارد البشرية المتخصصة وإقامة مؤسسات لمكافحة ومعالجة مشكلة العنف الجنسي في المجتمع الفلسطيني.

ثبت المراجع

Alaggia, R. (2011). An ecological analysis of child sexual abuse disclosure: considerations for child and adolescent mental health. *J can acad child adolesc psychiatry*, 19 (1): 32-39.

Amnesty International (2004a). Amnesty international-lives blown apart: Crimes against women in times of conflict.

Amnesty International (2004b). It is in our hands: Stop violence against women- full report. The state of the world's human rights.

Amnesty international (2007). Report 2007- Stop violence against women. The state of the world's human rights.

Blagg, H. (2000). Crisis Intervention in Aboriginal Family Violence: Strategies and Models for Western Australia. Canberra: Partnerships Against Domestic Violence.

Brier, J. & Elliott, D. M. (2003). Prevalence and psychological sequelae of self-reported childhood physical and sexual abuse in a general population sample of men and women. *Child Abuse and Neglect*, 27 (10), 1205-1222.

Bruffaerts R, Demyttenaere K, Borges G, Haro JM, Chiu WT, Hwang I, (2010). Childhood adversities as risk factors for onset and persistence of suicidal behavior. *British Journal of Psychiatry*, 197-207.

Carter JC, Bewell C, Blackmore E, Woodside DB. (2006). The impact of childhood sexual abuse in anorexia nervosa. *Child Abuse & Neglect*. 30(3): 257-269.

Dylan, A., Regehr, C. & Alaggia, R. (2008). And justice for all? Aboriginal victims of sexual violence. *Journal of Violence Against Women*, 14, 678-696.

Glover, D. A., Loeb, T. B., Carmona, J. V., Sciolla, A., Zhang, M., Myers, H., & Wyatt, G. E. (2011). Child

ابو بكر، خ. (2006). الاساءات الجنسية ضد الاطفال في المجتمع العبي. أشليم، وزارة الرفاه الاجتماعي وبيت الحنان. شفاعمرو: مطبعة المشرق.

حاج يحيى، م. (2005). عن الطابع الأبوي للمجتمع، إنعدام المساواة بين النساء والرجال والعنف ضد النساء في العائلة: حالة المجتمع الفلسطيني. مجلة عدالة الألكترونية، العدد العشرون.

محمد محمود، ف. (2010). العوامل المؤدية إلى ظاهرة التحرش الجنسي ودور الخدمة الاجتماعية في التعامل معها. كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة الفيوم.

شلهوب- كيفوركين، ن. (2001). قتل النساء في المجتمع الفلسطيني. القدس: مركز المرأة للارشاد القانوني والاجتماعي.

أبو أحمد، ر. (2009). أמונה בעולם צודק והאשמת קורבנות אונס בקרב יהודים וערבים. עבודת גמר, בית הספר לעבודה סוציאלית. אוניברסיטת חיפה, חיפה.

גיאנב, ה. (2005). עמדות בנוגע לאישה הפלסטינית וזכויותיה בישראל. נצרת: הוצאת אגודת נשים נגד אלימות.

דדיה, מ. (2002). דיווח מיידי או מושהה בקרב נפגעות תקיפה מינית: טראומה, סימפטומים פסיכיאטריים ודיסוציאציה. עבודה המוגשת כחלק מהדרישות לשם קבלת תואר מוסמך, בית הספר לעבודה סוציאלית, אוניברסיטת בר אילן.

דעבול-בלאל, ד. (2003). השפעת התמיכה החברתית או האמונה בה על חשיפת סיפור הניצול המיני וגילוי העריות בחברה הערבית. עבודת גמר לקראת קבלת תואר "מוסמך במדעי הרוח" בחוג לחינוך, אוניברסיטה עברית בירושלים.

שלהוב-קיבורקיאן, נ. (2003). על מי מגינים: ילדות פלשתיניות בישראל ומדיניות הגנת הילד. מתוך: חובב, מ. סבה, ל. ואמיר, מ. (עורכים). מגמות בקרימינולוגיה: תיאוריה, מדיניות ויישום. המכון למחקרי חקיקה ולמשפט השוואתי ע"ש הרי ומיכאל סאקר, המכון לקרימינולוגיה והפקולטה למשפטים, האוניברסיטה העברית בירושלים.



sexual abuse severity and disclosure predict PTSD symptoms and biomarkers in ethnic minority women. *Journal of Trauma Dissociation*, 11, 152–173.

Shalhoub-Kevorkian, N. (2004). Racism, militarization and policing: Police reactions to violence against Palestinian women in Israel. *Social Identities*, 10(2), p.171-193.

Shalhoub-Kevorkian et. Al., 2005

Shalhoub-Kevorkian, N., Erez, E. & Adelman, A. (2003). Policing violence against women in multicultural societies: 'Community' and the politics of exclusion. *Police & Society*, 7, 105-133.

Ullman, S.E. (2005). Interviewing clinicians and advocates who work with sexual assault survivors: A personal perspective on moving from quantitative to qualitative methods. *Violence Against Women*, 11, 1-27.

Ullman, S. E. (2007). Relationship to perpetrator, disclosure, social reaction and PTSD symptoms in child sexual abuse survivors. *Journal of Child Sexual Abuse*, 16, 19-36.

Willis, R. (2008). Advantageous inequality or disadvantageous equality? Ethnicity and family support among older people in Britain. *Ethnicity and Inequalities in Health and Social Care*, 1(2), 18-23.

Willis, M. (2010). *Community safety in Australian Indigenous communities: Service providers' perceptions*. Research and public policy series no. 110. Canberra: Australian Institute of Criminology.

Willis, M. (2011). Non-disclosure of violence in Australian Indigenous communities. *Trends & issues in crime and criminal justice* no.405. Canberra: Australian Institute of Criminology

<http://www.Pr.gov.sa/mqlt/pages/m/81030.aspx>.

أوراق دراسات

الانتخابات المحلية العربية: هيمنة الحمولة وتراجع الحزبية

د. مها التاجي دغش

باحثة مستقلة وناشطة في مجال التغيير الاجتماعي

كما يجب. وقد أصبحت السلطات المحلية المنصة التي يتنافس عليها مختلف الممثلين مع بعضهم البعض. وتحدث المنافسة بين مجموعات عربية وبين المؤسسة اليهودية، مما يسبب توترات بين الأغلبية والأقلية في البلاد. كما أنّ المنافسة تحدث بين مختلف الأحزاب السياسية الفاعلة على ساحة الجماهير العربية وتسبب أزمات داخل الأقلية العربية على خلفية اختلافات في التعامل مع الدولة اليهودية. وأخيراً تحدث المنافسة بين الحماثل في مختلف البلدات العربية من أجل تحقيق مصالح شخصية والسعي للبقاء في دولة لدى السكان العرب فيها مواطنة منقوصة ويفتقرون فيها إلى الشعور بالانتماء.

الفكرة الرئيسية هي أن ظاهرة سيطرة الحمولة على السلطات المحلية العربية يمكن أن تفهم بصورة أفضل إذا تم تفكيك وتحليل المفارقات والتناقضات الداخلية والمعضلات التي تواجه المواطنين العرب والخيارات التي يتخذونها استجابة لها. عندئذ ترى الحماثلة كنتيجة لعملية تفاعل بين القوى الداخلية المحركة للمجتمع العربي وبين القوى المحركة الأكبر للدولة والمجتمع الخارجي الذي تتواجد فيه.

أولا - السلطات المحلية العربية والحمولة

مقدمة حول المشكلة

يفتقر عمل السلطات المحلية العربية إلى الكفاءة وهي تتسم بسوء الإدارة المالية والإدارية ويعاني العديد منها من عجز في

تلعب الحمولة، وهي الهيكل الاجتماعي الأسري التقليدي، دوراً مهماً في الشؤون الداخلية للأقلية العربية في إسرائيل وتقدم أساساً لنظام محاباة الأقارب والأصدقاء الذي يتخلل السياسات المحلية للأقلية العربية. وقد ثبت خطأ التكهّنات التي سادت في التسعينات بشأن تضالّ النفوذ المحلي التاريخي للحماثل، إذ أصبحت سياسات الحمولة في السلطات العربية المحلية سمة بارزة من سمات الانتخابات المحلية للعديد من المجتمعات العربية المحلية. فقد هيمنت الحمولة بميولها ومحاباتها على السلطات المحلية خدمة للمصالح الشخصية الضيقة، مما يحمل ذلك من ضرر على المواطنين العرب، واضعة مصيرهم تحت مسؤولية سلطات محلية متهدمة مالياً وذات خدمات محلية ضعيفة.

نرى في هذا المقال أن العوامل الداخلية التي تطرأ في المجتمع العربي في إسرائيل والتي تساهم في تحصن الحمولة لا يتم تحريها

يوجز هذا المقال بعض المواد التي سبق عرضها في أطروحتي للقب الدكتوراه.*

El-Taji, M. (2008). *Arab Local Authorities in Israel: Hamulas, Nationalism and Dilemmas of Social Change*. Ph.D. dissertation, Interdisciplinary Program in Near and Middle Eastern Studies, University of Washington.

الميزانيات. إنَّ علاقات المحسوبية المستندة إلى الحمولة واسعة الانتشار و هي السبب في تعيين كثير من موظفي السلطة المحلية على أساس القرابة العائلية لا على أساس المؤهلات والقدرات، كما أن هذه العلاقات مسؤولة عن منح مختلف عقود السلطة المحلية إلى أقارب عوضاً عن نظام الدعوة المفتوحة لتقديم العطاءات الذي يتقضيه القانون.¹ ولقد تزايد نفوذ الحمولة على السلطات المحلية بانتظام منذ 1993 بعد سنوات عديدة من التراجع.² وكانت الزيادة في عدد القوائم المستندة إلى الحمولة واضحة بنوع خاص في الانتخابات المحلية التي جرت في العديد من السلطات المحلية في تشرين الأول 2003 و في تشرين الثاني 2008.

ويدل مسح لمقالات في صحف عربية ظهرت قبل الانتخابات على أنه ليس هناك عيب أو سرية في السير خلف راية الحمولة. فقد صدرت إعلانات تدعو الحمولة صراحة إلى مساندة حتى المرشحين المتعلمين.

وسادت أيضاً في إطار الحمولة انتخابات تمهيدية غير رسمية. فقبل وضع قائمة الانتخاب يجتمع رؤساء العائلات التي تمثل الحمولة ويتفقون على من سوف يتصدر القائمة. وتعمل هذه الانتخابات الأولية على مأسسة نظام الحمولة وترسيخه على المستوى السياسي. ولا يوجد للمرأة مكان في هذه الانتخابات الأولية، كما تفتقر الانتخابات إلى السرية. يتم التصويت في البلدات اليهودية في أقرب مركز انتخاب. أما في القرى العربية فهو يتم بالتسلسل الهجائي لأسماء الناخبين. إن عضواً في الحمولة (باسم عائلة معينة) يمكن أن يسكن في أطراف القرية ولكن عليه الإلقاء بصوته في صندوق انتخاب محدد. وقد أظهرت دراسة أكاديمية أن مرشحاً من حمولة معينة ينال زيادة 13,5 في المائة من الأصوات في صندوق انتخاب معين إذا كان من لهم حق الإلقاء بأصواتهم في صندوق انتخاب معين يحملون ذات اسم العائلة.³

السياق التاريخي للحمولة

خلال العقود الثلاثة الأولى بعد قيام الدولة وفي غياب قاعدة اقتصادية عربية مستقلة لمساندة التنظيمات السياسية الوطنية

1 تقرير سيكوي (تاريخه غير معروف)، السلطات العربية في إسرائيل، القدس: سيكوي، الصفحات 9 إلى 11. لم يكن للتقرير تاريخ ولكن المعلومات المرجعية مؤرخة لغاية 1996. ولأنني تلقيت التقرير في ربيع عام 2001 من المنطق الاستنتاج بأن التقرير كتب بين عامي 1996 و 2000.

2 Ghanem, A. & Abu Sharkeia, N. (November, 2003). IbnKhalidun Papers. The Social, Cultural, Economic & Political Developments in the Palestinian-Arab Society in Israel. Paper No. 1, Local Councils Politics Among the Palestinian-Arab Minority in Israel: The 2003 Elections for Local Councils

3 Ben Bassat, A. & Dahan, M. (2008). Social Identity and Voter Turnout, CESIFO Working Paper No. 2331, June, p. 14. http://www.idi.org.il/sites/english/BreakingTheNews/Documents/VoterTurnout_dahan.pdf Downloaded on September 6, 2009.

والحركات الاجتماعية والهيئات القومية الأخرى للاعتماد على النفس، تعزز الاعتماد الداخلي على الحمولة على المستوى المحلي. وتمكنت الحكومة من التأثير على النخبة العربية بمنحها حوافز مادية وتهديدها بالحرمان وإغرائها بتحقيق مصالحهم الذاتية الفردية.⁴ وأن الحكومة، باختيارها عدد صغير من زعماء الحمايل ذوي النفوذ، تكون قد وصلت إلى عدد كبير من السكان العرب.⁵ وحرك النظام الحاكم التنافس بين العشائر ضد بعضها البعض من خلال إقامة علاقات شخصية بين مسؤولين من مختلف الأجهزة الحكومية مع الحمايل المختلفة في القرية الواحدة.⁶ ومع ارتفاع عدد المتعلمين العرب وبالتالي زيادة في عدد القادة الشباب غير التقليديين، عمل النظام على وضع سياسة إقامة روابط مع القادة الجدد بدون التخلي عن القيادات التقليدية القديمة. مما حال دون زيادة نفوذ القادة العرب المستقلين وحافظ على الهيكل الاجتماعي للحمولة وعلى نفوذها.

شهدت العلاقة بين الأقلية العربية والدولة تغييرات كثيرة خلال العقود الثلاثة الأخيرة. فقد تم تأسيس أحزاب سياسية عربية ونهضت الحركة الإسلامية وضعت مساندة العرب للأحزاب الصهيونية على المستويين القطري والمحلي. مع ذلك وعلى الرغم من الارتفاع في عدد الأحزاب السياسية العربية وقوتها في الانتخابات القطرية، واصلت الانتخابات المحلية للسلطات المحلية العربية دوراتها في فلك الانتماء الحمايلي. لذلك فإن استمرار نفوذ الحمولة في الانتخابات المحلية على الرغم من وجود مجالات أخرى للمشاركة السياسية يحتاج إلى دراسة.

ثانياً - رعاية سياسة الحمايلية

بلغت المساندة العربية للأحزاب الصهيونية في انتخابات الكنيست لسنة 1981 ذروتها إذ سجلت 51% من أصوات العرب ثم انخفضت بانتظام إلى 30% من الأصوات العربية في عام 1999.⁷ وعلى الرغم من تضاؤل المساندة العربية للأحزاب الصهيونية ومن نشوء أحزاب قومية وإسلامية، وعلى الرغم من ارتفاع الأصوات العربية المؤيدة لتلك الأحزاب في الانتخابات القطرية، تبقى سياسات الحمولة هي السائدة في الانتخابات المحلية. ويناقش مهندس مصطفى باستفاضة ارتفاع عدد قوائم الحمايل في الانتخابات المحلية ويلقي باللائمة على الأحزاب السياسية للجري وراء أصوات الحمايل عوضاً عن تسييس الشارع العربي.⁸ ويوثق مصطفى الارتفاع في عدد القوائم المقترنة

4 Lustick, I. (1980). *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press, p. 201.

5 Lustick, p. 198.

6 Lustick, p. 205.

7 مصطفى، م. (2003)، انتخابات الكنيست الأخيرة في الوسط العربي بين المشاركة والمقاطعة. مجلة شؤون الدولية، المجلد 8 رقم 8، ص. 69-78. أم الفحم، إسرائيل: مركز الدراسات المعاصرة.

8 مصطفى، م. (2000) تراجع الأحزاب العربية في الحكم المحلي (1978-)

في سنوات إسرائيل الأولى مضطرين لمواجهة مسألة كيفية تحديد هويتهم كعرب في دولة يهودية. وكان البديل لوضع قائمة وطنية عربية هو أن يستوعبوا مع اليهود في ذلك المكان الجديد المسمى إسرائيل. وبالتالي نفهم تماثلهم مع وارتباطهم بالحزب الشيوعي وهو الحزب الوحيد الذي كان مرشحوه من العرب واليهود.¹¹

جرت الانتخابات المحلية في الناصرة في نيسان 1954 ونال الحزب الشيوعي 38,8% من الأصوات وحصل على ستة مقاعد من بين مقاعد المجلس الثلاثة عشر. ومع أنه لم تكن أحزاب وطنية عربية صرفة كانت هناك قائمة كاثوليكية مسيحية نالت 23,7% من الأصوات وكانت هناك أيضاً قائمتان إسلاميتان نالتا معاً 10,8% من الأصوات.

أما القوائم الصهيونية التي ساندها حزب «ماباي» إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة فقد نالت 23,8% من الأصوات.¹² وكانت الشائعات القائلة بأن التصويت للحزب الصهيوني المسؤول عن وزارة الداخلية سوف ييسر الأحوال الحياتية للسكان العرب الخاضعة لوزارة الداخلية كالمواطنة ولم شمل الأسرة وتصريف الشؤون البلدية، لذلك فإن المواطنين العرب الذين أدلوا بأصواتهم لصالح الأحزاب الصهيونية قد فعلوا ذلك خدمة لمصالحهم الشخصية وليس إيماناً بالأيديولوجية الصهيونية.

وفي السبعينيات بدأت القائمة الشيوعية الجديدة (راكح) في كسب مساندة للانتخابات المحلية لرئاسة وعضوية سلطات محلية عربية أخرى. وكانت زيادة دور راکح في الانتخابات المحلية قد اعتبرت غير مناسبة لأن الحكومة رغبت في إبقاء الأمور البلدية شأنًا إداريًا صرف. وكان للأحزاب الصهيونية حضور في انتخابات السلطات المحلية العربية ولكن ليس لأسباب أيديولوجية. فقد ساعدت الأحزاب الصهيونية رؤساء الحمائل الذين ترشحوا للانتخابات المحلية بإعطائهم منافع مختلفة.

والأسوأ من ذلك أن الدولة لم تتصرف لوقف هذه المخالفات لقواعد الانتخاب التي أيدت الأحزاب الصهيونية فيها الحمائل بمساندتها في الانتخابات المحلية، بينما تردّ الحمائل «الجميل» بالتصويت لصالح الحزب الصهيوني في انتخابات الكنيست. أما الشباب المثقفون العرب، الذين كان من المحتمل تأييدهم لإيديولوجية الحزب الشيوعي ضد الحمولة، فقد حوصروا وسط كل هذا.

على الرغم من المنافع التي اكتسبها أعضاء الحمولة نتيجة اتباعهم لتعليمات قائدهم، إلا أن استياء المواطنين العرب

بالحمائل في الانتخابات المحلية بين عامي 1978 و1998 ويذكر أن تلك القوائم كسبت 69,1% من الأصوات المحلية في عام 1978 و61,4% في عام 1983 و54,8% في 1989، و71,6% في 1993 وبلغت ذروتها مسجلة 82% في 1998.⁹ ونظرًا لتعقيدات الصفقات الخاصة بالحمائل فانه من الصعب التأكد من عدد تلك المتصلة بالأحزاب الصهيونية وتلك المتصلة بالأحزاب العربية. ومع ذلك، ما هو واضح هو أن الحمولة لعبت دورًا مهمًا في تعبئة الأصوات للانتخابات المحلية وإن فرص كسب المرشحين المنتسبين انتسابًا تامًا لأحزاب سياسية في الانتخابات قد تضاءلت كثيرًا بدون مساندة من الحمولة.¹⁰

إذا كان بروز الحمولة يتطلب توضيحًا في العقود السابقة من عمر الدولة، فانه من العجيب أكثر أن يكون ذلك في القرن الحادي والعشرين، وذلك لسببين. أولهما أن دورها قد تغير: فالدعم الاقتصادي والاجتماعي الذي أعطته لأعضائها لم يعد عاملاً مهماً يستدعي استمرار بقائها. وثانيهما: أن دورها السياسي لم يقتصر على التعامل مع الأحزاب الصهيونية؛ فالحمولة الآن هي لاعب حاسم في التعامل مع الأحزاب السياسية الوطنية أيضاً. ويعني هذان العاملان الجديدان أن الحمولة ليست معرضة للاستمالة فحسب، كما قال لوستيك، فهي قد أصبحت تلعب دورًا نشطًا لتقرير من الذي سوف يستميلها. وبينما لعبت سياسات الدولة، في العقدين الأولين بعد إنشائها، دورًا مهمًا في ترسيخ أهمية الحمولة، كانت هناك عوامل داخلية أخرى داخل المجتمع العربي لها دورها في مواصلة هذا الترخيخ.

إن طبيعة إسرائيل كدولة يهودية، تجعل نهوض قوى سياسية عربية أمرًا خطرًا يبدو مهددًا لبقائها. وبالتالي تعاملت وكالات الدولة بقسوة مع تلك الأحزاب وثبطت همتها. ولكن من الناحية الأخرى يتضح بأن الأحزاب العربية الوطنية كانت أيضاً تخشى السيطرة الصهيونية واستعانت بالحمائل لتعزيز قوتها على المستويين المحلي والقطري.

دور الحمولة في سنوات الحكم المحلي الأولى

جرت في نوفمبر 1950 انتخابات في دولة إسرائيل الحديثة التأسيس. وكانت غالبية القرى العربية خاضعة للحكم العسكري ولم تجر فيها انتخابات. وكانت مشاركة العرب في الانتخابات المحلية ممكنة لأولئك المقيمين في مدن مختلطة كالرملة واللد والقدس وحيفا ويافا (تل أبيب). وأثيرت أسئلة حينذاك: لمن سوف يصوت العرب؟ وهل يصوتون لقوائم لمختلف الأحزاب القائمة؟ وهل سيضعون قوائم وطنية مستقلة؟ هل يصوتون وفق مصالح طبقاتهم الاجتماعية أو مصالحهم الوطنية؟ كان العرب

9 (1998). أم الفحم، إسرائيل: مركز الدراسات المعاصرة.

10 مصطفى (2000)، ص. 26.

11 مصطفى (2000)، ص. 27.

11 הערבים בבחירות לעיריות (1950، 10 نوفمبر 10). دבר. הכתב לעניני ערבים

12 בנצרת ניצחו רשימות שאין להן קשר עם מפלגות ציוניות (1954، אפריל 15). עיתון לא מוגדר שנמצא בגבעת חביבה

وشعورهم بالظلم والاضطهاد قد عزز من مساندتهم للحزب الشيوعي وأضعف من تأثير الحمائل في السبعينيات. إضافة إلى ذلك فإن مصادرة الأراضي التي جرت على نطاق واسع لغالبية القرى العربية بعد عام 1948 حوّلت تلك القرى من قرى زراعية إلى قرى عمال. وفي أثناء الحكم العسكري حصل هؤلاء العمال على تصاريح بالعمل في مشاريع البناء خارج قراهم.

التنافس بين الصهيونية والقومية العربية

شهدت حصة الحزب الشيوعي في الانتخابات المحلية العربية زيادة تدريجية من 22,5% من الأصوات في عام 1966 إلى 37% من الأصوات في عام 1973. وفي غضون ذلك فقد انخفضت حصة القوائم العربية (التي تساندها أحزاب صهيونية بما فيهم قادة الحمائل) انخفاضاً تدريجياً من 45% في 1961 إلى 36% في 1973.¹³ فسّرت وسائل الإعلام الإسرائيلية تلك الزيادة في مساندة الحزب الشيوعي بأنها «نهوض القومية العربية» وقبلت ارتفاع النسبة المئوية لأصوات العرب المؤيدة للحزب الشيوعي بذكر متزايد.

بلغ الذعر ذروته في عام 1976 عندما تسرب تقرير مثير لإسرائيل كينغ حول المواطنين العرب. ومن وجهة نظر العديد من العرب مثل التقرير سياسة الحكومة تجاههم ومحاولتها لوقف زيادة استخدام السياسات الوطنية للتعبير عن مطالبهم الجماعية. كان كينغ مندوب وزارة الداخلية للمنطقة الشمالية وعضواً في الحزب الوطني الديني (المفدال). عمل بهذه الصفة لمدة 13 سنة آنذاك وكان مسؤولاً عن منطقة تعيش فيها الغالبية من السكان العرب. أبرز كينغ أهمية نشوء القومية العربية مبيّناً بأن العرب لم يعودوا سلبين و«انتقلوا إلى التعبير عن مشاعر وطنية شفوياً فقط في هذه المرحلة».¹⁴ أظهر تقرير كينغ زيادة انهماك الحزب الشيوعي على المستوى المحلي مما يسمح له بأن يكون على اتصال مباشر بعناصر السخط أو الاستياء وتعبئة المواطنين العرب من القاعدة؛ واعتبر ذلك أكثر تهديداً وخطورة. ومضى كينغ في تقريره يتنبأ بأن الحزب الشيوعي سوف يسيطر على مؤسسات شبه حكومية كالمجالس المحلية ويخلق أساساً مشروعاً للنشاط الوطني السياسي.¹⁵ ولمعالجة هذا الخطر المتصور أوجز كينغ توصيات إلى رئيس الوزراء آنذاك اسحق رابين بهذا الشأن¹⁶. منها إنشاء «حزب عمل شقيق» يركز على مبادئ المساواة والإنسانية واللغة والثقافة والصراع الاجتماعي وعلى رفع راية السلام في

الإقليم لكي يتم حرمان الحزب الشيوعي من أولويته في ممارسة الكفاح الوطني وتمثيله للإسرائيليين العرب.¹⁷ كرر رعانان كوهين رئيس الدائرة العربية لحزب العمل ما قاله كينغ معرباً عن خشيته من زيادة دعم الحزب الشيوعي على المستوى المحلي. واستعداداً للانتخابات البلدية المقرّر إجراؤها في 1978، قدم كوهين مذكرة إلى رئيس مكتب الانتخابات البلدية أكد فيها الحاجة إلى توجيه نداء إلى الناخبين والادعاء بأن نشاط الحزب الشيوعي معاد للتعايش بين العرب واليهود وأنه يدمر فرص إحلال السلام بينهم ويتجاهل الانجازات والتطورات في الوسط العربي.¹⁸ ووعده حزب العمل بالسعي إلى تحسين الأحوال في القرى العربية وزيادة تمثيل العرب في لجان التخطيط الإقليمي والإنشاء.¹⁹

إن وصف الدولة للحزب الشيوعي بأنه راديكالي متطرف، ورفضه المتواصل لتمثيله الجماعي للمواطنين العرب، وعجز الحزب الشيوعي عن تحسين أحوالهم عملياً، قد عزز هذا كله استمرار تعرّض الحمائل لصفقات مع الأحزاب الصهيونية، كما عزز دورها في السياسة المحلية. وبينما انخفضت حصة الأحزاب الصهيونية في الأصوات العربية في انتخابات الكنيست من 39% في عام 1965 إلى 32% في عام 1969 إلا أنها ارتفعت في عام 1977 إلى 40%.²⁰ ويعتبر ارتفاع عدد الأصوات العربية المؤيدة للأحزاب الصهيونية على المستوى الوطني مؤشراً على أن تلك الأحزاب لا تزال قادرة على اختيار زعماء الحملة كزملاء جدد لها على المستوى المحلي. وفي ذات السنة، قام الحزب الشيوعي بالاصطفاف إلى جانب قوى غير صهيونية لتكوين تنظيم يمثل مظلة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة. وعلى المستوى المحلي، سمحت الجبهة ذات القاعدة الأوسع، باحتضان زعماء الحمائل لكي تتمكن من اكتساب مزيد من الأصوات للانتخابات المحلية والقطرية. و في عام 1978، أتاحت هذه الاستراتيجية الفرصة للحزب الشيوعي بكسب رئاسة 11 قرية عربية في الجليل وقرية واحدة في المثلث. أما في الناصرة فقد نجح مرشح الحزب الشيوعي والجبهة توفيق زياد بعد أن حصل على 62% من الأصوات.

هكذا فإن التنافس بين الأحزاب الصهيونية والحزب الشيوعي للاستئثار بأصوات العرب قد اجتذب الحزب الشيوعي إلى اللعبة التي سبق أن بدأتها الأحزاب الصهيونية، ألا وهي لعبة عقد صفقات مع الحمائل. ومع أن الحزب الشيوعي كان يزيد عدد مقاعد في عضوية المجلس المحلي إلا أنه ساند أيضاً رؤساء لم يكونوا شيوعيين بالضرورة. فقد قام بذلك لأنه احتاج إلى رؤساء

17 The Koenig Report, p. 12.

18 دآر، 1. (1978، أوكتوبر 25). המאבק בין המערך לרקח במגזר הערבי. דבר

19 دآر، 1. (1978، أوكتوبر 25). המאבק בין המערך לרקח במגזר הערבי. דבר

20 مهند مصطفي (2003). تراجع الأحزاب العربية.

13 Kaufman, I (1997). *Arab National Communism in the Jewish State*. Gainesville Florida: University Press of Florida, p. 94.

14 The Koenig Report: Demographic Racism in Israel (1976). *MERIP Reports*, 51, 11-14.

15 The Koenig Report, p. 12.

16 Saldi, A. (2003). The Koenig Report and Israeli Policy Towards the Palestinian Minority, 1965-1976: Old Wine in New Bottles. *Arab Studies Quarterly*. Vol. 25, No. 3 (Summer), 51-62.

الحمائل المحلية ووعده بتعيين مرشحين عرب في مراكز متقدمة في الكنيست مقابل أصوات في الانتخابات المحلية. أما في الناصرة فقد ركز حزب العمل كل جهوده لمساندة خصم الجبهة. وأكد رعانان كوهين رئيس إدارة الأقليات في حزب العمل - في مقال نشر في إحدى الصحف قبل الانتخابات بوقت قصير - أهمية الانتخابات المحلية في الوسط العربي. ولاحظ افتقاراً إلى مخططات هيكلية وإلى معامل ومصانع وخدمات اجتماعية ورعاية اجتماعية وصفوف دراسية وفرص عمل للمتعلمين، الأمر الذي يعزز دعم السكان العرب للجبهة. واتهم الجبهة باستغلال وجود فجوات اقتصادية بين السكان المحليين العرب واليهود من أجل التحريض وتحقيق مكاسب سياسية، بدون مشاركة منها في إيجاد حلول. كما هاجم مصداقية الجبهة بقوله انه لا يوجد لها اهتمامات في الشؤون المحلية، وأنها عقدت اتفاقات مع شخصيات محلية من أجل اكتساب دعمهم لها في انتخابات الكنيست. إضافة إلى ذلك أقر كوهين أن الحمائل لا تزال، تحت ظروف الإقصاء والتهميش، لاعباً رئيسياً في الانتخابات المحلية وانها لا تزال تحتاج لضمان مركزها.

الحمولة كلاعب سياسي

اعتبرت حركة «أبناء البلد» كل من ينتسب إلى قوائم الصهيونيين خائناً أو متعاوناً مع عدو محتل.²⁴ غير أن مختلف الأحزاب الصهيونية كانت ممثلة تمثيلاً جيداً في انتخابات السلطات المحلية العربية في عام 1983. فمثلاً أدار الليكود إحدى عشرة قائمة، بينما أدارت ست قوائم في الانتخابات التي سبقتها. أما الجبهة التي انخفضت المساندة العربية لها من 50% إلى 37% في دورة الكنيست العاشرة في عام 1981 فقد سعت لحماية قوتها على المستوى المحلي. وقامت هي أيضاً برعاية الحمائل مع أنها اعتبرت ممثليها رجعيين ومحافظين وخادمين للسلطات. ومن ناحية أخرى أظهرت الحمائل تغييراً لأسلوب عملها وبدأت بتعيين مهنيين متعلمين شباب في قوائمها عوضاً عن الشيوخ التقليديين. وبينما لم يحدث ذلك في كل حمولة ولكن تلك الحمائل التي رشحت أشخاصاً مهرة في قوائمها جعلت الجبهة أقل حرجاً من الدخول في اتفاقات معها. وقد فقدت الجبهة السيطرة على القرى الكبيرة في الانتخابات البلدية لعام 1983 بعد أن كانت تلك القرى معاقل حصينة لها ولكنها بشكل عام تمكنت من المحافظة على قوتها على المستوى المحلي. وبما أن معدل النمو التدريجي الذي حققته الجبهة قد تضاءل على المستوى المحلي، فقد كان بنيامين غور أريبي، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، راضياً عن نتائج الانتخابات.²⁵ وفي خضم هذا التنافس الحاد واصلت الصفقات

ليكونوا إلى جانبه عند الحاجة لنشاط جماعي كإضراب يوم الأرض. وقد جعلت هذه الصفقات من الممكن الحصول على مساندة رؤساء محليين، زعماء غير شيوعيين لقرارات الحزب الشيوعي على المستوى الوطني. غير أنه مجرد الدخول في اتفاق مع حمولة في قرية يعني ترك المجال للحمائل الأخرى فيها وإطلاق حريتها في الاتفاق مع الأحزاب الصهيونية.

استمرت أحوال القرى العربية حتى الثمانينيات في كونها بائسة. إذ وجدت بعض القرى التي لا تصلها شبكة الكهرباء. كما أن غالبية قرى المثلث افتقرت إلى مخططات هيكلية تعتبر شرطاً أساسياً لمنح تصاريح البناء. ونظراً للافتقار إلى الدليل بأن التصويت لصالح الأحزاب الصهيونية قد أتى ثماره فقد تضاءلت مساندة الحمولة لتلك الأحزاب وأصبح انتساب زعماء الحمائل إلى أحزاب سياسية صهيونية على المستوى المحلي، بدون منافع فعلية، يمثل إخراجاً لهم واستمرت مساندة الحزب الشيوعي وبعدها مساندة الجبهة في التنامي.

ومع ذلك استمر التنافس بين الأحزاب الصهيونية والجبهة من أجل الحصول على أصوات العرب، وخشي السكان بأن انتسابهم إلى الجبهة قد يسبب حنق الدولة على قراهم. و كان حزب العمل يقاوم الاتجاهات الوطنية للحزب الشيوعي الذي لم تكن لديه خطط عمل واضحة بشأن تحسين أحوال السلطات المحلية العربية أو اندماج السكان العرب في النظام السياسي.²¹ عبر رعانان كوهين مدير إدارة الأقليات في حزب العمل عن خشيته من النهوض المستمر للحزب الشيوعي في الانتخابات المحلية في 54 سلطة محلية عربية التي كانت ستجري في تشرين الثاني 1982، متهماً إياه بتحويل اهتمام الناخبين العرب إلى الأمور الوطنية «التي تشعل المشاعر» بعيداً عن الشؤون البلدية.²²

ولمواجهة محاولة الأحزاب الصهيونية السيطرة على البلدات العربية زادت الجبهة من اعتمادها على أصوات الحمائل لكي تضمن مقاعد لها في السلطات المحلية. و في الانتخابات المحلية لعام 1980 في قرينتي طمرة وكفر كنا رشحت الجبهة ممثلين عن حمولتي حجازي وأمارة في قمة قوائم الانتخاب وريحت رئاسة هاتين القرينتين. وقامت وزارة الداخلية بدورها بمعاينة الرؤساء الذين اقترنوا بالجبهة بعدم تزويدهم بالأموال المطلوبة لتمويل مشروعات التنمية.²³

وفي الانتخابات المحلية لعام 1983، واجهت الجبهة منافسة شرسة من حزب العمل في محاولتها الاحتفاظ بتسع عشرة سلطة محلية كانت تسيطر عليها في ذلك الحين. فقد ساند حزب العمل

21 ז"ד ק. וגינת, א. (1978, נובמבר 3). כפר מחפס הנהגה. על המשמר.

22 ז"ד ק. (1982, פברואר 19). תוכנית בלי שניים. על המשמר, 8, 11.

23 לעבבל, 7. (1983, ינואר 1). שלא יצמחו מעל הפופיק. קטורת ראשית

24 גולן, מ. (1983, 21 אוקטובר) עניין של מנטליות. מעריב. מדור סוף שבוע, 9-7-59.

25 Dar, Y. (1983, October 27). Arab Sector: Prime Minister's Advisor

مع الحمائل كونها أفضل وسيلة للأحزاب السياسية، الوطنية منها والصهيونية، لحشد الأصوات.

أتاح التنافس بين الأحزاب السياسية الصهيونية والجهية، نشوء ظاهرة جديدة. فقد أصبح أمام مرشحي الحمولة فرصة الخيار بين الصفقات وكانوا قادرين على التفاوض من مركز أشد قوة.

لم يؤد دخول الحمولة بهذه الصفقات إلى منافع لمختلف القرى العربية ولم تأتي بتحسينات لأحوال العرب في إسرائيل ككل. كانت السلطات المحلية العربية في أزمة. فبينما كانت هناك تحسينات ملحوظة في مستوى الخدمات للوسط العربي بعد عام 1977 طرأت تحسينات أكثر أهمية في القطاع اليهودي وبقيت الفجوة بين القطاعين واحدة بل أنها توسعت في بعض المناطق. كما كانت هناك فوارق في الدعم المالي الذي قدمته وزارة الداخلية إلى مختلف القرى العربية. فالقرى التي انتسبت إلى الجبهة لم تمنح أية أموال خاصة بالتنمية ولم تتم مساعدتها لسد العجز في ميزانياتها مما تسبب في توترات بين مختلف البلديات العربية التي أجمعت كلها على أنها عانت من ميزانيات شحيحة.²⁶ وفي كانون الأول 1985 دعت السلطات المحلية العربية إلى إضراب ولكنها ألغت دعوتها هذه بعد أن وعدت وزارة الداخلية هذه السلطات بتحويل الأموال إليها فوراً. فقد وعد رئيس الوزراء العمالي شمعون بيرس بتحويل ستة ملايين دولار أخرى إلى السلطات المحلية العربية وذلك ضد رغبة وزير المالية اسحق موداعي.²⁷ وقد اتهم موداعي بيرس بتوزيع الأموال بمحاولته اكتساب تأييد الوسط العربي. وليس من المستغرب أنه حتى الوزراء من الليكود قد أبدوا بيرس متحدين ضد موداعي. وهم بقيامهم بذلك لم يتركوا بيرس وحده ليكون صاحب الفضل في تحويل الأموال. وليس من المستغرب أيضاً أن مجموع عدد مقاعد السلطات المحلية العربية التي اكتسبها مرشحون منتسبون للأحزاب الصهيونية قد بلغ ذروته (48 مقعداً) في عام 1993.²⁸

تنافس القوميين العرب

تأسست الحركة التقدمية في عام 1984 وشاركت في انتخابات الكنيست في عامي 1984 و1988 كقائمة تقدمية من أجل السلام. وكانت المنافسة حادة بين الجبهة والحركة التقدمية وبلغت ذروتها في آب 1988. ووجه الشيوعيون في صحيفتهم «الاتحاد» اتهاماً للحركة التقدمية بأنها لا تعترف بحق إسرائيل في الحياة كما اتهموها بتحريض العرب ضد اليهود في يوم الأرض. وقامت

الحركة التقدمية بدورها باتهام الشيوعيين في صحيفتها «الوطن» بخيانة الأهداف الوطنية. ولذلك ليس مستغرب أن تعجز الجبهة والحركة التقدمية عن الاتفاق على تقاسم فائض الأصوات في انتخابات الكنيست لعام 1988.²⁹

وكانت الحركة التقدمية تنافس على المستوى المحلي أيضاً لأنها رأت في المجالس المحلية مصدراً للنفوذ.³⁰ واتخذ قادة الحركة قراراً بالمشاركة في الانتخابات المحلية بعد جدل حاد دار بشأن اهتمامين. أولهما أنهم لم يرغبوا في الارتباط بالمؤسسات الإسرائيلية أي بميزانيات وزارة الداخلية. وثانيهما، أنهم ليسوا معنيين بالمجالس المحلية لأنها خاضعة لتأثير العائلات ولا تخدم مصالح السكان. غير أنهم قرروا المشاركة في الانتخابات المحلية في أماكن محددة «وجدوا فيها تمثيلاً واضحاً» للحركة شريطة «أن يكون هناك برنامج سياسي واتتلاف مع جميع القوى الوطنية والنظيفة».³¹

لذلك كانت الحركة التقدمية بين عامي 1984 و1992 منافساً في اكتساب الأصوات العربية على الصعيد المحلي. ومع أنها ميزت بين مرشحي العائلة الشرفاء وبين المتعاونين مع الدولة إلا أنها عقدت اتفاقات مع الحمائل. وقد ظهرت الحركة التقدمية في وقت لم يعد فيه التنافس بين الصهاينة والقوميين العرب. بل كان التنافس بين الأحزاب الصهيونية والأحزاب العربية وكذلك بين مختلف الأحزاب العربية.

وابتداء من الثمانينات ازداد عدد الأحزاب العربية الأخرى التي تتوَدَد للنخبين العرب في الانتخابات المحلية. الحزب الديمقراطي العربي، الذي أسسه عبد الوهاب دراوشة بعد أن ترك حزب العمل، أصبح مكافحاً ومنافساً رئيساً على الصعيد المحلي وبديلاً لقوائم الأحزاب الصهيونية بالرغم أنه هو أيضاً اعتمد على دعم الحمائل.³² وقد حقق هذا الحزب نجاحاً نوع خاص في الانتخابات المحلية لعام 1993، حيث نال 18 مقعد عضوية في المجلس المحلي ورئاسة ستة مجالس محلية.³³

ثمة تنظيم سياسي آخر وهو الحركة الإسلامية التي اكتسبت أفضلية على الصعيد المحلي بعد أن بدأت في قرية واحدة فقط في عام 1983. وبحلول عام 1989 اشتركت في الانتخابات في 15 بلدة عربية وكسبت 51 مقعد عضوية وستة مراكز رئاسية.³⁴ وفي 1996 انقسمت الحركة الإسلامية وحصل فرعا الحركة في الانتخابات البلدية لعام 1998 على 47 مقعداً وسبعة مراكز رئاسية.³⁵ أما في

29 י"ד ת.ד. (1988, 19 אוגוסט). רקח נגד המתקדמת.

30 مقابلة، 8 نيسان 2007.

31 مقابلة، 8 8 نيسان 2007.

32 Ghanem, A. (2001). *The Palestinian Arab Minority in Israel, 1948-*

2000, supra, p. 144.

33 مصطفى، م. (2000) تراجع الأحزاب العربية في الحكم المحلي، ص 39.

34

مصطفى، م. (2000). ص. 36.

35 مصطفى، م. (2000). ص. 37.

Pleased. *Jerusalem Post*.

26 מנסור, א. (1985, 22 דצמבר).

27 בסוק, מ. (1985, 30 דצמבר). הממשלה אשרה העברת 6

מיליון דולר לרשויות ערביות ודרוזיות. *על המשמר*,

מילון, 1. (1985).

30 דצמבר). הממשלה החליטה: 6 מיליון דולר לרשויות

הערביות והדרוזיות-בשלים. *דבר*.

28 مصطفى، م. (2000) تراجع الأحزاب العربية في الحكم المحلي، ص. 44.

لذلك فإن برنامج التجمع يشجب اكتساب هوية الحمولة على حساب المصلحة العامة للأقلية العربية ويرى في القومية هدفاً أسمى.

هذا الهدف الأسمى موضح في كتابات عزمي بشارة العضو السابق في الكنيست وأحد مؤسسي التجمع. يقول بشارة: «كما وتؤثر الانتماءات العائلية على سلوك الأفراد السياسي على المستوى البلدي، حيث يكون الدافع الأساسي هو تحصيل مركز قوة للعائلة في المجلس المحلي، وذلك من أجل ضمان خدمات أولية لأفرادها (حقوق)، أو من أجل توظيف متعلمي العائلة (امتيازات)، أو لأغراض رفعة وعزة العائلة في البلدة». كما يقول بشارة إن ظاهرة الولاء للحمولة في الانتخابات المحلية يعيق التنمية السياسية للاختيار الأيديولوجي المستقل للفرد.⁴³

ومع ذلك يدرك بشارة مشاكل ولاء الفرد للعائلة على مستوى القرية وولائه القومي لأهداف الأقلية العربية والشعب الفلسطيني بصورة عامة، ويؤكد أن العائلية المحلية ليست عدواً للحركة الوطنية لأنها لا تشكل هوية سياسية بديلة على المستوى الوطني. ويضيف بأن الحركة الوطنية بصورة عامة لم تشن حرباً اجتماعية وسياسية على الهياكل العائلية، لأنها تبقى انتماءات محلية لا تهدد الانتماء على المستوى الوطني ولا تتنافس معه.⁴⁴ وما يحاول بشارة القيام به هو عزل انتماء الفرد للحمولة من الناحية الاجتماعية عن انتماء الفرد للحمولة من الناحية السياسية وهو الأمر الذي يعتبره ضاراً. ويقول بشارة أن من الأفضل للأحزاب الوطنية أن تدخل الانتخابات إما بصورة مستقلة أو بالتعاون مع شخصيات وطنية من مختلف العائلات. ولا مانع من استعانة هؤلاء الشخصيات بدعم من عائلاتهم لقوائم الانتخاب «فهذه هي قواعد اللعبة الانتخابية»، ولا ضرر أيضاً من انتماء ممثل رئيسي لحزب سياسي إلى عائلة كبيرة ما دام لا يمثل تلك العائلة ضد عائلات أخرى.... بل يمثل حركة وطنية تضم في عضويتها أفراد من عائلات أخرى.⁴⁵

حجتي هنا، أن محاولة عزل بشارة للنواحي الاجتماعية عن النواحي السياسية للانتماء الحمائلي، بالرغم من التشابك الدقيق بين الناحيتين، يخلق غموضاً يصعب عملياً تطبيق برنامج التجمع. وبالتالي اضطر التجمع أن يخضع لنفوذ الحمولة. وعلى الرغم من مبادئها المعلنة والتي تقضي بعدم عقد صفقات مع الحمائل كان مرشحو التجمع يتمتعون بدعم تحالفات عشائرية وعائلية تماماً مثل الجبهة والحركة الإسلامية الجنوبية.⁴⁶

الانتخابات المحلية لعام 2003 فقد عقد الفرع الجنوبي صفقات مباشرة مع الحمائل في البلدات التي شاركوا في انتخاباتها. فمثلاً توصلت الحركة في سخنين إلى اتفاق مع عائلة غنايم، وهي إحدى أكبر حمائل المدينة، قامت الحركة الإسلامية بموجبه بمساندة مرشح هذه العائلة لمقعد الرئاسة بينما قامت هذه الأسرة بدورها بمساندة قائمة الحركة لعضوية المجلس المحلي.³⁶

تأسس التجمع الوطني الديمقراطي في منتصف التسعينات وأصبح منافساً في انتخابات الكنيست. ويصف التجمع المنتسبين على أساس انتماء طائفي وأسري بأنهم غير وطنيين ومتخلفين وعقبات تحول دون المساواة في الحقوق بين الأفراد.³⁷ اشترك التجمع في انتخابات محلية ولكن على نطاق محدود. فقد قال مسؤول في التجمع «إننا بصفنا حركة وطنية نريد الوصول إلى الشعب بجميع فئاته ويجب أن نكون في الوسط بين أفراد».³⁸ وبهذا التنديد بالتصويت من أجل تحقيق المصالح الأسرية، عمل التجمع على المستوى المحلي مستخدماً استراتيجيات ثلاث استناداً على خصوصيات كل بلدة وهي: (1) الإحجام كلياً عن دخول الانتخابات المحلية (2) دخول الانتخابات مستخدمين مرشح من الحزب يتمتع بدعم عائلي قوي. (3) دخول الانتخابات باستخدام قائمة منتسبة إلى الحزب وذات ممثلين عن كافة العائلات.³⁹ مع أنه يبدو ظاهرياً أن عدم دخول الانتخابات المحلية كلياً وكأنه إجراء حيادي ولكنه أيضاً يرسخ الحمولة بأن يفسح المجال للعائلات كي تجند الأصوات حسب مشيئتها بناء على مصالح عائلية. هذا يبدو حقيقياً بنوع خاص لأن التجمع لا يشارك في الانتخابات المحلية في الأماكن التي تشهد صراعات عائلية قوية.⁴⁰ كما أن دخول الانتخابات باستخدام مرشح من التجمع يتمتع بدعم عائلي قوي من شأنه أيضاً أن يرسخ الحمولة.

كان عجز التجمع عن الصمود في وجه التحدي من قبل سياسة الحمولة على الرغم من دفاعها الأيديولوجي المتين عن أهمية الهوية الفلسطينية العربية جديراً بالدراسة. فإن برنامج التجمع يؤكد بوضوح الهوية الوطنية الفلسطينية العربية للأقلية العرب في إسرائيل ويدعو إلى إعطاء هذه الهوية الأولوية على الهوية الإسرائيلية.⁴¹ كما يوضح البرنامج أن الهوية الوطنية يفترض أن تحل محل الهويات العائلية والطائفية، مع أنه في إطار العمل الوطني هذا يمكن للأفراد أن يمارسوا حرياتهم الدينية بحرية.⁴²

36 مقابلة، 29 آذار 2007. وقد خسرت عائلة غنايم الرئاسة نتيجة انقسام في داخل العائلة نفسها مما أدى إلى انتخاب مرشح الجبهة وهو من عائلة صغيرة.

37 عبد الفتاح. ع. (2006). خطاب إلى الشباب (2): القومية وحلم الحرية، العدالة الاجتماعية والحدائق. الناصرة: التجمع الوطني الديمقراطي. قسم التعليم المركزي، الطبعة الثالثة، ص. 6.

38 مقابلة، 3 نيسان 2007.

39 مقابلة، 25 نيسان 2007.

40 مقابلة، 3 نيسان 2007.

41 عبد الفتاح. ع. (2006). خطاب إلى الشباب (2): القومية وحلم الحرية، العدالة الاجتماعية والحدائق. ص. 27.

42 خطاب إلى الشباب (2)، ص. 6.

43 بشارة، ع. (2002). الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى. رام الله، فلسطين: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الثانية، ص. 169 & 172.

44 الخطاب السياسي المبتور، ص. 172-173.

45 الخطاب السياسي المبتور، ص. 174.

46 Ettinger, Y. (2003, October 27), A Family Affair. Ha'aretz, p.3.



ثالثاً: أم الفحم كحالة استثنائية

وشيدوا مراكز الحضانة والمنازل للأسر الفقيرة وفتحوا العيادات الصحية ونظموا خدمات الإسعاف ورَمَمُوا المدارس. كانت الحركة تتطلع إلى حلول تفي بصورة مباشرة بالاحتياجات المحلية.⁴⁹ وفي عام 1989 اشتركت الحركة في انتخابات البلدية لأم الفحم وفي عدد من البلديات العربية الأخرى. لم يكن من المستغرب بعد كل الإنجازات الاجتماعية للحركة وبنائها للمؤسسات أن تكسب مقعد رئاسة المجلس البلدي وغالبية مقاعد أعضائه.

نالت الحركة الإسلامية في الانتخابات البلدية لعام 1993 رئاسة المجلس البلدي لأم الفحم فضلاً عن عشرة مقاعد من بين سبع عشرة مقاعد عضوية. وتم انتخاب الشيخ رائد صلاح كرئيس بنسبة 74% من الأصوات.⁵⁰ وواصلت الحركة نجاحها بقيادة الشيخ رائد صلاح في انتخابات أم الفحم لعام 1998 ونالت رئاسة المجلس البلدي وأحد عشر مقعد عضوية من بين سبعة عشر مقعد. وهكذا أصبحت أم الفحم خلال الفترة من 1989 و1998 قلعة للحركة الإسلامية.

ولم يخش الشيخ هاشم عبد الرحمن، مرشح الحركة عام 2003، في خطاب له للناخبين أن يعد سكان أم الفحم بأن المجلس المحلي سوف يخفض عدد الموظفين ويجمد المشاريع ويزيد من تحصيل الضرائب ويصحح تكاسل المستخدمين. وقال أنه حريص على أن يدي بالحقيقة إلى الناخبين فهناك حالة اقتصادية صعبة تمر بها الدولة بأكملها بما فيها المجالس المحلية. كما أكد بأن جميع موظفي المجلس المحلي هم من خريجي الجامعات الجديرين بالتوظيف وليس موظفين بسبب انتماءاتهم. وأضاف قائلاً: لا يوجد شخص واحد موظف وهو ليس مؤهلاً علمياً أو لأنه قريب لأحد؛ وتضم أم الفحم عدداً وفيراً من الأشخاص المؤهلين.⁵¹

لم تمر انتخابات عام 2003 دون أن تواجه الحركة الإسلامية معارضة. فقد تضمنت المعارضة ائتلافاً لمختلف المجموعات العلمانية أطلقت على نفسها اسم التحالف البلدي الوطني الذي ضم الجبهة وأبناء البلد والتجمع الوطني. وكانت هناك قائمة ثالثة وهي حركة المستقلين في أم الفحم ولكنها انسحبت قبل الانتخابات وبذلك اختفت جميع معالم الانتماء العائلي. دعت المعارضة إلى التغيير واتهمت الحركة الإسلامية بإهمال الشباب وطالبت بإقامة الملاعب والمتنزهات وبالارتقاء بمستوى التعليم

أم الفحم مدينة عربية تقع في المثلث ويبلغ عدد سكانها اليوم حوالي 50 ألف نسمة. وهي خلافاً لغالبية البلديات والقرى العربية تشهد تراجعاً لسياسات الحمولة في المجلس المحلي البلدي منذ أن سيطرت عليه الحركة الإسلامية في عام 1989. وكانت المنافسة على رئاسة وعضوية المجلس البلدي في الانتخابات البلدية عام 2003 بين الحركة الإسلامية والتحالف الوطني البلدي المكون من مختلف الأحزاب السياسية العربية بدلا من أن يكون تنافسا بين الحماثل. وتركزت المناقشات الانتخابية عن ما يمكن لكل قائمة أن تفعل حتى تحسّن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في أم الفحم. ومن مظاهر إعطاء الأولوية للمصلحة العامة أصدر الفصيلان المتنافسان وهما الحركة الإسلامية والتحالف الوطني البلدي، نشرة مشتركة تدعو إلى انتخابات خالية من العنف وتندد بالانتخابات المقترنة بالعنف والضحيج. وكان شعارهما «انتخابات ليوم واحد ولكن أم الفحم إلى الأبد» ولم تشارك أية قائمة حماثية في الانتخابات المحلية البلدية لعام 2003.⁴⁷

مرت السلطة المحلية في أم الفحم في مراحل عديدة منذ أسست في عام 1960. سيطرت مختلف الحماثل بادئ ذي بدء على السلطة المحلية وتدهورت الخدمات في البلدة تدهوراً تدريجياً. وفي منتصف السبعينيات بدأت الجبهة في مساندة الحماثل ووجدت محمد محاميد لمساندة إضراب يوم الأرض في عام 1976 وأيدت ترشيحه للرئاسة في عام 1978. وفي عام 1983 دخل هاشم محاميد الانتخابات تحت راية الجبهة ومساندة من حمولته ونجح. وربما يُعزى ذلك إلى تزايد الوعي السياسي للأقلية العربية بصورة عامة في ذلك الوقت، كما يُعزى إلى تراجع تأييد العرب للأحزاب الصهيونية. غير أن عدم رضى السكان من ضعف الخدمات تزايد في الثمانينيات. وبحلول عام 1989 كان سكان أم الفحم على استعداد لإحداث تغيير ووجدت هذا التغيير متجسداً في الحركة الإسلامية.

نشطت الحركة الإسلامية في إسرائيل في السبعينيات والثمانينيات نشاطاً كبيراً وتمثلت أنشطتها بصورة رئيسة في جمع أموال الزكاة من المسلمين وتوزيعها على الأسر المحتاجة.⁴⁸ كما استخدمت أموال الزكاة لدعم مشاريع اجتماعية كتقديم منح دراسية لطلبة يدرسون في إسرائيل وفي الخارج وإقامة المكتبات ومحلات لبيع الكتب. وفي خلال هذه الفترة ملأت الحركة الإسلامية الفجوة من الخدمات الاجتماعية التي كانت أم الفحم في أمس الحاجة إليها وأعرب أعضاء الحركة عن روح تطوع قوية. فقد عبّدوا الطرق

49 مقابلات في 16 شباط 2003، 18 تموز 2003 و 9 أيلول 2003؛ و مصطفى، م. وغانم، أ. (2005). التنظيم السياسي للفلسطينيين في إسرائيل. تمرة: مركز ابن خلدون، ص. 32-38؛ و

Rubin Peled, A. (2001). *Debating Islam in the Jewish State*. Albany: State University of New York, Chapter 7.

50 كركبي، ز. (1993). انتخابات السلطات المحلية العربية - 1993. حيفا: مؤسسة إميل تومة للدراسات السياسية والاجتماعية، ص. 13-14.

51 مقابلة في 16 تشرين أول 2003.

47 مقابلات.

The Islamic Movement Inside Israel: An Interview with 48 ShaykhRa'id Salah (2007). *Journal of Palestine Studies*, Vol.36, No.2 (Winter), 66-76, p. 70.

على الصعيد المحلي. ومعنى انقسام الحركة الإسلامية في عام 1998 أن الشق الشمالي للحركة كان الهيئة السياسية العربية الوحيدة التي شاركت في الانتخابات المحلية بدون مشاركة في الانتخابات القطرية. أما الشق الجنوبي للحركة الإسلامية وكل الأحزاب السياسية الرئيسية الأخرى فيشارك في الانتخابات المحلية وانتخابات الكنيست. وأثر رفض الشق الشمالي للمشاركة في انتخابات الكنيست على كيفية عمل الحركة الإسلامية في أم الفحم على المستوى المحلي وساهم في تفسير القدرة الفريدة للحركة على إبعاد سياسة الحمولة هناك. وحقبة عدم مشاركة الشق الشمالي في انتخابات الكنيست يعني أنه حر من ضغط التعامل مع الحمائل، بخلاف غيره من الأحزاب السياسية الأخرى. وتتمتع الحركة الإسلامية في أم الفحم بقاعدة دعم عريضة تستند إلى المنافع التي تقدمها الحركة ذاتها وليس عليها أن ترد الجميل نتيجة لعقد صفقات مع الحمائل لكي تدعمها الحمائل في انتخابات الكنيست. وفي مقابلة مع مراسل مجلة الدراسات الفلسطينية، قال الشيخ رائد صلاح أن المجتمع الفلسطيني يضم طيفاً من المعتقدات الدينية والسياسية وان الحركة الإسلامية تود أن نحيا كجزء من مجتمعنا ولا يمكننا أن ننظر إلى هذا المجتمع بمنظور ضيق. لذلك فإننا نوجه خدماتنا إلى المجتمع بأسره.⁵⁶

موجز وخالصة

توضح هذه الدراسة أن المواطنين العرب منذ تأسيس الدولة قد وجدوا أنفسهم ليس طوعاً متورطين بعقد غير مكتوب مع الأحزاب السياسية الصهيونية توقعت تلك الأحزاب بموجه ولاء منهم (مترجم إلى أصوات) مقابل منافع تقدم لهم. وكان الشركاء الذين اختارتهم الأحزاب السياسية الصهيونية في هذه العقود حمائل مجزأة ولا تشكل خطراً على الإيديولوجية الصهيونية. وقد حال دون مواصلة تنفيذ هذا العقد نهوض المشاعر القومية بين المواطنين العرب. فقد أصبح القوميون العرب منافسون للأحزاب الصهيونية على الأصوات العربية بدلا من كونهم لاعبين سلبيين في عقد تمليه الأحزاب الصهيونية. ولكن الأحزاب السياسية العربية بتنافسها مع الأحزاب الصهيونية ومع بعضها البعض استخدمت استراتيجيات ترسخ جذور الحمولة بدلا من تعزيز هويتهم القومية على المستوى المحلي. واكتسبت الحمائل بشكل تلقائي مركزاً مكنها من اختيار من سوف يدخل معهم في اتفاقات انتخابية. وفي غياب القومية العربية التي تلهم المواطنين العرب على المستوى المحلي اختيار العديد من المواطنين العرب وضع مصالحهم الفردية فوق مصالح الأقلية العربية ككل. وفشلت الأحزاب الوطنية العربية بصورة عامة في إقناعهم بتغيير مواقفهم أو في تقديم بديل مجد لهم. ويشكل الشق الشمالي للحركة

والخدمات الصحية.⁵² وصادر التحالف البلدي في تشرين أول 2003 نشرة أشارت إلى عيوب في حكم الحركة الإسلامية لأم الفحم من بينها ديون بلغت 123 مليون شيكل وانخفاض عدد الطلبة الجامعيين وانخفاض درجات طلبة التوجيهي ووجود ألف مدمن مخدرات مسجل رسمياً وعدم وجود مسرح مهني أو مركز جماهيري أو مركز تعليمي.⁵³ كما انتقدت الحركة الإسلامية بشأن كيفية توزيعها للأراضي على الأزواج الشابة وبشأن خطتها التنموية.

أجابت الحركة الإسلامية بأن الوضع في أم الفحم ليس بالسوء الذي وصفته المعارضة، وأوضحت أن كل البلاد تعاني من سوء الوضع الاقتصادي. وتباهت بأن أم الفحم من أفضل البلديات من حيث انخفاض معدل الجريمة وغياب الفوضى المالية التي ورثتها من الإدارة السابقة في عام 1989.⁵⁴ كما تباهت بالأمانة والشفافية وأكدت وجود عجز مالي قائله أنه على أقل تقدير ليس نتيجة سرقات. وعلى الرغم من النقد الحاد الذي وجهته المعارضة إلى الحركة الإسلامية كسب الشيخ هاشم رئاسة المجلس البلدي حائزاً على 75% من الأصوات المحلية.

والمهم هنا والذي ميّز أم الفحم عن العديد من السلطات العربية المحلية الأخرى هو المناقشات الجوهرية التي تخللت الانتخابات المحلية، رغم شدة الجدل بشأن نجاح الحركة الإسلامية وفشلها. تمكّنت الحركة الإسلامية في أم الفحم من تقديم وسيلة للتغيير نشأت محلياً وفوق الشبهات. وقال رابينوفيتش (1995) «إن الحركة الإسلامية في أم الفحم تبشر بفجر وعي جديد واستعادة للشرف بعد سنوات من اليأس والالتكالية، وجعلت من الممكن رؤية تغيير في المستقبل من خلال قوى داخلية وخلقت فرصة للتغيير.⁵⁵ ورغم فشل مؤسسات الدولة أثبتت الحركة الإسلامية وجودها بتقديم خدمات صحية وتعليمية واجتماعية وثقافية من خلال لجان محلية ومؤسسات خيرية قبل أن تنهض إلى السلطة البلدية. وخالصة القول حظيت الحركة الإسلامية بالدعم لأنها قدمت ما لم تقدمه الدولة أو الإدارات السابقة للسلطة المحلية. وأخيراً، من الأهمية بمكان أن نلاحظ هنا أن للحركة الإسلامية في أم الفحم سمات فريدة. ففي عام 1998 انقسمت الحركة الإسلامية القطرية على نفسها حول قضية المشاركة في الانتخابات القطرية أو مقاطعتها. ونأى الشق الشمالي للحركة بقيادة الشيخ رائد صلاح بنفسه عن المشاركة في السياسة القطرية بل ركز

52 فريد، م. (27 تشرين أول 2003). أبعد كل هذا تريد ثقة اهالي أم الفحم يا شيخ؟! الاتحاد، ص. 6.

53 صوت الوحدة (تشرين أول 2003). نشرة إخبارية تصدر عن قائمة التحالف الوطني البلدي، ص. 11.

صدرت هذه النشرة مرة واحدة في فترة الانتخابات. أبو طعمة، ف. (24 تشرين أول 2003). الكتلة الإسلامية أهملت قضايا الشباب. الصنارة، ص. 41.

54 مقابلات في 16 تشرين أول 2003 و 28 حزيران 2007.
55 רבין וויז, T. (1995). אום ולפחם - דילמות של תמורה. המזרח החדש, פרק 37, لا. 169-179, لا. 174.



الإسلامية استثناءً لهذه الحالة العامة. قد كانت استراتيجيات الأحزاب السياسية العربية بشأن التعامل مع الحمائل متباينة ولكنها ذات نتائج مماثلة. فالجبهة سعت لضم زعماء الحمائل إلى عضويتها وإلى تسييسهم، ورفض التجمع هذه الاستراتيجية وحاولت عوضاً عن ذلك إضفاء الهوية العربية الفلسطينية على المواطن العربي وعلى الصعيد الوطني بينما قبلت انتماءات محلية للحمولة ما دامت هذه الانتماءات لا تستخدم لأغراض سياسية. وكانت قرارات الأحزاب السياسية العربية إما بالتعامل أو بالتعايش مع الحمائل قد تركت الباب مفتوحاً أمام قادة الحمائل بمواصلة لعب دورهم في الانتخابات المحلية متجاهلين الطموحات القومية للأقلية العربية ككل. وخلاصة القول إن ترسيخ جذور الحمائل في السياسة الوطنية يمكن أن يُعزى إلى المنافسة بين مختلف الأحزاب السياسية. كما يمكن أن يُعزى إلى فشل الحركة الوطنية العربية في إحلال الولاء للأهداف القومية محل الولاء لأهداف الحمولة. ومن الممكن الاستنتاج بأن ما ينقص مختلف البلدات والقرى العربية اليوم هو المؤسسات والتنظيمات الوطنية التي تعزز وعي الجيل الجديد وتشعل عنده روح التطوع لخدمة مجتمعاته وتمنحه الإيحاء بتحمل المسؤولية من أجل مستقبل زاهر. وقد فشلت الأحزاب السياسية العربية حتى الآن فشلاً ذريعاً في ملء هذه الفجوة تاركة الباب مفتوحاً على مصراعيه لاستمرار المصالح الضيقة للحمولة.

تحدي الإدارة السليمة في السلطات المحلية العربية

نضال حايك

محام، مدير مشروع السلطات المحلية في الحركة من أجل جودة السلطة، ومحاضر في المركز متعدد المجالات هرتسليا

مقدمة

السلطات المحليّة تشكّل أحد العوامل الحتميّة في تصميم الحياة اليومية للسكّان، كونها المزوّد الأوّل بالخدمات في شتّى المرافق: الاقتصاد، التعليم، الرّفاه، الصّحة، الخدمات الاجتماعيّة وغيرها. تنعكس الإدارة السليمة في شوارع معبّدة، ومراكز صحيّة بلديّة، ونوادٍ للشباب، ومدارس ومراكز تعليم جيّدة، في حملات ضدّ العنف والسّموم، وبناء مرخّص وإشراف صحي وغيرها. إذن، وبدون أدنى شكّ، إنّ السلطات المحليّة هي صاحبة التأثير الأكبر على مختلف المجالات في حياتنا.

على الرغم من أهمية السلطات المحليّة، إلّا أنّنا نرى السلطات المحليّة في السنين الأخيرة غائصة في أزمة جديدة، والسلطات العربية على وجه الخصوص في أزمة أعمق.

أزمة السلطات المحليّة هي أزمة ثلاثية الأبعاد: إدارية، سياسية واقتصادية. أبعاد ثلاثة يرتبط أحدها بالآخر. أما أزمة السلطات العربية فهي أصعب مرتين، وذلك للأسباب التالية:

أولاً: للعائلة والحمولة تأثير كبير في عملية الانتخاب، والتعيينات غير القانونية، وتفضيل الأقارب. تشكل الحمولة في معظم السلطات المحليّة وحدة مترابطة وثابتة اجتماعيًّا، الأمر الذي يخولها لاستغلال قوتها هذه لتشكيل قوى سياسية تدعمها في انتخابات السلطات المحليّة. السيطرة في السلطة المحليّة تفسّر لدى العديد على أنّه إعطاء أفضليّة للأقارب، هذا التفسير يعطي للحمولة قوّة وقوتًا سياسيًا فعالًا. الحملات تتنافس بقوة وحتى بعنف، وإذا أتيح لي - بشراسة، على السلطات المحليّة. الحمولة

صارت تجذب أصوات الناخبين، صندوق الاقتراع الحمائلي هو من أكبر الصناديق حيث أعلى نسبة تصويت. بسبب الروابط العائليّة والحمائليّة باتّ المنتخب هو ممثّل عائلة وليس ممثّل جماهير، وبالتالي فإنّ المنتخب يسير (ويُسَيّر) وفق المصالح العائليّة وليس العامّة. على الرغم من تحكّم العائلة (ولو من بعد) بأجهزة الحكم المحليّ إلّا أنّ الديمقراطية العصريّة خفّفت من وقع الحمائليّة: سنّت قوانين ملامحة، الرقابة الداخليّة والخارجيّة، الهبّات الشبابية الواعيّة والمتحمّقة، التفات الشباب العامل والمتعلّم الذي يأتي أن يخضع للاعتبارات العائليّة ولتعليمات كبير العائلة أو الحمولة.

إنّما وعلى الرغم من التفتح والانفتاح الديمقراطي والاجتماعي يبقى للحمولة وللقيم التي كبرنا عليها حصة الأسد، يبقى احترام "الكبار" سيد الموقف وولي الأحكام. تأثير الحمولة يبرز بوضوح في الانتخابات التمهيدية. في الانتخابات التمهيدية يجتمع رجال العائلة لانتخاب تركيبة القائمة العائليّة.

ثانيًا: عدم التمييز بين عام وخاص. الديمقراطية الممارّسة في مجتمعنا العربي لا تميّز بين ملك عام وخاص ويسود جو من الخمول السياسي-الجماهيري في قرانا ومدننا، فلا نراها واضحة قواعد اللعبة الديمقراطيّة وسلطة القانون. الاشتراك والانخراط الجماهيري في ما يحصل في السلطات المحليّة هي مصطلحات نادرة في السلطات المحليّة. للأسف الشديد، بعد الانتخابات كثيرًا ما يُنظر إلى السلطة المحليّة على أنّها ملك خاص لبعض الأفراد. مستوى المشاركة الجماهيريّة في اتخاذ القرارات ومستوى الشفافية والرقابة متدنّ بشكل ملحوظ في مجتمعاتنا. ذلك إلى

جانِب مخالفة القانون ومخالفة قواعد الإدارة السليمة بشكل ملحوظ، فنرى "ذوي المناصب" يتعاملون مع القانون على أنه "موصى به" وليس "مُلزم به". فلا عجب أننا صرنا شهوداً لقصوات كثيرة جذرية في السلطات المحلية العربية التي تُرصد سنوياً في تقارير مراقبة وزارة الداخلية ومراقب الدولة أو حتى بتقارير المراقبة الداخلية. من القصوات الرائجة في سلطاتنا المحلية: نسبة جباية الضريبة البلدية ("الأرنونا") الأكثر انخفاضاً، تخفيضات غير قانونية في "الأرنونا"، تعيينات غير قانونية، تعاهدات غير قانونية مع مقاولين، تجاوز في دفع الرواتب، أجهزة رقابة غير فعالة، تعاهدات بدون مناقصات، انفاق ميزانيات غير قانوني ولا مُراقب، ديون طائلة على منتخبى الجمهور، توظيف الأقارب، لجان إلزامية لا تعمل. ليس هذا فحسب، بل إن التقارير تشير إلى أن أغلب السلطات المحلية العربية لا تبذل جهداً لتقويم أوضاعها وللمحد من مخالفاتها.

لا شك في إن وضع السلطات المحلية العربية ليس مشرفاً وضع السلطات العربية يتميز بمستوى اجتماعي اقتصادي متدن، بكثافة سكانية عالية جداً (نسبياً للسلطات الصغيرة جداً)، بتدني جودة الخدمات، ونقص في أماكن العمل وفرص التشغيل. وأرى أن هذه "الميزات" تفضي إلى الاجحاف بالميزانيات بحق السلطات المحلية (الذي شهدناه منذ التسعينيات). من هنا فإن السلطات المحلية العربية تنطلق من نقاط انطلاق أضعف على الصعيد التنظيمي، الإداري، والاقتصادي مما يؤدي إلى هوة بين السلطات اليهودية والعربية.

أدت القصور أعلاه إلى إيرادات منخفضة وإلى عجز مالي كبير في صندوق السلطات المحلية - بما يفوق ميزانيات السلطات المحلية. العجز الكبير في صندوق السلطات المحلية إلى جانب سوء الإدارة يؤخر فرص تقدمها وازدهارها.

وينتصب السؤال: من المذنب في توصيل السلطات المحلية إلى حالها هذا؟ كثيراً ما نسمع انتقادات، وبحق، عن سياسة الحكومة المتبعة في السلطات المحلية في البلاد بشكل عام، وفي السلطات المحلية العربية بشكل خاص. سياسة تمييز على مرار السنين لا ينتطح عليها عنزان. فيسارع الأغلب للاستنتاج أن هذه السياسة هي السبب المركزي والوحيد للأزمة العصبية في السلطات المحلية. إنما الحقيقة مغايرة إلى حد ما. الحقيقة هي أن الإهمال في الإدارة والخروج عن قواعد الحكم السليم هي أيضاً أسباب مركزية، لا يقل إثر وقوعها عن السبب الأول.

الصراع للحصول على ميزانيات متساوية، هبات موازنة عادلة والتزام المكاتب والسلطات الحكومية بتنفيذ حصتها من خطط الإشفاء هام وضروري، إنما غير كافٍ لجلب السلطات العربية إلى مناطق نفوذ إدارة سليمة وجودة سلطة. بالإضافة إلى العمل على مستوى تحقيق المطالب من السلطة المركزية تطفو تساؤلات

إضافية شائكة وصعبة، لا تقل أهمية، حول سبل الإدارة والتنفيذ في شتى مستويات عمل السلطات المحلية. حصر العمل وصب الجهود فقط في هذا المستوى هو بمثابة شرع إنما توجد مستويات أخرى مهمشة هي بمثابة القارب. والشرع بدون القارب لا يفي بالمطلوب، كما القارب بدون الشرع.

من الواضح أن تسليط الضوء على تمييز وتقصير السلطة المركزية، المطلوب والمبارك بحد ذاته، أسهل من معالجة القصورات والمشاكل الذاتية المتجذرة في عمل السلطات المحلية العربية. فعلى العموم لوم الآخرين أسهل من النظر في المرأة. إن الاهتمام بعراض واحد عند تشخيص مرض معين يؤدي في أحيان كثيرة إلى تشخيص غير واف، وعليه إلى علاج غير شاف. التركيز على دور السلطة المركزية فقط في توصيل السلطات العربية المحلية إلى بر الأمان اليوم غير دقيق البتة. فلا يمكن غض النظر عن دور السلطة المحلية نفسها في الوصول إلى ما آلت إليه اليوم. نعم، محور تحصيل الميزانيات هو ضروري ولكن محور استعمال واستغلال هذه الميزانيات على أفضل وجه، بالاعتماد على أسس الإدارة السليمة، لا يقل عنه ضرورة وأهمية وتأثيراً.

الحل الأمثل هو الشروع بالعمل الفوري لمعالجة المشكلات والقصورات الذاتية لتعزيز وضع السلطات العربية المحلية، إلى جانب النضال على مساواة الميزانيات والهبات. وتجدر الإشارة مرة أخرى إلى أننا لا ننكر أو نهتمش دور السلطة المركزية، الذي لا يقل أهمية عن دور السلطة المحلية بوعي المشكلات وتطويق دوائر إمكانياتها لإدارة أنجع، إنما نرى أن لوم هذه السلطات وحده دون الشروع لتحسين العمل الذاتي هو بمثابة الشرع الذي لا يحجر بدون قارب ألا وهو العمل الذاتي والفوري. مخاوفنا من السلطة المركزية تزيد لأن حلولها العصرية هي فك السلطات المحلية وتعيين لجان بدل منتخبى الجمهور أو تقليص الميزانيات وهدم البيوت وهي جميعها حلول منقوصة، بأقل تعبير، لا تفي بالعرض. الحلول التي تطرحها الحكومة، وعلى رأسها تعيين لجان لإدارة السلطات المحلية، لا تمس بالحقوق الديمقراطية فحسب، إنما لا تضمن حلولاً ناجعة وفي أغلب الحالات يبدو أن تطبيقها يتخلف عن الأغراض والحاجات وراء وضعها.

وفقاً لما جاء أعلاه، نويت في مقالي هذه تسليط الضوء على القصور المركزية المتأصلة في سلطاتنا المحلية العربية. المقالة ليست شاملة فهي تسلط الضوء على المجالات الأساسية التي تقع فيها الأخطاء والهفوات الإدارية. بالإضافة لهذا، تقترح المقالة حلولاً لحل المشاكل أو على الأقل للحد من تفاقمها. كلي أمل بأن تكون مقالي هذه مرشداً لموظفي وممثلي الجمهور في السلطات المحلية، هادفاً لمنع القصور قبل وقوعها وتوصيل السلطات المحلية إلى المستوى الذي يليق بسكانها.

بحذر ومساواة - الأمر الذي تغفل عنه سلطاتنا المحلية فتعكس النتائج في نسب الجباية المتدنية، ثم بجودة الخدمات التي يتلقاها سكان هذه السلطات. زد على ذلك، إن منح تخفيضات غير قانونية يثير الشك حول هوية المستفيدين، ويُسأل (وبحق) هل المستفيدون من المقربين والمعارف، أم أن التخفيضات تعطى لكل السكان بدون تمييز؟

على المستوى الإداري: نلاحظ وجود مشكلات عديدة منتشرة منها أولاً توظيف الأقارب، فقد أدى التوظيف على أسس غير موضوعية ولا مهنية إلى تواجد العديد من الموظفين الذين يفتقدون إلى المعرفة والخبرة، ومن هنا ممكن التنبؤ بسوء إدارة عام. القانون يمنع توظيف الأقارب ليحد من ظاهرة "تضارب المصالح"، ليعزز العمل بمصداقية وحيادية، وليضمن أن اتخاذ القرارات في التعيينات مبني على الكفاءة والخبرة وعلى التجربة أيضاً. تتعاظم المشكلة عندما يكون الجمهور شاهداً على اتفاقيات وعهود- مكتوبة أو منقولة شفهيًا، واضحة وصرحة أو ما بين السطور- لتوظيف أقارب منتخب الجمهور بعد انتخابه. تعيين شخص، لكونه قريباً فقط، بالتغاضي عن المهارات والكفاءات، هو بداية الوقوف على الهاوية والطريق الأسهل لإدارة غير سليمة ولتذير أموال السلطة المخصصة أصلاً لخدمة المدينة أو القرية. قصور آخر على المستوى الإداري هو عدم عمل اللجان الإجبارية. ذلك على الرغم من أهمية اللجان في العمل السلطوي المحلي، فنهايك عن أنها لجان إجبارية، إنها أحد آليات ووسائل العمل في السلطة المحلية. فمن خلالها تتمكن السلطة المحلية من البحث والبت عن كذب في شتى المرافق.

على مستوى المراقبة: هنالك عدد لا يستهان به من السلطات المحلية (8 على الأقل) تعمل منذ عدة سنين بدون مراقب داخلي، بالرغم من أن القانون يحتم تعيين مراقب داخلي، إذ تعمل هذه السلطات بدون جهاز الرقابة الداخلي المركزي! كذلك وجدت خمس عشرة سلطة محلية عربية لم يُقدّم فيها المراقب الداخلي تقرير المراقبة. تقرير المراقبة هو باكورة أعمال المراقب الداخلي، الذي يجرد فيه عمل السلطة المحلية بشتى المجالات، ويقدم فيه توصيات واستنتاجات للسنيين القادمة. ذلك دون التطرق والإسهاب بكون المراقب الداخلي هو أحد أركان الرقابة في السلطة المحلية. في كلتا الحالتين، الحديث عن خلل جذري في جهاز المراقبة الذاتي للسلطات حيث لا توجد هيئة لتفقد أداء السلطات المحلية، ومن أن إدارتها تسير بحسب المناهج والمعايير الموضوعية. كما ولو حظت موضة راجحة لمنع بعض الأعضاء من الإطلاع على مستندات ووثائق بموجب قانون البلديات وأمر السلطات المحلية وبذلك المس بإمكانيتهم مراقبة خطوات

في الباب الأول سأستعرض قواعد الإدارة السليمة التي تلمر السلطات المحلية بالسير وفقها في كل خطوة. أما الباب الثاني والثالث فسيختصان في قضايا أكثر تحديداً ومشكلات شائعة في السلطات المحلية العربية، وسيناقشان حلولاً لهذه المشكلات.

الباب الأول: قواعد الحكم السليم - بين الوجود والمنشود

السلطة المحلية هي سلطة عامة من الدرجة الأولى، ومن هنا فإنها ملزمة بالسير وفقاً لقواعد الإدارة السليمة. في بابي هذا سأناقش قواعد الحكم السليم بتوسع. قواعد الإدارة السليمة هي الضمان لإدارة فعالة، ناجعة، متساوية وعادلة، الأمر الذي يؤول إلى تطوير مستوى السكان المعيشي وتحسين مستوى الخدمات التي يتلقاها السكان. على الرغم من ذلك، كما ذكر سابقاً، فإن عددا لا يستهان به من السلطات المحلية العربية تتواني عن تطبيق هذه القواعد وهذه الأسس. هذا الإهمال يصيب الصندوق العام ومستوى الإدارة العام وبالتالي يصيب إصابة مباشرة بسكان السلطة المحلية.

سأدرج في السطور الآتية، باقتضاب شديد، القصور والخروقات الأكثر انتشاراً في السلطات المحلية العربية- التي تبرهن أهمية الانصياع لقواعد الإدارة السليمة. تجدر الإشارة إلى أن القصور ليست واحدة في كل السلطات المحلية، إنما رُصدت في معظم سلطاتنا المحلية.

على مستوى الإدارة المالية: رصدت مؤخراً ظاهرة مفاجئة وهي ديون أعضاء وعمال السلطات في 55 سلطة محلية (أي 71% من مجمل السلطات العربية المحلية). فبخلاف المنتظر من ممثل الجمهور أن يكون مثالا يُحتذى حذوه في جودة السلطة والإدارة السليمة، نراه يتخلف عن واجبه كمواطن عادي أولاً وكممثل جمهور ثانياً. إذ أن مجموع ديون أعضاء وعمال السلطات العربية المحلية عام 2008 يتلخص في 34 مليون شاقل (أكثر من ميزانية المجالس المحلية عيلوط، جولس، المشهد، عيلبون، دبورية، لقية، الرامة وغيرها). ويجري الحديث عن ظاهرة سلبية تؤدي إلى أضرار جسيمة للسلطات المحلية العربية في مستويين مركزيين: الأول، مبالغ هائلة لا تدخل لخزينة السلطة ولفترة طويلة، وبالمستوى الثاني، المس بهيبة السلطات وبتفقه الجماهير بعملها. أما عن الجباية في مجالسنا وبلدياتنا، فهناك اثنان وعشرون سلطة محلية عربية مخالفة للقوانين، منحنت تخفيضات غير قانونية في "الأرنونا". وبجملة استطرادية - أذكر أن هناك قوانين خاصة وتعليمات صارمة لمنح تخفيضات في "الأرنونا"، يتوجب على السلطة اتباعها والسير بموجبها. ذلك لأن الجباية هي أحد مصادر مدخولات السلطة المحلية، وكونها عبارة عن أموال الجماهير، فعلى السلطة المحلية التعامل مع الموضوع

السلطة المحلية.

إنَّ السطور السابقة تتجمّع معاً لتكوّن فسيفساء لإدارة غير سليمة ولمناهج مخالفة في السلطات المحلية العربية. هذه الصّورة الأخيرة، متعدّدة الألوان. فكما أسلفنا إنَّ القصورات متعدّدة ومتلوّنة وليست حصراً على مستوى معيّن. فعلى المستوى الإداري، المالي والرقابة، وغيرها من المستويات سُجّلت اختراقات وانتهاكات. وما ذُكر ليس إلاّ غيضاً من فيض. وهذا كلّه ينعكس في جودة الخدمات التي نتلقاها، في خدمات التربية والتعليم، جودة البيئة، البنية التحتية، سوق العمل. وغيرها.

الالتزام بقواعد الحكم السليم.

الحل لكل القصور والاختراقات التي جاءت أعلاه هو بسيط ومجرّد- الالتزام بانضباط بقواعد الحكم السليم. تجاهل (أو تناسي) الضرورة في الحفاظ على قواعد الإدارة السليمة من أوليات صانعي القرار ومُتخذيهِ في مؤسسات الإدارة العامة - الإهمال، عدم المهنية، تضارب المصالح والغايات الشخصية، معرفة غير كافية ولا ملّمة بأسس العمل في المؤسسات - يؤدي إلى انحراف صاحب الصلاحية عن مسلك الإدارة السليمة. إنَّ مخالفة قواعد الإدارة السليمة يعني المسّ بالعمل السليم للمؤسسة العامة وبـ"المواطن البسيط". ومن المؤسف أنّ هذه الحالات (حيث تُنتهك قواعد الإدارة السليمة) صارت شائعة في مؤسسات الحكم المختلفة، وبتنا نشهد حدوثها (وحتى ترقبها) في جميع مناصب الإدارة العامة.

يبدو أنّ الحاجز الأكبر لتطبيق قواعد الإدارة السليمة ينبع من مبنى مجتمعنا العربي، حيث العائلية والحمائلية هي الشعار الأكبر بالانتخابات ثمّ الشعار الأكبر في فعاليات السلطات اليومية. في أحيان كثيرة نرى الاعتبارات العائلية تؤوّل إلى اختراق قواعد الإدارة السليمة. يجب التنويه هنا إلى أمرين ضروريين: الأول - إنّ احترام العائلة هو قيمة مصادرة ولها مكانتها بلا شك، لكن يُحظر علينا السماح للاعتبارات العائلية أن تنحّينا عن قواعد الإدارة السليمة. الثاني- إنّ الأضرار المترتبة على انصياع الإدارة السليمة للاعتبارات العائلية هي أضرار جسيمة (للعائلة وللسلطة المحلية على حدّ سواء). فتعيين موظف معيّن نظراً لقرابته من فلان، وليس لقدراته ومؤهلاته، يخل بثقة الجمهور ويخلّ بقدرة السلطة على إمداد سكّانها بأفضل الخدمات.

من هنا تأتي الحاجة الماسّة للدّأب على قواعد الإدارة السليمة والعمل بموجبها، فلا مجال للتهاون في هذا النطاق. واجب على كلّ سلطة تسهر على مصلحة سكّانها أن تحافظ على قواعد الإدارة السليمة وعلى تطبيقها. سأتطرق في سطوري القادمة إلى قواعد الإدارة السليمة المركزيّة التي تشكّل نقطة انطلاق جدّية للعمل السليم.

1. مبدأ سلطة القانون.

القاعدة الأولى هي واجب السّلطة المحليّة بالحفاظ على القانون والعمل بموجبه. السلطة المحليّة منصاعة للقانون وليس العكس. على الرّغم من بديهية هذه القاعدة، كثيراً ما نشهد السّلطات المحليّة تخالف القانون وتعتبره اختيارياً وليس إجبارياً. في مجال السّلطات المحليّة هنالك توصية عامة بموجبها العمل وفق القانون (بمختلف المجالات) يضمن النتائج الأفضل للسلطة المحليّة ذاتها ولسكّانها أيضاً. التخفيضات غير القانونية في "الأرثونا"، عدم جباية ديون الأعضاء والموظفين، تعيين الأقارب، التعاقد مع مقاولين مقرّبين، كلّها مخالفات تؤدّي إلى أضرار جسيمة في الحكم المحلي، التي من الممكن تجنبها لولا عملت السلطة المحليّة وفق القانون. هنا تجدر الإشارة إلى أنّه حتى لو كان تطبيق القانون والتعليمات القانونية صعباً ومعقّداً، علينا التذكّر بأن لكل قانون هدفاً ومنطقاً داخلياً ينبعان من رؤية تنظيمية واسعة للحكم المحلي. بالإضافة لذلك، إنّ عدم طاعة القانون تخلّ بثقة الجمهور بالسلطة - فكيف تطلب السلطة المحليّة من سكّانها طاعة القانون إذا كانت هي نفسها تخالفه وتستهيّن به! بكلمات أبسط إنّ قواعد الإدارة السليمة تتلخص بتطبيق القانون والسير وفقاً له.

2. المساواة.

مبدأ المساواة هو، أيضاً، أحد أهمّ المبادئ لضمان إدارة سليمة للسلطات المحليّة. مبدأ المساواة يمي على السلطة المحليّة الحفاظ على المساواة في كلّ خطوة تخطوها. عدم تطبيق مبدأ المساواة هو الذي ما يؤدي غالباً إلى سوء إدارة في سلطاتنا المحليّة. إضافة إلى ذلك فإنّ عدم المساواة يعتبر من أحد أهمّ العوامل للانعدام ثقة الجماهير. رؤية السلطة المحليّة تفضّل حسن على حسين، يولد شعوراً بالاستهتار بعمل السلطة المحليّة كما وتؤدي إلى تنافر وتصدّع بين السكّان أنفسهم. إنّ تخصيص موارد السلطة المحليّة لأفراد الحزب الفائز في الانتخابات أو لأفراد الحملة الفائزة في الانتخابات هو أقبح مظاهر اللا-مساواة. على السلطة المحليّة، بأقسامها والعاملين فيها، صيانة مبدأ المساواة وتطبيقه بدقّة. على السلطة المحليّة أن تضع نصب أعينها القدرات (وليس العلاقات)، النجاعة، الخبرة ومؤشرات موضوعية أخرى. العائلة، الحملة والحزب - مؤشرات يجب تجاهلها عند اتّخاذ القرار.

3. الشفافية.

السلطات بشكل عام، والسلطات المحليّة على وجه الخصوص ملزمة بأن تعمل بشفافية مطلقة وملزمة بأن تبذل قصارى جهودها لإمداد الجمهور بالمعلومات الضرورية عن عمل السلطة. أهمية مبدأ الشفافية نابعة من كون السلطة المحليّة

إنها لا يوجد أفضل من وقتنا هذا للامساك بزمام الأمور وتطبيق هذا الحل.

الباب الثاني: الشفافية ومشاركة الجمهور - أسس مكملة

نظراً لأهمية السلطات المحليّة ودورها الفعال في تصميم حياتنا اليومية ارتأيت تخصيص باب خاص عن مبدأ الشفافية ومشاركة السكان. برأبي هذان مبداء ان مركزيان لاستعادة ثقة الجمهور بإدارة السلطة المحليّة، وثقة السكان هي من أهم ذخائر السلطات.

كما أسلفنا، يعتبر مبدأ الشفافية أحد الأسس المركزية للحكم الديمقراطي العصري. العمل بشفافية يمكّن السكان من متابعة المجرىات في السلطة المحليّة عن كثب، كما يتيح للسكان مراقبة ومحاسبة السلطة المحليّة. الالتزام بمبدأ الشفافية ينبع من كون السلطة المحليّة ملكاً عاماً للجماهير، فالسلطة المحليّة مؤتمنة على مصلحة سكانها. مما يعني أنّ كل ما تملك السلطة المحليّة هي معلومات متاحة وملك عام. بالإضافة لهذا، إنّ الشفافية هي مركب جوهري في شرعية الحكم وثقة الجمهور. انعدام الشفافية في العمل السلطوي يثير الشكوك والتساؤلات حول الأسباب والمحفزات لعمل الحكم وبالتالي يمس بشكل كبير في ثقة الجمهور وفي شرعية الحكم. ليس هذا فحسب، فإنّ مبدأ الشفافية يعطي للجمهور الآليّة العمليّة لمراقبة ومحاسبة منتخبهم، ذلك أنّ تطبيق مبدأ الشفافية يتيح للسكان مراقبة عمل السلطة عن كثب.

انخراط الجمهور ومشاركته هو المبدأ المكمل للشفافية. فبدون مشاركة الجمهور يبقى مبدأ الشفافية مبداءً نظرياً. كما ذكر آنفاً إنّ أحد أهداف مبدأ الشفافية هو تعزيز ثقة الجمهور بالسلطة المحليّة. برأبي، هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا جعلت السلطة المحليّة حتلنة السكان بقراراتها نهجاً متبّعاً. انخراط الجمهور يتبلور أولاً في الانتخابات، إلا أنّ التوقف عند صندوق الاقتراع غير كاف. مشاركة الجمهور ضرورية أكثر (لرّمها) بعد الانتخاب. الهدف الأسمى هو مشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات وإتاحة فرصة ملائمة للتأثير على بلورة القرار.

الدنو من الشفافية ومشاركة الجمهور ليس بحاجة إلى برمجة وضبط ولوائح تسجيل. على الشفافية أن تكون بمثابة مبدأ سام وعليها أن تكون حجر أساس ترتكز السلطة المحليّة عليه. على السلطة المحليّة انتهاج الشفافية في كلّ خطوة. على السلطة المحليّة تذويت الشفافية وغيرها من المبادئ الأساسية وجعلها راية وغاية.

مؤتمنة على ممتلكات الجمهور. من هنا، المعلومات، المستندات والتقارير الموجودة بأيدي القطاع العام ومؤسساته ليست ملكاً له، أمّا ملكاً لعامة الجمهور وللأخير الحق الكامل في الكشف عن "ممتلكاته". ومن الجهة الأخرى، الشفافية الحقيقية تحفز (بشكل أو بآخر) منتخبي السلطة المحليّة وعمالها للعمل بنزاهة وقانونيّة مخافة من الرقابة الجماهيرية. فعلى سبيل المثال، نشر تقارير المراقبة الداخلية للسلطات المحليّة يضمن عمل المراقب الداخلي ويحفزه لأن يتم عمله على أفضل وجه. في الباب القادم سأوسّع حديثي عن الشفافية وعن مشاركة الجمهور.

4. ثقة الجمهور

على السلطة المحليّة أن تكون مثالا يحتذى للسكان. لذلك على السلطة توخي الحذر. فكل خطوة وهفوة تؤثر على الجموع. كلّ مخالفة قانونية أو حتى كل تصرف "غير لائق" يخل بثقة السكان. يتوجب على منتخبي الجمهور وضع المصلحة العامة نصب أعينهم، كما يتوجب عليهم التذكر بأن الجمهور يرصد تصرفاتهم وينتظرها. للأسف الشديد، في مرات كثيرة الواقع يختلف عن المتوقع - بعكس ما ننتظره من منتخبي الجماهير وعمال السلطات المحليّة - الحرص على مصلحة الجماهير والالتزام بقواعد الحكم السليم - إنهم اليوم من المساهمين في وضع السلطات الصعب. النتيجة لهذا؛ تخيب ظنون الناس وخسارة ثقتهم بعمل السلطات المحليّة. في مجال الجباية، على سبيل المثال لا الحصر، تخل ظاهرة ديون أعضاء السلطات المحليّة بشكل جلي بثقة السكان وتحد من قدرة السلطة على جباية ديونها. بهذا الصدد، يعلو السؤال، كيف ينجح منتخبو الجماهير وعمال السلطات بتجذير وتعزيز نهج جباية الضرائب إذا تخلّفوا هم أنفسهم عن ذلك؟

إنّ التعطش إلى تطوير أوضاع السلطات المحليّة العربية، لا يستطيع التغاضي عن المذكور سابقاً. عدد كبير من السلطات المحليّة العربية تخالف بشكل يومي وممنهج قواعد الإدارة السليمة، إسقاطات هذه المخالفات نراها ونشعر بها كسكان هذه السلطات. قواعد الحكم السليم ليست قواعد اختيارية للسلطات المحليّة إنّما هي قواعد إجبارية وملزمة. هذه القواعد هي "الوصفة السحرية" والأكثر ضماناً لرفع مستوى الخدمات التي تقدّم للسكان ورفع مستوى المعيشة العام. لا يمكن انتهاج إدارة سليمة بدون التقيد بقواعد الحكم السليم، ومن غير الممكن ترقب تطوير وضع السلطات المحليّة إذا واصلت السلطات اختراق قواعد الإدارة السليمة. لن أدعي بأن هذا الحل هو حل سحري و"بكسبة زر"، ذلك أنّ العمل وفقاً لقواعد الإدارة السليمة يكمن بتذويت هذه القواعد وجعلها راية العمل السلطوي. انتهاج قواعد الإدارة السليمة هو عملية تدريجية وبحاجة إلى وقت،

كيف يمكن تطبيق قيم الشفافية ومشاركة الجمهور في السلطات المحلية

في هذه المرحلة، يُطرح السؤال عن كيفية تطبيق هذه الأسس وممارستها. كما أسلفت لا يوجد لهذا السؤال إجابة سحرية ولا يمكن تلخيص الإجابة بألية عمل واحدة إنما يجب اتخاذ الشفافية كمبدأ ونهج في كل خطوة ومسعى.

الشفافية تلزم السلطة المحلية بنشر كل المعلومات الضرورية للجمهور باستثناء معلومات سرية ممكن أن تخل بخصوصية الأشخاص. ما هي "المعلومات الضرورية"؟ علينا توخي الحذر عند إلزام السلطة المحلية بنشر "المعلومات". الهدف ليس الإثقال على عمل السلطة المحلية، فلا نطلب مثلاً من السلطة المحلية أن تنشر مراسلات داخلية بين موظفيها ولا وصولات دفع "الأرنونا" وما شابه ذلك. المعلومات الضرورية للسكان هي المعلومات ذات أهمية ووقع جماهيري عام، بحيث تفسر "أهمية جماهيرية" بشكل واسع وشامل. فعلى سبيل المثال لا الحصر، معلومات ذات أهمية جماهيرية هي معلومات عن مشاريع ميزانية، أو ميزانية السلطة المحلية، تقارير رقابة وغيرها.

بعدما عرفنا ما هي المواد الضرورية المباحة للإعلان والنشر، على السلطة التأكد من أن النشر لائق ويحقق مبدأ الشفافية، وليس نشر "رفع عتب": على نشر المواد أن يكون مجانيًا، محتلاً، وكاملاً. الهدف من النشر المجاني ألا يكون منوطاً بأي التزام مادي أو دفع من السكان، وذلك بغية إتاحة فرصة معاينة المواد لأكثر شريحة ممكنة. الهدف من النشر المحتلن هو نشر المواد في الوقت الملائم، وبدون تأخير، وليس بعد فوات الأوان، وذلك لكي نضمن مشاركة فعلية (وحقيقية) للجمهور. لتجسيد ادعائي: إذا نوت السلطة المحلية تحضير مشروع لبناء مدرسة معينة، من الجدير أن تنشر جدول العمل الجلسة بالوقت المناسب حتى يتسنى للسكان المشاركة في الجلسة والمشاركة في اتخاذ القرارات. القصد بالنشر الكامل هو نشر كل التفاصيل والمعطيات التي استعملت عند اتخاذ القرار، كاعتبارات التي أخذت بالحسبان.

إذن، فالمرحلة الأولى بمشاركة الجمهور هي الشفافية. لكن هذه المرحلة هي أولية ليس إلا. السلطة المحلية المعنية بمشاركة سكانها، عليها أن تتأكد من أن الجمهور قد منح فرصة كافية لإبداء رأيه، وأن تتأكد من إعطاء فرصة كافية للجمهور لمحاولة الإقناع برأيه، وعلى السلطة الإصغاء بحذر لمختلجات سكانها. لذلك على السلطة أن تعمل على نشر المواد والمعلومات في التوقيت المواتي. على السلطة إتاحة الفرصة لسكانها لإبداء رأيهم في موضوع معين شفويًا (بالامتثال في المجالس البلدية) أو كتابيًا. أخيراً، على السلطة أن تتعلم الإصغاء وليس الإملاء. يتوجب على ممثلي الجمهور الإصغاء بنية حقيقية للسكان والأخذ بمواقفهم (عندما تسنح الفرصة).

تعليمات القانون التي تلزم ممارسة مبدأ الشفافية ومشاركة الجمهور في السلطات المحلية

كما سبق وذكرنا، يجب إتباع وتطبيق مبدأ الشفافية ومشاركة الجمهور في جميع أعمال السلطة المحلية، بحيث لا يمكن تحضير قائمة التي تشمل جميع المتطلبات التي تلزم السلطة العمل بموجب المبدأين أعلاه. مع ذلك، ونظرًا لأهمية تطبيق المبدأين أعلاه، اختار القانون أن يلزم السلطات المحلية بالعمل وفقًا لقوانين وقواعد حددها لها. معظم هذه المتطلبات موجود في قانون حرية المعلومات (1998) والأنظمة الصادرة عنه، وهي كالتالي:

1. يلزم القانون كل سلطة محلية بإقامة موقع إلكتروني مجاني خاص بالسلطة، يشمل كل المعلومات التي يجب على السلطة نشرها بموجب القانون. فكما هو معروف لنا، المكان الذي يحظى للإقبال الأكبر في القرن الـ21 هو المواقع الإلكترونية، وبهذا فيإمكانه أن يكون بمثابة مرجع أساسي للسكان لمتابعة أعمال السلطة المحلية (بند 248ب لقانون البلديات وبند 13 و لقانون المجالس المحلية).
2. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر محاضر جلسات مجلس السلطة المحلية والتسجيلات الصوتية للجلسات (بند 248ب(2) لقانون البلديات وبند 13 و لقانون المجالس المحلية).
3. يلزم القانون كل سلطة محلية بكشف المعلومات، المستندات والتقارير الموجودة لديها لكل مواطن يطلب ذلك. يمكن للسلطة حجب المعلومات عن عيون الجمهور فقط إذا كانت تلك تمس خصوصية أحد السكان أو تفي بأحد الشروط القانونية (بنود 1 و 7 لقانون حرية المعلومات).
4. يلزم القانون كل سلطة محلية أن تنشر تقريرًا سنويًا يشمل معلومات عن المسؤوليات الملقاة عليها وشرح ماهية عملها حتى الأول من تموز من كل عام. على هذا التقرير أن يشمل شرحًا عن مبنى السلطة المحلية، أسماء أصحاب المناصب المهمة، المجالات التي تقع تحت مسؤولية السلطة، طرق الاتصال بالسلطة المحلية، تفاصيل الأقسام التي تقدم خدمات للجمهور، جرد الأعمال المركزية للسلطة في السنة الماضية والسنة القادمة، الميزانية السنوية للسنة الماضية والسنة الحالية، نشر قائمة المنشورات والإعلانات التي نشرتها السلطة في السنة الماضية، صناديق التمويل وال منح التي تم تمويلها من قبل السلطة، الدعم الذي قدمته السلطة لمؤسساتها الجماهيرية في السنة الماضية، وتقرير المسؤول عن قانون حرية المعلومات في السلطة (بند

يلي بعض الخطوات التي يمكن الأخذ بها، بالإضافة إلى تعليمات القانون، لضمان تجسيد هذه المبادئ في السلطة المحلية وهي كالتالي:

1. يخوّل القانون كما هو اليوم الجمهور الاشتراك في جلسات السلطة كمشاهدين فقط. لتعزيز مبدأ مشاركة الجمهور، يكمن إعطاء فرصة للجمهور للاشتراك بشكل فعّال في النقاش من خلال إبداء رأيه بالموضوع المتداول. على سبيل المثال، يمكن منح الجمهور وقت مخصص لإبداء رأيهم ومشاركتهم.
2. تصوير ونشر جلسات مجلس السلطة المحليّة بث مباشر للجمهور. يمكن بث الجلسات بث مباشر من خلال موقع السلطة الالكتروني الأمر الذي يعزز المشاركة الفعلية للجمهور، بدون الاضطرار للحضور إلى مكاتب السلطة المحلية.
3. نشر تقارير المراقبة الخاصة بالسلطة المحلية على موقع السلطة الالكتروني. مثلاً التقارير التي يحضرها المراقب الداخلي للسلطة المحلية، تقارير وزارة الداخلية الخاصة بالسلطة المحلية وتقارير مراقب الدولة الخاصة بالسلطة.
4. نشر قوائم راتب المسؤولين المنتخبين الذين يتقاضون أجرًا من قبل السلطة، وقوائم راتب أصحاب المناصب العالية في السلطة المحلية. هذه المعلومات يمكن كشفها اليوم من خلال التمتعّ في تدرّج الدخل الذي تضعه وزارة الداخلية من خلال الأنظمة الصادرة عن مدير عام وزارة الداخلية وحسب حجم السلطة، ولكن من الصعب على المواطنين القيام بهذه العملية للحصول على المعلومات المذكورة. لذلك فإنّ نشر هذه المعلومات من قبل السلطة نفسها يسهل عملية كشف المعلومات القيمة على المواطنين.
5. نشر قرارات المحكمة التي تخصّ السلطة المحلية. تعليمات القانون كما هي اليوم لا تلزم بنشر قرارات المحكمة التي تخصّ السلطة. ومع ذلك، يجري الحديث هنا عن معلومات قد تؤثّر على مصداقية ومستوى إدارة السلطة ومن المهم أن توضع بين أيدي الجمهور.
6. نشر إعلانات عن توظيف عمال جدد للسلطة أو حول إقصاء آخرين. بالرغم من أن نشر هذه المعلومات ليس إجباريًا وفق القانون، إلا أن هوية عمال السلطة هي معلومات تحظى باهتمام كبير من قبل الجمهور ومن المحبذ نشرها.
7. نشر كتاب المناقصات وكتاب العقود في الموقع الالكتروني الخاص بالسلطة. القانون كما هو اليوم لا يلزم بذلك، لكن، وبلا شك، فإنّ الحديث هما عن معلومات مهمة وضرورية للجمهور وضروري أن توضع أمام ناظره.
8. نشر مشروع ميزانية السلطة المحلية لتمكين الجمهور من

5(أ) لقانون حرية المعلومات، وبنود 4-5 لأنظمة حرية المعلومات).

5. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر معلومات وتقارير بموضوع جودة البيئة. على هذه المعلومات أن تشمل السياسة التي تتبعها السلطة بشأن التدوير، جودة الهواء، معالجة الإشعاعات والأراضي الملوثة، البناء الودّي للبيئة، الحفاظ على الكائنات الحية، وغيرها (بند 6(أ) لقانون حرية المعلومات وأنظمة حرية المعلومات (وضع معلومات عن جودة البيئة لمراجعة الجمهور)).
6. يلزم القانون كل بلدية (وليس مجلس محلي) كلجنة محلية للتخطيط والبناء أن تنشر محاضر جلسات وتسجيلات لجنة التخطيط والبناء المحلية، مشاريعها، وإعلاناتها حول إيداع مخططات (بند 1 و48 لقانون التخطيط والبناء).
7. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر مناقصات لتشغيل عمال وموظفين في السلطة المحلية في الصحف والموقع الالكتروني للسلطة (بند 6 لأنظمة البلديات (مناقصات لقبول عمال) وبند 44 لأمر المجالس المحلية (نظام قبول عمال)).
8. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر مناقصات لقبول خدمات أو عقد اتفاقيات مع مقاولين (بند 9 لأنظمة البلديات (مناقصات) وبند 9 للإضافة الرابعة لأمر المجالس المحلية).
9. يلزم القانون كل سلطة محلية بنشر معايير السلطة المحلية لتخصيص أراضٍ لمؤسسات وجمعيات جماهيرية وإعلانات حول إمكانية الجمهور بالاعتراض (نظام 2001/5 الصادر عن مدير عام وزارة الداخلية).
10. يلزم القانون كل سلطة محلية بتزويد عضو السلطة المحليّة المنتخب بالمستندات التي يطلبها، ذلك كونه مواطنًا أوًا (ومن حق كل مواطن الحصول على المعلومات بموجب قانون حرية المعلومات)، وكونه عضو سلطة محلية، ثانيًا، منتخب جمهور ومؤتمنًا على مصالحه (بند 140 لقانون البلديات وبند 198 لأمر المجالس المحلية).
11. يلزم القانون بفتح جلسات هيئة السلطة المحلية على الملأ، لتكون عمومية ومفتوحة لمشاركة الجماهير (بند 18 لقانون البلديات وبند 18 لأمر المجالس المحلية).

خطوات إضافية يمكن ممارسة وتحقيق مبدأ الشفافية ومشاركة الجمهور

عطفًا على ما ذكر سابقًا، فإنّ مبادئ الشفافية ومشاركة الجمهور لا تقتصر على الواجبات القانونية أعلاه، إنما يتوجب على كل سلطة محلية أن تضع نصب أعينها هذه المبادئ وأن تحاول تطبيقها في عملها قدر المستطاع. لذا قرّرنا أن نستعرض في ما



المعرفة، الفهم و الإدراك الذي يحتاج إليه الفرد في كل مناحي حياته. هذه الحاجات تتعالى تحديداً في مجتمعنا حيث تدفعنا الضغوطات من كل مرافق الحياة. وعند هذه الحاجة تحديداً تتفقم مسؤولية الأجهزة الرسمية والسلطات. يغفل كثيرون من دور السلطات المحلية في التربية والتعليم. إن ما لا يعرفه كثيرون هو أن للسلطة المحلية، بلدية كانت أم مجلس محلي، توجد صلاحيات عديدة في مجال التعليم - ابتداءً من قسم التربية والتعليم، مروراً بالمشاركة بتعيين المدرء بالمدارس، وصولاً إلى خصخصة المدارس والمؤسسات التربوية إلى شركات خاصة. في أيدي السلطات المحلية قوة هائلة في تصميم شباب متعلم وواثق، فعندما يُعيّن مدير لقسم التربية والتعليم كفو وذو مؤهلات لإدارة هذا القسم، فلا بد أن تعمل المراكز الجماهيرية ولا عجب أن تدار ورشات شبابية وأن تكون رقابة بلدية في المدارس. لكن للأسف، في كثير من مدنا وقرانا في اتخاذ القرارات وعند التعيينات يتم "تناسي" الكفاءات والشهادات.

خصخصة المدارس

نشهد في الآونة الأخيرة ظاهرة واسعة الانتشار- خصخصة المدارس والمؤسسات التربوية. العشرات من السلطات المحلية العربية تحول إدارة هذه المؤسسات لهجات خاصة. على الرغم من أن هذه الظاهرة تعدت جدران السلطات المحلية بشتى أنواعها (بلديات، مجالس إقليمية ومجالس محلية) إلا أنها برزت في سلطات محلية صغيرة ذات مستوى اقتصادي- اجتماعي متدن. كثيرون يدعون أن السلطة المحلية لا تستطيع إدارة مؤسساتها التربوية بأفضل وجه، ولا تستطيع الارتقاء بطلابها إلى أحسن مستوى ولذلك تلجأ السلطات إلى خصخصة مؤسساتها إلى جهات مهنية خاصة.

ثمّة ادعاء بأن إدارة المدارس بواسطة مؤسسات خاصة ممكن أن يضمن الموضوعية، المهنية، بعيداً عن الأجواء السياسية والاعتبارات اللا مهنية. وفقاً لهذه الرؤية يتيح القانون للسلطات المحلية إمكانية خصخصة مؤسساتها كما يتيح إنشاء لجنة عمل من السلطة المحلية والمؤسسة الخاصة لترتيب إدارة المدارس على أتم وجه.

إسقاطات خصخصة المؤسسات التربوية

لخصخصة المدارس في السلطات المحلية إسقاطات جدية. وعلى الرغم من ذلك يبدو أنها لا تؤخذ بالحسبان عند البت والإقرار في الموضوع. برؤية بعيدة المدى إن لهذه الإسقاطات تأثيراً على الطلاب وعلى القيم التي يتربى عليها الطلاب في المدارس. أولاً: على الرغم من أن جدول العمل والسياسة المتبعة تقررها اللجنة الإدارية في المدرسة (والتي تتركب أيضاً من ممثلين عن

الإطلاع والتعقيب عليه، إذ أن القانون اليوم يلزم بنشر الميزانية فقط بعد المصادقة عليها. نظراً لكون ميزانية السلطة المحلية ملفاً مركزياً يجسد السياسة المتبعة في السلطة، هنالك أهمية واضحة بنشر اقتراح ميزانية السلطة المحلية ومنح عامة الجمهور إمكانية إبداء رأيه وملاحظاته. 9. نشر جدول أعمال رئيس السلطة ونوابه في الموقع الالكتروني الخاص بالسلطة. نشر جدول الأعمال يمكن الجمهور من الإطلاع على أعمال منتخبه على المستوى اليومي، يكشف أمامه المواضيع التي تحظى بالاهتمام الأكبر في عمل المنتخبين ويمكن السكان من الإجابة على سؤالهم الذي يتردد بشكل يومي: "ماذا فعل رئيس السلطة المحلية اليوم؟"، نشر جدول الأعمال يمنح السكان القدرة على تتبع أعمال منتخبه عن كثب.

السلطة المحلية هي الدينامو الأساسي المسؤول عن الخدمات العامة وجودة المعيشة لكل فرد من سكانها ولذلك وجب عليها الحفاظ على مبادئ الشفافية ومشاركة الجمهور وتطبيقها على أكمل وجه، ذلك أن انعدامهما في العمل السلطوي يثير الشكوك والتساؤلات حول الأسباب والمحفزات لعمل السلطة وبالتالي يمس بشكل كبير في ثقة الجمهور وفي شرعية الحكم. من هنا فإن الشفافية في العمل السلطوي تضمن النجاعة. الشفافية تضع السلطة المحلية تحت المجهر وتحت رقابة الجمهور. ليس هذا فحسب، بل إن الشفافية هي الخطوة الأولى لمشاركة الجمهور (صاحب الصلاحية) في السلطات المحلية. للأسف فإن معظم السلطات المحلية العربية تمتهن الغموض والتعتيم ولا تشارك جمهورها باتخاذ القرارات. المذكور آنفاً يمكنه أن يخدم السلطة المحلية في بناء برنامج عمل يكون حجر الأساس فيه الشفافية ومشاركة الجمهور.

الباب الثالث: دور السلطات المحلية في التربية والتعليم

كثيرون تناولوا موضوع التعليم في مجتمعنا العربي، أهميته وإسقاطاته على بناء مجتمع قوي السواعد وشامخ الرؤوس. أما أنا فارتأيت أن أتناول الموضوع من باب آخر- أن أناقش دور السلطات المحلية في العلم والتعليم.

لن أشرع في وجهتي بدون التوقف لسرد أهمية التعليم. إن التعليم الصالح هو ركيزة المجتمعات المتحضرة. إنه الضمان الاجتماعي لنا جميعاً. الضمان الاقتصادي لجميعنا. إن أهمية التعليم لم تعد اليوم محل جدل واستفهام، فالتجارب المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم والتمدن هي التعليم. إن التعليم ليس كتاباً وقلماً فحسب، بل إنني أرى التعليم كنظام اجتماعي أجمعت عليه المجتمعات المتنورة. إن العلم هو الآلية التي ترمم

نعرف“ واقتتار المهنية. وكما سبق وناقشت، إنَّ هذه الحجَّة “لا نعرف“ أو “لا نقدر“ لها وقع صعب جدا على سمع السكان. الادعاء أنَّ المؤسسة الخاصة تستطيع إدارة المدارس أفضل من السلطة المحلية هو ادعاء مغلوط وغير مفهوم ضمناً. المدرسة بهيئتها التعليمية، تنتقل من إدارة المجلس البلدي إلى إدارة المؤسسة الخاصة. بما معناه، أنَّ التخصص، على وجه العموم، لا تؤثر على مبنى الأيدي العاملة والهيئة التدريسية. حتى ميزانية المدرسة لا تتأثر بالتخصص، إذ أنَّها تعطى من وزارة التربية والتعليم إلى السلطة المحلية وفي حالتنا إلى المؤسسة الخاصة، ذلك وفق معادلة بسيطة وثابتة تأخذ بالحسبان عدد الطلاب ومجالات التخصص في المدرسة.

إذن، يتبقى للمؤسسة الشؤون الإدارية العامة- الإدارة المالية، إدارة الأيدي العاملة، واستخدام الموارد. فهل هذه الأمور تستحق عناء نقل المدرسة ومصحة الطلاب إلى مؤسسة خاصة؟ هل الحل الأمثل هو إيداع مصحة الطلاب في أيدي مؤسسات خاصة؟ أتوجد حلول أخفّ وقعاً؟

جوابي هو: السلطات المحلية، حتى الموجودة منها بضائقات مالية، تستطيع إدارة مدارسها وتستطيع الارتقاء بمصلحة طلابها. في الواقع، العشرات من السلطات المحلية، وتحديدًا البلديات، تدير مدارسها بشكل جيد دون اللجوء إلى حل التخصص! وحتى إن وقعت مشاكل في المدارس يمكن حلها عن طريق تحسين سبل الإدارة، تأهيل الطاقم المدرسي، والدأب على اختيار الأشخاص ذوي الكفاءة في الأماكن المناسبة ومحاولة تحسين المدرسة من الضغوطات الاجتماعية والسياسية البلدية.

كما رأينا أعلاه، إنَّ تخصص المؤسسة يمكن أن تكون الحل الأنسب في حالات معيّنة قصوى ولفترات زمنية محدودة. إلا أنه في الواقع تتهاون سلطاتنا المحلية في هذا الموضوع، ويبدو أنها تنقل إدارة مدارسها إلى جهات خاصة دون فحص دقيق وبدون التمعن في مصالح طلابها أو حتى في مصالح هيئتها التدريسية - متناسية القيم والمبادئ التي من المفروض أن يكبر عليها بناتنا وبنائنا.

للتلخيص، للسلطة المحلية مجالات تماس جدية مع جهاز التعليم. القانون منح صلاحيات عديدة للمجالس والبلديات في هذا المجال، لكنَّ خلافاً بسيطاً في الإدارة يراكم أضراراً جمّة والمتضرر الأول هو سكان هذه السلطات وكما يقول المثل “الآباء يأكلون الحصرم والأبناء يضرسون“. وفي مجال التربية والتعليم تحديدًا فالجيل الجديد هو المتضرر الأكبر. فلا يجد في بلده أدناً صاغية، لا فماً يتكلم عن مصالحه، ولا حضناً يحويه ويتنبى أفكاره. فنجد نسبة استخدام المخدرات، والعنف، البطالة وغيرها من الآفات، هي الأعلى في مجتمعنا. هذه الآفات تلزم السلطات المحلية بتوخي الحذر والموضوعية عند تخصص مؤسساتها التربوية وعليها أن تجعل من المؤسسة الخاصة شريكاً لها في العمل

السلطة المحلية) إلا أنَّ المؤسسة الخاصة تبقى صاحبة التأثير الأكبر على القيم التي ينشأ عليها الطلاب. من الممكن أن تنجلي تناقضات كبيرة بين السلطة المحلية والمؤسسة الخاصة، وتحديدًا في المسائل التي تتعلق بتحديد هوية ومكانة المجتمع العربي في البلاد، ذلك إلى جانب المفارقات المتربة في مسائل تعليمية، حضارية، اجتماعية وغيرها.

ثانياً: صلاحية تعيين الهيئة الإدارية للمدرسة معطاة، بشكل عام، للمؤسسة الخاصة. ذلك على الرغم من أنَّ تعيين المدير قد يكون أحد أهمّ القرارات في إدارة الصرح التعليمي. المؤسسة الخاصة ليست ملزمة بمبادئ الشفافية، المساواة، العدالة وغيرها، وبهذا يكمن الخطر الأكبر بأن يكون تعيين هذه المناصب وفق العلاقات وليس الكفاءات أو القدرات. لذلك من الممكن أن تختار المؤسسة الخاصة مديراً من خارج البلدة أو المدينة، بدون أن يكون عنده الحد الأدنى من الانتماء للبلدة، لاحتياجات طلابه ولمشكلاتهم الخاصة أو بدون أن يكون على دراية للمبنى الحضاري- الاجتماعي للبلد.

ثالثاً: لتخصص المدارس تداعيات تربوية واجتماعية باطنة قد نغفل عنها. مثلاً، اختيار اسم المدرسة. كلنا مررنا بجانب مدرسة “ابن سينا“، “الرازي“، “جبران خليل جبران“، “الزهراء“ وغيرها. كلها أسماء حملت في طياتها أعلاماً عربية شامخة وتاريخاً عريقاً. في جلبلة “أورط“ و“عمال“ و“عتيد“ باتت هذه الأعلام ماضياً مهجوراً ومنسياً.

رابعاً: تخصص المؤسسة تترك متناً السلطة المحلية الاقتصادي. إنَّ التخصص عبارة عن عبء (مادي) إضافي على السلطة المحلية. إذ تضطر السلطة لتحويل ميزانيات طائلة (تفوق عشرات الآلاف) لخزينة المؤسسة الخاصة سنوياً.

قدرة السلطات المحلية بإدارة ذاتها

برأيي إنَّ أصعب إسقاطات تخصص المؤسسة المدارس وأشدّها حدّة هي التصريح (ولو كان ضمناً) بأنَّ السلطة المحلية غير قادرة ولا مؤهلة لإدارة شؤونها الذاتية. لهذه الفحوى وقع مريب. كنت قد ناقشت سابقاً أنَّ للسلطة المحلية تأثير كبير ومباشر على حياتنا اليومية، مما يدلُّ على أنَّ خيبة السكان بالسلطة المحلية أصعب. من المفروض أنَّ السلطة المحلية مؤتمنة على مصلحة السكان فكيف تسلّم جهاز التعليم لمؤسسات خصوصية؟ أنا أرى أنَّ الرسالة الأسمى التي يجب تذويتها كمجتمع عربي في إسرائيل هو أننا “نستطيع“ وأنا أصحاب القدرة والقوة للإنجاز، وتخصص جهاز التعليم تعتبر مناقضة لهذه الرسالة. تجدر الإشارة إلى أنَّ التخصص راجحة في مجالات أخرى (إلى جانب التعليم) كتخصص الجباية مثلاً. المشترك لكل هذه المجالات هو أنَّ السلطات المحلية تتوجه للمؤسسات الخاصة بحجة “لا

التربوي وتحميلها المسؤولية لتنشئة الأجيال وتثقيفها.

خلاصة وتصور مستقبلي

السلطات المحلية العربية تعاني أزمات شديدة وهمر بأوقات عصيبة- كل هذا ينعكس على جودة الخدمات التي يتلقاها السكان ويضر بجودة الإدارة. لا أنفي دور السلطة المركزية والضغوطات السياسية والتمييز العنصري في إيصال السلطات المحلية إلى ما هي عليه اليوم. إلا أنني تعمدت التركيز على دور السلطات المحلية ذاتها. برأيي إن الوقوف على الأطلال ولوم الآخرين هو آفة "يتحلى بها" عدد من ممثلي الجماهير. قبل لوم الآخرين علينا محاسبة ذاتنا على إهمالنا بحق أنفسنا. إن الإدارة غير السليمة وسياسة "عمك خالك" قد زادتنا من صعوبة أوضاعنا وأساءتا إلينا كسكان السلطات المحلية.

السلطات المحلية موجودة في تحد للعمل وفق قواعد الإدارة السليمة، وفي تحد لاستدراك مشكلاتها ومنع تفاقمها. أنا أعني أن هذا ليس تحدياً بسيطاً إنما هو تحد ممكن تخطيه والانتصار عليه. برأيي، إن قبول السلطات المحليّة بتحدّي نفسها ووضع المصلحة العامة نصب عينها هو الحل الجذري لإدارة سليمة وناجحة.

ركزت في مقالتي هذه على مشكلتين تميزان السلطات المحلية العربية وتستدعيان تدخلاً عاجلاً وخطوات عملية للحدّ منهما: أولاً، الشفافية ومشاركة الجمهور (الباب الثاني). ثانياً، خصخصة المدارس بشكل غير قانوني وغير سليم (الباب الثالث). هتان المشكلتان ما هما إلا مشكلات نموذجية في السلطات المحلية العربية. إلا أنني ارتأيت التركيز عليهما من منطلق الإيمان بالمشاركة الجماهيرية وبالتعليم على أنه أفضل السبل للتخصّص. العمل وفقاً لقواعد الإدارة السليمة هو الضمان لتقويم وضع السلطات العربية (كما ناقشت في الباب الأوّل).

تحدي الإدارة السليمة هو الحل الأمثل للسلطات المحلية. على العاملين في السلطات المحلية التكاتف وشدّ السواعد لتحضير جدول عمل لتطبيق قواعد الإدارة السليمة، عليهم اتخاذ خطوات ضرورية لتصليح القصور وتطوير سبل الإدارة. رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة. لأنّ الحكمة ترقد في أبسط العبارات، علينا الأخذ بها بدون أي تأجيل إضافي، فهذا الزمان والمكان لبدء المسيرة.

مقالات

اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل

د. نبيل طنوس

مستشار تنظيمي ومحاضر في الكلية الأكاديمية العربية للترية - حيفا

مقدمة - لماذا؟

في العصر الحديث الذي يتسم بالتعقيد والسرعة والمنافسة على الموارد، تبرز أهمية التنظيمات التي تبادر إلى مشاريع جماهيرية وقيادتها والتي تهدف إلى تعزيز بناء المجتمع وتطوره. هذه التنظيمات تقوم من خلال عملها بتلبية متطلبات اجتماعية حيث لا يوجد من يسدها.

أعد هذا المقال في أعقاب قيام اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل، التي تعتبر من التجارب الرائدة في مجال التنظيمات العربية السياسية غير الحزبية والتي تولت مهمة من أكثر المهام تعقيداً وأخطرها، ما تواجهه الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل - ألا وهي قضية الأرض ومصادرتها والدفاع عنها.

وهو مقال يستعرض ما قامت به هذه اللجنة كإطار تنظيمي من أعمال ونشاطات في مجالات أربعة:

1. العلاقة بينها وبين الأطر العربية المختلفة في إسرائيل: أحزاب، تنظيمات سياسية، سلطات محلية وغيرها.
 2. العلاقة مع مؤسسات وتنظيمات يهودية إسرائيلية.
 3. العلاقة مع المؤسسة الإسرائيلية الرسمية.
 4. العلاقة مع شخصيات يهودية بارزة على الساحة الإسرائيلية.
- إنني أرى أن هذا الموضوع يستحق دراسة تنظيمية واجتماعية وسياسية أكبر مما قمت به، هذا الموضوع هو أحد المواضيع الهامة التي تعتبر دليلاً تشخيصياً لهوية العرب في إسرائيل، كيفية

تعايشهم فيما بينهم وفيما بينهم وبين المجتمع اليهودي ودولة إسرائيل، وفيما بينهم وبين المجتمعات العربية خارج إسرائيل. كما يهدف هذا المقال أيضاً إلى التوثيق من أجل الذكرى والتاريخ. أرجو أن يسهم هذا المقال في دراسة المجتمع العربي في إسرائيل بكافة جوانبه السياسية والاجتماعية وغيرها، وكذلك ملاسبات تشكيل ونشاط وانحلال لجنة الدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل.

مدخل عام:

لقد قامت في المجتمع العربي في إسرائيل منذ حرب 1967 وخاصة بعد حرب أكتوبر 1973 أطر عمل مستقلة تهدف إلى مساعدة ذوي مصالح محدودين وموزعين على مناطق جغرافية مختلفة وذلك ضمن نضال مشترك بعيداً عن الأطر السياسية البرلمانية.

هكذا قامت تنظيمات محلية وقطرية من المثقفين والشباب مثل لجان الطلاب العرب في الجامعات منذ الخمسينات في القرن الماضي والاتحاد القطري للجان الطلاب العرب الذي أقيم في نيسان 1974، وتنظيمات الأكاديميين العرب والمثقفين في الناصرة، شفاعمرو، الطيرة، كفر ياسيف وغيرها.

وهكذا أيضاً قامت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل التي تأسست في حزيران 1975، ومن ثم أطر عمل شعبية لمعالجة أغراض ومشاكل محددة مثل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل والتي أقيمت سنة 1975.

لقد جاءت هذه التنظيمات لتملاً شبه الفراغ التنظيمي في

المجتمع المدني الذي كان سائداً منذ العام 1948. ومن الجدير بالذكر أن ممثلي التنظيمات حرصوا على تأكيد الطابع اللاهزي لتنظيماتهم المختلفة.

إن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي التي تشكلت في هذا الفراغ التنظيمي هي إطار عمل شعبي لمعالجة موضوع محدد (إد-هوك) هو مشكلة مصادرة أراضي العرب في إسرائيل. ولم تكن تنظيمياً رسمياً مسجلاً وليس لها دستور، حيث نشرت في نشرة خاصة سميت «خلاصة قرار المؤتمر القطري للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل» في 18 أكتوبر 1975.

كيف قامت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية ؟

لقد أثار مخطط « تهويد الجليل» الذي نشر في أكتوبر 75 (1) تحت العنوان: اقتراح برنامج لتطوير الجليل، ردود فعل واسعة في المجتمع العربي وخاصة لأن الاصطلاح « تهويد الجليل» يثير شحنات من الخواطر الصعبة والغاضبة التي تراكمت في الماضي، حيث أثار المخاوف من الاستمرار في سياسة مصادرة الأراضي التي طبقت في سنوات الخمسين والستين. ولم يؤد تغيير المصطلح من «تهويد الجليل» إلى «إسكان الجليل» ومن ثم إلى « تطوير الجليل» إلى تغيير الانطباع الذي ساد وما زال حيال المصادرة. لقد حاولت الأوساط الحكومية جاهدة تعلييل المصادرة بأنها ستعود بالفائدة لسكان الجليل من عرب ويهود، ولكن محاولاتها هذه باءت بالفشل وقوبلت بعلامات استفهام كبيرة. وكما قال السيد طه مصالحة (طالب في الجامعة العبرية):

«إذا كانوا يرغبون حقاً بالتطوير فأهلا- تنقصنا الشوارع، الكهرباء، المجاري، النوادي، المدارس، العيادات الطبية، ملاعب الرياضة.... فهذا يسمى تطويراً، إن مصادرة الأرض من العرب لكونهم عرباً ومنحها لليهود لا يسمى تطويراً وإنما هو سلب»، (2) ويقول أيضاً السيد جلال أبو طعمنة رئيس المجلس المحلي بباقة الغربية سابقاً: « نحن لا نعلم شيئاً عن مخطط التطوير، ولا توجد أية سلطة محلية تعلم شيئاً عن هذا. أسأل كيف أريد أن أتطور... إننا نخاف من تخطيط ضد السكان العرب... كان يجب على الحكومة أن تقدم برامج تطوير للسلطات المحلية. المشكلة هي، هل من الممكن أن يكون هناك تعاون، إن هذا المخطط ليس مصادرة فحسب بل إنه استيلاء زاحف». (3)

في هذا الجو الذي يسوده الاستياء والاحتجاج أخذت تتبلور في المجتمع العربي فكرة عدم قبول المصادرة وضرورة النضال ضد تنفيذ المخطط، وهكذا بدأ التنظيم الشعبي بتوجيه وتدريب من قبل الحزب الشيوعي (ركاح) الذي أخذ على عاتقه مسؤولية تنظيم النضال ضد مصادرة أراضي العرب في إسرائيل. لقد قام نشيطو الحزب الإسرائيلي- ركاح بالتعاون مع

ممثلي أوساط أخرى مثل منظمة الأكاديميين في الناصرة واللجنة القطرية لرؤساء السلطات العربية ولجان الطلاب الجامعيين وغيرها بعمل جاد لإقامة إطار واسع يضم جميع التيارات ويكون وسيلة ناجعة لتوجيه المعركة. لقد تنازل الحزب الشيوعي ولو ظاهرياً عن حق الأولوية في قيادة النضال، وافسحت المجال لشخصيات من مشارب سياسية مختلفة لقيادته ما جلب تأييداً شعبياً حاشداً له. ففي 29 يوليو 1975 عقد اجتماع تشاوري في حيفا حضره عدد من المبادرين إلى حملة الاحتجاج ضد المصادرة مثل رؤساء وأعضاء سلطات محلية ومحامين وأطباء وصحفيين وعدد ضئيل من أصحاب الأراضي والفلاحين. وفي هذا الاجتماع تأسست لجنة الدفاع عن الأراضي وقد قامت هذه اللجنة بإعداد مؤتمر قطري في 15 أغسطس 1975 في فندق غراند نيو في الناصرة. وفي هذا المؤتمر جرى نقاش حول مخطط الحكومة لمصادرة أراضي عربية أخرى تحت ستار « تطوير الجليل» وتقرر بالإجماع عقد اجتماع شعبي في الناصرة في 18\10\1975 وتمّ انتخاب لجنة تحضيرية. لقد توجه هذا الاجتماع ببناء للرأي العام اليهودي في البلاد لدعم النضال العادل من أجل المساواة في الحقوق وضد مصادرة الأراضي العربية (4).

لقد طالب هذا المهرجان الحكومة بإبطال مخطط مصادرة حوالي 30 ألف دونم في الجليل، من ضمنهم حوالي 17 ألف دونم زراعي يملك غالبيتها العظمى فلاحون عرب ومن ثمّ إبطال مصادرة حوالي 1.5 مليون دونم من بدو النقب.

وفي 18\10\75 عقد فعلاً في الناصرة أكبر مهرجان شعبي للعرب في إسرائيل. وقد أظهر هذا المهرجان وحدة جميع القوى المعارضة للمصادرة. وقد عمل فيه سوية ممثلو الحزب الشيوعي، أكاديميون، أصحاب مهن حرة، أصحاب أراض وشخصيات عربية أخرى. ففي هذا المهرجان برزت المصلحة المشتركة بين أقطاب العرب في البلاد من يسار ويمين، وقد تأسست في هذا المهرجان « اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل » التي ضمت 121 عضواً منهم 9 أعضاء يشكلون السكرتارية القطرية (5).

وأقيمت لاحقاً في معظم القرى العربية في إسرائيل فروع للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وتحمل نفس الاسم.

رسم تخطيطي للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي

سكرتارية قطرية- 9 أعضاء

اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل
121 عضواً (ومن ضمنهم 9 أعضاء سكرتارية)

فروع محلية للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي في المدن والقرى العربية

القرى العربية وتحويل سكانها لفقراء والمحاولة لمنع التطوير عندهم- ما هي إلا جزء لا يتجزأ من سياسة الاضطهاد والتمييز والتكسر لحقوق المواطنين العرب في المجالات المختلفة. إننا أبناء أقلية مضطهدة، ومن هنا نتوجه إلى جماهير الشعب العربي ألا يتخاذلوا في النضال ضد سلب الحقوق، ولكي نفشل هذه السياسة العشوائية، ومن على هذا المنبر نوجه وفداً إلى الكنيست لكي يوضح قضيتنا العادلة، وإن لم تصغ السلطات لنا سنتظاهر في القدس مع جماهيرنا وسنهز العالم لكي نوقف الخطر الذي يترتب لوجودنا. إن نضالنا عادل ونأمل أن ترفع كل الأوساط اليهودية الشريفة أصواتها ليقدموا السلام والتعايش المشترك الحقيقي الذي باستطاعته أن يكون مبنياً على العدل والمساواة بين الشعبين. من على هذا المنبر نبارك القوى الديمقراطية اليهودية التي عبّرت عن تأييدها لنضالنا العادل ورفعت أصواتها عالياً لإيقاف المصادرة. (7)

للحصول على تأييد المجتمعين العربي واليهودي قامت اللجنة القطرية بالأعمال التالية:

- 1) الحصول على تأييد شخصيات معروفة (أعضاء كنيست ومتقنين وغيرهم).
 - 2) عقد اجتماعات شعبية، مؤتمرات، احتجاجات، وإصدار منشور وصحف.
 - 3) إقامة علاقات مع تنظيمات مختلفة.
- لقد كان الهدف من هذا ممارسة ضغوط على السلطات لإبطال المصادرة.

1) الحصول على تأييد رجالات معروفين: (أ) أعضاء كنيست:

إن تأييد أعضاء الكنيست يعتبر أمراً مهماً من الدرجة الأولى لأنهم يُعتبرون من الطبقة السياسية العليا في الدولة وذوي تأثير كبير ومن أعضاء الكنيست الذين جندوا:

- أعضاء الحزب الشيوعي: ماير فليز، توفيق طوي، ابراهام لفنراون، توفيق زياد
- أعضاء كنيست من كتل مختلفة:
 - حركة موكيد: مثير بعيل (تغرياحقا الى حزب شيلى)
 - حركة حقوق المواطن: شولاميت ألوني، مارشا فريدمان
 - حزب مبام
 - أعضاء كنيست عرب في حزب "المعراخ" (العمل سابقا).

ت) رؤساء السلطات المحلية العربية

ث) شخصيات يهودية

كيف ظهر تأييد هذه الشخصيات في اللجنة القطرية؟

(أ) أعضاء الحزب الشيوعي يؤيدون اللجنة القطرية من خلال

الوظائف التي يشغلها أعضاء اللجنة القطرية:

- رؤساء سلطات محلية 14 عضوا
- نائب رئيس سلطة محلية 4 أعضاء
- عضو سلطة محلية 26 عضوا
- عضو كنيست (توفيق طوي- الحزب الشيوعي) 1 عضو
- طبيب 5 أعضاء
- محام 18 عضوا
- مهندس 2 أعضاء
- صيدلي 2 أعضاء
- معلمون، كتاب، شعراء وصحفيون 13 عضوا
- رجال دين 5 أعضاء
- مزارعون 4 أعضاء
- تجار 6 أعضاء
- آخرون 21 عضوا (6)

نظرة تحليلية لقائمة أعضاء اللجنة القطرية:

تحتوي القائمة على:

- 45 من أصحاب المراكز القيادية الجماهيرية المنتخبين.
- 45 من أصحاب المهن الحرة من أطباء ومحامين وغيرهم من معلمين وكتاب وشعراء وصحفيين ورجال دين.
- 4 مزارعين و- 6 تجار و- 21 آخرون.
- عدد المزارعين، من لهم علاقة مباشرة بالأرض، قليل جدا، حيث كان يجب أن تكون نسبتهم في اللجنة القطرية أكبر وأن يكونوا القاعدة الكبرى لهذه اللجنة. وأعتقد أن السبب في ذلك يعود إلى البنية الاجتماعية- النفسية للمثقف العربي الذي يشعر بأن واجبه إشغال مناصب مختلفة في لجان مختلفة ليقود مجتمعه إلى الأفضل وحمائته، ومن ناحية ثانية في تلك الفترة، ربما لم يجرؤ الفلاح والعامل العربي على النضال أو حتى الإفصاح عن دعمه للجنة خوفاً على لقمة عيشه. ومن الناحية الثالثة فإن هنالك بعض الجهات التي تقترح من يكون في هذه اللجنة أو تلك، ولا يتاح المجال لأصحاب الحق الأساسيين (على الرغم من أن الجميع أصحاب حق)، بل يجب ان تتمثل كافة الجهات المختلفة في المجتمع العربي.

مجالات العمل الأساسية:

من أهم النشاطات التي قامت بها اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي هي نشاطات إعلامية ثقافية في المجتمع العربي واليهودي وذلك للحصول على تأييد شعبي ضد قرار الحكومة لمصادرة أراضي العرب. إن هذا يظهر جلياً في أقوال حنا نقارة (محامي الأرض): « إن سياسة الاستيلاء على الأراضي ومصادرتها، والمحاولة لخنق



تأييد حزبهم لها، ليس هذا فحسب بل إن للحزب الشيوعي الفضل الأكبر في إقامة اللجنة القطرية وهذا ينبع من وعيه لأهمية التنظيمات والأطر المختلفة للمجتمع العربي. إنه يدعم إقامة تنظيمات مختلفة تحت أسماء مختلفة وهو بدوره يقوم بتوجيهها جهراً أو من وراء الكواليس. هذه التنظيمات ساهمت في حصول الحزب الشيوعي على تأييد واسع بين الجماهير العربية. في مواقف عديدة يفضل أعضاء الحزب الشيوعي عدم إبراز الصراع القومي الذي يشكل أساساً في العلاقات بين الأقلية والأكثرية في الدولة. (8) وبدلاً من هذا يشددون على الصراع الطبقي كأساس في الحياة الاجتماعية. إن الناطقين بلسان الحزب الشيوعي يوضحون بأن برنامجهم الانتخابي لا يطمح لتحقيق التطلعات القومية للأقلية العربية بشكل منفصل ومستقل على حساب كيان الدولة. إن المطالبة بالحقوق القومية بالنسبة للحزب الشيوعي تتمحور في عدم القبول والنضال ضد سياسة الاضطهاد والتمييز التي تقوم بها حكومة إسرائيل تجاه المواطنين العرب لكونهم عرباً .

إن قيادة الحزب الشيوعي توضح جلياً الفرق القائم بالنسبة لها بين نضال يطمح لتحقيق الحقوق القومية للعرب في إسرائيل بأبعادها المدنية، وهذا بدوره يوجب الاعتراف بدولة إسرائيل من ناحية، وبين تأييد حقوق الشعب الفلسطيني لتحديد هويته وإقامة دولة مستقلة بجانب دولة إسرائيل من الناحية الأخرى. إن موقف الحزب الشيوعي في تأييدها للجنة القطرية يتضح من حديث خاص أجرته شخصياً مع الكاتب الراحل إميل حبيبي في كانون الثاني 1977:

سؤال: ما هو هدف الحزب الشيوعي من تأييده للجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل؟

جواب: إن الحزب الشيوعي يرى بنفسه جزءاً لا يتجزأ من السكان العرب، من يقاسون من الاضطهاد ومن سلب الأراضي، ولذلك هدفنا في هذا النضال هو إيقاف سلب الأراضي.

سؤال: ألا يوجد هدف آخر، مثلاً كسب أصوات الناخبين العرب؟
جواب: إن الحصول على أصوات الناخبين العرب ليس هدفاً قائماً بذاته، إن هدفنا في هذا النضال ليس وسيلة أي أنه من أجل إيقاف سلب الأراضي فحسب.

سؤال: ما هو رأي الحزب الشيوعي من ناحية أيديولوجية؟
جواب: إن توقف سياسة الاضطهاد القومي تؤدي إلى إقامة علاقات سلام وأخوة بين الشعبين في دولة إسرائيل، وهذا يؤثر تأثيراً إيجابياً على النضال من أجل السلام بين إسرائيل والشعوب العربية. إن النظرة الديمقراطية تجاه العرب في إسرائيل ستساعد في النضال من أجل تطوير الديمقراطية في الدولة وضد من يتآمر عليها.

سؤال: ما هو رأيك في السياسة الإسرائيلية تجاه عرب البلاد؟
جواب: إنها تنتكر لكيانهم كأقلية قومية ذات حقوق قومية ويومية متساوية لليهود. إنها سياسة تسمح بسلب أراضي العرب وقراهم، سياسة تمييز ضد القرية العربية، ضد السلطات المحلية العربية وضد المثقفين العرب. إن تصريح رئيس الحكومة سابقاً إسحاق رابين في اللقاء الوحيد مع رؤساء السلطات المحلية ما زال يُردد في المجتمع العربي: إنه في تصريحه لا يعترف بالكيان القومي للعرب في إسرائيل بقوله: "إن دولة إسرائيل هي دولة يهودية، من أهدافها تحقيق الصهيونية، وكل ما نستطيع منحه للعرب هو حرية الدين والثقافة". وهذا التصريح أثار ردود فعل غاضبة ومعارضة شديدة في المجتمع العربي.

سؤال: ما هي أهمية حل مشكلة الأراضي؟

جواب: حل هذه المشكلة يحدد معالم ومستقبل العلاقات بين الشعبين في إسرائيل ويكون بمثابة امتحان للكيان المشترك بين الشعبين ويحدد مستقبل السكان العرب في إسرائيل. الويل إن تفشل هذه المحاولة.

لم يؤيد الحزب الشيوعي اللجنة القطرية فحسب بل كان يوجه النضال. إن اثنين من أعضاء السكرتارية في اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي هم أعضاء الحزب الشيوعي حنا نقارة وصليبا خميس. وبالإضافة إلى هؤلاء فعوضو الكنيست توفيق طوي (عضو الحزب الشيوعي) هو عضو في اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. لقد كان نشاط الحزب الشيوعي في ثلاثة اتجاهات: (أ) إلقاء كلمات في المهرجانات والمؤتمرات التي أقامتها اللجنة القطرية:

- عضو الكنيست ماير فلتر ألقى كلمة في 18 أكتوبر 1975 في المؤتمر القطري في قاعة سينما الناصرة (9)
- حنا نقارة ألقى كلمة في نفس المؤتمر.
- (ب) التوقيع على عرائض احتجاج:
- عضو الكنيست أبراهام لفنبراون والبروفسور كلمان الطمان وقعا على عريضة موجهة للحكومة طالبت بالتوقف عن مصادرة أراضي السكان العرب (10)
- (ج) نشاط برلماني (في الكنيست):
- لقد عرض عضو الكنيست توفيق زياد في النقاش الذي جرى في الكنيست في 27\10\75 حول قانون لإصلاح قوانين الأراضي (امتلاك الدولة لحاجات الجمهور)، عرض هذا النقاش مشكلة مصادرة الأراضي، فقد ذكر المؤتمر الذي جرى في 18\10\75 في الناصرة وقال في كلمته: "إننا نرفض كل الأقاويل والأعداء والتبريرات التي تختلقها السلطات في قضية إسكان الجليل" أو "تصنيع الجليل" الخ..

الحكومة التي تحاول تزييف عملية التهويد باستعمالها كلمة تطوير. (17)

- عضو الكنيست مارشا فريدمان، ألقى كلمة ضد المصادرة في مؤتمر 75\10\18 واستنكرت أيضاً قرار الحكومة بهذا الشأن.

حزب "مبام": قام الحزب بعمله ضد مصادرة الأراضي، فاللجنة السياسية لهذا الحزب كرّست نقاشها يوم 1975\10\29 خصيصاً لهذا الموضوع. لقد دعي لهذا الاجتماع الأعضاء العرب في حزب مبام من قرى الجليل والناصرة. بعض مشرّكي "مركز مبام" طالبوا معارضة المصادرة بشدة وهاجموا "حازان" الذي عرّف المخطط باسم "تهويد الجليل". لقد اتفق في مركز مبام، على أنه بالرغم من أن أكثرية الأراضي التي تقرر مصادرتها صخرية وبعضها مملكية يهودية، يجب النضال ضد هذا المخطط، إذا لم يتم تطوير القرى العربية في الجليل، من النواحي الزراعية، البناء وأعمال تطويرية أخرى مثل شوارع ومياه وغيرها. إذا جرت هذه الأعمال ربما تقل معارضة العرب للمصادرة ويقبلونها كقول "مركز مبام". إن محاولة مبام هذه باءت بالفشل وان الحكومة صادقت على المصادرة في 76\2\26 فطالب وزراء مبام بتأجيل النقاش في ذلك اليوم، ولكن بسبب عدم وجود وزراء آخرين يؤيدونهم تقرر المصادرة على المصادرة. (19)

أعضاء كنيست عرب في حزب المعراخ (العمل سابقاً) (20): عبّر عضو الكنيست الشيخ حماد أبو ربيعة علناً عن معارضته الشديدة لسياسة الحكومة في موضوع الأرض، وقد ألقى كلمة في مؤتمر 75\10\18. (21)

لقد ثار غضب بدو النقب بسبب فشل وفد الحكومة في تسوية أراضي قبائل النقب العربية وعدم الاعتراف بحق البدو على الأرض التي عاشوا فيها مدة طويلة.

أما عضو الكنيست جبر معدي، نائب وزير الزراعة سابقاً، لقد ذكّر على لسانه في مجلة "الهدى": "لقد استطعت تغيير كل القرارات الحكومية بشأن الطائفة الدرزية، ما عدا موضوع الأرض، لأنهم (اليهود) لا يشبعون أبداً. (22)

احمد كامل ظاهر-الناصرة- عضو الكنيست سابقاً يقول: إن أكثرية المواطنين العرب مقتنعون من تجارب الماضي، بأن لحكومة إسرائيل هدف واضح بالنسبة لأراضي العرب وهو: "تخليص" (هكذا نظرت السلطة لعملية مصادرة الأرض، حسب رأيه) الأرض من أيدي العرب ومنحها لليهود" (23)

مسعد قسيس- عضو كنيست سابقاً من قبل حزب "العمل"/ وعضو سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. منذ عشر سنوات يقوم بحملة قضائية شعبية مستمرة ضد نوايا دائرة أراضي إسرائيل بتسجيل آلاف الدوغمات من أراضي قريته، معلية،

"إن هذه المصطلحات لا تخفي بأي شكل من الأشكال أهداف الحكومة الحقيقية... لن نصوّت ضد مشروع القانون- إنما نرى بأن المشكلة الأساسية ليست مبلّغ التعويضات عن الأرض المصادرة بل هي عملية المصادرة نفسها" (11)

- عضو الكنيست توفيق طوبي (الحزب الشيوعي): حول استعراض قدمه وزير الزراعة قال توفيق طوبي في النقاش الذي جرى في 76\5\11: " لا أساس لكل أقاويل التطوير التي تأتي لتبرير قضية المصادرة، فحتّى مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية، شموئيل طوليدانو، اعترف من على شاشة التلفزيون في 76\4\22 في نقاشه مع رئيس دائرة أراضي إسرائيل "إنه كان بالإمكان الامتناع من المصادرات الأخيرة" السكان العرب سوف لن يتقبلوا سياسة المصادرة واستمرار سلبهم التي من أهدافها اقتلاعهم من موطنهم، ليس فقط السكان العرب إنما كل إنسان ديمقراطي وكل من يصبو إلى السلام في إسرائيل عليه أن يرفع صوته ضد سياسة مصادرة الأرض، وضد السياسة المنتهجة تجاه عرب إسرائيل" (12)

الاستنتاج الواضح هنا أن الحزب الشيوعي يقود في الكنيست النضال ضد سياسة مصادرة الأراضي، إنه يعرض المشكلة، يتقدم باستجوابات، يناقش ويستنكر سياسة المصادرة، وهكذا فهو يطرح المشكلة أمام الطبقة السياسية- من تتخذ القرارات في الدولة. لا يستطيع الحزب الشيوعي تغيير القرارات ولكنه يحاول جاهداً أمام ساسة إسرائيل التوضيح بأن قسماً من مواطني الدولة (العرب) يشكو من السياسة المنتهجة تجاهه.

(ب) أعضاء كنيست من كتل مختلفة يؤيدون اللجنة القطرية: عضو الكنيست مئير بعييل (حركة موكيد - "شلي") ظهر تأييده في الاتجاهات الآتية:

1. إلقاء كلمات في مؤتمرات اللجنة القطرية: ففي 18 أكتوبر 75 ألقى كلمة في مؤتمر اللجنة القطرية. (13)
2. التوقيع على عرائض احتجاج تندّد بمصادرة الأراضي العربية. (14)
3. مظاهرات: لقد تظاهر أعضاء حركته ومؤيّدوها ضد سلب أراضي بدو النقب. (15)

- عضو الكنيست شولاميت ألوني (حركة حقوق المواطن)، استنكرت اجتماع السلطات المحلية اليهودية في الجليل الذي أقيم لهدف تهويد الجليل. وبرأيها يعتبر هذا عمل عداء ضد الدولة في الجليل (16) وبالإضافة إلى ذلك فقد نشرت مقالا جريئاً تؤيد به المؤتمر القطري للدفاع عن الأراضي الذي أقيم في 75\10\18 وفي المقال ترفض ادعاءات



في الجليل الغربي كأملك للدولة. (24)

ت) السلطات المحلية العربية:

إن هدف اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي من إقامة العلاقات مع السلطات المحلية هو تكتيف النشاطات المحلية كالأعمال الاعلامية والثقافية وإجراء الاجتماعات وإقامة المهرجانات والاحتجاجات في مناطق سلطتها:
أما النشاطات العامة فكانت:

1) لقد قامت السلطات المحلية في سخنين وعرابة ودير حنا بإرسال رسالة إلى وزير الدفاع آنذاك شمعون بيرس في 75\2\15 وبها يحتجون على تصريحه الذي يمنع السكان من الدخول إلى المنطقة "9".

2) السلطات المحلية في سخنين وعرابة ودير حنا وممثلون عن عرب السواعد أصدروا في شهر فبراير 1976 نداء إلى " كل الشعوب المحبة للسلام" باللغة الانجليزية يطلبون منهم تأييدهم في النضال ضد إغلاق منطقة "9" أمام المواطنين العرب.

3) لقد قام المجلس المحلي في قرية الرينة بإرسال رسالة إلى رئيس الحكومة إسحاق رابين (سابقا) يعلمونه بقرارهم الذي اتخذ في 76\2\4: "إننا نستنكر ونرفض قرار الحكومة بمصادرة أراضي العرب في الجليل، لان هذا القرار يمس قريتنا، لأن قرار الحكومة يشمل آلافًا من دوّمات القرية. وقد أرسلت نسخات من هذه الرسالة إلى:

1. مركز السلطات المحلية.

2. اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية.

3. اللجنة القطرية للدفاع عن "أراضي العرب في

إسرائيل". (25)

ث) شخصيات يهودية تؤيد مؤتمر الأراضي وتستنكر المصادرة: استنكرت أصوات يهودية تقدمية مخطط مصادرة الأراضي: مثل بروفيسور حنان اوفنهيمر، بروفيسور كلمان الطمان، بروفيسور هلموت ابشطين، دكتور بنيامين بيت هلاحي، بروفيسور أريه زكس، دكتور بنيامين كوهين، دكتور جريثيل موكيد، بروفيسور دان ميرون، بروفيسور ليني بوزنر.
وصحفيون مثل: عاموس كينان، (26) يوسف الغازي (جليلي) (27)، نتان يلين مور، يغثال لبيب، ايلي كينان، ران كسليف. (28)

موظفون أعضاء الحزب الشيوعي مثل: يهوشوع ايرغه (عضو اللجنة التنفيذية في الهستدروت بيتح تكفا)، إسرائيل الكسندر (موظف- رمات غان) موشيه زيسر (عضو مجلس الهستدروت- يافا) دافيد حنين (عضو مجلس الهستدروت - تل ابيب).

هؤلاء الأشخاص وغيرهم قاموا بالتوقيع على عرائض احتجاج تطالب الحكومة بإلغاء مخططات مصادرة أراضي العرب في إسرائيل ومخططات تقليص مناطق نفوذ السلطات المحلية العربية، إنهم يطالبون أيضًا بتأييد مؤتمر الدفاع عن الأراضي وذلك لأن المصادرة والسلب هي تعبير عن سلب الحقوق والتمييز، وتعمل على توسيع العداء بين الشعبين. (29)
إن أهمية تأييد هؤلاء الأشخاص لا تتمن إذ قاموا بنشاطات تنويرية في الوسط اليهودي وذلك لكسب أصوات يهودية تضغط على الحكومة لإيقاف قرارها.

2) اجتماعات شعبية، مؤتمرات واحتجاجات:

إن الهدف من الاجتماعات الشعبية والمؤتمرات هو توحيد الصفوف وتجنيد فئات مختلفة لتتقدم باحتجاجات ضد قرار الحكومة في محاولة لإبطالها.

وبالإضافة إلى المؤتمرات القطرية التي جرت في 75\8\15 وفي 75\10\18 أقيمت اجتماعات ومؤتمرات كثيرة أخرى:

1. لقد أقامت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الدفاع عن الأراضي اجتماعين تمهيديين في 75\9\7 في بلدي طمرة وعرابة وتقرر فيهما دعم المؤتمر القطري والاحتجاج أمام الحكومة ضد المصادرة وتوجيه نداء إلى السلطات المحلية العربية لدعم النضال من أجل الحفاظ على الأراضي وتقرر إرسال برقيتين من البلديتين إلى رئيس الحكومة. (30)

2. لقد قام المجلس المحلي في قرية الرينة في 75\9\13 بعقد اجتماع تقرر فيه بالإجماع الاحتجاج وإرسال برقية تهنئة إلى المجلس المحلي في طرعان وسكان القرية على المظاهرة التي قاموا بها في 75\9\10

3. لقد أجرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأراضي في 9\13\75 اجتماعًا موسعًا لرؤساء مجالس من قرى مختلفة في قرية البقيعة وقد جرى في نفس القرية اجتماع شعبي في 75\9\26.

4. لقد أقيم في حيفا في 75\10\8 اجتماع شعبي ترأسه عضو سكرتارية اللجنة القطرية القس شحادة وقد توجه بنداء إلى المجتمعين لتأييد نضال المواطنين العرب لإبطال مخططات المصادرة، وكان من بين المتكلمين: دكتور بنيامين بيت هلاحي، شاي عيلام (ممثل حلقة التعايش في جامعة حيفا)، حاتم حليبي وكمال كيوف (ممثلو لجنة المبادرة الدرزية)، وروفيسور كلمان الطمان. (31)

5. مؤتمر سخنين في 76\2\13 الذي أقيم بمبادرة من السلطات المحلية في البلديات الثلاث: سخنين وعرابة ودير حنا بالتعاون مع اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. وكان هدف هذا الاجتماع الاحتجاج ضد قرار الحكومة بمصادرة أراضي

بنشاط كبير لتنظيم أعضاء الحزب لكي يقوموا بنشاطات ضد الإضراب، وقد اجتمع في مركز حزب العمل أعضاء حركة التغيير والتعايش من يهود وعرب أعضاء حزب العمل واستنكرت هذه المجموعة الإضراب، الذي يستغل حسب رأيهم، قضية الأرض لنضال سياسي. وقد عبر أيضاً أعضاء الكنيست العرب في حزب العمل عن تخوفاتهم من الاستعدادات للإضراب الذي أعلن، حسب رأيهم، من قبل أقلية لا تمثل كل العرب في إسرائيل، الأمر الذي يضرّ بالتعايش بين الشعبين في إسرائيل. (37) والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل إعلان الإضراب يضرّ بالتعايش بين الشعبين حقاً أم أنّ المصلحة الشخصية لأولئك هي التي دعتهم للقيام بمثل هذه التصريحات الخالية من كل صدق وإخلاص؟! وهل مصادرة الأراضي لا تضرّ بالتعايش بين الشعبين؟! لقد اجتمعت في 76\3\21 في شفاعمرو للجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية للنقاش حول موقفها من الإضراب وحضر الجلسة 24 من مجموع 48 رئيس سلطة محلية. وقرروا عقد اجتماع في 76\3\25 لكل رؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، لكي يتباحثوا في قضية الانضمام إلى الإضراب في 30 آذار 1976. اتخذ هذا القرار بعد جلسة دامت خمس ساعات، و اشترك السيد شموئيل طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية بجزء من هذا الاجتماع. حضر هذا الاجتماع في شفاعمرو 11 من أعضاء منظمة رؤساء السلطات المحلية العربية التي تعدّ 48 عضواً، وجرى الاجتماع في بيت إبراهيم نمر حسين رئيس المجلس البلدي في شفاعمرو وليس في بناية البلدية وذلك لأن بعض أعضاء منظمة رؤساء السلطات المحلية الذين لم يدعوا حضروا لاجتماع اللجنة. وجرى في الاجتماع تصويت وكانت نتيجته 8 من 11 عضواً مع الإضراب.

وعندما سمع رؤساء السلطات المحلية الأخرى الذين انتظروا في بناية بلدية شفاعمرو هذه النتيجة، أعلنوا عن عدم صحة اتخاذ قرار مصيري كهذا فقط في لجنة رؤساء السلطات المحلية واقترحوا عقد اجتماع لجميع رؤساء السلطات المحلية الـ 48. وهكذا تقرّر عقد اجتماع لجميع الرؤساء في 76\3\25 في شفاعمرو. وتمّ هذا الاجتماع وكانت نتيجة التصويت 35 ضد الإضراب و9 امتناع و1 مع الاضراب و3 ورقة بيضاء. وهكذا تقرر في اجتماع رؤساء السلطات المحلية عدم الانضمام إلى الإضراب. (38)

ردود فعل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي

لقد كان ردّ فعل اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي على قرارات اجتماع رؤساء السلطات المحلية الذي جرى في 76\3\25 كما يلي: « إن الإضراب هو الواقع المحتوم ويجب أن يجري حسب التخطيط له، لأن قرار رؤساء السلطات المحلية لا يعكس

منطقة "9" (أراضي القرى الثلاث). وحضر هذا المؤتمر قرابة الخمسة آلاف شخص وتقرر إجراء مسيرة يهودية عربية إلى المنطقة المغلقة "9" (32)

6. اجتماع شفاعمرو 76\3\25:- قامت بإعداد هذا الاجتماع للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وحضر هذا المؤتمر قرابة 20 رئيس سلطة محلية عربية، وجرى هذا الاجتماع بسبب عدم استجابة الحكومة للتوجهات الكثيرة التي قامت بها اللجنة المبادرة إلى الدفاع عن الأرض ومن ثم للجنة القطرية، وأغلبية القرى العربية. وقد استمرت الحكومة بعنادها في قرارها لمصادرة الأراضي.

وقرر مشتركو الاجتماع ما يلي:-

- (1) إضراب عام في يوم 30 آذار 1976.
- (2) التوجّه بنداء إلى الأمم المتحدة.
- (3) القيام بحملة إعلامية في العالم. (33)

ردود فعل السلطة:

لقد صرّحت أوساط في القدس الغربية: " إن هذه القرارات، أي قرارات اجتماع شفاعمرو، هي أخطر قرارات تتخذ منذ قيام الدولة" (34)

وصرح طوليدانو مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية آنذاك: "سوف لن يحدث أي تغيير في قرار الحكومة" (35) أما يهوشوع ريبونفتش وزير المالية سابقاً فقد قام بنشر أمر مصادرة الأراضي في الصحف الرسمية. (36) أمر يزيد من استياء السكان العرب وتوترهم.

يوم الأرض 30 آذار 1976

إن إضراب العرب في إسرائيل كان الموضوع الرئيسي في الاجتماع الذي دام 4 ساعات بين أفراد قيادة حزب العمل يوم الجمعة 76\3\19.

وتقرّر إدخال قوّة بوليسية إلى مدينة الناصرة للردّ بشدّة على كلّ تجمّع في المدينة، وتقرّر اتخاذ إجراءات صارمة ضد الإضراب والمظاهرات الممكنة في كل مكان، وخاصة إذا جرت المظاهرة أمام مبنى الكنيست في القدس الغربية.

لقد توجهت اللجنة القطرية للدفاع عن الأرض إلى رئيس الكنيست طالبة منه تصريحاً للقيام بإجراء المظاهرة، ولكنّ الطلب رُفِضَ.

لقد دار النقاش في اجتماع قادة حزب العمل أيضاً حول نشاط القائمة الشيوعية الجديدة بين طلاب المدارس الثانوية في الناصرة وعكا وقرى الجليل لكي يضرّبوا عن التعليم ويتظاهروا في 30 آذار. وقد بدأ في نفس الوقت القسم العربي في مركز حزب العمل

الأوضاع، إنه رأي شخصي لرؤساء السلطات المحلية فقط. ومع ذلك فقد قرّرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي عدم إجراء مظاهرة أمام مبنى الكنيست لأنه لم يصرّح به من قبل سكرتارية الكنيست. (39)

إن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ترى أن «الإضراب الشامل الذي أعلنه العرب الفلسطينيون في إسرائيل، في 30 آذار 1976، احتجاجاً على سياسة التهويد والمصادرة، كان تأكيداً على عزم الجماهير العربية على النضال بدون هواده والدفاع عن حقوقها القومية واليومية، ومن حقها الاحتفاظ بأرضها - أرض آبائها وأجدادها» (40)

وتصرّ اللجنة القطرية أيضاً: «لقد استعملت السلطة شتى الوسائل لمنع الإضراب أو إحيائه، استخدمت التهديد والوعيد.. قامت بعملية عرض عضلات، وإدخال قوات مسلحة للقوى العربية وخاصة إلى مدينة الناصرة، ونظمت أشد الضغوط على رؤساء السلطات المحلية العربية الذين جمعهم في شفاعمرو وعشية يوم الإضراب، في 1976\3\25، وانتزعت قراراً مزوراً باسم أكثرية الرؤساء بإلغاء قرار الإضراب، هذا القرار الذي لم يتخذه الرؤساء بل اتخذته اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وأيدته اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، وهي لجنة منتخبة مصغرة انتخبها اجتماع عام لرؤساء السلطات المحلية العربية. ولم تجد تهديدات السلطة وأساليبها الإرهابية، فكانت نتائج الإضراب مذهلة على الرغم من سقوط الشهداء الستة برصاص الجنود وعلى الرغم من وسائل القمع الهمجية.

لقد هزّ الإضراب الرأي العام الإسرائيلي والعالمي وحطّم أسطورة الفردوس الذي يعيش فيه العرب في إسرائيل. لقد عبّر الإضراب عن وحدة الجماهير العربية وتصميمها على مقاومة سياسة المصادرة والتمييز القومي التي تمارسها السلطات منذ قيام الدولة. كان الإضراب أيضاً تعبيراً عن المطالبة باحترام الكيان القومي للعرب في إسرائيل والاعتراف بحقوقهم القومية واليومية وعلى رأسها وقف سياسة مصادرة الأراضي» (41)

إنّ أهم الأمور التي حققها يوم الأرض أنه أدخل إلى قلوب الكثيرين في إسرائيل أن لصالح الشعبين يجب تغيير النظرة تجاه العرب في إسرائيل ويجب منحهم حقوقهم كاملة. طالبت منظمات عديدة الحكومة بإقامة لجنة تحقيق لحوادث يوم الأرض:

اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي.

منظمة حقوق الإنسان والمواطن.

اتحاد اليسار الصهيوني الاشتراكي المستقل.

اتحاد الشبيبة الشيوعي الإسرائيلي.

حركة النساء الديمقراطيات في إسرائيل.

التنظيم الإسرائيلي لمحاربي الجبهة المضادة للهتلرية وضحايا النازية.

كيبوتس كيرم شالوم.

كيبوتس غاعاش.

وطالب حزب مبام إقامة لجنة وزارية باشتراك شخصيات عربية، وقررت منظمة الشبيبة «همشمرت هتسعيراه» في حزب العمل إرسال وفد إلى القرى العربية لتفحص ماذا جرى في يوم الأرض، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل.

ماذا جرى بعد 30 آذار 1976؟

لم يغيّر إضراب وأحداث 30 آذار من موقف الحكومة وقراراتها، وفي نفس الوقت حدث تغيير في أعمال اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي وتمثل ذلك باعتدال في مواقفها، وذلك باجتماعات واحتفالات قليلة، وأعمال اللجنة كانت مختصرة وقليلة مقارنة مع ما حدث ومع ما قامت به اللجنة قبل الإضراب، ومن أهم النشاطات:

(1) إحياء ذكرى شهداء يوم الأرض: قرّرت اللجنة القطرية بأنّ يوم الجمعة 14 أيار يعتبر يوم الأربعين لذكرى الشهداء ويتمثل ذلك بالوقوف دقيقتي حداد، وتقام الذكرى في قرية عرابة، وفي القرى كفرنا والطيبة وقرى أخرى في تمام الساعة الثالثة من بعد الظهر.

(2) عقدت جلسة في 1976\5\22 في قاعة سينما الناصرة، وتقرّر بأن تتوجّه اللجنة للدفاع عن الأراضي إلى بعض الكتل البرلمانية لبحث مشكلة مصادرة الأراضي.

(3) نقاش يهودي عربي: النقاش الذي تقرّر أن يقيم في منتصف أيار 1976 في قاعة بفزرن بجادة بن غوريون في حيفا ألغى بعد أن قرّرت بلدية حيفا معارضتها إيجار القاعة لأعمال سياسية وذلك بعد أن اتضح لها أن الاجتماع يشمل موضوع النقاش العربي اليهودي الذي يحمل طابعاً سياسياً وأن القانون الإداري البلدي يمنع إيجار قاعات البلدية لأغراض سياسية. (42)

(4) لقد اجتمعت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية برئيس الحكومة السابق إسحاق رابين في 1976\5\24 وطالبوه بما يأتي:

(1) إبطال كل مصادرات الأراضي التي أعلن عنها في الجليل

والمثلث وتحويل جميع الأراضي التابعة للدولة في

مناطق نفوذ السلطات المحلية إلى السلطات المحلية.

(2) إلغاء القضايا التي رفعت ضد الذين اشتركوا في

احتجاجات يوم الأرض .

(3) إقامة لجنة تحقيق في حوادث يوم الأرض.

- اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي).
- 4) إعادة المفصولين إلى عملهم.
- 5) إبطال كل الأقسام العربية في المكاتب العامة والحكومية، لأنها في نظر العرب تدل على التمييز، وهي عبارة عن حجر عثرة في دمجهم في حياة الدولة.
- 6) إقامة لجنة استشارية للتعليم العربي في مكتب وزير المعارف تتكون من أعضاء عرب.
- 7) تحويل جميع أملاك الوقف الإسلامي لأيدي لجنة إسلامية تنتخبها السلطات المحلية العربية. (43)
- ردّ الفعل لدى رؤساء السلطات المحلية كان: "ليست هناك نتائج حقيقية، لقد رفضت جميع طلباتنا". (44)
- 5) قامت حركة "موكيد" بقيادة عضو الكنيست مثير بعل (تغيرت لحركة "شيلي") بإجراء اجتماع احتجاجي ضد مصادرة الأرض في قرية عين ماهل قرب الناصرة في 76\5\29. (45)
- 6) نشاطات إعلامية وثقافية: قرّرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي إرسال ممثلين إلى خارج البلاد في حملة إعلامية، وقررت أيضاً الاستمرار بنشاطات إعلامية في المجتمع اليهودي بالإضافة إلى النشاطات التي تقوم في المجتمع العربي. وأصدر أيضاً الكتاب الأسود الذي يحتوي على تقرير عن حوادث يوم الأرض 76\3\30. لقد اتخذت هذه القرارات في اجتماع جرى في 76\5\29 وحضره مراسلو صحف وتلفزيون وإذاعة من كافة أنحاء العالم. (46)
- 7) النشاط في الكنيست: في الجلسة التي جرت في 1976\5\11 قام عضو الكنيست توفيق طوي (الحزب الشيوعي) بالردّ على وزير الزراعة بقوله: "يجب على الحكومة أن تدع السكان العرب يملكون أراضيهم، وعليها مساعدتهم بتطوير بلدانهم وزراعتهم التي باستطاعتها التأثير على اقتصاد الدولة ويعود ذلك لصالح العرب ولصالح الاقتصاد القومي". (47)
- 8) عقد اجتماع قطري في 77\2\5 في الناصرة اشترك فيه معظم رؤساء وأعضاء السلطات المحلية العربية واشترك فيه أيضاً ممثلون عن 51 فرعاً للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي. (48)
- لقد طالب البعض في هذا الاجتماع إعلان إضراب شامل لإحياء الذكرى السنوية الأولى ليوم الأرض، ولكن تقرر في النهاية عدم إعلانه ومواصلة النضال في جميع الطرق القانونية المتوفرة، وعلى هذه النقطة بالذات شدّد عضو الكنيست توفيق زياد (الحزب الشيوعي) ولخصّ أعمال اللجنة المحامي محمد ميعاري (عضو سكرتارية اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي). وقرأ قرارات اللجنة صليبا خميس (عضو الحزب الشيوعي وعضو سكرتارية
- 9) وتمّ أيضاً لقاء عربي يهودي بين "اللجنة من أجل التطوير بدون سلب" وبين "اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي" في 77\3\21 في قاعة "بني بريت" في تل أبيب. واشترك في هذا اللقاء كل من: البروفسور يتسحاك دشيغر، عضو الكنيست ابراهام لفنبراون (الحزب الشيوعي)، القس شحادة شحادة، الدكتور مناحيم بري، عضو الكنيست مثير بعل (موكيد) شيلي، جمال طريه، محمود حصري (عضو مجلس أم الفحم آنذاك) والشاعر يبي. (49)
- 10) لقد أصدرت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي نشرة لمرة واحدة "تراب الوطن" في بداية شهر فبراير 1977.
- 11) قامت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بتوزيع منشور يطالب الجمهور التقيد بقرارات الاجتماع الذي جرى يوم 77\2\5 في ذكرى يوم الأرض 77\3\30، وكانت القرارات كالتالي:
- أ) الوقوف دقيقة حداد في الساعة الثانية عشرة ظهراً في 77\3\30.
- ب) لقد طلبت اللجنة القطرية من الأئمة رفع الآذان ومن الكهنة قرع أجراس الحزن في نفس الساعة.
- ج) إقامة اجتماعات عامة في أماكن مختلفة لإحياء ذكرى الشهداء وإحياء ذكرى يوم الأرض.
- د) الاشتراك في اجتماعات عامة في يوم الأرض والتبرّع بالمال لكي تستطيع لجنة الدفاع القيام بمهامها المختلفة.
- هـ) إقامة اجتماع شعبي في كفرنا يوم السبت 77\3\26 الساعة الثالثة بعد الظهر.
- و) إقامة اجتماع قطري في الطيبة في المثلث 77\3\29 الساعة الرابعة بعد الظهر.
- ز) احتفال عام في قرية عرابة الساعة الثالثة في 77\3\30. (50)
- وفي الاجتماع الشعبي لإحياء الذكرى الذي أقيم في 77\3\30 في قرية عرابة احتشد أكثر من 20 ألف نسمة واستمر أكثر من 4 ساعات وقام صليبا خميس عضو سكرتارية اللجنة القطرية ولخصّ قرارات الاجتماع:
- 1) إرسال رسالة تذكير لرئيس الحكومة مطالبين بها بإبطال المصادرات.
- 2) تفويض اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي الاتصال مع المؤسسات الديمقراطية العالمية ومع الأمم المتحدة لتجنيدهم لتأييد النضال.
- 3) العمل مع المجالس المحلية لإقامة لجنة تخطيط لتطوير البلدات العربية.

4) رسائل تهنئة وشكر إلى المجالس المحلية في الضفة والقطاع لتأييدهم لنضال اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي.

5) دعم السجناء السياسيين في السجون الإسرائيلية. (51) كرسّت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي كل جهودها ليمرّ يوم الأرض 1977 بهدوء ويكون ذا طابع تذكاري لأرواح الشهداء. ولذلك قامت بتنظيمات مختلفة ضد هذا القرار واتهمت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بخيانة القضية العربية ومن أهمها: - منظمة اتحاد العمال "بريت هبوعاليم": "منذ يوم الأرض احتفظت لنفسها اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بحق هذا النضال، دون أن تشترك به جماهير العمال والفلاحين والشباب. لذلك لم تعلن لجنة الدفاع عن الأراضي إضراباً عاماً في 77\3\30.

- المجموعة الشيوعية «شرارة»: لقد دخل يوم الأرض في مجال النضالات ضد الامبريالية والصهيونية، وإن الجماهير تريد أن تخرج في هذا النضال، ولكن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي والحزب الشيوعي ركاح منعوهم من هذا. - حركة «متسبين»: لقد ظنّ الجميع أن اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي تعلن إضراباً ولكن لم يحدث شيء من كل هذا- لقد خنقت الأصوات .

- منظمة أبناء البلد في قرى أم الفحم وكابول ونحف استنكرت قرار اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بعدم الإضراب وترى في هذا القرار لبونة في موقف اللجنة القطرية للدفاع عن الأرض «لغاية في نفس يعقوب» (52) .

- لجنة الطلاب العرب في الجامعة العربية في القدس: «الذي يحصر «يوم الأرض» في الثلاثين من آذار في احتفالات ذكرى ليوم كان، ويبدلون الجهد كي لا يعود ذلك اليوم بكل ما جسّده من إرادة نضالية جماهيرية فلسطينية نموذجية: أولئك الذين يحصرون ويحبسون النضال الجماهيري بمهرجانات وأذان وقرع أجراس عن سابق عمد وإصرار بدل أن يصعدوا هذا النضال ويرسخوه، أولئك الذين يحاولون عبثاً أن يوحوا أن لا حاجة للإضراب في هذا الظرف بينما تلمس الجماهير وعلى جلدها استمرار سياسة القهر والسلب وبينما تتوق هذه الجماهير لمواصلة الكفاح بنفس حدّته التي تجلت في العام الماضي، أولئك الذين يفعلون كل ذلك- يقفون عن إدراك أو عن عدم إدراك في صف الانهزاميين، وهم بذلك لا يحقّ لهم الاستمرار والوقوف على رأس قيادة نضال جماهيري..... أولئك الذين يتعامون اليوم عما يجري على الأرض الفلسطينية وعن استمرار مخطط التهويد المشنوم، إنما يفعلون ذلك استمراراً لتهجم الواضح بتجزئة القضية الفلسطينية وحصرها بالضفة الغربية وقطاع غزة

نهائياً، شعباً وأرضاً، بينما يريدون لنا، نحن هذا الجزء من الشعب الفلسطيني، يريدون لنا الربط النهائي بالكيان الصهيوني القائم» (53) .

على الرغم من الجهود التي بذلتها هذه التنظيمات، لقد مرت الذكرى الأولى ليوم الأرض بهدوء تحت شعار «الانضباط» ما عدا في قريتي باقة الغربية وحت في المثلث .

وأرى أن انتخابات الكنيست التاسعة التي جرت في 1977.5.17 هي من أهم الأسباب التي دعت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي والحزب الشيوعي إلى الظهور بالاعتدال واللبونة وذلك لكسب شخصيات عربية ويهودية في الانتخابات، ولذا أقام الحزب الشيوعي ركاح «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» التي حوت بالإضافة إلى رفاق الحزب الشيوعي شخصيات يهودية وعربية لم تكن قريبه بمواقفها من الحزب الشيوعي طوال مسيرته، بعضها كانت مؤيدة للأحزاب السلطوية الحاكمة. فلو لم يظهر الحزب الشيوعي إعتدال موقفه يوم الأرض 1977 من يدري هل كان يستطيع كسب تلك الشخصيات العربية؟ إن ما يعزّز هذا الرأي هو أن عضو الكنيست توفيق زياد (الحزب الشيوعي) قد استغل اجتماع الذكرى الأولى ليوم الأرض لدعوة أئوف الحاضرين إلى تأييد «الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة» .

الذكرى الأولى ليوم الأرض 30 آذار 1977

1) اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي دعت الجماهير العربية لاجتماع موسع في الناصرة في 1977\3\7. واشترك في هذا الاجتماع عدد كبير من رؤساء وأعضاء البلديات والمجالس المحلية العربية. وكرّس الاجتماع لبحث كيفية إحياء الذكرى الثانية ليوم الأرض وذكرى الشهداء وحذر الخطباء من عمليات الحكومة في تصعيد مصادرة أراضي العرب.

ترأس الاجتماع القس الراحل شحادة شحادة. ودعا في كلمته إلى تكريس شهر آذار للاجتماعات الشعبية والمنطقية في سائر أنحاء البلاد لإحياء ذكرى يوم الأرض .

وحذر المحامي حنا نقارة من مبادلة الأرض وحلّ في كلمته الوضع القانوني والإجراءات التي اتبعت والتي ينبغي إتباعها لإفشال مشاريع مصادرة العشرين ألف دونم الأخيرة.

أما جمال طريه رئيس السلطة المحلية في سخنين أكد من جديد على ضرورة وحدة الصف وأهميتها. وقال إن سكرتارية اللجنة اقترحت الاكتفاء بعقد اجتماع قطري في سخنين ولم توصّ بإعلان إضراب عام .

أما صليباً خميس عضو سكرتارية لجنة الدفاع عن الأراضي وعضو الحزب الشيوعي ألقى كلمة استعرض فيها مشاريع مصادرة الأراضي العربية وأكد واجب لجنة الدفاع في اطلاع الجماهير على

حنا، ويدعو المؤتمر طلاب المدارس الثانوية وطلاب الجامعات لأن تخصص ساعة في ظهر هذا اليوم لمناسبة ذكرى وأحداث يوم الأرض ولشرح قرارات المؤتمر. ويدعو المؤتمر القوي اليهودية الديمقراطية المتمسكة بمبادئ المساواة والتعاون الأخوي اليهودي العربي أن تنظم نشاطات الشرح والدعاية المناسبة لتوسيع التضامن مع معركة المساواة في الحقوق وضد التمييز القومي ومن أجل الديمقراطية. (57)

خلاصة:

1. تدلّ قرارات اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي على أن هذه اللجنة قد وسّعت نشاطاتها السياسية. لقد بدأت عملها كجنة لمعالجة موضوع محدد (إد-هوك) ألا وهو قضية مصادرة أراضي العرب في إسرائيل. إن القرارات التي اتخذت في 17\2\79 تدل على أن "اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي" أخذت تنظر في مشاكل تتعدى مشكلة الأرض. ربما لأن هذه القضية هي تجسيد لسياسة الاضطهاد القومي وسلب حقوق العرب في إسرائيل. ومن أهم هذه القرارات: "أن كون دولة إسرائيل دولة يهودية لا يعني تجاهل وعدم الاعتراف بوجود أقلية قومية عربية كبيرة الوزن يجب أن تتمتع بحقوقها المدنية والقومية.

إن إسرائيل في الوقت نفسه، هي دولة جميع مواطنيها العرب واليهود، وعلى الحكومة وهيئات الدولة المختلفة أن تحترم مبادئ المساواة في الحقوق بين جميع المواطنين"، وقرار آخر "إن الأقلية القومية العربية في إسرائيل هي جزء من الشعب العربي الفلسطيني، الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة إلى جانب إسرائيل، وبحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة وفق قرارات الأمم المتحدة، والاعتراف المتبادل باستقلال وسيادة جميع دول المنطقة بما في ذلك إسرائيل والدولة الفلسطينية والدول العربية الأخرى"، التضامن مع عرب النقب، إلغاء "الدوريات الخضراء، إعادة لاجئي قريتي إقرث وكفر برعم، استنكار لعزم السلطة على ترحيل عرب السواعد من أراضيهم في منطقة الشاغور في الجليل، وقف التمييز في التأمين الوطني وقروض الإسكان" وغيرها من القرارات (58).

وبهذا تكون اللجنة القطرية للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل قد وسّعت نشاطاتها إلى مجالات أخرى إضافة إلى الدفاع عن الأراضي، ومن الجدير ذكره انه منذ البداية، عندما قامت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي كتنظيم شعبي كان الحزب الشيوعي الإسرائيلي-ركاح قد أخذ على عاتقه مسؤولية تنظيم النضال ضد مصادرة الأراضي بل وأكثر من ذلك، لقد كان نشيطو الحزب الشيوعي الإسرائيلي-ركاح هم المبادرون إلى الاجتماع التأسيسي للجنة الدفاع عن الأراضي والذي عقد في 29 يوليو 1975 في حيفا

الأخطار المحدقة بها وتجديد الرأي العام محلياً وعالمياً. أما المحامي محمد ميعاري فأكد على أهمية النضال المنظم وقال أن الإستراتيجية المتفق عليها هي المحافظة على الأراضي والكفاح لإلغاء المصادرة.

وحضرت حركة «أبناء البلد» هذا الاجتماع واتهمت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بالتخاذل لأنها لم تدع الجماهير العربية إلى الإضراب العام. وردّ على «أبناء البلد» رئيس بلدية الناصرة وعضو الكنيست (الحزب الشيوعي) توفيق زياد محاولاً إثبات صحة القرار لعدم الإضراب بقوله: «أما عندما تنضج الظروف وتحس الجماهير بضرورة العمل الكفاحي تقوم بذلك (أي بالإضراب) وقيمة نجاح إضراب 30 آذار 76 كانت أننا استطعنا بواسطته أن نعكس وحدة الشعب التي لم تكن ظاهرة قبله». (54)

2) يوم الأرض 30 آذار 1978: لقد حضر مهرجان يوم الأرض 78 في سخنين قرابة عشرين ألف مواطن. ودقت أجراس الكنائس وارتفع الآذان في قرى الجليل والمثلث، ووقف طلبة المدارس الثانوية في عديد من القرى دقيقة حداد لذكرى الشهداء. وأضربت مدن الضفة والقطاع تضامناً مع العرب في إسرائيل، وأضرب السجناء العرب في السجون الإسرائيلية. ووصلت في الساعة الثانية والنصف إلى سخنين مسيرتان من دير حنا وعرابية وجرى يوم الذكرى الثاني في مقبرة سخنين حيث ينتصب النصب التذكاري لإزاحة الستار عنه. (55)

لقد صادق المهرجان على القرارات التالية:

1. إعلان عزم الجماهير العربية على مواصلة الكفاح لوضع حدّ لسياسة السلب والاضطهاد.
2. توجيه تحية للقوى الديمقراطية اليهودية التي وقفت إلى جانب الكفاح العادل.
3. تكليف لجنة الدفاع عن الأراضي بإعداد مذكرة وافية بمطالب جماهير الشعب وإرسالها إلى رئيس الحكومة.
4. استنكار القمع ضد الجماهير العربية في النقب وفي المناطق المحتلة.
5. إعلان التضامن مع نضال الشعب الفلسطيني في لبنان. (56)

يوم الأرض 30 آذار 1979

لقد جرى في يوم الجمعة 17\2\1979 «مؤتمر الدفاع عن الأرض والمأوى» في الناصرة وحضره قرابة الألفين. تقرر في هذا المؤتمر الكثير بشأن العرب في إسرائيل. وأما بالنسبة ليوم الأرض فقد تقرر إحياء الذكرى السنوية الثالثة بإقامة ثلاثة مهرجانات في مناطق مختلفة، واحد في الطيبة وواحد في كفر كنا، وواحد في دير

وهكذا أصبح طبيعياً أن تتبنى لجنة الدفاع عن الأراضي الكثير من الاتجاهات السياسية للحزب الشيوعي الإسرائيلي- ركاح.

2. توقفت لجنة الدفاع عن الأراضي عن نشاطاتها لسببين أساسيين: السبب الأول متعلق بالجانب التنظيمي وهو أن أعضاء اللجنة هم شخصيات قيادية ذوو إرادة حسنة، إنهم مدركون لقضايا مجتمعهم وشعبهم ويعون أن من أهم أدوارهم هو الدفاع عن هذه القضايا والتي من أهمها قضية مصادرة الأراضي، ولكن من أجل إخراج هذه النوايا إلى حيّز التنفيذ لا تكفي الإرادة الحسنة ، يجب أن تتحوّل إلى إرادة فاعلة وهذه بحاجة إلى تنظيم يمتاز بأنظمة وموظفين للقيام بالأعمال الإدارية : مدير عام، سكرتير، موظفون للتنسيق وللتنظيم وغيرها من الوظائف، وليس صحياً أن نسأل في كل اجتماع: من يقوم بماذا؟ هذا السؤال أساسي في علم التنظيمات ويجب أن يكون واضحاً أصلاً!

السبب الثاني هو أنه في سنة 1982 أقيمت لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في إسرائيل، وكانت إقامتها نتاجاً ليوم الأرض 1976 وللروح النضالية الشعبية التي سادت والتي عززها يوم الأرض. هذه اللجنة هي الهيئة التمثيلية القيادية الوجدوية العليا للجماهير العربية الفلسطينية- مواطني دولة إسرائيل، يشارك فيها رؤساء السلطات المحلية العرب، أعضاء الكنيست العرب من الأحزاب التي تمثل القضايا العربية وممثلون عن أحزاب سياسية وتنظيمات عربية غير برلمانية. لهذه اللجنة أهداف عدّة ومن أهمها الهدف الرابع وهو «العمل على وقف وإلغاء مصادرة الأراضي العربية وسياسة هدم البيوت بكل تجلياتها وأشكالها واستعادة ما صودر من هذه الأراضي، ومن أجل الاعتراف الرسمي والفعلي بجميع القرى غير المعترف بها وإقامة سلطات محلية منتخبة فيها وإلغاء كافة القوانين والتشريعات التي تميّز وتمسّ بحقوق المواطنين العرب في البقاء والتطور على أرض وطنهم»

هذا الهدف يعني أنه لا حاجة بعد اليوم للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي لان لجنة المتابعة العليا يفترض أن تقوم بهذا الدور.

3. هناك وجهان للسياسة الإسرائيلية المنتهجة في المجتمع العربي :
أ- الوجه المعلن، المصّرّح به- "تطوير الجليل".
ب- الوجه المخفي، غير المصّرّح به، الحقيقي- "تهويد الجليل".

وإن العرب في إسرائيل يعتقدون وبحق بأن سياسة حكومة إسرائيل هي مصادرة أراضيهم لكونهم عرباً ومنحها لليهود لكونهم يهوداً، وإن دائرة أراضي إسرائيل هي من ينفذ هذه السياسة.

4. إن السياسة، نظرياً، هي ذلك المجال \ أو الأسلوب وأو العملية التي تعالج الصراعات القائمة لتصل إلى أهداف تكون في صالح الجميع .

أما السياسة الإسرائيلية تجاه العرب في الدولة فهي على العكس من ذلك، إنها في قضية الأرض خاصة خلقت الصراعات بدل أن تعالجها، وخلقت تناقضات مصلحة بدل أن تخفّفها.

5. إن حقيقة وجود شعبين مختلفين حضارياً وثقافياً ودينيّاً وقومياً في إسرائيل توجب معاملتهما بالمساواة والعدل على الرغم من جميع الفروق بينهما.

شكر وتقدير - أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عضو الكنيست الدكتور حنا سويد على مراجعة المقال وعلى ملاحظاته القيمة، وإلى الأستاذ شفيق جهشان الذي عايش الأحداث على تقديم الملاحظات، وإلى الأستاذ صالح صفيه على المراجعة اللغوية.

هوامش

17. يديعوت احرونوت ، الملحق الأسبوعي ليوم الجمعة ، 31\10\75.
18. جريدة دافا ر 75\10\27.
19. جريدة دافا ر 76\3\1.
20. كتبت جريدة معاريف في يوم 76\3\22 مقالا تحت العنوان « وأيضاً أعضاء كنيست عرب مرتبطون مع حزب العمل- ضد المصادرة». .
21. هأرتس ، زو هديرخ 75\10\15 ، الأنباء 75\10\14 . (إعلان)
22. هأرتس 75\10\15.
23. هأرتس 75\10\15.
24. هأرتس 75\10\15.
25. الكتاب الأسود صفحة 124.
26. قام عاموس كينان بنشر مقال في جريدة يديعوت احرونوت في 76\3\15 تحت العنوان «الحماقة والعجز» وقامت اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي بتوزيع المقال كمنشور باللغتين بالعربية وبترجمته للغة العربية.
27. لقد قام يوسف الغازي (جليلي) بإعداد كراس بعنوان « الخيار أمام بدو النقب » ونشر في ديسمبر 1976 تل أبيب من قبل « منظمة حقوق الإنسان والمواطن ».
28. ران كسليف احد محرري جريدة هأرتس ، وكتب سلسلة مقالات في هأرتس ابتدأها يوم الجمعة 1976\7\23 حول قضية مصادرة الأراضي تحت العنوان «الأرض العربية والسلطة الإسرائيلية». ومقالاته هذه يعبر عن استيائه واستنكاره لسياسة السلطات الإسرائيلية بخصوص أراضي العرب في إسرائيل.
29. زو هديرخ هأرتس 15 أكتوبر 1975 ، الاتحاد 21 أكتوبر 1975
30. الاتحاد 75\9\9
31. زو هديرخ 1975\12
32. الاتحاد 76\2\17
33. معاريف 76\3\7
34. يديعوت احرونوت 76\3\7
35. هأرتس 76\3\7
36. بلكوت هبرسوميم رقم 2206 ص 1454 يوم 76\3\19
37. هأرتس 76\3\31
38. عل همشمار ، دفار ، الأنباء 76\3\26
39. الاتحاد ، دفار ، معاريف ، يديعوت احرونوت ، هأرتس 76\3\26
40. الكتاب الأسود ص 11.
41. نفس المصدر صفحات 11-12.
42. عل همشمار 1976\5\26
43. من الكتاب الأسود ص 126-127.
44. يديعوت احرونوت 1976\5\26
45. معاريف 1976\5\30
46. نفس المصدر 1976\5\30
47. زو هديرخ 76\6\2
48. الاتحاد 1977\2\8 تحدث في هذا الاجتماع القس شحادة شحادة المحامي حنا نقارة ، جمال طرييه رئيس المجلس المحلي في سخنين ، محمود نعامنة رئيس المجلس المحلي في عرابة وعضو الكنيست توفيق زياد (ركاج) وغيرهم.
49. الاتحاد 77\3\18 لقد ألقى البروفسور يتسحاك دشيغر كلمة في الذكرى الأولى ليوم الأرض في 77\3\30 عن « اللجنة من اجل التطوير بدون سلب »
50. الاتحاد 1977\3\15
1. مجلة « بهيتشفوت » وزارة الزراعة أكتوبر 1975.
2. جريدة « بي هأتون » مقال هيئة التحرير « احتقار الشخصية » 76\4\28 (جريدة منظمة طلاب الجامعة العبرية - القدس) انظر في هذا الموضوع أيضا جريدة عل همشمار 7/5/1976 مقال تحت عنوان « عن الأرض والناس » في نقاش دار بين يهود وعرب.
3. حديث له في نقاش حول مصادرة الأراضي في قاعة «بتسافتا» في تل أبيب يوم 76\4\28.
4. جريدة « زو- هديرخ» 75\8\20 ص3 (الناطقة باسم الحزب الشيوعي- ركاج باللغة العبرية).
- لقد ترأس المهرجان:
- أ. القس شحادة شحادة - شفا عمرو.
- ب. الدكتور أنيس الكردوش - الناصرة.
- ج. محمد داوود - رئيس المجلس المحلي في أم الفحم سابقا.
- د. يونس نصر - رئيس المجلس المحلي في طرعان.
- هـ. جمال طرييه - رئيس المجلس المحلي في سخنين.
- و. اسعد يوسف - رئيس المجلس المحلي في يافة الناصرة.
- ز. حنا نقارة - محام ، عضو الحزب الشيوعي ركاج - حيفا.
- ح. صليبا خميس - صحفي ، عضو الحزب الشيوعي ركاج - حيفا.
5. أعضاء السكرتارية القطرية : من الكتاب الأسود ص 171.
- أ. القس شحادة شحادة - شفا عمرو.
- ب. صليبا خميس.
- ج. حنا نقارة .
- د. محمد معياري - محام - عضو في حركة الأرض سابقا.
- هـ. مسعد قسيس - رئيس المجلس المحلي في معليا - وسابقا عضو كنيست من قبل حزب العمل.
- و. محمد محاميد - سابقا رئيس المجلس المحلي في أم الفحم.
- ز. يوسف نسيب خير- رئيس مجلس محلي البقيعة.
- ح. عبد الرحيم حاج يحيى- رئيس المجلس المحلي الطيبة.
- ط. حبيب أبو حلو محام - الرامة
6. الكتاب الأسود عن يوم الأرض 30 آذار 1976 ، إصدار اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي العربية في إسرائيل ، أيلول 1976 ، حيفا (صفحات 167-171).
7. نشرة تحت العنوان « خلاصة قرار المؤتمر القطري للدفاع عن أراضي العرب في إسرائيل » 18 أكتوبر 1975 المحامي حنا نقارة .
8. جريدة الاتحاد ، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي ركاج باللغة العربية، 11 أيار 1976 تحت عنوان « الاعتراف بإسرائيل - نعم الصهيونية - لا».
- انظر أيضا جريدة هأرتس 8 حزيران 1976.
9. جريدة هأرتس، جريدة زو هديرخ ، جريدة الأنباء 75\10\15 (إعلان).
10. هأرتس 76\3\8.
11. زو هديرخ 75\11\5 « مصادرة الأراضي هي سياسة تضر بالشعبين ».
12. المصدر السابق 76\6\2 مقال بقلم توفيق طويي « تاريخ الدولة مليء بالسلب».
13. هأرتس وزو هديرخ 75\10\15 ، الأنباء 75\10\14 (إعلان).
14. هأرتس 76\3\8 (إعلان).
15. جريدة معاريف 76\3\2
16. الاتحاد 75\11\4



51. - تحدث في هذا الحفل كل من : محمود نعامنة (رئيس مجلس محلي عرابة سابقا) ، جمال طرييه (رئيس مجلس محلي سخنين) ، محمد مّر حسين (رئيس المجلس المحلي دير حنا) ، حنا مويس (رئيس المجلس المحلي الرامة ، رئيس اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية ، عضو كنيست من قبل الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) ، البروفيسور شاوول فوجل ، الدكتور رامى عميت (اللجنة من اجل التطوير بدون سلب) ، عضو الكنيست توفيق زياد (الجبهة) ، الشيخ فرهود فرهود (رئيس لجنة المبادرة الدرزية) ، روت عميت (منظمة اليسار الإسرائيلي) ، المحامي حنا نقارة ، كوخاي شيمش (الفتهود السود) ، القس شحادة شحادة والمحامي محمد ميعاري وآخرون.

52. لقد وردت هذه التصريحات في منشائر وزعت من قبل الحركات المذكورة في يوم الأرض 77\3\30 وفي مناسبات أخرى.

53. «الجرمق» نشره لمرة واحدة وأصدرتها لجنة الطلاب العرب في القدس

آذار 77\

54.الاتحاد 78\3\10

55. لقد صمم هذا النصب التذكاري الفنانان غرشون كنيسل وعبد عابدي .

56. الاتحاد 31 آذار 1978.

تحدث في هذا الاجتماع جمال طرييه ، عوض خلايلة (رئيس مجلس محلي سخنين سابقا) ، القس شحادة شحادة ، محمد عبري نصار (رئيس المجلس المحلي في عرابة) ، ماير فلتر (عضو كنيست ركاج) ، حنا مويس ، توفيق زياد ، قاسم أبو ريا (كلمة باسم أهالي الشهداء) ، محمد سليم ياسين (أب الشهيد خير ياسين) ، مسعد قسيس ، الشاعر سميح القاسم (قصيدة ، عضو ركاج) صبحي بدارنة (احد جرحى يوم الأرض) الشاعر يبي.

57. الاتحاد 12\20\1979 « افتتح المؤتمر القس شحادة شحادة رئيس اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ، ثم قدم المحامي محمد ميعاري عضو سكرتارية اللجنة بيانا باللغة العبرية ، وتلاه المحامي حنا نقارة فقدم بيان اللجنة باللغة العربية ، تكلم أيضا صليبا خميس ، والدكتور سليم مخولي (أمين صندوق اللجنة) والمحامي امنون زخروني (حركة «شيلي») ، والشيخ موسى العطاونة من بدو النقب ولطيف دوري من « مبام » وعضو الكنيست حنا مويس والشيخ فرهود فرهود (رئيس لجنة المبادرة الدرزية) وأميرة الحاج عن النساء الديمقراطيات ، وعوزي بورشطاين (عضو ادارة الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) وروبين كامر من حركة «شاسي» والطالب عصام مخول (سكرتير اتحاد الطلاب الجامعيين العرب في البلاد) والشاعر يبي ولخص المؤتمر توفيق زياد.

لقد حضر هذا المؤتمر 7 أعضاء كنيست : ماير فلتر ، توفيق طوبي ، توفيق زياد ، شارلي بيظون ، وحنا مويس (من الجبهة الديمقراطية) ومثّر بعيل ، واوري افنيري من حركة «شيلي».

58. الاتحاد 1979\2\20 - اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي.قرارات المؤتمر الشعبي للدفاع عن الأراضي والمأوى.الناصرة، 1979\2\17.

تفكيك تكنولوجيا سياسات السيطرة

دراسة حالة العنف والجريمة في الداخل الفلسطيني

د. سهيل حسنين

أستاذ مشارك وباحث في مجال علم الإجرام والخدمة الاجتماعية

المنظمة ضمن سياسات ما يسمى بـ «الاحتلال المدني»²، وكيف تحاول هذه الأجهزة تجريم وعسكرة حياة الفلسطينيين على المستوى الأيديولوجي، وذلك من خلال ربطهم بالعنف، وعلى مستوى إجراءات السيطرة، التي تؤدّي إلى تكوين إحصاءات شرطية تدعم وتجسد عملية التجريم. يفترض المقال أن هذا النظام الشامل يمثل ثقافة سيطرة سياسية، بل وعسكرية تنتهجها السلطات الإسرائيلية عند استخدام الخطاب الإنساني والأخلاقي، وإظهار نوايا طيبة في التعامل مع العنف في الوسط العربي، وذلك كغطية لعملية الاستحواذ السياسي الأيديولوجي على الأرض والإنسان.

إن هدف المقالة الحالية هو التركيز على ردود الفعل الرسمية، وخاصة للشرطة والأمن الداخلي، ووصف وتفسير كيفية تجريمهم لحياة الفلسطينيين منذ 1948، وهذا كجزء من سياسة عامة وفي إطار سياسات الهيمنة والسيطرة. إن تفكيك وتشريح تكنولوجيا السيطرة الإسرائيلية التي تهيمن على الحياة اليومية للفلسطيني هي ضرورة لفهم ديناميكيات هذه السياسات، ومن أجل تطوير مفاهيم بديلة تفسّر رؤية المسيطر العقائدية وتصوره. ترد في المقالة، وفي أحيان كثيرة، كلمة «الأقلية» كمفهوم، والذي يعني وجود مجموعة سكانية تمتلك أقل هيمنة من الناحية

«يلجأ المضطهدون أكثر فأكثر إلى استخدام العلم والتكنولوجيا كأدوات جبارة، بلا أدنى شك، لخدمة هدفهم: الإبقاء على النظام القمعي من خلال التلاعب والغش وكذلك السيطرة» (ص. 44) «إن من مصلحة المضطهدين إضعاف المضطهدين أكثر فأكثر، وعزلهم وخلق انقسامات بينهم وتعميقها. وذلك يجري بطرق مختلفة، بدءاً من الأساليب القمعية للبيروقراطية الحكومية، وانتهاء بأشكال العمل الثقافي التي يستخدمونها للتلاعب بالشعب، وغشه وخلق الانطباع لديه بأنهم يقدمون له المساعدة» (فريري ص. 155).¹

1 مقدمة

يعتبر التطرق للجريمة والعنف في وسط الأقليات القومية من المهام الشائكة، وخاصة حينما يرتبط الجانب الجنائي مع الجانب السياسي. هناك اتجاهان على الأقل لفحص هذه القضية: فالالاتجاه الأول يركز على الأقليات نفسها من ناحية مواقفها وتصوراتها تجاه ما يحدث بين أفرادها، والاتجاه الثاني يتمحور حول عقلية ممثلي الأثرية الحاكمة.

تبرز هذه المقالة الحاجة الملحة إلى تفكيك وتشريح العقلية التي تستخدمها أجهزة السيطرة والى فهم «أساليب التعرية والإيذاء»

2 Segal, R., & Weizman, E. (2003). *A Civilian Occupation: The Politics of Israeli Architecture*. New York: Verso.

1 فريري، ف. (2002). نظرات في تربية المعذبين في الأرض. ترجمة مازن الحسيني. رام الله، فلسطين: دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، بالتعاون مع المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية.

العديدية ومن الناحية السياسية، ونتيجة الانقلاب الديمغرافي والسياسي الذي حصل عام 1948، وفقه تحوّل الفلسطينيون في الداخل من أغلبية لأقلية.

2 الوعي الرسمي: عقائد سياسية وتصوّرات مُطية

هنالك اهتمام قليل في قضايا الانحراف والجريمة العادية على المستوى الجماهيري والسياسي عامة. ولكن حين تتداخل عناصر عقائدية وسياسية، يصبح الإجرام أمراً رسمياً بارزاً، وعندها تتعالى أصوات السلطات الرسمية التابعة للأغلبية اليهودية في وصف العرب بميزة العنيفين والمجرمين.

تنحصر علاقة الجريمة بالعربي، المنتمي لأقلية أصلية في الوطن، في أربعة ظروف أساسية، من الأهمية الانتباه لوجودها لكي نفهم ما يحصل اليوم من ردود فعل رسمية تجاه حالات العنف، والتي تحصل في المجتمع الفلسطيني المحلي. أولاً: هنالك أفعال يتم تعريفها بواسطة السلطات بالجرائم مع أنها هي سلوك قومي بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، وهذه الأفعال تحصرها السلطات اليهودية بما يسمى «خرق النظام العام» أو «التحريض» أو الانتماء لمنظمات معرّفة كـ «غير شرعية». تسمى هذه العملية «تجريم» الحياة العادية والأهط المتوقعة، ثانياً: تحويل أفعال جنائية لأفعال سياسية أو «أمنية»، أي تحويل تصرف جنائي لسياسي، وهذه العملية تسمى «تسييس» العنف والجريمة، ثالثاً: النظر للعربي دائماً أنه الفاعل للجريمة وبينما النظر لليهودي على أنه الضحية، وخاصة في حالات العنف والاعتصاب والسراقات والسطو والمخدرات، وفي هذه الحالات يتم تعريف هذه الأفعال بـ «جرائم قومية أيديولوجية، مرتبطة ونابعة من استعداد سياسي لدى الفاعل». رابعاً: الجريمة العادية وهي تنفيذ القتل ومحاولات القتل، السطو والسراقات والقتل على شرف العائلة. ما يميز هذه الأفعال هو أن الفاعل والضحية هما من المجتمع نفسه، حيث تبرز السلطات هذا النوع من الأفعال لأغراض عقائدية كما سنرى، وخامساً: الأفعال التي يشترك عرب ويهود في تنفيذها، حيث أنّ التصوّر القائم لدى السلطات هو وجود مشاركة متوقعة من ناحية الأدوار، فالعربي هو تاجر المخدرات واليهودي هو المستخدم للمخدرات؛ العربي هو السارق واليهودي هو الضحية؛ الزاني هو العربي والزانية هي يهودية وشارك النظام هو عادة عربي. هذه الأمثلة تعكس أشكال التصوّر النمطي والفكر العقائدي اللذين يوجهان سياسة السلطات الإسرائيلية في تعاملها مع العربي في المجالات الجنائية والقضائية.

3 سياق ثقافة السيطرة

تحدث عملية الربط بين العربي والعنف في سياق يتميز بأوضاع

ثلاثة: (1) الفصل الجغرافي بين العرب واليهود، وهنا نتحدث عن فصل إيكولوجي والذي يؤثر على أنماط الجريمة، فعلى سبيل المثال، يؤثر هذا الفصل إلى تكوين جرائم بين قومية، وليست داخل قومية. في حالة وجود جرائم بين أفراد نفس القومية (في حالة أن المجرم والضحية هما عرب)، تكون ردود فعل رسمية مختلفة عن تلك التي تحصل بين أفراد من قوميات مختلفة (في حال أن المشتبه بالقتل هو عربي والضحية هو يهودي). يسمح هذا الفصل، بتكوين مؤسسات محلية داخل المجتمع تعمل على محاربة العنف والجريمة بعيداً عن الأجهزة الرسمية. وفق هذه الحالة، بطبيعة الحال تصبو الأطراف الرسمية إلى منع نمو وتطور هذه المؤسسات الداخلية، وبالمقابل الضغط على المجتمع وخاصة على القيادات والسلطات العربية للتعاون مع الشرطة، على سبيل المثال، لمواجهة العنف والجريمة (مثال: وضع العرب أمام خيارين: الفوضى أو الخدمة المدنية)، (2) عدم المساواة (التمييز): تتميز الأقلية القومية العربية في البلاد بوضع من عدم المساواة (على سبيل المثال: من ناحية تقسيم الفرص والموارد والدخل). تؤثر هذه الأوضاع على رد الفعل تجاه قضايا العنف والجريمة: عدم تطبيق القوانين بشكل متساو؛ تمييز في مجالات الاعتقالات، التحقيق والقضاء والسجون؛ بناء أجهزة تطبيق القانون، وتنفيذ إجراءاتها بشكل منفصل ومنفرد تجاه كل من العربي واليهودي، مما يؤدي إلى زيادة عملية الفصل والتمييز والسيطرة، (3) السيطرة: من ناحية التعامل مع المجتمع العربي في إطار السيطرة والعقاب، حيث يتم، في إطار الصراع المستمر والمزمن بين العربي واليهودي، تمييز العرب ليس كمجموعة أقلية قومية وإنما كمجموعة أقلية معادية. بالتالي فالدولة، وفي ظل تطور فكرة «اليهودية»، تنظر للأقلية الفلسطينية العربية كشيء آخر «عدو داخلي» أو مصدر للمخاوف والتهديد، حيث تقترح بناء قوانين وأنظمة للسيطرة على هؤلاء الفلسطينيين، مثل مجموعة القوانين التمييزية الجديدة³، ومقترحات أخيرة مثل مقترح قانون الخدمة المدنية الإجبارية ومقترح قانون الولاء للدولة.

تحصل العلاقة بين ممثلي الدولة العربية والفلسطينيين في الداخل في سياق «جهاز السيطرة»، الذي يسمح باستخدام القوانين ويسمح لأجهزة «الأمن الداخلي» بالتعامل مع ما تسميه بـ «مشكلات الأقلية»، من خلال فرض القوة السياسية والاقتصادية. معنى السيطرة، في هذا الصدد، وجود نموذج تدخّل واضح تستخدمه مؤسسات، مثل الشرطة والمحاكم والسجون، والتي تطبقه بشكل مغاير تجاه العربي. يصبح هذا النموذج القهري

3 عدالة (2011). قوانين ومشاريع قوانين تمييزية جديدة في إسرائيل. متوفر في الرابط:

www.adalah.org/newsletter/eng/nov10/docs/ndl%20arabic.doc (تموز 2011).

العربي والجريمة، والضغط على السياسيين بتبني استخدام نهج السيطرة كطريقة لمواجهة الجريمة، وتمييز "الوسط العربي" على أنه غير متعاون مع الشرطة، وبالتالي حث العرب إلى التوجه للانخراط في الشرطة العادية أو الشرطة الجماهيرية أو "الخدمة المدنية".

إن سياسة التمييز معناها، في هذا السياق، وجود مجموعات ومجموعات يتم تصنيفها كمهددة أو خطيرة أو ذات ميول إيديولوجية. تستند "نظرية الأقلية كمهددة" على الافتراض أن ازدياد عدد السكان الأصليين يصعد من شعور الأغلبية الحاكمة بالتهديد، وبالتالي، تبني السلطات أجهزة للتعامل مع هذه المخاوف. إن مخاوف ممثلي الأغلبية لا تعتمد على العامل الديموغرافي فحسب، وإنما أيضا الديني والاقتصادي والسياسي والثقافي التعليمي. وفق هذه الحالة، تزداد سيطرتهم على الأقلية وذلك كوسيلة، وفق تصوّرهم، للتخفيف من هذا التهديد. وفق هذه النظرية، الاسلوب هو تشديد العقوبات القضائية، إضافة إلى أساليب السيطرة الأخرى. في حين أن التحليل الأعمق يظهر أن مخاوف الأغلبية هي وهمية وغير منطقية، حيث تنتج هذه المخاوف كتكوين عكسي لما يحصل في مجتمعها، هادفة إلى تثبيت السيطرة على الأقلية، وقاصدة المحافظة على ذاتها السياسية والأخلاقية الآخذة بالنفاذ، ومن خلال تطبيق جهاز السيطرة الاجتماعية بواسطة ذراعين متشابكتين: الشرطة والقضاء.

4 الشرطة الإسرائيلية: عسكرة المجتمع الفلسطيني

4.1 أصل العلاقة بين الشرطة والأقليات

تركز كثير من الأبحاث على العلاقات القائمة بين الأقليات القومية والشرطة. تتحدث بعض الأبحاث عن ميزة التوتر في العلاقات، وتوسع ذلك لعوامل سياسية وعوامل ثقافية، في حين ينسب بحث محلي علاقة التوتر بين العرب والشرطة لعوامل ثقافية⁶. إن التفسير السياسي هو الأكثر قبولا في وسط كثير من الأبحاث، حيث تعزو هذه الأبحاث موجات الاعتقالات والتحقيق ضد الأقليات لموقف أفراد الشرطة، والتي تنظر لأبناء الأقلية كمصدر تهديد وخوف⁸.

الأساس عند الحديث عن فئة سكانية محددة في حين أن النماذج الأخرى، مثل التربوية والتثقيفية والرفاه الاجتماعي، تصبح ثانوية. فعقائد ممثلي الاغلبية توفر شرعية السيطرة على الفلسطيني من منطلق التصور أن الأقلية مهددة لها، أي أنها مهددة لوجود اليهودية والصهيونية ومهددة للأمن القومي اليهودي. هذه العقائد توصل الأغلبية للاعتقاد دائما أن الفلسطينيين في الداخل هم خطر وجودي، من أجل التقليل، وفق تصوراتهم، من هذا الخطر ترى من الأهمية تطوير جهاز سيطرة. إضافة الى ذلك، ينظر ممثلو الأغلبية للأقلية من منطلق المكانة المتدنية وتعمل دائما إلى زيادة وتقوية الارتباط بين الأقلية «الضعيفة والهزيلة» وبين الأغلبية «القوية» وفق تصوّرها، مما يسمح هذا الارتباط «الوهمي» للأغلبية بتكثيف إجراءاتها من حيث إبقاء العربي مرتبطين باليهودي اقتصاديا (في أماكن العمل، على سبيل المثال) وسياسيا (من خلال السيطرة على المؤسسات العربية بما يشمل المجالس والبلديات المحلية، على سبيل المثال). هذا الارتباط مزمن، لا يستطيع العربي الإفلات أو التخلص منه، حيث تجهد رموز الأكثرية على وأد جهود الأقلية في حصولها على البديل الاقتصادي والسياسي. من الضروري اعتبار هذا الارتباط جزءا من جهاز السيطرة، الذي يضمن للأغلبية حماية نفسها وفق تصوّرها من العربي «المهدد» سياسيا واقتصاديا ودينيا⁴. يشمل هذا الجهاز أيضا وسائل الإعلام العبرية ومجموعة من الباحثين الذين يساندون ويدعمون أجهزة السيطرة الرسمية⁵، التي تنظر للعربي كمهدد لأمن المجتمع اليهودي، مستخدمة قوالب وآراء مسبقة مثل وصفه بالعنيف الأيديولوجي، والمجرم وقاتل النساء (النساء على شرف العائلة) والإرهابي المدني. يعني الأمر أنه من المهم تحليل دور الإعلام والدراسات العبرية، التي تربط العربي بالعنف، في إطار السياق السياسي الثلاثي: البحث والإعلام، المؤسسة السياسية الأمنية، والمجتمع اليهودي.

تشمل هذه السياسة مجال العنف والجريمة، حيث تهدف السلطات الرسمية إلى تكوين وتنفيذ القانون والقضاء، واستخدام القانون كأداة لتجريم وتعنيف حياة العرب، وهذه العمليات تضمن برهنة وتجسيد النمطية التي يؤمنون بها. والنتيجة المتوقعة هي تشكيل، عبر الرأي العام، جرائم يتخصص بها العرب، ويحاول وكلاء السيطرة من خلالها دائما تصعيد حدة العلاقة بين

6 Quillian L. (2006). New approaches to understanding racial prejudice and discrimination. *Annual Review of Sociology*, 32:299-328; Wang, X. & Mears, D. (2010). Multilevel test of minority threat effects on sentence. *Journal of Quantitative Criminology*, 26: 191-251.

7 Hasisi, B. (2008). Police. Politics and culture in a deeply divided society. *The Journal of Criminal Law and Criminology*, 98(3): 1119-1146.

8 Tyler, T. (2005). Policing in Black and White: Ethnic group difference in trust and confidence in the police. *Police Quarterly*, 8: 322. See also: Parker, K. et al., (2005). Racial threat, concentrated disadvantage and social control. *Criminology*, 43: 1111-1138.

4 Smootha, S. (1980). Control of minorities in Israel and Northern Ireland. *Comparative Studies in Society and History*, 22 (2): 256-280.

5 מסאלחה, ח' וגמאל, א' (2011). לתקשורת העברית דושים כתבים ערבים. נצרת: מרכז אעלאם, מרכז תקשורת לחברה הערבית הפלסטינית בישראל: סלע, י' (2010). עבריינות לאומנית בקרב ערביי ישראל - ג'יהאד בשם אללה. *מגזין המזרח התיכון*. <http://www.mideast.co.il> (8 באוקטובר 2010).

نحوهم. من هذه الطرائق هي استخدام وحدة المستعربين التي عملت قبل العام 1948، خلال فترة التعاون بين الوكالة اليهودية مع الجيش البريطاني، ضمن القوات الخاصة بجيش «الهاغانة» و«البالمخ». عرفت هذه الوحدة داخل «البالمخ» باسم «الدائرة العربية»، وكانت مهمتها في البداية «أمنية»، تجمع المعلومات وتطلع على اتجاه الشارع العربي، حيث كان هؤلاء المستعربون يتنكرون بالزي العربي ويتحدثون باللغة العربية ويتصرفون على الطريقة العربية، ويعيشون مع العرب في قراهم ويصلون معهم في مساجدهم، وكانوا في غالبيتهم من اليهود القادمين من الدول العربية¹⁴. تم الكشف عن عشرات من العملاء اليهود، الذين أقتنعوا بالزواج من عربيات، مواطنات البلدات والأحياء العربية، دون أن تعرف النساء (وعائلاتهن طبعاً) أن أزواجهن هم يهود يعملون في جهاز الأمن العام، وأن الهدف كان زرع جواسيس بين صفوف المواطنين العرب، من أجل أن يرسلوا تقاريرهم حول ما يجري، وعملياً إبقاء الأقلية العربية تحت المراقبة والسيطرة¹⁵. يظهر هذا المثال أن نظرة ممثلي الأغلبية للعربي، في فلسطين، مستندة إلى السيطرة بمفهومها الواسع، والعسكرة بمفهومها الضيق والنابعين من الشعور بالتهديد الأمني.

4.2 جرائم المكانة السياسية

عندما نتحدث عن الجريمة والعنف وسط أقلية سياسية من المهم عدم الخلط بين مفهومين: الجريمة والسياسة. لكن في أحيان كثيرة تتطرق قيادة الأغلبية في إسرائيل لأفعال جنائية صرفة وعادية، كأفعال على خلفية أيديولوجية قومية (أي عملية تسييس)، وتتطرق لأفعال يومية عادية من حياة العربي كأفعال جنائية (أي عملية تجريم). فعندما ينفذ العربي فعاليات احتجاجية، على سبيل المثال، تحاول الشرطة وباقي أجهزة السيطرة ربطها بالطابع الجنائي، وبالتالي تعتقل العربي المحتج وتحول أفعاله لجنائية. تنظر دراسات وأبحاث في مجال علم اجتماع الانحراف وعلم الاجتماع الجنائي¹⁶ للاعتقالات كشكل من أشكال الإحباط والسيطرة الاجتماعية، وكانعكاس لسياسات تنظر إلى استراتيجية العسكرة كمجموعة من الأدوات التي تستخدمها أجهزة الأغلبية لصيانة وحماية سيطرتها، وهيمنتها على فئات الأقليات.

يمكن التمييز، في هذا الصدد، بين ثلاثة أنواع من الأفعال التي تعتبرها هذه الأجهزة جرائم: (1) جرائم جنائية عادية (سرقة، محاولة قتل، قتل، حيازة أسلحة، الخ)، والتي يمكن أن تعتبرها

فالسياسة التي تنتهجها الشرطة تجاههم تسمى "صفر تسامح"⁹، أي الاعتقال بكل ثمن ولكل سبب. تتعامل الشرطة، إضافة إلى ذلك، مع العربي وفق مبدأ "التنميط العنصري"¹⁰، أي تعامل وفق هوية قومية للفاعل (العربي) وليس وفق مميزات الفعل (هل بالفعل يتوفر في الفعل انحراف عن القاعدة القانونية). فـ "التنميط العنصري" يعني أن أفراد الشرطة يستخدمون عقائد عنصرية في حال التعامل مع الأقلية، أي أن عامل "القومية" هو الدافع لحدوث فعل فرض القانون¹¹.

إن مجرد تحويل العربي كعنوان للاعتقال في أي زمان، وأي مكان، أي ظرف ولأسباب غير مبررة معناه وضع من "العسكرة". تتطرق كثير من الأبحاث لهذا المفهوم والذي يشمل خمسة عناصر¹²: (1) معتقدات عنصرية تعتبر الموجه لتصرفات الشرطة في تعاملها مع الأقلية، (2) التجريم، ويعني تحويل تصرفات عادية من منطلق أفراد الأقلية لتصرفات جنائية، (3) ربط أفراد الأقلية بخرق النظام والقانون، (4) عسكرة رادعة وباستخدام الاعتقالات والتفتيش والتحقيق العشوائي تجاه الأقليات بمجرد الشك، وفرض الوصمة، و (5) استخدام الاحصائيات المنتجة كعامل لتصعيد من حدة الأقوال والأفعال.

لفهم ميزة العلاقة بين العربي واليهودي، من المهم فحص كيف كانت العلاقة بينهما. جاء في موقع للشرطة الأقوال التالية¹³: "... بعد أن صادف القادمون الجدد الذين وصلوا البلاد مشاكل أمنية صعبة ولم تمنح السلطات تنكيات الجيران العدائين. تحولت الحاجة للحفاظ على أمن النفس إلى حاجة وجودية... أعلن أعضاء "هشومير" في الجليل في العام 1909 عن أنفسهم بمثابة نواة لشرطة عبرية وجندرماء عبرية في أرض إسرائيل، وظيفتها حماية السكان اليهود من المعتدين العرب ... قلص رجال الشرطة العبريين في تلك الفترة، اعتداءات الجيران العرب، ومنعوا بأجسادهم أي اعتداء على المستوطنات اليهودية التي عملوا فيها". يعكس هذا الاقتباس عقائد تؤمن الأغلبية بها تجاه الأقلية، والتي لم تتغير منذ ذلك الحين وحتى اليوم. أمن أذاك الساسة العبريون أن العرب الفلسطينيين، الذين بقوا في مناطقهم، هم طابور خامس، بالتالي تم استخدام طرائق سيطرة مختلفة

9 Graham, E., & Greg, M. (2000). Policing collective action and social movement theory: The case of Northern Ireland civil rights campaign. *The British Journal of Sociology*, 51: (4) 681-699.

10 Weitzer, R., & Tuch, S. (2006). *Race and Policing in America: Conflict and Reform*. Cambridge: Cambridge University Press.

11 Colin, G. (2006). *Racial profiling in the United States: A review of the literature*. Ottawa: Royal Canadian Mounted Police.

12 Bowling, C., & Phillips, C. (2003). *Policing Ethnic Minority Communities*. UK: Willan Publication. See also: Bridges, L. (2001). Race, Law and the State. *Race and the Class*, 43(2): 61-76. رابط الموقع هو <http://www.police.gov.il/ARABIC/ABOUTPOLICE/Pages/default.aspx>

14 بييري، ي. (2001). مهنتي كرجل مخابرات: 29 عاما من العمل في الشاباك. ترجمة: عقيلي، ب. عمان، الأردن: دار الجليل.

15 גולד, ד' (2011). הזהות הכפולה של 'ילדי' המסתערבים. *Israel Defense* (2011/4/26).

16 Oliver, P. (2008). Repression and crime control. *Mobilization: The International Quarterly*, 13 (1): 1-24.

نابع من نظرة الأغلبية وخاصة القيادة الحاكمة، وليس نابعا من أنهم حقيقة مجرمون وعنيفون، وهذه الوصمة تحصل في سياقين: سياق "ثقافة السيطرة" وسياق "مكانة الفاعل السياسية".

4.3 الإحصائيات الشرطة مرآة للعقائد

تظهر مجموعة من الأبحاث أهمية نظرية السيطرة الاجتماعية عند تناول موضوع العنف والجريمة وسط المجتمع الفلسطيني. يتناول البحث الأول¹⁸ قضية المخدرات في القدس الشرقية كمشكلة اجتماعية، ويقصد البحث الثاني¹⁹ الجريمة وسط الأقلية القومية وجهاز السيطرة. يتم، من خلالهما، النظر للإحصائيات كمقياس لا يعكس الحقيقة الاجتماعية أو الكمية المفترضة للسلوك الإجرامي، وإنما مقياس لعمليات السيطرة الاجتماعية. يستنتج هذان البحثان أن الإحصائيات الجنائية مشكوك بها، بالتالي من الضروري عند تحليلها فحصها بحذر لأنها فعلا تقيس العلاقة بين هوية الفاعل (المعتقل أو المتهم أو المدان) وبين فعاليات أجهزة السيطرة. وفق هذا الحال، من المفترض النظر لأجهزة السيطرة الجنائية كسيطرة سياسية من حيث أن تطبيق القانون وسط أقلية يتخذ طابعا عسكريا، حيث تحاول كثير من الأبحاث تطوير هذا الاتجاه النظري في مجتمعات تعتبر فيها الأقليات عنوانا لسيطرة الأغلبية الحاكمة.²⁰

تمرّ الإحصائيات الجنائية بخطوات هامة والتي تعتبر "عمليات تصفية"، حيث الاعتقال والتحقيق، والاتهام، والادانة ثم اصدار الحكم.

وفق الخطوة الاولى (مرحلة الاعتقال والتحقيق) يشكل العرب 51% للعام 2007 من مجموع 143,450 مجموع عدد الأشخاص الصغار والكبار والذين تم اعتقالهم نتيجة لنشاط شرطي والتحقيق معهم و 50.2% للعام 2008 (150,077 شخص) و- 50% (من مجموع 151,438 شخص) للعام 2009 و50% للعام 2010 (149,855 شخص). يظهر الجدول التالي عدد المعتقلين العرب (الذين تم التحقيق معهم) لكل 1000 من السكان العرب مقارنة بعدد اليهود لكل 1000 من السكان اليهود للسنوات 2007-2010:²¹

السلطات أمنية أيضا، (2) جرائم سياسية صرفة (الخيانة، الجاسوسية، العمالة، الخ) و (3) جرائم المكانة السياسية (مسيرة احتجاجية، مسيرة بمناسبة حدث سياسي). من الجرائم التي تبرزها السلطات هي تلك المرتبطة بالنوع الثالث والمسمى "جرائم المكانة السياسية" وهي الجرائم المرتبطة بهوية الفاعل ومكانته القومية، وبالتالي فهي لا تعتبر في الحياة اليومية للفاعل غير قانونية أو غير شرعية¹⁷، حيث تم تركيز السلطات الإسرائيلية، ومنذ 1948، على كيفية تجريم حياة العرب من خلال ابراز المكانة السياسية للفاعل (أي انه عربي) والتي تقرر هل هو مجرم أو غير ذلك. ففي السنوات 1948-1966 (فترة الحكم العسكري في المناطق العربية) 30% من المدانين في الجرائم، وفق إحصائيات الشرطة، هم عرب (3 أضعاف من نسبتهم في إسرائيل آنذاك) في حين أن نسبة الجرائم ذات المكانة السياسية كانت 40% من مجمل هذه الاتهامات الجنائية. هذه الأفعال تعتبر عادية بل شرعية من منطلق حياة الأقلية السياسية، ولكن بسبب تواجد الحكم العسكري أصبحت هذه الأفعال ذات طابع جنائي. فخلال فرض الحكم العسكري تم تقييد حرية وحركة المواطنين كطريقة للسيطرة على العربي، بمجرد تنقله من منطقة إلى منطقة يتم اعتقاله واتهامه بجريمة جنائية، فألاف من السكان العرب تم اعتقالهم واتهامهم وإدانتهم وحجزهم في السجون لعدة سنوات. من هنا نرى أن أفعالا عادية للعربي أصبحت جريمة يعاقب عليها القانون، وبالتالي تم تجريم الحياة العادية للعربي بسبب هويته. وما يحصل منذ العام 2009 خاصة، هو أن ممثلي الأثرية اليهودية يقومون بسنّ القوانين التي تحدّ من حركة وحرية الفلسطيني، فـ "قانون النكبة"، على سبيل المثال، يجرم حياة الفلسطيني مجرد مشاركته في زيارة للقرى المهدامة منذ 1948. إن أغلبية الجرائم المسماة "خرق النظام العام" هي أفعال تعكس المكانة القومية للفاعل العربي.

يعتقد ممثلو الأغلبية الحاكمة أن أفعال العربي هي جرائم مهدّدة لمصلحه، والتي تؤدي به إلى فرض أجهزتها بشكل متباين على فئات سكانية مختلفة (عرب مقارنة باليهود)، وبالتالي تنتج هذه الأجهزة عملية تجريم لحياة السكان.

إن التمثيل البارز للأقلية العربية في الإحصائيات الجنائية لا يعكس الحقيقة أنهم مجرمون وعنيفون بالمعنى الحقيقي للكلمة، وهذه الإحصائيات لا تعكس تغييرا في مستوى سلوك أفراد الأقلية، وإنما تغيير في سياسة تكوين وفرض القوانين وتجسيد للعقائد. أي أن التركيز على وصمة العربي أنه الأكثر إجراما وعنفا

18 حسنين، س. (1993). المخدرات والسياسة: التطور التاريخي لقضية المخدرات في القدس الشرقية 1948-1991. القدس: حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤلف.

19 Cohen, S. (1989). *Crime, Justice and Social Control in the Israeli Arab Population*. Jerusalem: Institute of Criminology, Hebrew University.

20 Shaw, M. et al., (2000). *Crime and Policing in Transitional Societies*. Johannesburg: University of Witwatersrand. 21 كتاب الإحصاء السنوي للشرطة للسنوات 2007-2010، الأعداد 35-38.

17 Korn, A. (2000). Military Government, Political Control and Crime: The Case of Israeli Arabs. *Crime, Law & Social Change*, 34(2): 159-182.



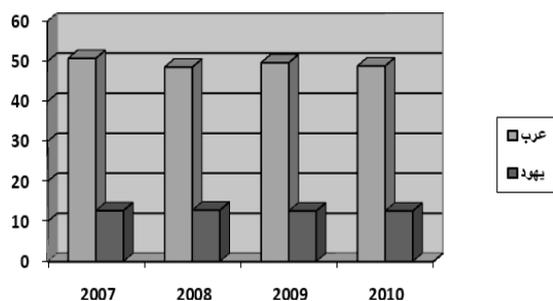
أي أن حوالي 190,902 عربي خضعوا لإجراءات شرطية كاملة خلال السنوات الثلاث، وتم اتخاذ القرار بشأن إغلاق ملفاتهم. إن السؤال الذي يتم توجيهه هنا: ما هو التفسير لهذا الفارق الشاسع بين الإحصائيتين؟؟ إن الإجابة على هذا السؤال مرتبطة بميزة نشاط الشرطة في المناطق العربية من حيث الاعتقالات والتحقيق ثم إغلاق الملفات لعدم توفر الأدلة الكافية. تعكس هذه الإحصائيات خصائص العلاقة بين العربي ورجل الشرطة من حيث الاعتقالات غير المبررة والجماعية في أحيان كثيرة وغير المرتبطة بدلائل كافية للاتهام والمحاكمة. إن هذه البيانات تعكس بوضوح عملية تجريم حياة العرب. أي تحويل الآلاف من العرب لمجرمين بالقوة، أي مجرمين محتملين.

يظهر الجدول التالي تطور عدد المتهمين الكبار والصغار لكل 1000 نسمة، من عدد السكان لنفس الفئة في سنوات مختارة:²³

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2001	1990	1985	1981	
11.3	11.2	13.2	16.8	16.4	14.0	16.7	16.1	21.1	14.9	عرب كبار
5.2	5.2	5.5	6.1	6.6	6.1	7.1	7.3	9.4	10.2	يهود كبار
2.8	2.4	2.7	2.8	2.2	2.2	2.9	5.0	7.7	6.9	عرب صغار
2.8	3.1	3.8	4.2	3.7	3.9	3.2	3.3	5.2	6.9	يهود صغار

بالرغم من وجود الفارق الشاسع، غير الطبيعي، بين عدد المتهمين وعدد المعتقلين العرب فإن عدد العرب، المتهمين الكبار لكل 1000 من عددهم لنفس الفئة السكانية (عمر 19 وما فوق)، يبقى مرتفعا على طول السنوات. إن هذه النسبة آخذة بالانخفاض منذ 2007 ويبقى تناسب الأعداد مضاعفا بين العرب واليهود. توضح هذه البيانات أيضا أن عدد المتهمين العرب الصغار (-12 18 سنة) لكل 1000 من تعدادهم السكاني، هو الأكثر انخفاضا مقارنة بعدد المتهمين اليهود الصغار وخاصة منذ العام 2001. بالرغم من أن البيانات الإحصائية المرتبطة بالصغار تميل للواقعية والموضوعية، فإن المقالة الحالية تفترض أن الإحصائيات الجنائية المرتبطة بالكبار هي انعكاس لأيديولوجيات شرطية، ومرآة للعلاقة السياسية بين العربي والقادة الحاكمة والتي تبرز النشاط الشرطي والاعتقالات غير المبررة.

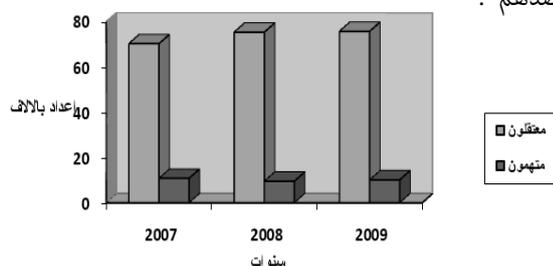
بالتطرق للإحصائيات، وفق نوع التهمة، يظهر أن 58.8% من التهم الموجهة للعرب، خلال الخطوة الأولى، مرتبطة بخرق أنظمة ما تسمى "ضد الأمن والنظام العام" مقارنة بـ 35.4% لدى اليهود خلال السنوات 2007-2010. في حين أن عملية التصفية هي واضحة في الخطوة التالية: نسبة الأشخاص المتهمين بتهم "الأمن وخرق النظام العام" لدى العرب (36.4%) واليهود (32.9%)، من مجموع المتهمين لنفس الفئة في مرحلة تقديم



هناك تفسيران مفترضان حول هذه البيانات: الأول- التفسير العقلاني، فإن الإحصائيات الشرطية هي انعكاس لواقع اجتماعي ولأمر واقعي، وبالتالي الشرطة هي مطبقة للقانون. أما التفسير الثاني، فهو الراديكالي الناقد والذي يفترض أن هذه الإحصائيات تعكس كثافة النشاط البوليسي في المجتمع العربي مقارنة بنشاطها في المجتمع اليهودي، وبالتالي وفق هذا التفسير، تميل الشرطة إلى اعتقال عدد أكبر من العرب نتيجة لمكانتهم القومية.

في حالة تبني التفسير الثاني، فالسخرية القائمة هنا هي بشأن استخدام الإحصائيات بواسطة السلطات الحاكمة، فقيادة الشرطة، قيادة الأمن الداخلي والقيادة السياسية العربية يسوقون التصور أن الشرطة لا تعمل بشكل كاف وسط هذا المجتمع، بسبب عدم تعاون العرب معها، هادفين للضغط أكثر، بقصد تكثيف أنشطة فرض القانون. يعكس هذا المثال كيف تستخدم قيادة الأغلبية أيديولوجياتهم التي تهدف لزيادة السيطرة على الأقلية، من خلال تكثيف العمل الشرطي، الذي يعني زيادة عدد المعتقلين العرب ولأسباب غير مبررة.

بالمقارنة، يحدث الانتقال للخطوة التالية تصفية لأعداد كبيرة من المعتقلين. الشكل التالي يظهر الفارق الشاسع بين عدد المعتقلين وفق بيانات الشرطة، وبين عدد الذين قرر توجيه لوائح اتهام ضدهم²²:



بيدو، وفق هذه البيانات، أن 13.8% فقط من المعتقلين العرب والذين تم التحقيق معهم في الشرطة حولوا للنياحة العامة، في حين أن نسبة اليهود مضاعفة وهي 31.7% خلال السنوات الثلاث.

22 كتاب الإحصاء السنوي للشرطة، أعداد 35-37 للسنوات 2007-2009 وكتاب الإحصاء السنوي لإسرائيل، "النظام العام" للسنوات 2007-2009.

يتجزأ من «المؤسسة اليهودية» ومن جهاز أوسع يسمى «السيطرة الاجتماعية». يعمل هذا الجهاز وفق اعتبارات محدّدة عند فرض القرارات على المتهمين الجنائيين. تتطرق النظريات في علم الإجرام وعلم الانحراف لثلاثة أنواع من الاعتبارات التي يمكن أن تؤخذ بالحسبان خلال عملية أخذ القرار القضائي: الأول- اعتبارات موضوعية مرتبطة بالتهمة، مثل نوع التهمة، وخلفية المتهم الجنائية، والثاني- اعتبارات ذاتية، مثل عوامل مرتبطة بشخصية ومواقف القاضي والمميزات العرقية، والقومية للمتهم، والثالث- عوامل خارجية، مثل مواقف النيابة العامة والشرطة، وردود فعل الساسة والإعلام تجاه متهمين، واتهامات محددة، والتي تشكل عوامل ضاغطة على القضاة لاتخاذ القرارات. تتطرق هذه الاعتبارات لثلاثة اتجاهات نظرية. فالأول مرتبط بعلم الاجتماع التقليدي، والذي يوضح أن للعناصر المرتبطة بنوع التهمة تأثيراً على قرارات القضاة. يستند هذا الاتجاه على الفرضية أن القانون هو أمر متفق عليه ومخالفته تعتبر إجراماً، وبالتالي فعنصر التهمة هو الأمر الموضوعي والذي يدفع القاضي لاتخاذ قراره. يرتبط الاتجاه الثاني بنظرية التفاعل الرمزي، التي تركز على مميزات المتهم كعوامل أساسية، التي تفسر قرارات القضاة حيث تتأثر هذه القرارات بأراء القضاة السياسية وأرائهم وأحكامهم المسبقة تجاه المتهم. أما الاتجاه الثالث فهو الراديكالي ووقفه ترتبط قرارات القضاة بالعلاقة بين الأغلبية والأقلية، حيث أن الجهاز القضائي موجود أصلاً للمحافظة على مصالح الأغلبية المهيمنة. وفق هذه الحالة، عملية القضاء وفرض عقوبات شديدة على مدانين محددين، هي نتيجة لوجود تصوّر لدى السلطات الحاكمة مضمونه أن الأقلية مهددة لقيمها ومصالحها وأمنها.

5.2 القضاء بين العدالة والعنصرية

تعكس الاعتبارات القضائية «الغربية» نوعين من التمييز: تمييز مؤسسي خارج نطاق القضاء، مثل التمييز البنيوي المستند على العلاقة بين الأغلبية الحاكمة والأقلية القومية، والتمييز القضائي الذي يوفّر مواقف مفضلة للمتهم اليهودي، مقارنة للمواقف التي يوفّرها للمتهم العربي. ففي حين أن توجه الأغلبية اليهودية تجاه الفلسطينيين في مجال العنف والجريمة هو غمطي، حيث يتم ربط العربي بالجرائم «الصعبة» والأفعال «المهددة أمنياً»، فإن ذلك يؤثر، بدون أي شك، على توجه القضاة في قراراتهم.

إن الخطوات التي تسبق المحاكمة هي هامة وذات تأثير على نوع القرارات التي يتخذها القضاة بحق هؤلاء المتهمين. كما هو معروف، يحق للشرطة اعتقال شخص لمدة 24 ساعة، وبعدها عليها إصدار قرار قضائي حول إمكانيات تمديد فترة الاعتقال.

لوائح الاتهام. تبين هذه البيانات ميل الشرطة إلى ربط العرب بتهمة «أمنية وخرق النظام العام» حيث يتم اغلاق ملفات لـ 22% من العرب عند اتخاذ القرار بشأن تقديم لوائح الاتهام بحقهم. تدحض هذه البيانات مقولة الشرطة أن العرب دون اليهود يتميزون بالتهمة المرتبطة بخرق النظام. كذلك، تعكس هذه البيانات تركيز الشرطة على الأفعال المرتبطة بـ «الأمن والنظام العام» لاعتبار هذه الأفعال تهديداً لهم حسب تصوراتهم. ولذلك فالنشاط الشرطي يركز على هذا النوع من التهم الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع في عدد الملفات الموجهة للعرب. بالنسبة للتهمة المرتبطة بالعنف الموجه لجسم وحياة الإنسان، فالبيانات تعكس أن النسبة هي أعلى لدى المتهمين اليهود (23.4%) مقارنة لدى المتهمين العرب (14.4%). تخالف هذه البيانات تصورات الشرطة التي تركز على ربط العربي دون اليهودي بالعنف. إن التفسير الأكثر تناسبا لوجود هذا الفارق مرتبط بسياسات السيطرة والتنميط العنصري، التي تميل الشرطة وفقها إلى اعتقال العربي مجرد هويته السياسية أو القومية، نتيجة «العقلية القلبية» التي تدفع الشرطي لاعتقال العربي.

يتبين أيضاً أن قسماً كبيراً من الإحصائيات الجنائية يعكس بيانات مصطنعة وفق تقرير داخلي للشرطة²⁴. يتم الكشف أن الإحصائيات التي تصدرها الشرطة غير واقعية بل مزيفة، وأن هنالك ضباطاً في محطات الشرطة ومسؤولين في جهاز الأمن الداخلي يضحون عدد الملفات الجنائية بهدف تبرير عملهم ونجاحهم²⁵. إضافة إلى ذلك، يبدو وفق الإحصائيات أن الشرطة تعتقل وتحقق مع الآلاف سنوياً، في حين أن 90% منهم يتم اغلاق ملفاتهم في المحكمة. فعلى سبيل المثال، تم تقديم 60 ألف متهم للمحاكمة في العام 2009 ونصفهم من العرب فقط 11 ألف منهم حوكموا. وهناك الآلاف ممن يتم اعتقالهم والتحقيق معهم وتم يطلق سراحهم، أي أنهم مجرمون بالقوة وتعاملهم الشرطة كمجرمين²⁶.

5 القضاء الإسرائيلي: عصا العدالة وعجز الضحية

5.1 بين الاعتبارات الموضوعية والاعتبارات الغربية

يفترض التحليل الحالي أن الجهاز القضائي بشكل عام هو جزء لا

24 אתר גאולה (2010). המשטרה מאשרת: תיקים נופחו באופן פיקטיבי. קישור: <http://www.hageula.com/news/world/5222.html> (14.11.2010).

25 מערכת וואלה (2010). המבקר יבדוק את נתוני הפשיעה שמפיצה המשטרה. <http://www.shotrim.com/FORUM1.asp?i1=12355794> (8 ביולי 2010).

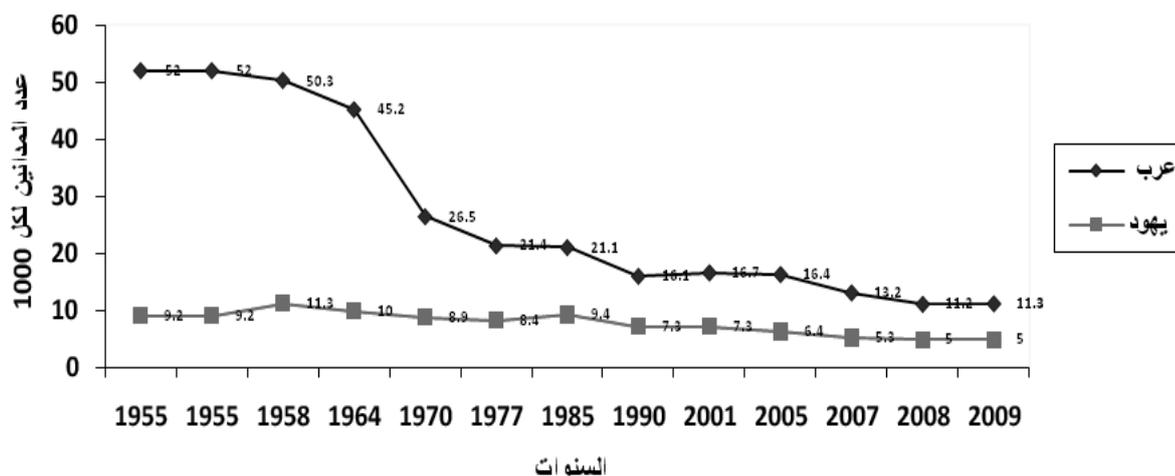
26 ויטולי, א' (2011). משטרת ישראל מבצעת 50,000 מעצרי שווא בשנה. קישור: www.srugim.co.il/flash/150556/ (27.02.11). המשדר לביטחון הפנים "שיחק" בנתוני הפשיעה- (19/9/2011) <http://www.news1.co.il/Archive/001-D-277823-00.html>



الفرات التي يتم فيها إثارة الرأي العام (بواسطة الساسة والإعلام اليهودي) تجاه الارتباط القائم بين العربي وبين الجريمة والعنف، فبتين في السنوات الأخيرة ومنذ عام 2000 إدانة مطلقة قد تصل إلى 99.5% للمتهمين العرب و- 98% للمتهمين اليهود.

5.3 مدانون بكل ثمن في أروقة العدالة

تعكس مراجعة الإحصائيات منذ العام 1955 وعبر سنوات مختارة³⁰ أن عدد إدانات الكبار لكل 1000 من تعداد سكان العرب الكبار هو مرتفع في السنوات خلال الحكم العسكري (1948-1966)، ولكنه ينخفض في السنوات التالية مع الأخذ بالحسبان أن هذه الإحصاءات تشمل منطقة القدس الشرقية والجولان للسنوات ما بعد 1967. بالمقارنة، عدد ادانات اليهود الكبار هو نصف عدد الإدانات للعرب للكبار، لكل 1000 من تعداد السكان لنفس الفئة ونفس الفئة العمرية ما فوق 19 عاماً. يعكس الشكل التالي هذا التطور في عدد إدانات العرب مقارنة مع اليهود لكل 1000 من السكان الكبار لنفس الفئة:



بالتطرق لتطور عدد إدانات الصغار لكل 1000 من عدد الصغار الأجيال 12-19 وفق تعددهم السكاني عبر السنوات يظهر التالي:

أوضحت إحدى الدراسات²⁷ أن احتمال رفض القاضي طلب الشرطة بتمديد الاعتقال مرتبط بدرجة كبيرة بعاملين: هوية القاضي وهوية المتهم القومية. فإمكانية إطلاق سراح متهم عربي هي الأقل في حالة أن القاضي هو عربي. فالقضاة اليهود يميلون إلى إطلاق سراح بدرجة أكبر، في حالة أن المعتقل هو يهودي. إن للمعتقلين العرب إمكانية المضاعفة بتمديد اعتقالهم في حالة أن القاضي هو عربي وفي حالة أن الشرطة والنيابة العامة طالبتا باستمرار فترة الاعتقال.²⁸ من ناحية أخرى، تظهر نتائج مجموعة من الدراسات²⁹ أن عملية إغلاق ملفات جنائية قبل الادانة كانت أكثر انتشارا وسط المتهمين اليهود مقارنة بالمتهمين العرب في محاكم الصلح والمركزية. نستنتج من هذه النتائج أن احتمالات الإدانة هي الأقوى تجاه العرب في حالة تقديم متهمين للإدانة بنفس نوع التهمة، عمر المتهم، جنسه، وماضيه الجنائي. التساؤل الذي يطرح هنا: هل سبب التمييز هنا مرتبط بالقضاء أو بعوامل أخرى؟ هناك عوامل هامة تلعب الدور الجوهري في ازدياد احتمال الإدانة، مثل رأي

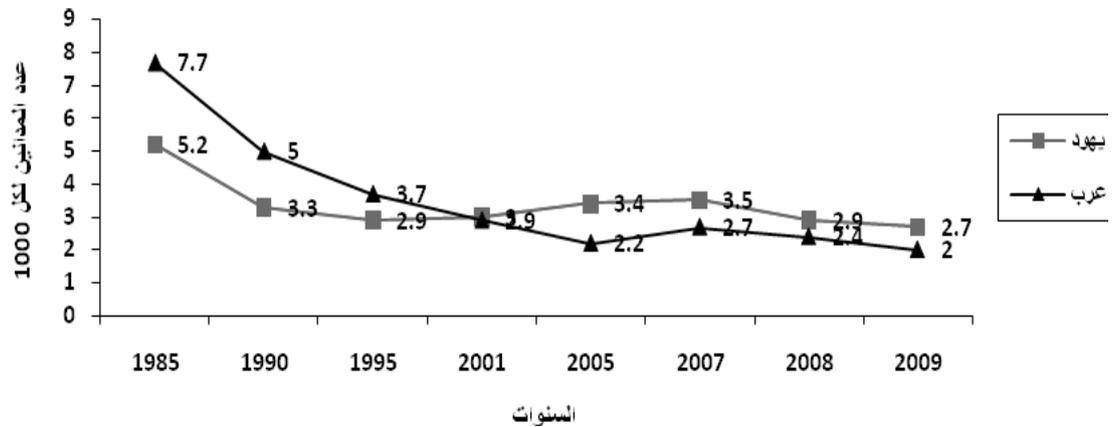
النيابة العامة والشرطة تجاه المتهم وتجاه نوع التهمة، وخاصة في

27 أوران גדל-אייל، أ. سوليفيانو-كين، ر. عيب، ג' ושובאש، ע' (2009). ערבים ויהודים בהליכי הארכת מעצר ראשוני. משפט'ים, לח (3): 627-652.

28 רטנר א' ופישמן ג' (1998). צדק לכל? יהודים וערבים במערכת המשפט בישראל. חיפה: המרכז לחקר פשיעה משפט וחברה, אונ' חיפה: רגב, ש' (2004). אפליית הערבים קיימת גם במערכת המשפט. קישור: http://www.israelbar.org.il/article_inner.asp?pgId=15061&catId=287 (12.11.2004) הארץ (2011). מערכת המשפט נגועה, (3/8/2011).

29 חאג' יחיא, ס. יב ג. וטיימן, מ. (1994). בית משפט השלום ותפקודו עם המיעוטים בישראל. פלילים, ד: 157-166.

30 مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (2011) النظام العام " للسنوات 2007-2009. الكتاب السنوي رقم 62. متوفر في الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonhnew_site.htm



العرب مصدرا لتهديد ومخاوف "أمنية" وأن نظرة جهاز القانون والقضاء هي جزء من النظرة اليهودية الشاملة التي تعتبر العرب خارج نطاق المجتمع الإسرائيلي، (3) يفضل القضاة العرب وقبل القضاة اليهود فرض السجن الفعلي على المدان العربي، (4) التوجه القضائي هو أشد كلما ارتقى المتهم العربي في الإجراءات القضائية (الاعتقال، وثم الاتهام، وثم الإدانة، وثم المحاكمة)، (5) الاحتمال الأكبر أن يكون المتهم العربي مدانا، والاحتمال أكبر أن يفرض عليه سجن فعلي، والاحتمال أن تكون فترة سجنه أطول مقارنة بالمتهم اليهودي في حالة أن لكليهما نفس المتغيرات، و (6) يفضل القضاة توفير خدمة مراقبة السلوك للمدانيين اليهود ومن منطلق شكهم بإمكانية تأهيل المدانين العرب.

بيدو، وفق البيانات الأخيرة³²، الاختلاف بين متغيرات التهمة حسب القومية: من ناحية وجود ماض جنائي (64%- العربي مقابل 62% اليهودي)؛ من ناحية التهم في الجرائم الصعبة (1.4% - العربي مقابل 0.5 بتهم أمنية؛ 35% مقابل 34% بتهم خرق النظام؛ 14% مقابل 18% بتهم إيذاء حياة أو جسم الإنسان)؛ من ناحية نوع المحكمة: 6% من العرب مقابل 3% من اليهود حوكموا في المركزية و 81% من العرب و 80% من اليهود في الصلح و 0.6 من العرب و 4% من اليهود في محكمة عسكرية.

من ناحية أخرى يبدو أن نوع الحكم المفروض على المدان العربي هو أكثر قسوة: يتم فرض السجن الفعلي على 34% من المدانين العرب مقارنة بـ 30% من المدانين اليهود؛ فرض غرامة مالية على 43%- عرب مقابل 32% - يهود، وفرض سجن مع وقف التنفيذ أو/ و خدمة مراقبة السلوك على 23% من العرب مقابل 38% من اليهود. ما هو الوضع الأسوأ في ظل هذه السياسات القضائية؟؟ من الواضح أن وضع المتهم الأسوأ مرتبط بحالة العربي، المتهم

يظهر بيانات هذا الشكل أن عدد إدانات العرب الصغار (19-12 عاما) يبدأ بالانخفاض مقارنة بعدد إدانات اليهود لكل 1000 من عدد الصغار في الفئة السكانية المحددة منذ العام 2001، حيث تظهر البيانات (كتاب الإحصاء المركزي رقم 62 جدول 9/11) أن نسبة المدانين الصغار العرب للعام 2009 هو 30% من مجموع المدانين الصغار. إن هذه الأعداد التناسبية لإدانات العرب الكبار والصغار تختلف عن معطيات الشرطة التي تركز على إبراز عنف وجرائم العرب (حوالي 50%). بالنسبة لإدانات العرب بتهم "أمنية" فيشكل عدد 0.2 من 1000 وبتهم "خرق النظام العام" 3.8، وبتهم القتل ومحاولات القتل هي 0.1 لكل 1000 من عدد السكان لنفس الفئة العمرية (فوق 19 عاما)، حيث يعتبر ذلك مؤشرا إلى أن فزعة الأغلبية تجاه العربي هي وهمية وغير حقيقية، ومرتبطة بهوية الفاعل السياسية والقومية وليس بنوع الفعل.

5.4 أحكام قاسية

إن الخطوة الحاسمة هي إصدار الحكم في حالات الإدانة. حاولت دراسات محلية عديدة³¹ التوصل لاستنتاجات جازمة حول مدى التمييز في ماهية الأحكام الصادرة نحو العرب: (1) توجه السياسة والجمهور اليهودي للربط بين الجرائم الصعبة والعرب يؤثر أيضا على القضاة الذين يميلون إلى التأثير بهوية المتهم خلال إقرارهم نوع العقوبة، (2) لا يوجد أي أساس لهذه التصورات التي تعتبر

31 رטנר, א' ופישמן, ג' (2003). צדק לכל? יהודים וערבים במערכת המשפט. متوفر في الرابط: <http://www.abrahamfund.org/main/siteNew/?page=126>. להב, ד. (2002). יחס המערכת המשפטית בישראל לקבוצות שונות באוכלוסייה. متوفر في الرابط: www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m00375.pdf. הארץ (2011). מחקר בתי המשפט: ערבים מופלים לרעה בענישה (מיום 2/8/2011).

32 مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي (2011) النظام العام " للسنوات 2007-2009. الكتاب السنوي رقم 62. متوفر في الرابط: http://www.cbs.gov.il/reader/shnatonhnew_site.htm



المثال ما أكدته دراسة نشرتها شرطة اللواء الجنوبي على موقعها الإلكتروني أن «العرب مجرمون بطبعهم» وخاصة المجتمع العربي البدوي في النقب.³⁷

6.2 أفعال إلى جانب تصريحات وشعارات

في أعقاب «تقرير لجنة أور»، والذي كتب نتيجة هبة الأقصى 2000، قررت الحكومة الإسرائيلية آنذاك تكثيف عمل الشرطة في التجمعات السكنية العربية، من خلال بناء محطات جديدة، بناء مراكز جديدة للشرطة الجماهيرية، إضافة قوى عاملة، وتوفير فرص لانخراط العرب في الشرطة.³⁸

من المهم ذكره هنا، أنه تم إقامة وحدة «لاهف 433»، منذ أوائل 2008، والتي تضم «وحدة المستعربين» الأولى التي تعمل في صفوف «منظمات إجرامية»، وبالتالي قررت الحكومة الإسرائيلية تشكيل وحدة مستعربين سرية لتعمل في صفوف العرب.³⁹ إضافة إلى ذلك، تم تفعيل طريقة الوكيل السري في مجال الجريمة (بعدما كانت الطريقة مستخدمة في مجال المخدرات).⁴⁰

لم تكنف الشرطة بإجراء هذه التغييرات، بل وقرر وزير الأمن الداخلي تشكيل وحدات شرطية أخرى وخاصة للعمل في التجمعات السكنية العربية ووعده بتخصيص 100 مليون شيكل لإقامة وحدات إضافية ستضم كل واحدة 120 شرطياً و«حرس حدود»، ووعده بإنشاء منطقة شرطية خاصة تسمى «منطقة المثلث». ⁴¹ لقد بدأ، وقبل ان ينتهي العام 2009، وفي إطار خطة «مشلاط 2000» (أي مركز السيطرة 2000) مئات أجهزة التصوير في مناطق عربية «تستخدمها الشرطة في محاربتها للعنف والجريمة» على حد أقوال ممثلها.⁴²

إلى جانب هذه الأفعال، تم تنشيط المناقشات الرسمية⁴³، بمبادرة

بجريمة العنف، في حال أن الضحية يهودي وأن القاضي هو عربي. ألخص تمييز القضاء الإسرائيلي من خلال تفوه رئيس المخابرات في العام 2006: «عربي إسرائيلي من أم الفحم، مثلي ومثلك، هو معتقل وبجانبه معتقل يهودي، لا يمكن الكشف عن مساواة في كيفية تعامل الجهاز معهما في حال أن للثنين نفس التهمة».³³ وقاض يهودي، كتب في قراره: «وفق اختبار النتيجة، تعمل دولة إسرائيل، وضمن سلطاتها المختلفة، بمسارين متوازيين ومختلفين بماهيتهم في تهم أيديولوجية. المسار الأول - تابع للفتيان اليهود: معظم الإجراءات مجمدة أو ملغاة بطرق مختلفة قبل وصولها للقضاء. المسار الثاني - تطلب الدولة فرض السجن الفعلي ضد الفتيان العرب - معظمهم مدانون، لا يوجد تأجيل لإجراءات ولا يوجد تأجيل للوائح اتهام»³⁴. هذه اعترافات من داخل الجهاز، والتي تعكس كيفية تعامل السلطات العبرية تجاه العربي المتهم بأفعال العنف وخرق النظام في حالة أن الضحايا هم من اليهود.

6 الفزعة الأخلاقية السياسية

6.1 هوية العربي وفق تصوراتهم

في مقالة تحت عنوان «برميل بارود واسمه الوسط العربي»³⁵ يذكر صحافي عبري معطيات لتقرير استخباراتي للشرطة حول العنف والجريمة، ووفقها يبرز أن هنالك «سيطرة شبه كاملة على تجارة وتهريب الأسلحة والمخدرات»، وأن العرب متميزون في جرائم الأحداث، وفي مساعدة الفلسطينيين من الضفة الغربية الباقين في البلاد بدون تمريح، ومشاركتهم في مساعدة بما سمتهم الصحيفة بـ «الانتحاريين» وتوفير المنام لهم داخل الجليل والمثلث. إضافة إلى ذلك يتميز العرب، وفق التقرير، بجرائم الأملاك وسرقة السيارات التي تحدث في الوسط اليهودي، وهناك «تبرير ديني وقومي لجرائم الأملاك». أي أن العرب يسرقون اليهود انتقاماً ولأسباب دينية وسياسية وفق هذه التصورات. يتم الإشارة إلى أن الصغار اليهود هم ضحايا لتجار ومهربين عرب وأن هدف «حزب الله»، والذي يشغل هؤلاء التجار، هو إفساد هؤلاء الصغار.³⁶ يعني هذا التوجه الرسمي تسييس أفعال العرب، أي ربطها بأطراف سياسية وبعوامل «أمنية». إضافة إلى ذلك، تكشف تقارير الشرطة المنشورة عن رؤيتها نحو العربي، فعلى سبيل

37 العقبي، ي. (2005). شرطة إسرائيل في لواء الجنوب: "العرب مجرمون بطبعهم" متوفر في الرابط: <http://www.arabs48.com/?mod=articles&ID=26698> (2005/04/02)

38 مذكريات الممشلة (2004). فريست مشترت إسرائيل بمغدر العربي ومثن شيروتيم لمغدر זה בעקבות ديد "ועדת אור" החלטה מס. 2026 של הממשלה מיום. קישור: gov.il/PMO/Archive/Decisions/2004/06/des2026.htm (13.06.2004).

39 موقع العرب وصحيفة كل العرب-الناصرة (2009). حكومة بنيامين نتניהو تبدأ بتفعيل وحدة مستعربين سرية بين مواطني عرب 48. (2009/10/13)؛ مؤسسة صفصاف (2009). بعد الكشف عنها: مصادر في الشرطة تؤكد أن وحدات المستعربين تفعل طواقم سرية بين العرب منذ 10 سنوات، (2009/10/14).

40 كوبوب، ي. (2009). המשטרה: הסוכנים הסמויים שלנו מצליחים להפיל 90% מהחשודים. (25/12/2009).

41 ربيع، ع. (2011). رؤساء سلطات عربية يجتمعون باهرونوفيتش بالطيبة، (22/05/2011).

42 كيدر، ل. (2009). מאות מצלמות מעקב של המשטרה יוצבו בנצרת בתחילת השנה. קישור: <http://www.haaretz.co.il/news/law/1.1296640> (25/12/2009)

43 הכנסת (2010). הערכות המשטרה לטיפול בתופעת הפשיעה במגדר הערבי: פרוטוקול מס' 167 משיבת ועדת הפנים והגנת הסביבה. קישור: www.news1.co.il/RedirectToFile.aspx?FileID=1534 (24 בפברואר 2010).

33 הוועד הציבורי נגד עינויים (2006). דרישה לפטר את ראש השב"כ מר יובל דיסקין בעקבות אמירות גזעניות כלפי פלסטינים תושבי השטחים ופלסטינים אזרחי ישראל והכפשת מערכת המשפט. متوفر في الرابط: <http://www.stoptorture.org.il/he/node/1613> (01/02/2006/777707).

34 חדשות (2009). שופט קבע: המדינה מפלה באכיפה בין יהודים וערבים، (11/11/09).

35 חדשות (2006). חבית נפץ ושמה מגדר ערבי، (4/1/06).

36 קולק، א. (2009). מלחמתו של חיבאללה בישראל. עדכן אסטרגי. כרך 12، גיליון 3.

وبدون أية نتائج توصلنا إلى المجرمين»⁴⁸. وهذا مثال آخر يعكس نموذج التصعيد، فتارة يصرحون عن الفشل وتارة يصرحون عن مجموعة من اجراءات المواجهة، بالتالي من الضروري تحليل هذه الاقوال والأفعال في سياق تسويقي.

تم عقد جلسة ثانية خلال شهرين لوزير الأمن الداخلي في شرطة الطيبة، في اجتماع مع رؤساء لسلطات محلية، يصرح فيها أن للجريمة والعنف نهاية: «عززنا تواجد الشرطة في هذه المنطقة بالفترة الأخيرة، ... لكنني أؤمن بأن هذا الوضع له نهاية، وبالنهاية سيعود القانون والهدوء ليسيطر على منطقة المثلث الجنوبي»⁴⁹. صناعة القرارات في أوجها؛ فقد قرّر مفتش الشرطة الجديد ووزير الأمن الداخلي وقائد لواء المركز تشكيل وحدة مركزية تضمّ العشرات من رجال التحقيق والتحريرات بهدف ما سمي بـ «محاربة موجة أعمال القتل في قرى ومدن المثلث»⁵⁰، ودعا رئيس الوزراء في جلساته الحكومية إلى تكثيف عمل الشرطة في الوسط العربي، ووفق رأيه أن حضور الشرطة في المناطق العربية غير كاف⁵¹: «في الوضع الحالي الذي يوجد فيه جهازان لفرض القانون في نفس الدولة، تتضرر الخدمات الشرطية المتساوية التي يستحقها مواطنو إسرائيل العرب». وهذا مثال آخر يعكس كيف يعبر المسيطر عن نواياه «الطيبة»، في حين أن هذا التفوه هو جزء من الشعارات تماشياً مع عقائد سياسية، والتي هي جزء من مضمون ثقافة السيطرة.

6.4 مبررات فشل الشرطة والسيناريو الثابت

استكمالا للأقوال والشعارات فأنا الناطقة باسم الشرطة للإعلام، العربي تصرّح هي بدورها انه لا تتوفر لديها الحلول السحرية، والحل يكمن في تعاون المجتمع العربي «بالإضافة إلى العمل الدؤوب للشرطة في كافة الأوساط بشكل متساو، وبدون أية استثناءات...»⁵². تتكرر هذه الأقوال في أزمنة وأماكن مختلفة على لسان ممثلي الشرطة: «لا توجد لدى الشرطة اية خطة سحرية شبيك لبيك، او حل سحري وفوري لأن المسؤولية تقع على عاتق الجميع»⁵³.

ما يميز ثقافة الشرطة في مواجهتها لـ «عنف العربي ضد العربي» هو السيناريو الكلامي الثابت: «أن الشرطة وصلت لمكان الحادث

أعضاء كنيست، ودائماً في أعقاب نشر تقارير الشرطة السنوية 2009-2011. إن الأيديولوجيات تظهر مرارا وتكرارا خلال مناقشة الوضع لدى العرب، حيث صرّح وزير الأمن الداخلي انه بصدد توسيع ما يسمى بـ «الخدمة الوطنية» في صفوف العرب، فحسب أقواله «إن هدف الخدمة الوطنية هو إعطاء المواطنين العرب إمكانية المساهمة من اجل الوسط العربي»⁴⁴، وبالتالي فهو يعلن تعيين مستشار عربي وناطقة للوسط العربي وذلك يهدف، وفق تصوره، الى تحسين خدمات الشرطة للمجتمع العربي. تلخص الشرطة عادة نظريتها، الجديدة القديمة، حول العنف والجريمة لدى العرب حسب أقوال مفتشها العام: «لا شك أن العرب يشكلون نسبة 22 في المائة من مجموع السكان، ولكن في الحقيقة نسبة تورطهم، أو مشاركتهم في نشاطات إجرامية وغير قانونية من جرائم قتل، سرقة سيارات، حيازة أسلحة غير مرخصة إلى جانب تجارة المخدرات هي مضاعفة وتغوق نسبة إلى... 50 في المائة من المحصول العام، الشيء الذي يقلقنا جميعاً ويجدر الوقوف عنده...»⁴⁵.

6.3 نموذج التصعيد: فقدان السيطرة يقابله فرض السيطرة

يستخدم جهاز السيطرة شعارات حول فشله في السيطرة على العربي، ذلك كمبرر لتصعيد سيطرته. إن تأكيد وزير الأمن الداخلي أن الشرطة الإسرائيلية فقدت السيطرة على العرب⁴⁶، لهو مثال يعكس تفكيراً أيديولوجياً. يلي هذا التفكير قرارات إجرائية: ضم 1600 شرطي جديد بهدف «الحد من الإجرام في المجتمع ومنع العنف داخل العائلة على وجه الخصوص وزيادة الشعور بالأمن والأمان...» على حد قول ممثلي الشرطة⁴⁷. من المهم هنا التنبيه لنقطة هامة وهي بشأن الفارق بين الشعارات (القرارات على ورق) وبين الفعل، وهذه النقطة بحاجة إلى فحص، فهل يتم بالفعل إضافة رجال شرطة للمناطق العربية أم أن ذلك مجرد شعارات وحبر على ورق؟؟ وهل هذه الأقوال هي جزء من تكنولوجيا السيطرة التي يستعملها ممثلو الأغلبية؟

وما بين الشعور بفقدان السيطرة، وبين الشعور بفرض السيطرة يعترف قائد شرطة منطقة المركز انه فشل في مهامه: «والأمر الأساسي الذي دفعني للمشاركة في هذا المؤتمر أن الشرطة فشلت في منع العنف والتجارة بالأسلحة وحل ألغاز جرائم القتل ...، لكن للأسف الشديد هناك كثير من القضايا التي ما زالت قيد التحقيق

44 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2010). بتاريخ 26/2/2010.

45 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2005). مفتش الشرطة: ملف الوسط العربي على طاولة وزير الامن، (2010/05/5).

46 العربية نت (2010). وزير الامن الاسرائيلي: فقدنا السيطرة على عرب 1948، (2010/12/16).

47 موقع العرب وكل العرب (2011). الشرطة ترغب بضم 1600 شرطي جديد بهدف مكافحة العنف والجريمة وتوفير الأمن، (2011/2/2).

48 العربية نت (2011). قائد شرطة المركز للعرب: الشرطة فشلت في محاربة الجرائم والعنف في الطيرة، (2011/3/18).

49 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2011). رؤساء سلطات عربية يجتمعون باهرونوفيتش، (22/05/2011).

50 موقع الصنارة (2011). تشكيل وحدة مركزية لمحاربة الجريمة في الوسط العربي، (2011/8/26).

51 كل العرب (2011). رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو يوعز بتكثيف إجراءات الشرطة في الوسط العربي، (2011/10/24).

52 صحيفة كل العرب (2011). المجتمع العربي على يرميل بارود، (2011/9/23 ص. 38).

53 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2012). ميدراما. بتاريخ 2011/10/28.

بقوات كبيرة وشارت بالتحقيق.... علما أنه لا يوجد معتقلون في هذه القضية حتى الآن ولا يمكن الإدلاء بتفاصيل أخرى».⁵⁴ إذا، تحافظ الأغلبية على بناء قالب ثابت لكيفية تسويق «النوايا الحسنة» تارة، وإظهار أنه بالرغم من المحاولات الجادة لا يتوفر اتجاه للحل تارة أخرى. يعني مفهوم «التحقيقات المستمرة» إدخال الأقلية في وضع من الأوهام والتوتر والخوف، مما ينتج نوعا من الارتباط اللانهائي بين الطرفين.

في خضم الشعور بفشل كشف الشرطة عن مجرمي حالات القتل، تعلن «الناطقة بلسان الشرطة للإعلام العربي» أن «وحدة المحققين الخاصة التي شكلت في شرطة لواء الشارون لكشف خفايا جريمة قتل المرحومة ... التي تعرضت لإطلاق الرصاص عند مدخل منزلها في مدينة ... وأمام أعين صغارها، قد تمكن من فك لغز الجريمة بعد مرور شهرين على وقوعها» وفق اقوالها⁵⁵. لماذا هذا الاهتمام السريع في قضية قتل عائلية؟؟؟ إجابة الشرطة واضحة بهذا الشأن: «فيما يتعلق بالجرائم التي تنفذ على أساس ما يسمى «شرف العائلة» عندها من السهل الوصول إلى المجرم الذي تكون هويته، عادةً معروفة».⁵⁶ من الممكن عرض تفسير بديل وهو بسيط جدا؛ فالشرطة تريد أن تظهر، أن العربي يقتل زوجته وأبناءه، والكشف عن القاتل خلال فترة وجيزة هو أسلوب يهدف إلى برهنة عقائد ممثلي الأغلبية تجاه العربي.

6.5 أوج الفزعة: الربط بين العنف والانخراط في «الخدمة المدنية»

كما يبدو فإن سيناريو تجريم المجتمع الفلسطيني وصل لأوجه في أعقاب اليوم الدراسي والذي سمي بـ «التشغيل والعنف في الوسط العربي» والذي عقد في الكنيست.⁵⁷ اشترك فيه أعضاء كنيست عرب ويهود، رؤساء البلديات العرب وأهل ضحايا حالات القتل. يفترض الحاضرون أن العنف والجريمة في العمق الفلسطيني في ازدياد ومنذ سنوات، بينما هنالك انخفاض في الوسط اليهودي. كما يتضح، في هذا اليوم، أن المعطيات الرسمية لا تزال باتجاه تصعيد حدة الوضع وتحويله إلى «قضية لا تطاق». يتم تحديد أن المشاكل التي تقلق العرب ليست سياسية أو اقتصادية، وإنما هي العنف، وللمرة الأولى، يتم تعريف هذا الوضع بـ «الارهاب المدني». هذا المصطلح هو جديد من حيث الربط بين افعال إجرامية (مدنية) وافعال ارهابية (سياسية)،

ويوفر استخدامه القول أن الارهاب ليس موجود فقط وسط عرب واسلاميين خارج «حدود الدولة» وإنما داخلها، مما يصعد من حدة عنفوان «الأغلبية» تجاه «الأقلية». تهدف هذه الطريقة، المستخدمة، إلى تجسيد العنف ولصق الوصمة على العربي، ومن خلال اسناد القول لعرب وليس غيرهم: «... قال شيئا مهما سمعته بأكثر من مكان وليس فقط من أربعين عضو كنيست وقّعوا رسالة تقول يجب وقف الإرهاب الداخلي في الوسط العربي. الوسط العربي بدأ يعيش حياة لا تطاق من عنف، قتل، سرقة، ضرب والكثير يخاف للتعرض لذلك». يهدف هذا الأسلوب إلى شرعة مطالب «الأغلبية» تجاه «الأقلية»، وبالتالي في حال حصول ممثلي الأغلبية الحاكمة على هذه المهمة (أي الشرعنة) تأتي الخطوة التالية التي تضمن فرض الحلول المطروحة وفق العقائد والنوايا الحقيقية لأصحابها. أي شرعنة عقيدة «تجنيد الشاب العربي في الشرطة والخدمة المدنية» مقابل «وقف الارهاب الداخلي».

تعكس أقوال رئيس الحكومة الاسرائيلية النوايا «الظاهرة» والمتضادة للعقائد: «يجب ان نعمل شيئين بالمقابل: دمج الوسط العربي في الاقتصاد والتربية. واجبنا الاول هو تطبيق القانون في الوسط العربي، وحفظ الامن مهم جدا... وأنا اقول أن الخدمة المدنية هي من أجل الوسط العربي وهي تقوي المواطنين في الوسط العربي من أجل أن يعملوا من أجل انفسهم وأنا اقترح ذلك...». ويكمله وزير «الامن الداخلي»: «أنا أطلب من الجمهور التجنّد للشرطة، أو الشرطة الجماهيرية، والخدمة المدنية لمكافحة العنف».⁵⁸ تحليل هذه الاقوال يعكس أن الهدف هو عملية ابتزاز سياسية ونزع الموافقة من القيادة العربية على فرض برنامج «الخدمة المدنية» مقابل موافقة الشرطة على التعامل مع العنف والجريمة بشكل مناسب، أي المعادلة واضحة: اما فوضى أو تعاون وتجنّد.

7 الصراع على الوصمة

7.1 شرعنة عسكرة المجتمع الفلسطيني

ما هي التصورات، إذا، التي يدعيها كل جانب: من ناحية واحدة وزارة الامن الداخلي، التي تمثل الأغلبية الحاكمة، ومن ناحية أخرى أعضاء الكنيست العرب ورؤساء البلديات والذين يمثلون الأقلية العربية. بطبيعة الحال، هنالك جانب ثالث وهو لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية والجماهير العربية التي تسمع اصواتها بين الحين والأخرى. ماذا تعني هذه التصورات وكيف ترتبط بسياسات السيطرة والاحتواء؟

حسب تصوّر ممثلي الامن الداخلي، تعكس الاحصائيات القسط المتزايد للعرب في تنفيذ المخالفات الجنائية مقارنة بنسبتهم في البلاد، وهذا التصور يتفق معه أعضاء الكنيست ورؤساء

54 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2012). ميدراما. بتاريخ 2011/12/2.

55 قلنسوة اون لاين (2011) الشرطة تكشف لغز مقتل شفاء مرعي من قلنسوة، (2011/7/3).

56 العرب نت (2007). ازدياد الجريمة في الوسط العربي، (2/3/2007).

57 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2011). مؤتمر بالكنيست لبحث العنف والجريمة بالوسط العربي، (2011/12/26).

58 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2011). تفاصيل يوم مكافحة العنف بالوسط العربي، (2011/2/13).

مرتبطة بسياسات التمييز وحالات الفقر وانعدام الفرص⁶⁴. أي أن الاختلافات جوهرية بين الطرفين على مستوى الأسباب. بالتطرق لكيفية مواجهة القضية، فممثلو الأمن الداخلي يتصورون أن الحل مرتبط ببذل كل الجهود الشرطية بما يشمل تكثيف القوات المميزة السرية (وحدة المستعربين)، والعلمية، وقوات حرس الحدود، والشرطة الجماهيرية، وتجنيد عرب في هذه القوات وفي ما يسمى بـ «الخدمة الوطنية»، تعزيز وحدات قائمة، تقوية مشروع «مدينة بلا عنف» في مناطق عربية وتعاون «حقيقي» للعرب مع الشرطة.⁶⁵ أي أن الحلول المقترحة هي شرطية صرفة. بالمقابل، تتفق القيادات العربية حول حق المواطنين الحصول على الأمن والأمان، ودور الشرطة هو توفير ذلك وتوفير معلومات كافية وصحيحة حول ما يحصل من حالات قتل ومحاولات قتل⁶⁶، حث الشرطة على اخذ دورها «المناسب» بدون تمييز بين الوسطين، وتعزيز تواجد الشرطة في البلدات العربية⁶⁷، وضع خطة شاملة ومركزة للتعامل مع العنف و «بهدف القضاء وليس فقط التخفيف»⁶⁸، «فضح سلوك الشرطة في حالة قيامها بحملات استعراضية»⁶⁹ ورفض استخدام الشرطة لوحدة المستعربين، لأن «تفعيل هذه الوحدة دليل على أن الحكومة تتعامل مع العرب كخطر امني وتهديد لوجود الدولة»⁷⁰. أي أن القيادات العربية لا ترفض التعاون مع الشرطة كنموذج لمواجهة الجرائم التي تحدث، بشرط أن تؤدي الشرطة دورها بشكل حيادي⁷¹. هذا هو التساؤل الأساس الذي من المتوقع أن نجد له الاجابة المنطقية: هل الشرطة هي وكالة اجتماعية تهدف إلى التعامل مع الجريمة بموضوعية وحيادية بعيدا عن الايديولوجيات، وبعيدا عن سياسات السيطرة نحو الجمهور الفلسطيني؟ اللقاءات المشتركة والمكثفة، التي عقدت مؤخرا، بين القيادات العربية وممثلي وزارة الأمن الداخلي ووزارات أخرى إن كان داخل لجان الكنيست أو في اطار مؤتمرات في البلدات العربية⁷²، تعكس

البلديات العربية⁵⁹. الجميع قلقون من وجود هذه البيانات، وكلهم يصفون الوضع باستخدام مفاهيم غمطية مثل «الكيل الذي طفع»؛ «منتجتي العنف»؛ «الجريمة كوباء ينهش البلدات العربية»؛ «ظاهرة تؤزق المجتمع العربي وتفرض نوعا من الارهاب على حياة المواطنين»؛ «العنف المستشري»؛ «الافعى»؛ «حريق مشتعل» و «كارثة اجتماعية».

تختلف القيادات العربية مع الشرطة حول مضاعفات الجريمة والعنف. في حين أن الكل يعي أن الاحصائيات المنشورة تعكس تهديدا للأمن والأمان الشخصي، إلا أن ممثلي الاغلبية ترى أن هذه المعطيات تعكس تهديدا للمجتمع العربي⁶⁰، حيث تخالفهم القيادات العربية بشأن ما هو مرتبط بـ «أمن إسرائيل» وعلاقته بالعنف والجريمة. نقطة خلاف أخرى حول مصدر الاسلحة: فالقيادات العربية تدعي ان مصدر معظمها هو الجيش الاسرائيلي وتجارة الاسلحة الداخلية. اما الشرطة فتدعي ان مصدرها هو المناطق المحتلة⁶¹.

بالنظر للأسباب، يدعي ممثلو الأمن الداخلي انه لا يوجد تمييز في تعاملهم بين العرب واليهود، يتوفر كثير من الأسلحة، نزاعات بين «عائلات الإجرام» في بعض المدن العربية وشرف العائلة الذي يؤدي الى حالات قتل نساء والادعاء بان العرب غير متعاونين مع الشرطة. بعض أعضاء الكنيست العرب يشير الى أن سبب ارتفاع مدى الجريمة، عائد لعلاقة مع العصابات الاجرامية المنظمة التي تجد متنفسا في البلدات العربية، والتي أخرجت من المدن الاسرائيلية الكبرى⁶². ان اغلبية القيادات العربية تفترض أن الازدياد في مدى العنف والجريمة مرتبط بنوعين من العوامل: الأول، مرتبطة بكيفية تعامل الشرطة مع الاقلية العربية مثل، فرض قانون مختلف في الوسطين، تركيز الشرطة على قضايا امنية مقارنة بسياسة «عدم الاكتراث» عند الحديث عن قضايا جنائية، نقص في المعلومات التي توفرها الشرطة حول الجريمة في الوسط العربي وعدم تعاونها وفقدان الثقة بين الطرفين، أي ان المصطلح المتكرر والمستخدم هو «تقاعس الشرطة»⁶³. والثاني،

59 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2011). مؤتمر الكنيست لبحث العنف والجريمة بالوسط العربي، (2011/12/26).
60 عرب 48 (2012). وزير الأمن الداخلي: العرب لهم دور في 67% من جرائم القتل، (2012/01/15).
61 موقع العرب وصحيفة كل العرب (2010). بمبادرة الطبي: لجنة الداخلية تبحث تصاعد العنف والجريمة في البلدات العربية، (2010/10/11).
62 موقع نت (2007). ازدياد الجريمة في الوسط العربي، (2007/2/3).
63 موقع العرب وصحيفة كل العرب (2011). اهرونوفيتش: حل لغز 30% فقط من جرائم القتل بالوسط العربي ونسبة الجريمة عالية. (27/12/2011)؛ موقع عرب 48 (2012). النائية حنين زعبي تفتتح ملف الشرطة، (2012/01/07)؛ العرب نت (2011). غانم: على الشرطة ان تفك ألغاز الجرائم في الوسط العربي كما تعالجها في الوسط اليهودي، (2011/3/27)؛ العرب نت (2008). فرض التعقيم الاعلامي على الجريمة، (2008/3/6).

64 موقع العرب وصحيفة كل العرب، (23/12/2011).
65 العرب نت (2012). الشرطة استعرضت عضلاتها على اسم جابي، (2012/1/31).
66 موقع بكارا (2012). بحث لجنة الداخلية وحماية البيئة نفشي ظاهرة العنف وعمليات إطلاق النار والقتل (2012/1/11).
67 موقع عرب 48 (2009). زحالقة: نحن مجتمع في خطر بسبب الجريمة، (2012/01/09).
68 דבר הכנסת (2011). אודות ידה של הממשלה אל מול התגרות האלימות והפשועה בקרב האוכלוסייה הערבית (26-28 בדצמבר).
69 موقع يلا نت (2012). زحالقة: "نطالب بمكافحة الجريمة بحزم، ونرفض الخطوات الاستعراضية والمشاريع المشبوهة"، (2012/02/07).
70 شبكة الميثاق (2009). المطالبة بعدم تفعيل وحدة المستعربين الجديدة ضد المجتمع العربي في إسرائيل، (2009/10/14).
71 موقع العرب وصحيفة كل العرب (2010). كتلة الجبهة تهاجم الشرطة لعدم تحملها مسؤولية مكافحة العنف والجريمة بالمجتمع العربي، (2010/10/11).
72 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2012). لجنة الداخلية تبحث الجريمة والعنف في الوسط العربي، (2012/1/9)؛ بانيت وصحيفة بانوراما (2012). عاصفة في الوسط العربي بسبب مؤتمر العنف بالطيرة، (2012/1/4)؛ موقع كلام (2012). شلومو بوجوبو يستضيف مؤتمر الشرطة لمنع العنف والجريمة

حقيقة التفاعل الذي أفرز اتجاهها واحدا: الوضع هو «خارج السيطرة!!» ويتوقع من الشرطة «كنموذج تدخل» التعامل معه بجدية وحزم وموضوعية. يعزز تبني هذه التوجهات- إصاق ودمغ الوصمة ومضمونها أن العربي هو بالفعل مجرم وعنيف وبالتالي يجب عسكرة الحياة في الداخل الفلسطيني. كما يبدو، فالجانبان يسعيان لتكثيف عمل الشرطة، والذي يعني، وفق مفهوم السيطرة الاجتماعية، تشديد الخناق على الفلسطينيين، وكما يبدو يريد الساسة اليهود أن يكون ذلك بتغطية من النواب العرب. أي أن اللقاءات المشتركة هي لعبة مخططة، أهدافها الحقيقية غريبة عن قضية العنف والجريمة.

التساؤل الذي يطرح، في هذا المجال، لماذا يتم اقضاء ممثلي اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية واللجنة العليا لمتابعة قضايا الجماهير العربية؟ وهل آراء رئيس اللجنة العليا لا تروق لممثلي الاغلبية: «... الشرطة تدخل للمناطق العربية لتقتل وانها شريكة في القتل... مجتمعنا حضاري وان السلطة تدفع نحو تفكيك المجتمع وتحويله الى مجتمع مجرم».⁷³ هذه العملية تسمى «الصراع على الوصمة».⁷⁴ أي وجود أطراف تحمل عقائد ووجهات نظر مختلفة، نحو طبيعة واسباب ومعالجة العنف والجريمة، ويحدث صراع حول هذه الوجهات. بطبيعة الحال هذا الصراع يؤدي الى فرض عقائد طرف واحد وهو كما يبدو «الاقوى» على طرف اخر وهو كما يبدو «الضعف» نفوذاً، وهذه السيرة تؤدي الى نجاح الاقوى في دمج الفئات الضعيفة بوصمة المجرم والارهابي والعنيف. وهذا التفسير هو الاكثر ملاءمة لحالة العنف والجريمة في العمق الفلسطيني.

7.2 نتائج الصراع: عسكرة بكل ثمن ومن دون منازع

هل ما يحصل من حالات عنف هنا وهناك في قرى ومدن عربية، هو العامل للفرقة السياسية، وهو المبرر لإعلان تشكيل «وحدات عسكرية» الواحدة تلو الأخرى، والذي لا مثيل لها منذ الحكم العسكري في الجليل والمثلث والنقب؟ كما يبدو فالإجابة هي بالنفي. فدوافع ممثلي الاغلبية من ابراز قضية العنف والجريمة لأعلى المستويات السياسية ليست أخلاقية، وانما دوافع مرتبطة بفحوى العلاقات بين ممثلي «الأغلبية الحاكمة» و «الأقلية العربية» في سياق تاريخي وسياسي. تظهر الدراسات أن النمطية مستخدمة بشكل عام لدى رجال الشرطة عند تعاملهم مع الأقليات، والتي تؤدي إلى ربطهم بسميات محددة، هذه العملية

بالوسط العربي بحضور مفتش عام الشرطة ورؤساء المجالس العربية، (2012/3/7).

73 عرب 48 (2011). محمد زيدان: الشرطة شريكة في الجرائم التي تحدث في الوسط العربي، (2011/12/04).

74 Schur, E. (1980). *The politics of deviance : stigma contests and the uses of power*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice Hall.

تسمى بـ «التنميط العنصري». فعادة، تصبح هذه الوصمة أساس ثقافة السيطرة، ومن نتائجها محاولة عسكرة «الأقلية» بحجة القيم والأخلاق. ولكن حقيقة المبررات الاخلاقية هي بمثابة تغطية لعقائد سياسية، تستند على نهج «عسكرة فوق العادية».⁷⁵ فالعسكرة غير العادية هي ربط أنواع من العنف والجريمة بمناطق وفئات محددة، تشكيل كثير من الوحدات واستخدام أساليب غير عادية، إظهار إحصاءات الاعتقالات «غير العادية» وإظهار أن «الأقلية» تشكل معظم هذه الاعتقالات وشم التغطية الإعلامية المستمرة لحالات عنف وقتل وسرقة، فاعلها هو عربي وضحيها هو عربي أو يهودي ومصدرها بيانات تصدرها الشرطة بدون توقف.

إن العسكرة والتجريم هما جزء من «الحالة الكولونيالية»⁷⁶ للدولة العبرية التي تركز على إهمال المتطلبات الحياتية الضرورية للعربي وعلى إهمال شؤونه في الحيز العام ورؤية حياته من منظور «أمني» ومنظور القوة والسيطرة (وليس من منظور توفير خدمة). تؤدي هذه الحالة الى الغاء حياة الانسان الفلسطيني وتنتج انسانا خائفا من عنف بيئته، وبالتالي العيش في حالة من اللاوضوح التي تنسيه إنسانيته وأرضه، وهذه هي حالة كولونيالية تذكرنا بالنكبات والشتات والفقدان الجمعي؛ الحالة التي تؤدي الى الفوضى والى هدم الهيكلية الزمانية والمكانية. هذه هي العقلية التي تتماشى وفقها الصهيونية في تعاملها مع الفلسطيني، والتي تشير الى آليات أيديولوجية عقائدية. والاسئلة التي تطرح في هذا السياق هي: هل ما ينشر عن عنف وجريمة العربي هو خطر وجودي لواضعي السياسات اليهودية؟ وهل التركيز على «العربي- الآخر المختلف» من جهتهم هي محاولة لتجاوز الصراعات الداخلية المتفشية في المجتمع اليهودي، والمؤسسات الحكومية نتيجة لتفاهم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ولتجاوز العنف والجريمة المتفشية في المجتمع العبري؟ هل التركيز على العربي نابع من الشعور والخوف من فقدان السيطرة التي تعني وفق تصورهم فقدان «الآخر» والذي يرونه تحت هيمنتهم إلى حين، وفي إطار الدولة العبرية المنشودة؟؟ والرمزية في هذه الحالة الكولونيالية أن شعور الحاكم بفقدان سيطرته على «الآخر» معناه فقدان السيطرة على الأرض وهذا ما لا يريده. وهنا يبرز البعد الإنساني والبعد الجغرافي الايكولوجي، فالفلسطيني يحبّ وطنه ويحبّ إنسانيته، وبالتالي عملية تجريمه قد تفقده، من منطلق تصوّر المهيم، هذا الحب حيث يبدأ الشعور أن تواصله مع نفسه

75 Hall, S., Critcher, C., Jefferson, T., Clarke, J. and Roberts, B. (1978). *Policing the Crisis: Mugging, the State and Law and Order*. London: Macmillan.

76 روحانا، ن. وخوري، أ. (2010). اشتعال الكرمل والحالة الكولونيالية. فلسطين (ملحق السفير) العدد 8، (15 كانون الأول 2010).

والجماهيرية التي عقدت في مراكز دراسات.⁸¹ ان ردود الفعل الكلامية والفعالية لا تروق لمثلي تكنولوجيا السيطرة. فتصوّر وزير الأمن الداخلي واضح: «لا يوجد فرق بين حدث امني أو جنائي. أنا لا أستطيع التطرق لإحساس»⁸². أما «الناطقة بلسان الشرطة للإعلام العربي» فكلما يدحض دائماً ما يقوله الفلسطينيون، وفي إطار مقال يتحدث عن العنف في المجتمع العربي حيث عبر مجموعة من الأخصائيين عن آرائهم حول هذه القضية. فهل أقوال الناطقة هي الصائبة، لأنها تتبع للأغلبية وفق قولها⁸³: «ولا يخفى على احد الاتهامات التي تؤكد أن الشرطة في أحيان كثيرة تتأمر على المجتمع العربي لهدف في نفس يعقوب أو أن الشرطة تقوم بترويج عملها ونشاطاتها في المجتمع العربي لخداع أبنائه وتشبثت أفكارهم، وأن حملاتها ومشاريعها لمنع وتقليص العنف في الوسط العربي هي بمثابة هرطقة وكذبة كبيرة وأنها تتعامل برقّة، تساهل وبقفازات من حرير مع اليهود وبفظاظة، صلابة وخشونة بالغة مع العرب أو أن الشرطة تدين العربي لعروبتة وتبرئ اليهودي ليهوديته ... وغيرها من الادعاءات وهي بالطبع ادعاءات مرفوضة، غريبة بتاتا وغير صحيحة جملة وتفصيلا». تحليل أعمق لما يقوله وزير الأمن الداخلي والناطقة باسمه يظهر أن كلامهما بالفعل هو جزء من سياسة «دولة الإنكار»⁸⁴، التي تميّز تواصل الأغلبية تجاه الأقلية. إنها استراتيجية تستخدمها أجهزة السيطرة، ومضمونها أن ما يحصل للفلسطيني هو شيء آخر تعرفه هذه الأجهزة وفق أيديولوجيتها: هذا هو تعريف متعمد لممارسات أجهزة فظيعة لتصبح من طرفه عادية وشرعية وفي إطار توفير تبرير للإنكار، ومفاده «أن ما يحدث للفلسطيني العربي هو شيء آخر».

8 تحليل مجمل: العرب كـ «عدو داخلي»

إن تحليل تصوّرات ممثلي السلطة الحاكمة يعكس، أن مجال العنف والجريمة هو حالة واحدة من مجموع الحالات المرتبطة بالعرب التي يمكن استخدامها لدمغهم بالسلبات، فالتركيز على الرأي العام والإعلام وعلاقات مع شخصيات وقادة عرب في إطار مؤتمرات مشتركة، هي طرائق مناسبة ومن خلالها يتم تسويق الشعارات و«النوايا الطيبة» وفق تصوّرهم. لكن وكما يبدو فالأيديولوجيا هي الأصل والنوايا الطيبة المعلنة هي غير كافية

ومع بيئته الإنسانية والايكولوجية تضعف بل تنهار، ويبدأ الشعور أن المكان الذي يحيطه ليس مكانه الذي اعتاد عليه، وهنا يبدأ الشعور بالغرابة حول إنسانيته وحول وطنه الجغرافي والايكولوجي الآخذين بالنفاذ، وفي ظل السياسات الخانقة الأخرى في مجالات حياتية يومية وفي ظل القوانين التمييزية المقترحة، وهذا ما تصبو إليه حقيقة هذه الأغلبية.

إن تحليل تكنولوجيا ثقافة السيطرة على الحياة اليومية للفلسطينيين تعني حالة «التعرية والاستثناء»⁷⁷، والتي تستخدم نحو عسكرة الحيز العام والخاص، الزمان والمكان الفلسطينيين في الداخل وامتدادا لعسكرة الفلسطيني عبر الحدود «الوهمية» في الضفة الغربية وقطاع غزة. ان تكنولوجيا «الامن والارهاب» (الكامنة) والمغطاة بعقلية «المؤنسة» (الظاهرة، أي اظهار تعاملهم الاخلاقي والانساني مع الفلسطيني في ظل محنته وقضيته حول العنف والجريمة)، هي سياسات لا تقوم فقط على القمع والاستحواذ وهدم البيوت والاعتقالات فحسب، واما تسعى لإرغامهم على الازدحام والخضوع والابتزاز، حالة تعني الاستيلاء على المكان والزمان والانسان. هذه الحالة، التي نسميها بـ «عسكرة الحيز الفلسطيني في الداخل» تعني عقيدة عمل ممنهجة في عنصريتها ومنظومتها.

7.3 نتائج الصراع: احتجاجات هنا وهناك

ان الانشطة الجماهيرية الحقيقية التي تصب في جوهر التعامل مع قضية العنف والجريمة هي قليلة جدا. اضافة الى احتجاجات بعض أعضاء الكنيست حول «تقاعس الشرطة» وحول رفضهم الربط بين التعامل مع العنف والجريمة وبين مشاريع سياسية صهيونية (مثل الانخراط في الشرطة الجماهيرية والخدمة المدنية)، كانت ردود الفعل الاجتماعية عملية مختصرة جدا، ومنها تكوين اتحاد أهالي وتنظيم ايام احتجاجية وأيام ثورة على العنف ومنتجيه⁷⁸، وتطوير أفكار تهدف الى تقوية التواصل الاجتماعي والوصول الى المشاركين في العنف والتحدث معهم⁷⁹، وبناء خيم الاحتجاج أمام محطات الشرطة والمسيرات والمهرجانات الاحتجاجية التي تجول البلديات العربية⁸⁰، والندوات الاكاديمية

77 Agamben, G. (2006). *State of Exception*. Chicago: Chicago University Press.

78 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2011). الطبية تخرج عن صمتها لاستفحال جرائم القتل وتعلن الجمعة يوم الثورة على العنف. (2011/4/6).

79 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2012). ميدراما. بتاريخ 2012/1/13.

80 العرب نت (2011). أهالي عكا العرب يصرخون: كفي للعنف والجرائم نريد العيش بكرامة وأمان وسلام، (2011/1/8)؛ موقع ايلاف (2011). العرب في اسرائيل يعملون على حل ظاهرة العنف المتفشية في مجتمعهم، (2011/9/3) : العرب نت (2011). مهرجان ضد العنف بحت بعد مقتل عمر ومحمد وتد وهاني حندقلو، (2011/9/10)؛ موقع ام الفحم. (2011). الشيخ خالد حمدان يحذر أهرونيفتيتش من اغلاق مركز الشرطة بأم الفحم، 21/12/2011.

81 مركز الدراسات المعاصرة (2010). المنتدى الـ 11 حول العنف في الداخل الفلسطيني، (2010/12/15)؛ كل العرب نت (2010). آفة العنف نسفت النسيج الاجتماعي والتحذير من تسجيل مئات جرائم القتل عام 2010، (1/1/2010).

82 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2010). ميدراما. بتاريخ 2010/2/26.

83 موقع بانيت وصحيفة بانوراما (2010). ميدراما. بتاريخ 2011/10/11.

84 Cohen, S. (2001). *State of Denial: knowing about atrocities and suffering*. Cambridge: Polity.

ديمغرافيا». يوضح هذا الاقتباس مصادر تكنولوجيا السيطرة في سياق الزمان والمكان والانسان الفلسطيني.

9 الخلاصة

هناك قصة رواها عالم اجتماعي راديكالي أميركي الأصل «ساوول الينسكي»: ⁸⁹ «أحد الأشخاص الذي كان يجول على ضفة نهر لاحظ جسما يقذف باتجاه التيار المائي. صياد سمك كان يخرج الجسم من النهر ويحاول إنقاذه. بعد عدة دقائق حصل نفس الأمر وثالثة ورابعة. تعجب الصياد وأخذ بالجري طول الضفة. سأل الملاحظ هذا الصياد حول الذي يحصل ولماذا لا يحاول إنقاذ الجسم الذي تم قذفه مؤخرا، فأجابه الصياد: أنني ذاهب لرؤية من يقذف هؤلاء المساكين للمياه»!!

يقترح المقال الحالي توفير تحليل لقضية العنف والجريمة في أوساط المجتمع الفلسطيني في إسرائيل من منظور العلاقات والتفاعلات السياسية الحاصلة بين الأغلبية المهيمنة وبين الأقلية القومية وفي ظل الهجمة السياسية الموجهة خاصة منذ انتخابات 2009 ونتيجتها هيمنة اليمين على الرأي العام الإسرائيلي. يحاول المقال الحالي برهنة أن الأغلبية العبرية تحاول تعريف وتحديد العنف والجريمة من خلال عملية تصعيد وتضخيم وربط جرائم خرق النظام والعنف بالعربي فقط، ومن خلال الاستناد على إحصائيات التي تنشئها الشرطة والمتأثرة بأيدولوجيات ومصالح ضيقة وغريبة. بالتالي، يستنتج المقال أن هذه الأغلبية تبني العلاقة بين العربي والعنف قصداً، وكجزء من ثقافة السيطرة والحالة الكولونيالية، هادفة إلى تجريم وعسكرة الحياة اليومية للفلسطيني.

إن الحالة الكولونيالية تعني وجود ثقافة سيطرة شاملة في حين أن العنف والجريمة هي حالة واحدة من هذه الثقافة، وبالتالي فلتغيير الوضع لا بد للأغلبية من تغيير هذه الثقافة والتي تحدد علاقاتها السياسية مع الأقلية، وهذه المهمة مستحيلة في ظل مقترحات القوانين اليمينية التي تعني زيادة العنصرية والتمييز المنهجي ضد أصحاب الأرض الأصليين. أما بشأن المجتمع الفلسطيني فمن حقه المطالبة بتوفير الأمن الشخصي لكل مواطن ومن حقه المطالبة بتوفير شرطة من أدوارها المحافظة على النظام، ولكن من منطلق مصلحته وحاجاته. هذه المطالب هي ضرورية لكنها تبدو بعيدة المنال لأنها بطبيعة الحال تتناقض مع ما تسعى إليه الأغلبية الحاكمة. وبالتالي، وفي ظل الحلول الجذرية بعيدة المنال، تقترح المقالة أحداث تغييرات على مستوى الإدراك الجمعي:

لأحداث نتائج ايجابية. وما يبرهن أن نوايا الشرطة وممثلي الامن الداخلي خاصة هي «سيئة»، نحو سكان المدن والقرى العربية، هو قيام الشرطة وحرس الحدود بأنشطة استفزازية والتصرف بشكل غير انساني وغير مهني في تعاملها مع العربي. فبدلاً من بذل جهود موضوعية لمحاربة العنف يتوجهون لمجال مطاردة عمال فلسطينيين والتفتيش عنهم في كل زاوية في المدن العربية والاعتداء على سكانها. ⁸⁵ تعكس هذه الاستفزازات سلوك وواقع التواصل بين العرب وممثلي الأمن الداخلي، في حين أن أقوال قائد الشرطة العام حول العرب «أكثر من 60% منهم يريدون شرطة في مناطق سكانهم في اعقاب تفشي الجريمة» ⁸⁶ تعكس عقيدة هدفها الواضح وهي تصعيد حدّة السيطرة والقهر نحو «الأخر». ان الأصل هو مضمون الأفكار التي يحملها ممثلو الأغلبية تجاه الأقلية المرتبطة بمفاهيم الخطر والتهديد والمخاوف والهواجس. تركز هذه الافكار على أن العربي مرتبط بجريمته وعنفه مع جهات خارجية والتي تعتبر «معادية» للأغلبية، إن كان عبر الحدود أو في المناطق المحتلة، لإظهار أن عنف العربي هو أيدولوجي وسياسي، ويفضل ممثلو الاغلبية أيضا ربط عنف وجرائم العربي مع أسرته وحمولته، وكما يبدو لإظهار أن العربي هو عنيف حتى ضد أعلى ما يملك: زوجته أو أخته أو أسرته أو جاره. يتطرق مجال علم الإجرام، في هذا الصدد، لمفهومين: العدو الداخلي والعدو الخارجي ⁸⁷، فيعتقد ممثلو الأكثرية أن العرب هنا هم «العدو الداخلي»، والعرب، هناك عبر الحدود، هم «العدو الخارجي»، (كما اعتقدوا وبُعيد إقامة دولة إسرائيل أن العرب هنا هم طابور خامس من الناحية الأمنية والديمغرافية). هذه العقائد تؤكدتها أستاذة يهودية في كتابها الجديد حول «الفلسطينيون في كتب التعليم الإسرائيلية: أيدولوجيا ودعاية في التربية» ⁸⁸. تقول في كتابها: «الأبرتهايد الإسرائيلي ليس سلسلة قوانين عنصرية فحسب، وإنما طريقة تفكير بشأن العرب. يطلق عليهم العرب.. العرب مع الجمل بلباس علي بابا... يوصفون بأنهم منحطون ومنحرفون ومجرمون، أناس لا يدفعون الضرائب ولا يريدون التطور.. التمثيل الوحيد لهم هو لاجئون وفلاحون بدائيون وإرهابيون... التعامل مع فلسطينيي 48 يكون على أساس أنهم يشكلون مشكلة ديمغرافية من الممكن أن تتوسع لتصبح تهديداً

85 صحيفة بانوراما (2012). بعد المواجهة بين الاهالي ورجال الشرطة. (9/3/2012)، ص. 26.

86 <http://www.news1.co.il/Archive/001-D-29281600-.html> (2012/3/).

87 Hudson, B. (2007). Diversity, Crime and Criminal Justice. In: Maguire, M., Morgan, R. and Reiner, R. (eds.). *The Oxford Handbook of Criminology* (4 edition), Oxford: Oxford University Press. See also: Webster, C. (2007) *Understanding Race and Crime*. Maidenhead: Open University press.

88 Peled, N. (2011). *Palestine in Israeli School Books: Ideology and Propaganda in Education*. London & N.Y. : I. B. Tauris.

89 Alinsky, S. (1971). *Rules for Radicals: A Pragmatic Primer for Realistic Radicals*. N.Y: Random House.

(1) العمل على تجزئة مكونات جهاز وتكنولوجيا الضبط الصهيونية وربطها بحالة العنف والجريمة في أوساط الفلسطينيين،
(2) الوعي لنوايا وأفعال ونتائج ممثلي هذا الجهاز، (3) الوعي لأمر أن تبني فئات من الاقلية لعقائد الاغلبية نحو العلاقة بين الجريمة والعربي، يعني شرعنة أقوال وأفعال الأغلبية، (4) التعامل مع إحصائيات الشرطة والقضاء بحذر وشك شديدين (5) الوعي لحقيقة أن الحلول التي يطرحها ساسة الاغلبية (مثل طرح العلاقة بين مواجهة العنف والانخراط في الخدمة المدنية) هي ابتزاز سياسي، هدفها الحصول على المزيد من التنازلات المجانية.

مراجعة كتاب

اوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع

ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، الكويت: عالم الفكر، 2011. الجزء الأول، والثاني. ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام. (الجزء الأول: 280 صفحة. الجزء الثاني: 260 صفحة)

د. مهند مصطفى

باحث في مركز دراسات، ومحاضر في كلية الدراسات الأكاديمية أور يهودا

الدولة العربية فحسب، بل أيضا أقليات المهاجرين وهي أقليات مستحدثة في الجسم العربي وتحتاج إلى تعامل سياسي جديد. للوهلة الأولى يبدو أننا نتحدث عن منظومة واحدة للتعددية الثقافية، أو تأويل وتطبيق واحد لهذه المنظومة، إلا أنه في الواقع هنالك تنظير لمنظومات مختلفة للتعددية الثقافية، وتأويل متعدد لها حسب المرجعية السياسية والفكرية لصاحب التأويل، هنالك تأويل من طرف الدولة القومية، أو من طرف الأقلية، وأي نمط من الأقليات؟ فهنالك تأويلات كثيرة للتعددية الثقافية حسب نمط الأقليات، أقلية أصلية أو أقلية مهاجرة.

ويل كيمليكا، هو أحد أهم المنظرين والفلاسفة الذين ساهموا في إثراء النقاش والتنظير حول التعددية الثقافية، وكتابه الحالي "اوديسا التعددية الثقافية" يعتبر كتابا تنويريا، إن صح التعبير، لمشروعه الفلسفي حول التعددية الثقافية، طبعاً لم يقصد كيمليكا أن يكون كتابه كذلك، ولكن من يقرأ إنتاجه الأكاديمي والعلمي حول الموضوع يجد أن هذا الكتاب هو نتاج وخلاصة هذا المشروع، وترجمة هذا الكتاب للغة العربية هي خطوة ايجابية في استحضار هذه المنظومة الفكرية على الواقع العربي، رغم أن هذا الكتاب ليس أهم ما كتبه كيمليكا، فأعتقد أن أهم كتاب كتبه كيمليكا حول الموضوع هو كتابه "Multicultural Citizenship"، في بداية التسعينيات.

أن استخدام مصطلح "اوديسا"، يحمل بذاته دلالة رمزية كبيرة، الاوديسا هي الملحمة الثانية للشاعر اليوناني هوميروس، وهي

التعددية الثقافية (Multiculturalism) هي منظومة فكرية ونظرية للتعامل مع المجتمعات غير المتجانسة، منظومة فكرية تنبئها دول وتيارات سياسية-فكرية للتعامل مع واقع وجود أقليات لغوية، قومية، عرقية ودينية في مجتمع الأغلبية. ومنظومة أكاديمية يستعملها علماء الاجتماع والسياسة والفلسفة السياسية في تحليل علاقات الأغلبية المسيطرة والدولة القومية مع الأقليات والجماعات المهمشة.

ظلّ موضوع الأقليات في العالم العربي موضوعاً هامشياً في الخطاب السياسي العربي، وتمّ التعامل معه من خلال المنظار الاستعماري، أو الخوف من الوقوع في الشرك الاستشراقي، وكأنّ الحديث عن موضوع الأقليات في العالم العربي هي جزء من منظومة استعمارية لتفتيت عضد الدولة العربية القطرية، أو جزء من خطاب استشراقي يفضّل التعامل مع المجتمعات العربية من خلال المنظومة الانتروبولوجية وليس السوسولوجية. إلا أن هذا الإهمال لموضوع الأقليات من خلال العزوف عن التعاطي معها فكراً ونظرياً وسياسياً، ساهم في عدم اكتمال مشروع الدولة الوطنية والمواطنة العربية الحديثة. وأعتقد أن ترجمة الكتاب هو مساهمة فكرية هامة من قبل "عالم المعرفة" في إحياء موضوع الأقليات في العالم العربي، ليس من أجل تعميق عدم الاستقرار السياسي، بل على العكس من أجل ترسيخ الاستقرار ومفهوم المواطنة والمساواة بين المواطنين في الدولة العربية الحديثة. ولا أقصد فقط الأقليات اللغوية، العرقية، القومية في

تصف الرحلة الصعبة، التي استمرت عشر سنوات، للقائد اليوناني اوديسيوس خلال رجوعه من طروادة إلى اليونان، ويمرّ بطريقه بالكثير من الصعاب والأهوال والمخاطر إلا أن يستقر به الحال أخيرا في بلاده. إن استعمال كيمليكا للاوديسا لوصف مسيرة التعددية الثقافية يحمل هذه الدلالة، من حيث صيرورة المصطلح والمنظومة والمراحل التي مرّت بها والصعاب التي تواجهها، حتى أصبحت منظومة هامة في الفكر والممارسة السياسية.

لا يخفى على من يقرأ أدبيات كيمليكا وآخرها هذا الكتاب أن كيمليكا ينظر إلى التعددية الثقافية الليبرالية، كمحاولة نظيرية للدمج بين الحقوق الجماعية والحقوق الفردية، الدمج بين الفردانية والجمعية، بين الدولة الليبرالية والدولة الجهورية. هل حقا يمكن الحديث عن تعددية ثقافية ليبرالية، اعتقد أن هذا هو التحدي الأساسي الذي يواجه كيمليكا في إنتاجه المعرفي، كما انه التحدي الفكري الأساسي للذين ينظرون للتعددية الثقافية في التعاطي مع هذه المنظومة. ما يحاول كيمليكا أن يدعيه هو أن التعددية الثقافية لا يمكن أن تضمن حقوق الأفراد إلا إذا انتظمت تحت كنف المنظومة الليبرالية. لان التعددية الثقافية في غياب السقف الليبرالي قد تضطهد الأفراد. وقد تخرج المجموعة على الفرد كشخص وككيان باسم الحفاظ على الخصوصية الثقافية، وهو ما يخشاه دعاة التعددية الثقافية الليبرالية.

صدر الكتاب باللغة الانجليزية في العام 2007، وتمت ترجمته في العام 2011، في هذا العام بالذات صرّح أكثر من زعيم أوروبي عن فشل سياسة التعددية الثقافية، دافيد كاميرون رئيس وزراء بريطانيا قال "سياسة التعددية الثقافية فشلت، ولم تقرب الشباب المسلم من مواقف ليبرالية". قبل كاميرون أبدى كل من ساركوزي الرئيس الفرنسي السابق وميركل المستشارة الألمانية تحفظهم من التعددية الثقافية، لا بل أن كاميرون ذهب بعيدا وطالب بتطبيق توجه ليبرالي متشدد. تبنت بريطانيا سياسات تعددية ثقافية في سنوات الستينيات، إلا أنها لم تنجح، كما يقول كاميرون، في تربية أبناء المجموعات على القيم الديمقراطية والليبرالية ودمجهم بالشكل الصحيح وبناء هوية واحدة تحترم حقوق الإنسان. إذا كانت التعددية الثقافية كما يقول كاميرون تهدف إلى تحقيق كل ذلك، فإنها إذن كانت أداة سيطرة على الأقليات وليست أداة للحفاظ على الهوية الثقافية، وعلى الرغم من أن نتائجها كانت معاكسة كما يحذر كاميرون من ذلك. كيف أرادت الدولة البريطانية إنتاج هوية واحدة (ليبرالية بطبيعة الحال) في ظل تطبيق التعددية الثقافية؟ تنطلق التعددية الثقافية من الاختلاف بين الهويات المختلفة للمجموعات الثقافية وأفرادها. وإذا استحضرنّا إنتاج كيمليكا، فانه يعتقد انه يجب إنتاج هوية

مدنية واحدة تعتمد على القيم الديمقراطية، وذلك من خلال مناهج التعليم للمواطنة، وليس بناء هوية ليبرالية أحادية. على كل حال، يعترف كيمليكا بعدم امتلاكه لنظرية متكاملة حول التعددية الثقافية الليبرالية، يقول:

"ولسوء الحظ، أنا لا اعتقد أننا نملك بالفعل نظرية يمكن العمل بها للتسلسل المناسب للتعددية الثقافية الليبرالية، والواقع أنني لا اعتقد أنه لدينا الأساس العملي المطلوب لبناء مثل تلك النظرية، ونحن ببساطة لا نعرف أية الشروط المسبقة نحتاج إليها لتمكين العملية الناجحة ذات الجوانب المختلفة من التعددية الثقافية الليبرالية من أجل أنواع مختلفة من جماعات الأقلية" (ج2، ص:169).

إن أهم تصريح قاله كاميرون كان "أن بريطانيا تحتاج إلى هوية قومية قوية"، مقولة حاولت التعددية الثقافية أن تتحداها. من خلال الادعاء أن الدولة القومية التي أرادت إقصاء (في الكتاب يستعمل المترجم كلمة استبعاد) أو صهر (المترجم يستعمل كلمة استيعاب) الأقليات قد ساهمت في غياب استقرارها السياسي والاجتماعي.

يقسّم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، يعالج الباب الأول إعادة تدويل علاقة الدولة بالأقليات، وتشمل المدخل، أما الفصل الثاني فيعالج السياق الدولي المتغير: من حقوق الإنسان الشاملة فيما بعد الحرب إلى حقوق الأقليات بعد الحرب الباردة. أما الباب الثاني وهو باعتقادي أهم باب في الكتاب فيعالج مفهوم التعددية الثقافية الليبرالية، ويبدأ بالفصل الثالث بنقاش أشكال التعددية الثقافية الليبرالية، أما الفصل الرابع فيعالج أصول التعددية الثقافية الليبرالية والمصادر والشروط المسبقة، والفصل الخامس والأخير في هذا الباب، فيقوم على تقييم التعددية الثقافية الليبرالية من الناحية العملية. في الجزء الثاني من الكتاب هنالك بابٌ واحدٌ وهو بعنوان "مفارقات في الانتشار العالمي للتعددية الثقافية الليبرالية"، حيث يتعرض الفصل السادس إلى التجربة الأوروبية، ويتطرق الفصل السابع إلى التحدي العالمي، ويستعرض الفصل الثامن الخلاصة والطريق إلى الأمام، وفيه يقرّ كيمليكا بغياب نظرية حول مفهوم التعددية الثقافية الليبرالية.

يفرق كيمليكا بين خطاب حقوق الإنسان وخطاب حقوق الأقليات، ويعتقد أن خطاب حقوق الإنسان الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية كان يهدف بالأساس إلى تحييد خطاب حقوق الأقليات الذي كان مهيمنا قبل الحرب العالمية الثانية، ويعتقد انه كان هنالك مصلحة لتغيب خطاب حقوق الأقليات لأنه ساهم في غياب الاستقرار في الدول القومية، وأدى مثلا إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى. عاد خطاب حقوق الأقليات

الأوروبية على تحسين العلاقات بين الدولة والأقليات في بلاد ما بعد الشيوعية في ثلاثة مسارات، أولا: تعميم أفضل الممارسات، وعلى رأسها إعطاء حكم ذاتي إقليمي للأقليات وبالذات أقليات الوطن (ج2، ص:24)، ثانيا: تشكيل الحد الأدنى من المعايير، وذلك من خلال وضع معايير ومقاييس قانونية واضحة قانونية وشبه قانونية، والتي من المتوقع أن تلتزم بها دول ما بعد الشيوعية وتتم مراقبة تنفيذ هذه المعايير العديد من الهيئات الدولية (ج2، ص: 39). ثالثا: التدخل في حالات معينة. وينطلق مبدأ التدخل من خلال محاولة لتدويل قضايا الأقليات، ويشير كيميكا إلى عمليتين متوازيتين لتدويل علاقات الدولة مع الأقلية، الأولى مراقبة دول ما بعد الشيوعية من حيث إذعانها لمعايير حقوق الأقلية، والثانية مراقبة دول ما بعد الشيوعية من حيث تهديداتها المحتملة للاستقرار الإقليمي (ج2، ص: 82).

إن نقدي الأساسي لإنتاج كيميكا في اوديسيته يتعلق في تفرقه بين ثلاثة أنماط من الأقليات، الأقليات الأصلية أو الأصلانية، الأقليات التي يسميها الأقليات القومية الثانوية، والأقليات المهاجرة. يحصر الكاتب مفهوم الأقلية الأصلية بأقليات على نمط الهنود والاندونيين في كندا، أو السكان الأصليين في استراليا والهنود في أمريكا. أما الأقليات القومية الثانوية فهي "مجموعة إقليمية متميزة تتصور نفسها أمة داخل دولة أكبر، وتتحرك خلف الأحزاب السياسية القومية لكي تحقق الاعتراف بكيانها كأمة، إما في شكل دولة مستقلة وإما من خلال حكم ذاتي إقليمي داخل الدولة الكبرى" (ج1، ص: 90). أما الجماعات المهاجرة والتي اتخذت الدولة نحوهم في البداية مناهج الاستيعاب على أمل أن يندمجوا في المجتمع القائم في أنماط حياتهم، إلا أنها تحولت إلى مناهج أقرب إلى التعددية الثقافية منه إلى التكامل الاستيعابي (ج1، ص: 94).

نقدي الأساسي لهذه المنظومة المعرفية من التصنيف يرتبط أيضا من موقعي كابتن للأقلية الفلسطينية التي بقيت في وطنها داخل الخط الأخضر، تعيش الأقلية الفلسطينية داخل الدولة اليهودية التي تمارس كل سياسات الإقصاء التي ذكرها كيميكا في صفحات كتابه، لا بل إذا أخذنا سلم مطالب الأقلية التي وضعها كيميكا من رقم 1 والذي يمثل أعلى درجات المطالب وهو الانفصال، إلى رقم 9 وتمثل قبول الأغلبية بوضع لافتات الشوارع بلغة الأقلية (ج2، ص:36)، وبين درجات هذه المطالب، تترنح الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر بين المطالب الثامن والتاسع. كما ذكرت فان نقدي الأساسي يتمثل أولا في غياب ذكر للأقلية الفلسطينية بكل صفحات الكتاب، ذكر كيميكا في صفحاته غالبية الأقليات في العالم على اختلافها الأصلية، القومية والمهاجرة،

من جديد في الثمانينيات، والسبب الأساس هو انهيار الاتحاد السوفييتي والخوف من عودة عدم الاستقرار في حالة عدم إعطاء حقوق جماعية للأقليات التي عاشت تحت كنف الاتحاد السوفييتي. ولكن، هذه المرة، ظهر بقوة خطاب حقوق الأقليات الأصلية، حيث أدرجت حقوق السكان الأصليين في موثيق وبنود العشرات من المنظمات الدولية، الإقليمية والقطرية، وهذا كدلالة على التفرقة بين حقوق الأقليات عموما، وبين حقوق الأقليات الأصلية.

قبل نشوء التعددية الثقافية كانت سياسات الدولة القومية تهدف إلى بناء الهوية القومية والثقافية لمجموعة الأغلبية وإقصاء ثقافة الأقلية وتهميشها سياسيا واقتصاديا. وتشمل هذه السياسات (ج1، ص:84-83):

أولا: تبني قوانين اللغة الرسمية والتي تعترف بلغة المجموعة المسيطرة على أنها اللغة القومية الرسمية الوحيدة، وبذلك فقط هي اللغة التي تستعمل في الحيز العام.

ثانيا: بناء نظام قومي للتعليم الإلزامي تقدم الرواية التاريخية والقومية فيه للمجموعة المسيطرة.

ثالثا: مركزية القوة السياسية، واستبعاد أشكال السيادة والحكم الذاتي التي تمتعت بها جماعات الأقليات تاريخيا.

رابعا: نشر لغة المجموعة المسيطرة وثقافتها من خلال المؤسسات الثقافية القومية، بما في ذلك وسائل الإعلام القومية والمتاحف العامة.

خامسا: تبني رموز الدولة والاحتفال بتاريخ الجماعة المسيطرة.

سادسا: إنشاء نظام قانوني وقضائي موحد، يعمل من خلال لغة المجموعة المسيطرة وتراثها القانوني.

سابعا: تبني سياسات استيطان لصالح الجماعة القومية المسيطرة. ثامنا: تبني سياسات الهجرة التي تتطلب معرفة باللغة والتاريخ القومي كشرط للحصول على المواطنة.

تاسعا: الاستيلاء على الحيز العام الذي كان يملكه السكان الأصليون.

جاءت التعددية الثقافية وخطاب حقوق الأقليات لإعطاء الحقوق للأقليات وخصوصا الأصلية منها التي هزمتها الدولة القومية الحديثة التي تماهت مع المجموعة المسيطرة. وكما يشير كيميكا فان خطاب حقوق الأقليات أعيد إحيائه في الثمانينيات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تحديدا وبرز المسألة العرقية والقومية من جديد للشعوب التي عاشت تحت سيطرة الإمبراطورية السوفييتية. وقد أصبح هنالك اهتمام أوروبي خاص في موضوع حقوق الأقليات بسبب التأثيرات الممكنة لهذه المسألة في شرق أوروبا وروسيا على الدول الغربية، وقد عملت المنظمات



ولم يتم التطرق إلى واحدة من أهم الحالات الدراسية المميزة وهي الأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية، وهذا أمر لا أجد له أي تفسير معرّفي على الأقل. وأتمنى أن لا يكون سياسياً. أما نقدي الآخر وهو الأكثر أهمية، فيتعلق بحصر مفهوم الأقلية الأصلية بنمط السكان الأصليين مثل الهنود الذي رضخوا للمستعمر وتخلّوا عن حقوقهم القومية وفي مركزها حقّ تقرير المصير، واكتفوا بالعيش في محميات طبيعية. اعتقد أن الأقلية الأصلية لها الحق في الحصول على حقوق قومية أيضاً وعدم حصر هذا المطلب للأقليات القومية، التي يفصلها كيمليكا عن الأقليات الأصلية، اعتقد انه يمكن أن تكون الأقلية الأصلية، أقلية قومية إذا أردنا استعمال منظومة كيمليكا التصنيفية. الأقلية الفلسطينية داخل الخط الأخضر تتعامل مع ذاتها الجماعية كأقلية أصلية وفي نفس الوقت كأقلية قومية، لها مطالبها في الحقوق الثقافية، والحقوق القومية الجماعية هي مطالب تتكامل مع بعضها البعض، ولا تنفصل لأنه لا يمكن الفصل بينهما.

القضية الأخرى، هي حصر حقوق الأقلية القومية في حكم ذاتي إقليمي، والتشديد هنا على إقليمي، بمعنى أن كيمليكا يربط بين تركّز الأقلية القومية في إقليم معين وبين قدرتها (إلى جانب حقها) على المطالبة بحكم ذاتي. ولكن ماذا مع الأقليات القومية التي لا تتركز في إقليم واحد له تواصل جغرافي، بل أنها مبعثرة في أقاليم متعددة بسبب تبني الدولة القومية لسياسات الاستيطان لصالح المجموعة المسيطرة، كما ذكر الكاتب سابقاً كأحد أهم مميزات الدولة القومية. اعتقد أن الأقليات القومية المبعثرة جغرافياً ولكن المتحددة في وعيها القومي تستحق أيضاً الحصول على حكم ذاتي مؤسّساتي وغير إقليمي. أو حكم ذاتي مؤسّساتي وأقاليمي (جمع إقليم)، وليس بالضرورة أن تتركز الأقلية في منطقة واحدة، حيث انه في هذه الحالة تغلب عليها نزعة الانفصال وليس الحكم الذاتي، بمعنى حق تقرير المصير خارج الدولة وليس داخل القومية، وإذا كانت الأقلية مركزة في إقليم واحد محاذاً للدولة الأم فتغلب عليها النزعة الانضمامية (Irredentist) إلى دولة الأم القومية أكثر من نزعة الحكم الذاتي.

في المجمل فإن كتاب ويل كيمليكا حول اوديسا التعددية الثقافية هو عمل هام وجاد في فهم سياسات التعددية الثقافية، وهو جهد كبير يحتاجه أصحاب القرار قبل الباحثين والأكاديميين للتعاطي مع صعود خطاب الحقوق الجماعية وخطاب حقوق الأقليات.

ذکری

غمس أصابعه في الحبر وقال: "هذا كله لكم"

لذكرى الباحث والناقد الدكتور حبيب بولس (1948-2012)

د. يوسف جبارين

هذه الخطورة علينا- إذا أردنا التطور- أن نتجند جميعا وبسرعة لتطويقها ومحاصرتها قبل تفاقمها". لم يكتب د. بولس ذلك وعظاً ولا تنظيراً بل تفكيكاً ونقداً وتحليلاً لما آل إليه حال الكتاب والكتابة والكتاب. مقالة مضيئة تكشف المستور من الظاهرة وتردها إلى أصولها. هكذا كان: يسمي الأشياء بأسمائها مهما يكن، يربط بين المحلي والإقليمي، بين الشخصي والعام، بين الحاضر والتاريخ. ناقدًا ثاقب العينين، حادّ التشخيص، يرى الطواهر في حركتها ويتابع سيرورتها حتى يأتيها بالإجابات، غير المتوقعة أحياناً، على أسئلة وفرضيات اعتبرناها في حكم المنتهية. لا يكتفي بطرح السؤال وبالتشخيص بل يجتهد في طرح الحلول مستنداً إلى حدسه وخبرته وتأمله. وخير ما اختتم به، هو كلمات راحلنا قبل عام واحد فقط.. وما أشبه اليوم بالبارحة:

"إذا تكاتفنا جميعاً، أدباء وأهلاً، ومؤسسات، ولجانا، ودور نشر، نستطيع أن نشكل وسيلة ضغط لإحداث التغيير الجوهرى المطلوب، عندئذ نستطيع أن نرى إلى مستقبل أجمل، إلى مستقبل تكون عادة القراءة فيه متأصلة أساسية. عندها فقط نستطيع أن نقول: نحن شعب يسير بخطى ثابتة نحو الأفضل وننتظر إذ أننا نملك جيلاً قارئاً محباً للعلم، باحثاً، يسعى إلى رفع مستواه بما يكتنزه من معرفة وفكر من خلال قراءته المتواصلة؛

"هل هي أمنية صعبة المنال؟ لا اعتقد، بل إن ما اعتقده هو إننا شعب قادر على ذلك، لا بل على أكثر من ذلك".

من الأهمية بمكان أن يحظى المبدعون والمثقفون منا بالتفاتة أو عناق. فهم الذين يضيئون العتمة ويحفظون الروح من العطب ويفتحون لنا الآفاق. ود. حبيب بولس واحد من طليعة هؤلاء. كان لي شرف التعرف إلى الراحل بشكل مباشر في تقاطعات ثقافية واجتماعية عدة، آخرها في مساحة الكتابة والإبداع حين طلبنا إليه تزويدنا بمقالة له يحتضنها كتاب دراسات عام ٢٠١١. وقد فعل، مشكوراً مرتين: في المرة الأولى، على تلبية الطلب بدمائه المعهودة، وفي الثانية على مضمون مادته التي أعتبرها تحريضاً على القراءة وحثاً على معايشة خير جليس في هذا الزمان. مقالة كانت من نصيبنا، تشكل ربما نموذجاً لطريقة د. بولس في تناول مواضيعه. سهلة في أسلوبها ممتعة فيما تطرح وتُسائل وت نقد وتكسر وتبني. وهي سمة من سمات د. حبيب بولس الذي لا ينفك يكتب ويُنتج نصوصاً نقدية نحن في أمس الحاجة إلى مثلها. فهو من النخبة التي أمسكت بالقلم ولما تركه يهدأ ولم يتركنا على راحة بالنا.

غمس أصابعه في الحبر وقال لنا "هذا كله لكم"! كتب بمسؤولية وأنتج مسكوناً بتحد دائم أن يأتي بالجديد والمدهش. فكانت نصوصه مُشرقة في صفحات جرائدنا ومواقعنا. وكانت مداخلاته تحديات فكرية خالصة.

في مقالته تلك، تساءل "هل هناك فعلاً أزمة قراءة محلية؟ الإجابة عن ذلك: نعم، رغم ما فيها من حرقه". ويضيف: "ونحن إذا نظرنا بجديّة إلى هذه الأزمة نجد كم هي خطيرة تهدد حياتنا الثقافية والحضارية ومستقبلنا العلمي والفكري. ولكونها يمثل

نشاطات ومشاركات

نشاطات ومشاركات 2012/2011

كوفنتري البريطانية والجامعة الأمريكية في جنين، محاضرة تحت عنوان "الإسلاميون ومرحلة ما بعد الثورات العربية".

كانون الثاني 2012 - ندوة احتفاءً بصدور كتاب دراسات 2011 شارك العشرات من الأكاديميين والمثقفين والمهتمين في الندوة التي عُقدت في صالة العرض للفنون في مدينة أم الفحم، احتفاءً بصدور "كتاب دراسات" الرابع.

وأكد د. يوسف جبارين في كلمته "ضرورة أن يأخذ المثقف والأكاديمي العربي الفلسطيني دوره في خدمة مجتمعه وقضاياها من خلال دراساته وأبحاثه"، ونوّه إلى "أن كتاب دراسات والذي صدرت منه حتى الآن أربعة أعداد هو إحدى الدوريات البحثية القليلة والرائدة التي تصدر في المجتمع العربي وباللغة العربية".

مداخلة عن تحولات الفكر الإسلامي

شارك د. مهند مصطفى في المؤتمر الدولي الذي عقد في جامعة حيفا حول الثورات العربية والتحول الديمقراطي، بمداخلة حول تحولات الفكر السياسي الإسلامي وعلاقتها بالثورات العربية.

شباط 2012 - طاولة مستديرة لوضع تصوّر للتعليم العالي شارك العشرات من المحاضرين والناشطين في الطاولة المستديرة لمناقشة التصرّو المستقبلي للتعليم العالي في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، والتي عقدت في مكاتب اللجنة القطرية بمدينة الناصرة، بمبادرة مركز "حراك" وبالتعاون مع لجنة متابعة

كانون الأول 2011 - مؤتمر التعليم العالي

عُقد المؤتمر برعاية اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية وبدعوة من لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ودراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات ومركز حراك لدعم التعليم العالي في المجتمع العربي، ودعا إلى وضع رؤى وخطط استراتيجية لقضايا التعليم العالي في المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد، وإلى عودة الحوار في الحركة الطلابية.

تصور مستقبلي للغة العربية

عُقدت طاولة مستديرة لمناقشة ديباجة ومسودة التصور المستقبلي للغة العربية في البلاد، بالتعاون مع لجنة متابعة قضايا التعليم العربي والمجلس التربوي العربي. وأجمع المشاركون على ضرورة إعلاء شأن اللغة العربية في شتى المناحي العلمية واليومية، لا سيما في جهاز التربية والتعليم العربي والسلطات المحلية العربية.

محاضرة في مؤتمر حقوقي

شارك د. يوسف جبارين في مؤتمر الجمعية الإسرائيلية للحقوق والمجتمع الذي عقد في جامعة بار إيلان، محاضرة تحت عنوان "إعادة تعريف حقوق الأقلية: نظرة راهنة على وثائق التصرّو".

محاضرة عن الإسلاميين والثورات

شارك د. مهند مصطفى في المؤتمر الدولي الذي نظّمته جامعة



كثيراً من صورة الوضع للمخططات الهيكلية العالقة في القرى والمدن العربية، وذلك بسبب العوائق البنيوية. وكذلك الأمر بالنسبة للخطة الحكومية لتسريع البناء.

ندوة عن يوم الأرض في أم الفحم

شارك د. يوسف جبارين و د. مهند مصطفى في ندوة بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين ليوم الأرض الخالد في الثانوية الشاملة في أم الفحم.

محاضرة في مؤتمر "مدار"

شارك د. مهند مصطفى في مؤتمر مركز "مدار" للدراسات الإسرائيلية في رام محاضرة حول المفاوضات الإسرائيلية-الفلسطينية.

نيسان ٢٠١٠ - سمينار تربوي دولي

عقد السمينار بمبادرة مشتركة مع المجلس الثقافي البريطاني تحت عنوان "التربية للمواطنة والتربية الدينية وتأهيل المعلمين: عبر من المملكة المتحدة للتعليم العربي في إسرائيل". ودعا المؤتمرون إلى إجراء إصلاح جذري في مضامين وطرق تدريس الدين في التعليم العربي، خصوصاً التربية الإسلامية، لافتين إلى إشكاليات التربية للمواطنة ضمن الخطاب الحقوقي الإسرائيلي وفي السياق التعليم العربي.

محاضرة بمناسبة الذكرى الـ 64 للنكبة الفلسطينية

نظم مركز "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات، ولجنة "أقرأ" المحلية، بالتعاون مع قسم الثقافة في بلدية أم الفحم، ومحاضرة بمناسبة الذكرى الـ 64 للنكبة الفلسطينية قدّمها المؤرخ البروفيسور مصطفى كبها وتم تكريم البروفيسور كبها.

محاضرة في جامعة الاستقلال في أريحا

شارك د. مهند مصطفى في المؤتمر الذي نظّمته جامعة الاستقلال الفلسطينية في أريحا حول "الربيع العربي"، بمحاضرة تحت عنوان عنوان "الرؤية الإسرائيلية للتحويلات في العالم العربي بين الاستمرارية والثبات".



قضايا التعليم العربي ومركز "دراسات".

وأشار رئيس بلدية الناصرة ورئيس اللجنة القطرية المهندس رامز جرابسي، إلى الحاجة لمخططات بعيدة الأمد على المستويين الرؤيوي والمطلبي إلى جانب مواصلة متابعة القضايا الجارية. وأشاد عضو الكنيست مسعود غنايم بنهج الطاولة المستديرة وتحدث عن طبيعة الدور المطلوب من الفرد، الطالب والخريج، في خدمة قضايا المجتمع، لا سيما في ظل خصوصية وضع الأقلية العربية في البلاد.

محاضرة في مؤتمر دولي في جامعة كلكتا في الهند

شارك د. يوسف جبارين في مؤتمر دولي نظّمته جامعة كلكتا ومعهد ازاد للابحاث في الهند حول "الربيع العربي"، بمحاضرة تحت عنوان "هل الربيع العربي قوة دافعة للتحوّل الإقليمي؟".

أمسية تكريمية للدكتور مهند مصطفى

نظم مركز "دراسات" وجمعية "أقرأ" لدعم التعليم في المجتمع العربي أمسية ثقافية- سياسية بمدينة أم الفحم، على شرف رسالة الدكتوراه للدكتور مهند مصطفى محاضرة حول "المعارضة الإسلامية والتحول الديمقراطي في الأنظمة السلطوية العربية: بحث مقارنة بين مصر وتونس". وقد حضر الأمسية العشرات من الأهالي وشخصيات سياسية وأكاديمية واجتماعية من المدينة.

آذار 2012 - دراسة حقوقية حول البناء غير المرخص

بيّنت الدراسة التي أعدها المحامي قيس يوسف ناصر، أنّ ضائقة السكن وظاهرة البناء غير المرخص في القرى والمدن العربية في البلاد تعود إلى عوائق مؤسساتية، سواء أكانت عوائق حكومية، كانهدام وسوء التخطيط في عشرات البلدات العربية، أو عوائق تخطيطية، كمنع المصادقة على المخططات الهيكلية اللازمة لتوفير أراض للبناء في البلدات العربية، أو عوائق بيروقراطية-قانونية، أي انعدام شبكة البنى التحتية وتجاهل مبنى الملكيات الخاصة في القرى والمدن العربية.

ورأت الدراسة أن توصيات لجنة طرخنبرغ الحكومية لا تغيّر



محاضرة عن الحقوق الأصلانية

شارك د. يوسف جبارين في مؤتمر الجمعية للأبحاث الدولية الإسرائيلية الذي عقد هذا العام في جامعة حيفا، محاضرة تحت عنوان "عن الحقوق الأصلانية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل: بين الواقع والمعايير الدولية".

مداخلتان في مؤتمر حول المساواة في العمل

قدّم د. يوسف جبارين ود. ايمن اغبارية مداخلتين ضمن مؤتمر جمعية "سيكوي" حول المساواة في العمل حول الحق في التعليم والتعليم العالي.

مداخلة حول الانتخابات المصرية

شارك د. مهند مصطفى في الحلقة الدراسية التي نظمتها كلية نتانيا الأكاديمية حول الانتخابات المصرية بعد الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة، ومداخلة حول الانتخابات والتحول الديمقراطي في مصر.

أمسية دراسية ثقافية في المركز الجماهيري قي قلنسوة

عقدت الأمسية بمبادرة لجنة أولياء الأمور في قلنسوة حول مكانة اللغة العربية في جهاز التعليم، شارك فيها د. يوسف جبارين ود. عبد الرحمن مرعي، وحضرها العشرات من المعلمين والمعلمات وأولياء الأمر والأهالي.

تموز 2012 - محاضرة في الأكاديمية الأوروبية للأبحاث

خصّصت الأكاديمية الأوروبية للأبحاث ("يوراك") محاضرتها السنوية لمناقشة قضايا الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وذلك ضمن المؤتمر الدولي السنوي الذي تعقده حول حقوق الأقليات. حيث قدم المحاضرة المركزية في المؤتمر د. يوسف جبارين، المحاضر الحقوقي ورئيس "دراسات" - المركز العربي للحقوق والسياسات.

وطرح د. جبارين الحمایات القانونية المطلوب ضمانها للأقلية

أيار 2012 - جلسة بحثية حول أقسام المعارف في البلدات العربية

عُقدت الجلسة ضمن مؤتمر البحث السنوي الثاني في أكاديمية "القاسمي" حول قضايا تأهيل المعلمين بمشاركة مجموعة من المؤسسات الأكاديمية والبحثية.

وجاءت الجلسة ضمن مشروع دراسات الهادف للمساهمة بدعم عمل أقسام المعارف في عشر بلدات عربية وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبي. وتحدث في الجلسة كل من الدكتور أيمن كامل اغبارية، المستشار الأكاديمي للمشروع، والدكتور مهند مصطفى، مدير المشروع، والسيدة سامية بصول مديرة قسم المعارف في الناصرة، ود. محمود زهدي مدير جناح المعارف في بلدية أم الفحم.

أمسية حقوقية في الطيبة

شارك أ.د. محمد أمارة ود. يوسف جبارين في أمسية حقوقية-ثقافية نظمتها لجنة نقابة المحامين لواء المثلث تحت عنوان "اللغة والهوية كحقوق جماعية - حالة الأقلية العربية في البلاد".

محاضرة في الجامعة الأمريكية في جنين

استضافت الجامعة الأمريكية في جنين د. مهند مصطفى في محاضرة سياسية حول التحولات السياسية في العالم العربي بعد عام ونصف على "الربيع العربي".

حزيران 2012 - حلقة دراسية حول امتحان البسيخومتري

نُظمت الحلقة بالتعاون مع عيادة القضاء والسياسات التربوية في كلية الحقوق وعيادة القيادة والسياسات التربوية في كلية القيادة والسياسات التربوية في جامعة حيفا، تحت عنوان "امتحان البسيخومتري: أداة تصنيف أم إقصاء". شارك في الحلقة الدراسية لفييف من طلاب عيادتي حقوق الإنسان والقادة التربوية بالإضافة إلى محاضرين جامعيين ومندوبي مؤسسات المجتمع المدني بالإضافة إلى وفد عن المركز القطري للامتحانات والتقييم الذي يشرف على امتحان البسيخومتري.



الفحم ضمن احتفال تكريم الطلاب الحاصلين على علامات عالية في امتحان البسيخومتري نظمه صندوق التعليم العالي - أم الفحم.

حلقة دراسية في أم الفحم

شارك مدراء أقسام المعارف والباحثون والباحثات في مشروع دراسات حول الحكم المحلي العربي في حلقة دراسية بمدينة أم الفحم باستضافة جناح المعارف الذي يديره الدكتور محمود زهدي. تضمن اللقاء استعراضاً وشرحاً عن عمل ورؤية جناح التعليم في البلدية الحائز على جائزة التربية والتعليم في إسرائيل، ونقاش موضوع البحث الذي سيكون في أم الفحم وهو العلاقة مع لجان أولياء الأمور.

تشرين الثاني 2012 - مؤتمر أكاديمي حول اللغة العربية

نظم المؤتمر بالتعاون مع معهد "فان لير" تحت عنوان "العربية: لغة في عين العاصفة". ناقش المؤتمر مكانة اللغة العربية في الحيز الإسرائيلي في ظل الصراعات المستمرة في المنطقة، بوصفها أحد العناصر الرئيسة لتشكيل الثقافة والهوية. وتوقف المؤتمر عند انعكاس الواقع السياسي والاجتماعي في اللغة العربية في إسرائيل وتأثيره عليها وعلى شبكة العلاقات القائمة بين اللغتين العربية والعربية.

جرت مناقشات المؤتمر باللغة العربية، مع ترجمة فورية إلى العبرية، في خطوة نادرة في المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية. ودعا القاضي سليم جبران، قاضي المحكمة العليا إلى إعطاء اللغة العربية مكانتها المرموقة التي تليق بها لدى مؤسسات الدولة وقطاعاتها العامة، وهيئاتها التعليمية، وأن يعمل القائمون على دعم ونشر وتعليم العربية في المدارس العبرية والجامعات تهيئةً لحلول السلام المنشود بين الشعبين العربي واليهودي أصحاب أقرب اللغات والجذور والمعتقدات مقارنة وتشابهاً.

محاضرة في جامعة تل أبيب

شارك د. مهند مصطفى في المؤتمر الذي نظّمته جامعة تل أبيب حول العرب وانتخابات الكنيست الـ19، بمحاضرة تحت عنوان "الربيع العربي وانعكاسه على التيار الإسلامي في إسرائيل".



العربية على المستوى المنشود، بحسب ما تقرّها المواثيق الدولية والأوروبية ومبادئ حقوق الأقليات، مثل المساواة في توزيع الموارد العامة في الدولة بما في ذلك الموارد السياسية والمادية والثقافية والرمزية، وضمان الإدارة الذاتية لشؤون التعليم والثقافة والدين، بالإضافة إلى إحقاق الحقوق التاريخية مثل قضايا المهجرين والأوقاف والأراضي العربية التي سلبتها حكومات إسرائيل المتعاقبة والقرى التي ترفض الاعتراف بها.

أيلول 2012 - مؤتمر المكانة القانونية

شارك د. يوسف جبارين في الندوة المركزية في مؤتمر المكانة القانونية للجماهير العربية في إسرائيل الذي نظّمه مركز مساواة حول إسقاطات يهودية الدولة على المكانة القانونية للجماهير العربية.

المطالبة بتمثيل مهني في لجنة فحص بدائل البسيخومتري

طالب مركز دراسات لجنة متابعة قضايا التعليم العربي ومركز حراك في رسالة مشتركة إلى وزارة التربية والتعليم، بتمثيل عربي ملائم جوهر في لجنة الأخصائيين لفحص بدائل لامتحان البسيخومتري. وجاء في الرسالة أن أبحاثاً عديدة أشارت إلى ما ينطوي عليه امتحان البسيخومتري من إجحاف وانحياز ثقافي وتكريس للفجوات التي تصل إلى أكثر من مائة نقطة بين الطلاب العرب واليهود.

تشرين الأول 2012 - محاضرة في كفر قرع

قدّم د. يوسف جبارين محاضرة لأولياء الأمور في مدرسة "النهضة" الثانوية في كفر قرع، حول المكانة الحقوقية للجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل، وقدمت المدرسة درعا تقديريا لد. جبارين على عطائه المجتمعي.

محاضرتان لطلاب الحقوق العرب

قدّم د. يوسف جبارين ود. مهند مصطفى محاضرتين حول الحق في التعليم والتعليم العالي، ضمن "مخيم عدالة" السنوي السابع لطلاب الحقوق العرب في الجامعات والكليات الإسرائيلية.

محاضرة للطلاب المتفوقين في أم الفحم

قدّم د. يوسف جبارين محاضرة حقوقية في المدرسة الأهلية في أم

Table of Contents

I. Introduction: Together, You, Me and Women Will Create Change

Yousef T. Jabareen and Aida Touma-Sliman

II. Interview: Dr. Nihaya Daoud

III. Special Focus: Challenges Faced by Arab women in Israel

Prof. Muhammad Amara / Challenges to Integrating Arab Women into the Labor Force: Applied Research as a Basis for Innovative Solutions

Rola (Hamed) Abu Zeid - O'Neill / Between Memory, Daily Life, Identity and Personal Mission: The Impact of the Nakba on Internally Displaced Palestinian Women in Israel

Himmat Zou'bi / Infertility and New Reproductive Technologies and the Status of Palestinian Women Citizens in Israel

Ola Najami – Yousef / Arab-Palestinian Women as Decision Makers

Heba Yazbak / Representation of Women and Women's Issues in Palestinian Student Movements at Israeli Universities

Anan Abu Saleh / Perceptions and Analysis of Sexual Violence Among Young Palestinian Women in Israel, According to Assistance Centers

IV. Dirasat-Commissioned Research Studies

Dr. Maha El Taji-Daghash / Arab Local Elections: The Hegemony of the Clan and the Retreat of Party Politics

Adv. Nidal Hayek / Challenges to Good Governance in Arab Local Councils

V. Articles

Dr. Nabil Tannus / The National Committee for the Defense of Arab Lands in Israel: A Historical Overview

Dr. Sohail Hassanain / Dismantling the Technology of Social Control Policies: A Case Study of Violence and Crime Among 1948 Palestinians

V. Book Review: Multicultural Odysseys: Navigating the New International Politics of Diversity by Will Kymlicka.
Reviewed by **Dr. Mohanad Mustafa.**

In Memory for Dr. Habib Bolous

VI. Dirasat Activities Report 2012

Dirasat Yearbook

2012

Vol. 5

Dirasat – The Arab Center for Law and Policy

Editor in chief: **Yousef T. Jabareen**

Managing Editor: **Mohanad Mustafa**

